صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب، والآفاق لا تزال قاتمة

أكتوبر
٢٠٢٥

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب،
والآفاق لا تزال قاتمة

أكتوبر
٢٠٢٥

©2025 International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي 2025

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،
صندوق النقد الدولي

Cataloging-in-Publication Data

IMF Library

Names: International Monetary Fund.
Title: World economic outlook (International Monetary Fund)
Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.
Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 979-8-22902-394-8 (English Paper)
979-8-22902-408-2 (Arabic Paper)
979-8-22902-412-9 (Arabic Web PDF)

إخلاء المسؤولية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنويا، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي– ٢٠٢٥. آفاق الاقتصاد العالمي—الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب، والآفاق لا تزال قاتمة. واشنطن العاصمة، أكتوبر.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

تُرسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونيا أو بالفاكس
أو البريد، إلى العنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, USA
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)
بريد إلكتروني: publications@IMF.org
إنترنت: bookstore.IMF.org
elibrary.IMF.org

المحتويات

الافتراضات والأعراف المتبعة ز

مزيد من المعلومات ط

البيانات ي

تمهيد ك

تقديم ل

ملخص واف س

الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية ١

مشهد اقتصادي عالمي جديد يتشكل رويدا ١
آخر التطورات: القدرة على الصمود تتراجع أمام الإشارات التحذيرية ٣
مزيج السياسات: سياسات مالية تيسيرية وسياسات نقدية متباينة ٩
الآفاق: توقعات قاتمة ١٠
المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: التطورات السلبية لا تزال هي الغالبة ٢٠
السياسات: توفير الثقة والوضوح والاستدامة ٢٢
الإطار ١–١: إعادة تخصيص التجارة كرد فعل للتعريفات الجمركية: هل يختلف الأمر هذه المرة؟ ٢٧
الإطار ١–٢: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي ٣٠
تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق والتقلبات الاقتصادية الكلية المدفوعة بتطورات السلع الأولية ٣٥
المراجع ٤٨

الفصل ٢: صمود الأسواق الصاعدة: حُسنُ حظٍ أم سياساتٌ حَسَنَة؟ ٥١

مقدمة ٥١
قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود في مواجهة فترات صدمات تجنب المخاطر ٥٥
تطور أطر السياسات في الأسواق الصاعدة ٥٧
مساهمة أطر السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ٦٢
كيفية التعامل مع صدمات تجنب المخاطر في المستقبل: أدلة مستقاة من محاكاة النماذج ٦٣
الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات ٦٦
الإطار ٢–١: اتفاقات صندوق النقد الدولي وقدرة الأسواق الصاعدة على الصمود ٦٨
الإطار ٢–٢: المعالم المرحلية في تطوير أطر السياسة النقدية ٦٩
الإطار٢–٣: الآثار الاقتصادية الكلية لتقويض استقلالية البنوك المركزية ٧٠
المراجع ٧١

الفصل ٣: السياسة الصناعية: إدارة المفاضلات لتعزيز النمو والصمو ٧٥

مقدمة ٧٥
عودة السياسة الصناعية ٧٧
السياسة الصناعية لحماية الصناعات الوليدة ٨٠
الدروس المستفادة من أهم السياسات الصناعية: الماضي والحاضر ٨٢
السياسة الصناعية وأداء القطاعات ٨٦
التداعيات والآثار الكلية عبر القطاعات ٨٨
الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات ٩٠
الإطار ٣–١: السياسة الصناعية في الصين: القياس الكمي والأثر على سوء التوزيع ٩١

الإطار ٣–٢: الدعم أو التشويه: تقييم المساعدات الحكومية الوطنية في الاتحاد الأوروبي ٩٢
الإطار ٣–٣: مقارنة بين السياسات الصناعية والهيكلية ٩٣
المراجع ٩٤

الملحق الإحصائي ٩٧

الافتراضات ٩٧
ما الجديد ٩٧
البيانات والأعراف المتبعة ٩٧
الملحوظات القطرية ٩٩
تصنيف البلدان ١٠١
الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ١٠١
الجدول ألف – التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٤ ١٠٣
الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية ١٠٤
الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي ١٠٤
الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير ١٠٥
الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل ١٠٦
الجدول واو– الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات ١٠٨
جدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية ١٠٩
الإطار ألف–١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة ١١٩
قائمة بالجداول ١٢٣
الناتج (الجداول ألف١ – ألف ٤) ١٢٤
التضخم (الجداول ألف٥ – ألف ٧) ١٣١
السياسات المالية (الجدول ألف ٨) ١٣٦
التجارة الخارجية (الجدول ألف٩) ١٣٧
معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف١٠ – ألف١٢) ١٣٩
ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف١٣) ١٤٦
تدفق الأموال (الجدول ألف١٤) ١٥٠
السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول ألف١٥) ١٥٣

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة ١٥٥

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، سبتمبر ٢٠٢٥ ١٦٥

الجداول

الجدول ١–١: عرض عام للتنبؤات المرجعية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ١٢
الجدول ١–٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق ١٤
جدول المرفق ١–١–١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٢
جدول المرفق ١–١–٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٣
جدول المرفق ١–١–٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٤
جدول المرفق ١–١–٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٥
جدول المرفق ١–١–٥: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة ٤٦
جدول المرفق ١–١–٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي ٤٧

الأشكال البيانية

الشكل البياني ١ – ١: معدلات التعريفة الجمركية الأمريكية الفعلية حسب البلد ٢
الشكل البياني ١–٢: عدم اليقين الكلي بشأن السياسات الاقتصادية والسياسات التجارية ٢
الشكل البياني ١–٣: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي ٤
الشكل البياني ١–٤: ثقة المستهلكين والأعمال ٤
الشكل البياني ١–٥: الاستجابة للدفعات عند حدوث صدمة عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية ٥
الشكل البياني ١–٦: الاتجاهات العامة للتضخم العالمي ٦
الشكل البياني ١–٧: تأثير التعريفات الجمركية على الأسعار ٧
الشكل البياني ١–٨: التعريفات الجمركية والدولار الأمريكي والأسعار ٨
الشكل البياني ١–٩: سياسة المالية العامة ٩
الشكل البياني ١–١٠: الافتراضات العالمية ١٠
الشكل البياني ١–١١: التغيرات في نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم ١٦
الشكل البياني ١–١٢: التجارة العالمية ١٧
الشكل البياني ١–١٣: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي ١٧
الشكل البياني ١–١٤: التغير المتوقع في رصيد الحساب الجاري ١٨
الشكل البياني ١–١٥: آفاق النمو متوسط الأجل ١٨
الشكل البياني ١–١٦: المساعدة الإنمائية الرسمية، والإيرادات، وعبء الفائدة ١٩
الشكل البياني ١–١٧: عدد المهاجرين وتحويلات العاملين في الخارج ١٩
الشكل البياني ١–١–١: الصادرات حسب نوع بلد المقصد ونوبة التعريفات الجمركية ٢٧
الشكل البياني ١–١–٢: التغير في الصادرات حسب منطقة المقصد ونوبة التعريفات الجمركية ٢٨
الشكل البياني ١–١–٣: التغير في الصادرات حسب منطقة المقصد ونوبة التعريفات الجمركية في قطاعات مختارة ٢٩
الشكل البياني ١–٢–١: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو العالمي وتوقعات التضخم ٣٠
الشكل البياني ١–٢–٢: تأثير السيناريو ألف على إجمالي الناتج المحلي ٣٢
الشكل البياني ١–٢–٣: تأثير السيناريو ألف في الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو ٣٣
الشكل البياني ١–٢–٤: تأثير السيناريو باء على إجمالي الناتج المحلي ٣٣
الشكل البياني ١– ت خ–١: تطورات أسواق السلع الأولية ٣٥
الشكل البياني ١– ت خ–٢: الحجم وحصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية عبر مجموعات البلدان ٣٨
الشكل البياني ١– ت خ–٣: أهمية الترابط مقابل الحجم ٣٨
الشكل البياني ١– ت خ–٤: استجابة الاستهلاك القائم على النماذج لصدمة بنسبة ١٪ في معدلات التبادل التجاري ٣٩
الشكل البياني ١– ت خ–٥: الاستجابات للدفعات القائمة على النماذج لصدمة بنسبة ١٪ في معدلات التبادل التجاري ٤٠
الشكل البياني ١– ت خ–٦: توزيع خطأ السياسة النقدية، ٢٠١٨ ٤١
الشكل البياني ٢–١: التغيرات في الأوضاع الخارجية وأطر السياسات ٥٢
الشكل البياني ٢–٢: تواريخ فترات تجنب المخاطر وسماتها ٥٦
الشكل البياني ٢–٣: آثار صدمات تجنب المخاطر ٥٦
الشكل البياني ٢–٤: دالة رد فعل السياسة النقدية ٥٧
الشكل البياني ٢–٥: استقلالية البنوك المركزية ٥٨
الشكل البياني ٢–٦: استخدام التدخلات في سوق الصرف الأجنبي لمواجهة انحرافات تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة ٦٠
الشكل البياني ٢–٧: قوة أطر المالية العامة ٦٠
الشكل البياني ٢–٨: الاتجاهات الدورية للنفقات الحكومية ٦١
الشكل البياني ٢–٩: سياسة المالية العامة واستدامة القدرة على تحمل الدين ٦١
الشكل البياني ٢–١٠: عوامل تساهم في قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود أثناء فترات تجنب المخاطر ٦٢
الشكل البياني ٢–١١: المفاضلات على مستوى السياسات لمواجهة صدمات تجنب المخاطر ٦٤
الشكل البياني ٢–١٢: احتمالية حالات التوقف المفاجئ وشدتها ٦٤
الشكل البياني ٢–١٣: تكاليف تأخير تشديد السياسة النقدية على الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة ٦٥

الشكل البياني ٢–١٤: آثار التدخلات في سوق الصرف الأجنبي ٦٦
الشكل البياني ٢–١–١: اتفاقات صندوق النقد الدولي الوقائية ودورها أثناء فترات تجنب المخاطر ٦٨
الشكل البياني ٢–٣–١: آثار عمليات نقل محافظي البنوك المركزية لدوافع سياسية ٧٠
الشكل البياني ٣–١: تطور السياسات الصناعية على مستوى العالم ٧٦
الشكل البياني ٣–٢: تدخلات السياسات الصناعية حسب الأداة والتكاليف المقدرة على المالية العامة ٧٧
الشكل البياني ٣–٣: دوافع تطبيق السياسات الصناعية والقطاعات المستهدفة ٧٩
الشكل البياني ٣–٤: السياسة الصناعية لأمن الطاقة وزيادة الحاجة إلى الكهرباء ٧٩
الشكل البياني ٣–٥: المفاضلات عبر الفترات الزمنية تعتمد على معدل التعلم ٨١
الشكل البياني ٣–٦: خصائص القطاعات الرئيسية تحدد آثار السياسة الصناعية على المدى الطويل ٨١
الشكل البياني ٣–٧: تفكيك عناصر انخفاض أسعار السيارات الكهربائية في الاتحاد الأوروبي ٨٣
الشكل البياني ٣–٨: تتسارع وتيرة الإقبال على الاستخدام في ظل سيناريو عدم وجود سياسة صناعية وسيناريو إعادة التوطين، ولكن تتباين الآثار على الإنتاج المحلي ٨٤
الشكل البياني ٣–٩: خيارات السياسات الرامية إلى الحد من استخدام الوقود الأحفوري من خلال الوصول إلى تكنولوجيات نظيفة أقل سعرا تنطوي على مفاضلات ٨٤
الشكل البياني ٣–١٠: السياسات الصناعية وأداء القطاعات المستهدفة على المدى المتوسط ٨٧
الشكل البياني ٣–١١: تأثير السياسة الصناعية التي تستهدف قطاع الطاقة على القطاعات المتممة للإنتاج ٨٨
الشكل البياني ٣–١٢: الآثار القطاعية والكلية للسياسة الصناعية في قطاع الطاقة ٨٩
الشكل البياني ٣–١٣: الآثار القطاعية والآثار الكلية للسياسة الصناعية المثلى والموحدة ٨٩
الشكل البياني ٣–١–١: الصين – دعم السياسة الصناعية ٩١
الشكل البياني ٣–٢–١: آثار المساعدات الحكومية على الشركات المستفيدة وغير المستفيدة ٩٢
الشكل البياني ٣–٣–١: السياسات الصناعية مقابل إصلاحات الحوكمة ٩٣

الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتُمِد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ١ أغسطس إلى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياسا إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٦٨,٩٢ دولارا للبرميل في ٢٠٢٥ و٦٥,٨٤ دولارا للبرميل في ٢٠٢٦؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٤,٣٪ في ٢٠٢٥ و٣,٧٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٠٪ في ٢٠٢٥ و٢,١٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و٠,٤٪ في ٢٠٢٥ و٠,٨٪ في ٢٠٢٦ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٤,٣٪ في ٢٠٢٥ و٤,١٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٥٪ في ٢٠٢٥ و٢,٦٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و١,٥٪ في ٢٠٢٥ و١,٧٪ في ٢٠٢٦ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات تُشرَت في كل الحالات. لمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يُرجى الرجوع إلى الملحوظات المتاحة في قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» على شبكة الإنترنت.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- . . . للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٤–٢٠٢٥ أو يناير– يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٤/٢٠٢٥، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- / «مليار» تعني ألف مليون؛ و«تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى نقطة مئوية (مثلا، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية وماليةة الحكومة.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢٤ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بآخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.

ما الجديد في هذه المطبوعة:

- أُضيفت بيانات ليختنشتاين إلى قاعدة البيانات وهي مدرجة ضمن الأرقام المجمعة لمجموعة الاقتصادات المتقدمة.

وتُتّبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:

- الإشارة في الجدوال والأشكال البيانية في هذا التقرير إلى أن المصدر هو «حسابات خبراء صندوق النقد الدولي» أو «تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي» تعني أن البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أيٌّ من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

مزيد من المعلومات

التصحيحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطبعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعات الإلكترونية.

الطبعات المطبوعة والرقمية

النسخ المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: imfbk.st/5551871.

النسخ الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طبعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: eLibrary.IMF.org/WEO.

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/weo)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:

حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm.

البيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونيا لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالبا ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من حداثتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطبعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعات الإلكترونية.

وللاطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm).

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA
بريد إلكتروني: DataHelp@IMF.org

تمهيد

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءا لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجا لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراؤه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق – وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي – بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير–أوليفييه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد دينيز إيغان، رئيس قسم بإدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم هم شيخار آيار، وإيبوليت باليما، ومهدي بن عطية الأندلسي، وكريستيان بوغمانز، ومارين أريند بولهاوس، وباتريشيا غوميز–غونزاليز، وفرانشيسكو غريغولي، وتوماس كروين، وتوه كوان، ورافاييل ماشادو بارينتي، وكيارا ماغي، وفيدا مافر، وهورهيه ميراندا بينتو، وجون–مارك ناتال، وضياء نور الدين، وغالب كمال أوزان، وأندريا بالوتشي، وأندريا برسبيتيرو، ويو شي، وسيباستيان ويندیه، وزاو زانغ.

ومن المساهمين الآخرين مريم عبده، وغافين أسدوريان، وبيدرو دي باروس غاغلياردي، وجاريد بيبي، وفرانسيس كوادروس بلوك، ولويس برانداو–ماركيز، وتوماس كارتر، ووينبو تشين، وأووين ديسبرغ، وأنجيلا إسبيريتو، وغانشيميغ غانبوريف، وسارة غارسيا، ودانييل غارسيا–ماسيا، وبرتراند غراس، وجي هي هونغ، وآدم جاكوبيك، وماكسيميليانو جيريز أوسيس، ومارسين كولاسا، وسيدارث كوثاري، وجونجين لي، وويلي لين، وجيسبر ليندى، وجوليو ليسي، وباري ليو، وروي مانو، ورونالد ميكس، وجوزيف موسى، وديرك موير، وإيموري أوكس، وكلاريتا فيليبس، ورافاييل بورتييو، وصوفيا كينونيز، وشريهاري راماشاندرا، ولورينزو روتونو، وإيزابيلا روزاريو، وإلغيم سيمنيك، ومونيكا شتايروفسكا، وهيدا ثوريل، ونيكولاس تونغ، وحسن توبراك، وريا فارغيز، وسايمون فويتس، وتشيني وانغ، وإفجينيا ويفر، وياو زو، وديان تشي.

وتولت جيما روز دياز من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب، وكريستينا هاروود، ولوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، وشركة MPS Limited، ومؤسسة Absolute Service, Inc.

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

تقديم

آفاق دون تغيير تحجب وراءها قوى معقدة تواكب التحول في مشهد السياسات

في شهر إبريل من هذا العام، أعلنت الولايات المتحدة فرض تعريفات كبيرة على معظم شركائها التجاريين، في خروج كبير عن قواعد السياسة التجارية وأعرافها. ونظرا لما تتسم به الفترة الراهنة من تعقيدات وتقلبات، فضلا على الافتقار إلى اليقين بشأن السياسات المعلنة، كان عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قد عرض مجموعة من التقديرات لخفض التوقعات بشأن النمو العالمي، تتراوح بين معتدلة وكبيرة، حسب أقصى مستويات حدة الصدمة التجارية.

وبعد مُضي ستة أشهر، ما هو وضعنا الآن؟ النبأ السار هو أن التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي يأتي في الطرف المعتدل من نطاق التقديرات. وتشير التوقعات حاليا إلى أن النمو العالمي سيبلغ ٣,٢٪ هذا العام و٣,١٪ العام القادم، بفضل سرعة تكيف القطاع الخاص، الذي قام بتركيز الواردات في النصف الأول من العام وتحرك بسرعة فأعاد تنظيم سلاسل التوريد ليعيد توجيه تدفقات التجارة، والمفاوضات بشأن الصفقات التجارية بين بلدان مختلفة والولايات المتحدة وضبط النفس عموما في بقية العالم، والذي ساهم بوجه عام في الحفاظ على انفتاح النظام التجاري.

فهل نستخلص من ذلك أن الصدمة الناتجة عن الزيادة الكبيرة في التعريفات لم يكن لها أي تأثير على النمو العالمي؟ سيكون ذلك سابقا لأوانه وغير صحيح على حد سواء.

سابق لأوانه لأن معدل التعريفة الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة لا يزال مرتفعا (حوالي ١٩٪)، والتوترات التجارية لا تزال تُلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، في حين لا يزال عدم اليقين بشأن السياسات التجارية كبيرا. وقد يزداد تأثير هذه التوترات بمرور الوقت مع تمرير الشركات تكاليف ارتفاع التعريفات إلى عملائها بالتدريج ومع تحويل مسار التجارة بصفة دائمة أكثر وتراجع كفاءة الاقتصاد العالمي بالتدريج. وتشير التجربة السابقة إلى أن الأمر قد يستغرق وقتا قبل ظهور الصورة الكاملة.

غير صحيح لأن هناك قوى مهمة أخرى، إلى جانب السياسة التجارية، تُشكِّلُ آفاقا معقدة. ففي الولايات المتحدة، يؤدي تشديد سياسات الهجرة إلى تقلص عرض العمل من جانب العمالة المولودة في الخارج، وتلك صدمة عرض سالبة أخرى. ومع هذا، فقد وازن هذه الصدمة حتى الآن تراجعٌ في الطلب على العمالة، يكاد يكون مكافئا لها، نتيجة حدوث هدوء دوري بعد سنوات طويلة من النمو القوي للوظائف، الأمر الذي يهدد توازن سوق العمل، في حين لا يزال معدل البطالة دون تغيير يُذكر. وثانيا، تظل الأوضاع المالية تيسيرية للغاية، مع تراجع قوة الدولار بعض الشيء. وثالثا، نحن نشهد انتعاشا قويا في الاستثمارات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي مقترنا بتوسع محدود في السياسة المالية عام ٢٠٢٦. وقوى الطلب هذه تدعم الناتج بينما تزيد الضغوط على الأسعار الناتجة عن التعريفات الجمركية.

وفي بقية العالم، هناك دوافع أخرى إلى جانب التعريفات الجمركية — مؤقتة وهيكلية على حد سواء — تساهم بدور هي أيضا. ففي الصين، وهي أشد البلدان تضررا من التعريفات الجمركية الأمريكية، يُتَوَقَّع تراجع النمو بدرجة طفيفة وحسب، وذلك بفضل حدوث انخفاض حاد في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وطفرة استباقية في الصادرات إلى شركائها الآسيويين والأوروبيين، وبعض التوسع في الإنفاق من المالية العامة. وفي منطقة اليورو، كان لتوسع الإنفاق من المالية العامة في ألمانيا دور في تعزيز النمو عام ٢٠٢٥. وعاد تيسير الأوضاع المالية بالنفع على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك نتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار. وظلت هذه الاقتصادات تُبدي قدرة كبيرة على الصمود، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى قوة أطر سياساتها وتحسنها، وهو من الموضوعات التي يبحثها الفصل ٢.

غير صحيح أيضا لأنه، برغم التوازنات التي تعود إلى دوافع أخرى، فصدمة التعريفات الجمركية تُضعفُ آفاق النمو المتراجعة بالفعل. ويُتَوَقَّع تباطؤ النمو العالمي في النصف الثاني من هذا العام، كما أن التعافي في العام التالي سيكون جزئيا وحسب. ومقارنة بالتوقعات في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ستكون النتيجة هي خسارة تراكمية في الناتج العالمي تبلغ ٠,٢٪ تقريبا بنهاية ٢٠٢٦. وفي الولايات المتحدة، خُفِّضَت التوقعات للنمو ورُفِعَت التوقعات للتضخم مقارنة بتوقعات العام الماضي، وهو ما يشير بوضوح إلى وقوع صدمة عرض سالبة.

ومن ثم، برغم الاستقرار الذي شهده النصف الأول من العام، لا تزال إشراقة الآفاق غير كافية، مع ميل المخاطر نحو التطورات السلبية. وها هي بعض المخاطر التي لها دور رئيسي في توازن الآفاق المتطورة:

أولا، ازدهار الذكاء الاصطناعي الحالي يسير إلى حد ما في نفس اتجاه ازدهار الدوت كوم في أواخر تسعينات القرن العشرين. ونظرة السوق المتفائلة إزاء تكنولوجيا جديدة — الإنترنت ثم الذكاء الاصطناعي — ترفع تقييمات الأسهم،

وتذكي حالة من انتعاش الاستثمار المرتكز على التكنولوجيا، وتدعم الاستهلاك نتيجة للأرباح الرأسمالية الكبيرة. وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الفائدة المحايد. وإذا استمر ازدهار الذكاء الاصطناعي دون توقف، ستنشأ المخاطرة من زيادة وطأة الضغوط على جانب الطلب، وهو ما يقتضي تشديد السياسات. وبالفعل، في الفترة بين يونيو ١٩٩٩ ومايو ٢٠٠٠، كان الاحتياطي الفيدرالي في حاجة إلى رفع سعر الفائدة الأساسي بنسبة تراكمية بلغت ١٧٥ نقطة أساس لاحتواء الضغوط التضخمية. ولكن المخاطرة تأتي أيضا من عدم تحقق توقعات الأرباح الهائلة في نهاية المطاف — وهذا ما يحدث في أغلب الأحيان عند ظهور تكنولوجيات جديدة للاستخدام العام. وتعديل أسعار الفائدة في السوق بشكل كبير، الذي يبحثه عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي بمزيد من التفصيل، يمكن أن يؤثر على الثروة والاستهلاك الكليين وأن تنتقل تداعياته إلى الأسواق المالية الأوسع.

وثانيا، الآفاق المتوقعة في الصين لا تزال ضعيفة. فبعد مُضي أكثر من أربع سنوات على انفجار فقاعة الإسكان، لم تستقر أوضاع هذا القطاع بعد. ولا يزال تقلص الاستثمارات العقارية مستمرا والاقتصاد يتأرجح على حافة دوامة الدين والانكماش. وهناك مصدر أكبر للقلق، فمن الصعب التكهن بمدى استمرار مساهمة الصادرات من الصناعات التحويلية بقوة في نمو البلاد. وهناك علامات متزايدة على أن الدعم المقدم على نطاق واسع لقطاع الصناعة التحويلية قد بلغ مداه وأنه يساهم بشكل كبير في سوء توزيع الموارد في الاقتصاد. ويتجلى ذلك في التناقض بين مكاسب الإنتاجية الكبيرة في بعض القطاعات الصناعية الرئيسية، مثل السيارات الكهربائية والألواح الشمسية، وعدم تحقيق مكاسب الإنتاجية الكلية. وكما يوثق الفصل ٣، بينما تتجه البلدان بشكل متزايد إلى استخدام السياسة الصناعية لإعادة تشكيل اقتصاداتها، فهذا الأمر غالبا ما يأتي مصحوبا بكثير من التكاليف على المالية العامة وتكاليف مستترة.

وثالثا، البلدان في حاجة إلى معالجة جادة للضغوط على مواردها العامة. ومع انخفاض آفاق النمو، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، وزيادة ارتفاع مستويات الدين، والاحتياجات الجديدة في بعض البلدان إلى الإنفاق على بنود مثل الدفاع أو الأمن الوطني، تزداد الصعوبة في حل معادلة المالية العامة فتصبح البلدان معرضة للمخاطر، إذا وقعت صدمة خارجية كبيرة. وشهدت كل الاقتصادات المتقدمة الكبرى ارتفاعا في فروق العائد خلال فترة الموجة البيعية في إبريل، في حين شهدت فئة قليلة من بلدان الملاذ الآمن، مثل سويسرا، هبوطا واضحا في العائدات الأطول أجلا، انعكاسا للمخاوف المالية الأوسع نطاقا في أسواق السندات الرئيسية. حتى البلدان منخفضة الدخل أشد عرضة للمخاطر نظرا لانخفاض تدفقات المعونة الرسمية. وعدم وجود فرص عمل في عدد متزايد من البلدان يمكن أن يتحول بسرعة إلى إثارة قلاقل اجتماعية، وخاصة بين السكان الشباب العاطلين عن العمل والمحرومين من الحقوق.

ورابعا، نرى حاليا ضغوطا متزايدة على المؤسسات التي تضع السياسات مثل البنوك المركزية. وإذا كُتِبَ لهذه الضغوط النجاح، فكثير من مكاسب المصداقية التي تحققت بشق الأنفس في صنع السياسات على مدار عقود طويلة قد يتعرض للضياع. فالثقة في البنوك المركزية وقدرتها على تحقيق استقرار الأسعار يسمح باستمرار ثبات التوقعات التضخمية حتى إذا أُصيب الاقتصاد بصدمات كبيرة، مثلما حدث أثناء أزمة تكلفة المعيشة مؤخرا، على نحو ما وثقته أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وفي حين أن مخاطر التطورات المعاكسة هي المهيمنة، فالصورة ليست معتمة تماما. هناك بضعة احتمالات مهمة بتجاوز النتائج المتوقعة يمكنها أن تساهم في سرعة تحول الآفاق إلى الجانب المشرق. أولا، العمل على تسوية مسألة عدم اليقين بشأن السياسات والحد منه يمكن أن يُحَسِّن الاقتصاد العالمي بشكل كبير. ويوضح عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن حدوث تراجع ملموس في عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية العالمية، نتيجة لزيادة وضوح واستقرار اتفاقات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف، يمكن أن يرفع الناتج العالمي بنسبة ٠,٤٪ في الأجل القريب جدا. وتخفيض التعريفات الجمركية بناء على هذه الاتفاقات يضيف المزيد إلى احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة بنحو ٠,٣٪. وثانيا، الذكاء الاصطناعي، بخلاف آثاره على الاستثمار، يمكن أن يُحَسِّن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بشكل كبير. ويخلُص هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أنه، في ظل فرضيات بسيطة، يمكن لهذا العامل أن يضيف ٠,٤٪ أخرى إلى الناتج العالمي في الأجل القريب.

ويؤكد هذا الأمر أنه يمكن للسياسات، وينبغي لها، أن تساعد على استعادة الثقة وإمكانية التنبؤ، وهو ما سيحسن آفاق النمو. وعلى مستوى السياسة التجارية، ينبغي أن يكون الهدف هو تحديث قواعد التجارة لتمثل انعكاسا لطبيعة العلاقات التجارية المتغيرة، والتطلع إلى تعميق العلاقات التجارية حيث أمكن.

وينبغي أن تهدف السياسة المالية إلى الحد من مواطن الضعف في المالية العامة بالتدريج وعلى نحو موثوق. ويشكل تحسين كفاءة الإنفاق العام مطلبا رئيسيا ويمكنه المساعدة على جذب الاستثمار الخاص، على النحو الواردة مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الراصد المالي. وينبغي أن تظل السياسة النقدية مُصَمَّمة حسب الحاجة وأن تحتفظ بشفافيتها. أما المحافظة على استقلالية مؤسسات السياسة النقدية فهي شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وينبغي إتاحة الفرصة للمؤسسات التكنوقراطية لكي تركز على مهامها الرئيسية وتزويدها بالأدوات اللازمة لذلك، بما فيها ما يتعلق بتوفير البيانات.

ويجب مواصلة بذل الجهود لتحسين الآفاق الأطول أجلا. وفي حين أن الاستقرار الاقتصادي الكلي شرط أساسي ضروري، ينبغي أن تضمن الحكومات قدرة رواد الأعمال من القطاع الخاص على الابتكار والازدهار وتحقيق النمو مستقبلا. وربما كان هناك ميل نحو تنفيذ سياسات صناعية قطاعية،

تشير الأدلة برغم ذلك إلى أن فعاليتها يمكن أن تكون محدودة للغاية في حين أن آثارها الجانبية كبيرة. وينبغي بدلا من ذلك تفضيل استخدام السياسات الأفقية، مثل الاستثمار في التعليم، والبحوث العامة، والبنية التحتية العامة، والحوكمة الرشيدة، والاستقرار المالي والاقتصادي الكلي، وفي توفير بيئة تنظيمية تحقق التوازن الدقيق بين الحاجة إلى المرونة والابتكار في القطاع الخاص والحاجة إلى احتواء المخاطر.

وأخيرا، يجب مواصلة العمل على تقوية الأطر والمؤسسات متعددة الأطراف التي ساعدت على تحقيق مكاسب جمة على مدار العقود الماضية. وإذا كان هناك سبب مهم وراء الصمود العالمي حتى الآن فهو أيضا ما عمدت إليه معظم البلدان من ضبط للنفس حيال الانتقام من السياسات التجارية، وسعت لعقد صفقات تجارية أفضل، كما أنها لا تزال تعمل في ظل معايير تجارية عالمية راسخة. وتلقي التوترات الجغرافية–السياسية مؤخرا الضوء على أن الحاجة إلى نظام عمل تعددي براغماتي وقادر على التكيف أصبحت أكبر الآن من أي وقت مضى. وفي حين أن من السهل التركيز على التكاليف والمصالح قريبة المدى، يظل التعاون في مواجهة التحديات العالمية هو الأساس الذي يُبنى عليه اقتصاد عالمي أكثر ازدهارا وصمودا.

بيير–أوليفييه غورينشا
المستشار الاقتصادي

ملخص وافٍ

تشهد قواعد الاقتصاد العالمي حالة من الاضطراب. وتتكشف تدريجيا تفاصيل السياسات المستحدثة مؤخرا، ومعها تتحول آفاق النمو. فبعد أن رفعت الولايات المتحدة التعريفات الجمركية بداية من فبراير، ساهمت الاتفاقات والتعديلات اللاحقة في خفض بعض الارتفاعات القصوى في التعريفات. ولكن لا تزال هناك حالة من عدم اليقين الشديد إزاء استقرار الاقتصاد العالمي ومساره المستقبلي. وفي الوقت نفسه، أجرى عدد من الاقتصادات المتقدمة تخفيضا هائلا في المعونة الإنمائية الدولية، كما فرض قيودا جديدة على الهجرة. واتخذت عدة اقتصادات كبرى مجموعة إضافية من إجراءات التنشيط المالي، مما آثار شواغل حول استدامة الموارد العامة والتداعيات المحتملة عبر الحدود. وتعكف الاقتصادات والمؤسسات والأسواق في جميع أنحاء العالم على التكيف مع بيئة أكثر حمائية وتشرذما، في ظل آفاق النمو القاتمة على المدى المتوسط التي تستدعي إعادة معايرة السياسات الاقتصادية الكلية.

وفي بداية تحول السياسات التجارية وتصاعد حالة عدم اليقين، خفض عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي توقعات النمو لعام ٢٠٢٥ بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية إلى ٢,٨٪. ويُعزى هذا التخفيض إلى أن التعريفات الجمركية تمثل صدمات عرض للبلدان التي تفرض تلك التعريفات وصدمات طلب للبلدان المستهدفة بها، في حين يشكل عدم اليقين صدمة طلب سالبة في جميع الأحوال. وبحلول يوليو، أدى الإعلان عن خفض التعريفات الجمركية بعد أن بلغت أعلى مستوياتها في إبريل إلى ارتفاع طفيف في توقعات النمو إلى ٣٪. وارتفعت توقعات التضخم في الولايات المتحدة وانخفضت في بلدان عديدة أخرى، وإن لم تتغير كثيرا بوجه عام.

وعقب بداية قوية، يبدي الاقتصاد العالمي بوادر على حدوث تباطؤ طفيف اتساقا مع التنبؤات. فقد أشارت البيانات الواردة في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ إلى نشاط قوي. وتباطأت معدلات التضخم في الاقتصادات الآسيوية، في حين ظلت ثابتة في الولايات المتحدة. غير أن هذه القدرة الظاهرة على الصمود تعزى بدرجة كبيرة إلى عوامل مؤقتة فيما يبدو — مثل تسريع وتيرة التجارة استباقا للتعريفات الجمركية واستراتيجيات الاستثمار وإدارة المخزونات — وليس إلى مواطن قوة أساسية. ومع انحسار هذه العوامل، تشير البيانات في الوقت الحالي إلى المزيد من الضعف، حيث تتلاشى آثار تسريع وتيرة التجارة، وتتباطأ أسواق العمل. ويبدو أن تكلفة التعريفات الجمركية ستُمرر على الأرجح إلى المستهلك الأمريكي الذي لم يستشعر تأثيرها في الماضي. وتشهد الاقتصادات المتقدمة، التي اعتمدت دائما على الهجرة، انخفاضات حادة في صافي تدفقات العمالة الوافدة، مما ستكون له انعكاسات على الناتج الممكن.

وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٥ وإلى ٣,١٪ في عام ٢٠٢٦. ويعد ذلك تحسنا مقارنة بعدد يوليو من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، ولكنه أقل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية على أساس تراكمي مقارنة بتنبؤات ما قبل تحول السياسات في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويعكس هذا التباطؤ عوامل معاكسة ناتجة عن عدم اليقين والحمائية، على الرغم من أن صدمات التعريفات الجمركية أقل حدة مما أُعلن عنه بداية. وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو العالمي من ٣,٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنحو ١,٥٪ في الفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٦، مع تباطؤ الولايات المتحدة إلى ٢٪. كذلك يُتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعا طفيفا في معدلات النمو إلى أعلى من ٤٪ بقليل. ومن المتوقع أيضا انخفاض التضخم إلى ٤,٢٪ عالميا في عام ٢٠٢٥ وإلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٦، مع وجود تفاوتات ملحوظة: ارتفاع التضخم عن المستهدف في الولايات المتحدة — في ظل تطورات إيجابية محتملة، وتباطؤ التضخم في جزء كبير من بقية العالم. وتشير التنبؤات إلى نمو حجم التجارة العالمية بنسبة ٢,٩٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٦ — مدفوعا بتسريع وتيرة التجارة في عام ٢٠٢٥، وإن كان معدل النمو أبطأ كثيرا مقارنة بمستواه في عام ٢٠٢٤ حين سجل ٣,٥٪، حيث يحد استمرار حالة التشرذم التجاري من المكاسب المحققة.

ولا يزال ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق يميل إلى جانب التطورات المعاكسة، على غرار الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فيمكن أن تؤدي حالة عدم اليقين المطولة بشأن السياسات إلى ضعف الاستهلاك والاستثمار. ومن شأن زيادة تصعيد التدابير الحمائية، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية، أن تكبح الاستثمار وتعرقل سلاسل الإمداد وتخنق نمو الإنتاجية. ويمكن أن يؤدي تفاقم صدمات عرض العمالة عن المتوقع، ولا سيما نتيجة سياسات الهجرة التقييدية، إلى الحد من النمو، وخاصة في الاقتصادات التي تعاني من شيخوخة السكان ونقص المهارات. وقد تتفاعل مواطن ضعف المالية العامة وهشاشات الأسواق المالية مع تزايد تكاليف الاقتراض وارتفاع مخاطر تجديد الدين السيادي. ويمكن أن تشهد أسعار أسهم شركات التكنولوجيا إعادة تسعير مفاجئة بسبب تدني الإيرادات ومكاسب الإنتاجية المتحققة من الذكاء الاصطناعي عن المأمول، مما قد يؤدي إلى نهاية طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وحالة الحماس المرتبطة

بها في الأسواق المالية، وإلى انعكاسات أوسع نطاقا على الاستقرار المالي الكلي. ويمكن أن تؤدي الضغوط على استقلالية المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، مثل البنوك المركزية، إلى تآكل مصداقية السياسات التي تحققت بشق الأنفس وتقويض صنع القرارات الاقتصادية السليمة، بما في ذلك نتيجة تراجع موثوقية البيانات. وتفرض الارتفاعات في أسعار السلع الأولية — الناجمة عن الصدمات المناخية أو التوترات الجغرافية–السياسية — مخاطر إضافية، ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل المستوردة للسلع الأولية. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي تقدم مفاجئ في المفاوضات التجارية إلى تراجع التعريفات الجمركية والحد من عدم اليقين. ومن شأن مواصلة زخم الإصلاحات، في محاولة للتصدي للتحديات المتزايدة، أن تحفز النمو على المدى المتوسط. كذلك قد يحقق تسارع نمو الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي مكاسب على مستوى الاقتصاد ككل.

وفي المرحلة المقبلة، تتعين استعادة الثقة من خلال سياسات تضمن المصداقية والوضوح واستدامة الأوضاع. وينبغي لصناع السياسات وضع مخطط للسياسات التجارية يتسم بالوضوح والشفافية والالتزام بالقواعد للحد من عدم اليقين ودعم الاستثمار، وجني ثمار الإنتاجية والنمو المتأتية من نمو التجارة. وينبغي تحديث قواعد التجارة لمواكبة العصر الرقمي، وعليها إتاحة الفرصة لتعزيز التعاون متعدد الأطراف. كذلك ينبغي الجمع بين الدبلوماسية التجارية والتصحيح الاقتصادي الكلي لمعالجة الاختلالات الخارجية المستمرة عبر التصدي لأسبابها الكامنة، وتحقيق مكاسب دائمة. ولا تزال إعادة بناء الهوامش المالية الوقائية وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين من أهم الأولويات.

وينبغي أن يتضمن ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط خططا واقعية ومتوازنة تجمع بين ترشيد الإنفاق وتوليد الإيرادات. وينبغي أن تكون تدابير الدعم الجديدة مؤقتة، وموجهة بدقة إلى القطاعات المستهدفة، مع ضرورة تعويضها بوفورات واضحة. كذلك، ينبغي معايرة السياسة النقدية للموازنة بين استقرار الأسعار ومخاطر النمو، بما يتماشى مع مهام البنوك المركزية. ويظل من الضروري الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية لضمان استقرار توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة وتمكين البنوك المركزية من تحقيق أهدافها. وكما يوضح الفصل الثاني، فقد ساهمت إجراءات تحسين أطر السياسات المتخذة سابقا في تعزيز قدرة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الصمود في مواجهة الصدمات الناتجة عن فترات تجنب المخاطر. وينبغي أن تجري البلدان الإصلاحات اللازمة دون أي تأخير إضافي لتعزيز قدرتها على الصمود في الوقت الذي يتبلور فيه المشهد الاقتصادي العالمي الجديد. وفي الوقت الحالي، ينبغي مضاعفة جهود الإصلاح الهيكلي — عبر زيادة حركية العمالة، وتشجيع المشاركة في سوق العمل، والاستثمار في التحول الرقمي، وتعزيز المؤسسات — لتحسين آفاق النمو. وكما يوضح الفصل الثالث، قد يكون للسياسة الصناعية دور في تحسين القدرة على الصمود والنمو، وإن كان ينبغي النظر عن كثب في تكاليف الفرص البديلة والمفاضلات المقترنة باستخدام تلك السياسات. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، تتعين تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال إصلاحات الحوكمة والإدارة، في ظل تراجع المعونة الخارجية. وفي أوقات عدم اليقين، يمكن أن يساهم التخطيط القائم على السيناريوهات ووضع قواعد مسبقة للسياسات في تحسين مستوى التأهب والمصداقية، بما يضمن فعالية استجابات السياسات وحسن توقيتها.

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

مشهد اقتصادي عالمي جديد يتشكل رويدا

اتسم عام ٢٠٢٥ حتى الآن بالتغير والتقلب، حيث كانت الديناميكية مدفوعة في معظمها بإعادة ترتيب أولويات السياسات في الولايات المتحدة وتكيف السياسات في البلدان الأخرى مع الواقع الجديد. وتصدرت الأنباء المتعلقة بالتجارة عناوين الأخبار، وصاحبها تقلب التوقعات المتصورة بشأن الاقتصاد العالمي. ووفقا لما أوضحه عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، أدت سلسلة من التدابير الجمركية الجديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة إلى رفع معدلات التعريفة الجمركية إلى مستويات غير مسبوقة على مدى قرن مضى. غير أن الإجراءات المضادة التي اتخذها شركاء الولايات المتحدة التجاريون كانت محدودة، ولا تكاد تحدث تغييرا في معدل التعريفة الجمركية الفعلي على الصادرات الأمريكية. وأعقب ذلك موجة من التصريحات، بما في ذلك الإعلان عن صفقات تجارية بين الولايات المتحدة والعديد من شركائها التجاريين وإعادة تطبيق معدلات مرتفعة من التعريفات الجمركية على البلدان التي لا توجد صفقات تجارية مبرمة معها (للاطلاع على ملخص في هذا الشأن، راجع "أداة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي لتتبع التعريفات الجمركية (WTO-IMF Tariff Tracker)"). وفي المجمل، خفضت هذه التصريحات معدلات التعريفة الجمركية الأمريكية الفعلية عن مستوياتها المرتفعة المعلنة في شهر إبريل، لتميل باتجاه نطاق يتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ بالنسبة لمعظم البلدان (الشكل البياني ١–١). ومع ذلك، لا تزال التعريفات الجمركية أبعد كثيرا من التراجع إلى مستوياتها المسجلة في ٢٠٢٤. ولا تزال درجة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية مرتفعة في ظل غياب اتفاقات بين الشركاء التجاريين تتسم بالوضوح والشفافية والقدرة على الاستمرار – ومع بدء تحول الانتباه من مستوى التعريفات الجمركية في نهاية الأمر إلى تأثيرها على الأسعار والاستثمار والاستهلاك (الشكل البياني ١–٢).

وقد طرأت كذلك التغيرات في نطاقات السياسات الأخرى. فعلى المستوى الدولي، تم تطبيق تخفيضات كبيرة في المعونة الإنمائية وزيادة المواقف التقييدية على الهجرة. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة قدرها ٩٪ في عام ٢٠٢٤، واستنادا إلى التخفيضات التي أعلنتها الجهات المانحة الرئيسية، من المتوقع حدوث انخفاض بقدر مماثل في ٢٠٢٥ (راجع تقرير OECD 2025). وتتأثر مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل أكثر من سواها، رغم تباين الآثار بين البلدان المختلفة في المجموعة. وفي غضون ذلك، انخفضت بشدة مستويات الهجرة الصافية إلى العديد من الاقتصادات المتقدمة التي كانت من الاقتصادات المعتادة المستقبلة لتدفقات العمالة المهاجرة. وعلى المستوى المحلي، نجد أن التحول في الاقتصادات الكبرى – ولا سيما الولايات المتحدة – نحو اتخاذ مجموعة إضافية من إجراءات التنشيط المالي، بما في ذلك من خلال التغييرات في الإنفاق على الدفاع في بعض الحالات، تسبب في إثارة القلق كذلك إزاء عدم إجراء الضبط اللازم لضمان استدامة الموارد العامة واقترن بتداعيات عابرة للحدود. وفي الوقت نفسه، لا يزال التقدم متوقفا في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المعززة للنمو التي طال انتظارها.

وبينما يتشكل المشهد الجديد، لا يزال العالم مستمرا في التكيف. ومع تطور توقعات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أمكن رسم صورة للأثر الكبير، لكنه ليس هائلا، الواقع على الآفاق الاقتصادية نتيجة السياسات المتغيرة. فصدمة التعريفات الجمركية في شهر إبريل وعدم اليقين الذي صاحبها وساهم في كشف النقاب عن أبعادها عجلا من التعديل بالخفض لتوقعات النمو العالمي لعام ٢٠٢٥ بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية لتسجل ٢,٨٪، وذلك في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ولكن في عدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، كان انخفاض معدلات التعريفات الجمركية أساسا وانعكاساتها على عدم اليقين والأوضاع المالية وراء تعديل توقعات النمو العالمي لعام ٢٠٢٥ إلى ٣٪ بزيادة متواضعة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية. وبينما تم تعديل توقعات التضخم العالمي قليلا في شهري إبريل ويوليو، فإن التعديلات في الاتجاهات المختلفة عبر البلدان عوضت أثر بعضها البعض. وعلى وجه الخصوص، تم تعديل تنبؤات التضخم بالزيادة في الولايات المتحدة، ولكن بالتخفيض في العديد من البلدان الأخرى، مما يتسق مع التوقعات بأن مشهد التجارة الدولية المتغير يعني حدوث صدمة عرض في البلد الذي يفرض التعريفات الجمركية وصدمة طلب في البلد المفروضة عليه التعريفات الجمركية.

وحتى الآن، ظل تأثير زيادة التدابير التجارية الحمائية محدودا على النشاط الاقتصادي والأسعار. فقد ظل النمو متماسكا في النصف الأول من السنة، حيث ظلت معدلات النمو ربع السنوية المحسوبة على أساس سنوي من سنة إلى أخرى مستقرة عند حوالي ٣,٥٪. أما التضخم فقد أظهر إشارات أكثر تباينا. فعلى المستوى العالمي، ارتفعت معدلات التضخم الكلي والتضخم الأساسي المحسوبة على أساس تتابعي. ومقارنة بتوقعات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" جاءت قراءات التضخم مرتفعة على نحو مفاجئ في المكسيك والولايات المتحدة. وفي المقابل، انخفض التضخم على نحو مفاجئ في الهند وماليزيا والفلبين وتايلند. وفي الصين، كانت تطورات التضخم متماشية عموما مع التوقعات، حيث ظل تضخم أسعار المستهلكين عند مستويات منخفضة للغاية بينما استمر معدل تضخم أسعار المنتجين سالبا. وفي الولايات المتحدة، ظل التضخم الكلي ثابتا، مدفوعا بتراجع زيادات الأسعار في الخدمات الأساسية مع انحسار الديناميكيات الخافضة للتضخم في أسعار السلع.

الشكل البياني ١-١: معدلات التعريفة الجمركية الأمريكية الفعلية حسب البلد

(٪)

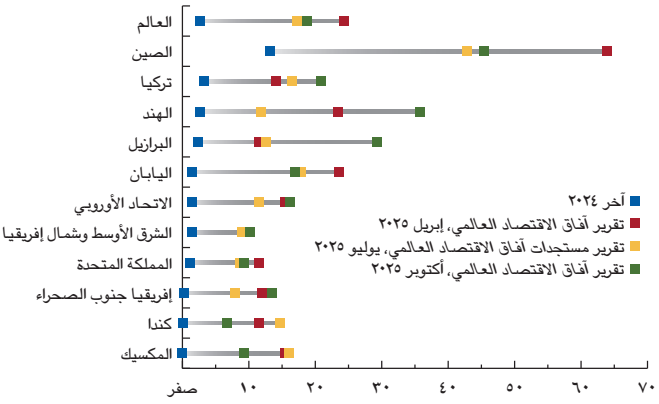

المصادر: لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية؛ و"أداة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي لتتبع التعريفات الجمركية"؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: معدل التعريفة الجمركية الفعلي هو متوسط مرجح للمعدلات الرسمية المعلنة.

الشكل البياني ١-٢: عدم اليقين الكلي بشأن السياسات الاقتصادية والسياسات التجارية

(مؤشر)

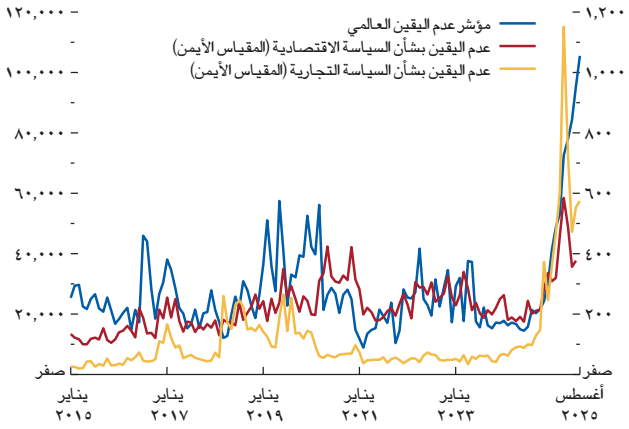

المصادر: دراسات Ahir, Bloom, and Furceri 2022، وCaldara and others 2020، وDavis 2016؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: مؤشرات عدم اليقين هي مؤشرات قائمة على وسائل الإعلام تحدد حجم اهتمام الإعلام بالأنباء العالمية المتعلقة بعدم اليقين الكلي (مؤشر عدم اليقين العالمي)، وعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية، وعدم اليقين بشأن السياسة التجارية.

وكانت القدرة على الصمود غير المتوقعة في النشاط الاقتصادي واستجابة التضخم الضعيفة انعكاسا لمجموعة من العوامل التخفيفية المؤقتة – إلى جانب صدمة التعريفات الجمركية التي جاءت أخف مما سبق التصريح به أصلا – وليس لمواطن قوة الأساسيات الاقتصادية الكامنة. فقد سرعت الأسر ومؤسسات الأعمال وتيرة استهلاكها واستثماراتها تحسبا لزيادة التعريفات الجمركية، وهو ما أعطى دفعة تنشيطية مؤقتة للنشاط العالمي في أوائل عام ٢٠٢٥. وبدأت تدفقات التجارة في التكيف مع الأوضاع الجديدة، حيث رصدت البيانات عالية التواتر تحول مسارات التجارة إلى دول ثالثة. وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن فترات التأخر في تنفيذ التعريفات الجمركية المعلنة حديثا سمحت للشركات بتأجيل زيادات الأسعار، إذ كانت تنتظر لحين اتضاح الرؤية حول موعد ومقدار زيادة التعريفات الجمركية على سلع معينة من بلدان معينة. وتباطأت كذلك وتيرة انتقال أثر ازدياد التكاليف إلى المستهلكين نتيجة مراكمة المخزون والسحب منه لاحقا، وعمليات البيع المسبق، وطلبات الشراء المعلقة أو السلع المخزونة في مستودعات جمركية عامة، والتسعير على فترات متباعدة (دراسة Bauer, Haltom, and Martin 2025). وكانت هوامش الربح الجيدة في أعقاب طفرة التضخم بعد جائحة كوفيد-١٩ قد أتاحت احتياطيات وقائية للموردين في بلدان المصدر والمستوردين في بلدان المقصد لاستيعاب التعريفات الجمركية المرتفعة. غير أن قيمة الدولار الأمريكي انخفضت، بدلا من ارتفاعها على غرار ما حدث في النوبات السابقة من التوترات التجارية، انعكاسا لزيادة طلب المستثمرين غير الأمريكيين على الأدوات التحوطية واحتمال إعادة التقييم السوقي للاتجاه الصعودي للدولار على مدار العقد الماضي (عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي").

ورغم أن ضعف الدولار أدى إلى تعظيم صدمة التعريفات الجمركية، فإنه عزز أيضا التجارة العالمية، وساهم في الأوضاع المالية العالمية المواتية، ووضع نهاية للضغوط التضخمية نتيجة تمرير أثر تغيرات سعر الصرف، ومن ثم أتاح لصانعي السياسات (لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) حيزا لدعم اقتصاداتهم.

وهناك دلائل متزايدة على بداية ظهور الآثار السلبية للتدابير الحمائية. فقد تغير مسار الأنماط المشاهدة في الصادرات والمخزونات الصافية المدفوعة بسلوكيات تسريع وتيرة التجارة. وارتفع التضخم الأساسي في الولايات المتحدة، كما ازداد معدل البطالة تدريجيا. وتواصل معدلات التضخم استقرارها عند مستويات أعلى من مستهدفات البنوك المركزية في عدة بلدان أخرى، ولا تزال التوقعات التضخمية هشة، وهو ما يؤدي إلى زيادة صعوبة المفاضلات أمام صانعي السياسات النقدية في ظل تزايد وطأة عدم اليقين والتعريفات الجمركية على النشاط الاقتصادي.

ومع انزلاق الاقتصاد العالمي نحو مشهد أكثر تشرذما، تزداد المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية. فاستراتيجيات الحفاظ على ما يبدو من صمود النشاط في الأجل القصير، مثل تحويل التجارة وتغيير مسارها، هي استراتيجيات مكلفة. ولا شك أن إعادة توزيع موارد الإنتاجية دون المستوى الأمثل، والانفصال التكنولوجي، وفرض القيود على نشر المعرفة ستؤدي إلى تقييد النمو على المدى الأطول. ومن شأن زيادة المواقف التقييدية على تدفقات العمالة العابرة للحدود أن تضغط على البلدان التي تواجه بالفعل تحديات نتيجة شيخوخة سكانها

(راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي") وسيترتب عليها تراجع مستمر في الناتج على نطاق عالمي في الأجل الأطول (الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وتتسبب توقعات النمو القاتمة على المدى المتوسط في تعظيم المخاوف المحيطة باستدامة المالية العامة. ويتسبب خفض المعونة الدولية في تفاقم هذه الديناميكيات في معظم البلدان المعرضة للمخاطر مما يؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة، ومن قبيل التناقض، تقوية حوافز الهجرة في بلدان المَصدر.

آخر التطورات: القدرة على الصمود تتراجع أمام الإشارات التحذيرية

تباطؤ النشاط الاقتصادي

أبدى الاقتصاد العالمي قدرته على الصمود أمام صدمات السياسة التجارية، لأسباب منها أن تلك الصدمات تحققت على نطاق أصغر مما كان متوقعا في بدايتها، ولكن الأثر الناجم عن السياسات المتغيرة يزداد وضوحا في أحدث البيانات المتاحة. وبينما توجد عدة محركات شائعة لأنماط النمو عبر البلدان هناك أيضا بعض العوامل غير النظامية المهمة.

وجاءت آخر جولة من التعريفات الجمركية في وقت بدأت تظهر فيه بوادر التباطؤ الملموس على الاقتصاد الأمريكي. وسجل إجمالي الناتج المحلي نموا في الربع الثاني من ٢٠٢٥ بنسبة ٣,٨٪ محسوبا على أساس سنوي، وإن كان سببه في الأساس أن الواردات والمخزونات عكست مسار النتائج المشاهدة في الربع الأول من السنة، حيث سجلت انكماشا بنسبة –٠,٦٪. وتباطأت وتيرة الاستثمار، مع انخفاض في الإنفاق على بناء الوحدات التجارية والسكنية، وضعف أوسع نطاقا تحجبه طفرة في الإنفاق على المعدات والملكية الفكرية، بما في ذلك ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي. وكانت تقارير الوظائف منذ شهر يوليو أضعف كثيرا من المتوقع، مع حدوث تراجع كبير في عدد الوظائف المستحدثة. وارتفع معدل البطالة تدريجيا ليصل إلى ٤,٣٪ في شهر أغسطس. وقد ظهرت بوادر تباطؤ النشاط وضعف سوق العمل في سياق التحولات الجارية في عرض العمالة. وانخفض صافي تدفقات الهجرة الدولية خلال النصف الأول من ٢٠٢٥، وهو ما قد يعني، إذا استمرت الاتجاهات العامة الحالية، انخفاض عدد المهاجرين بنحو ١,٠ – ١,٦ مليون مهاجر مقارنة بعام ٢٠٢٤ و٢,٥ مليون مهاجر مقارنة بعام ٢٠٢٣ (دراسة Duzhak and New- Schmidt 2025).

وبدأت تظهر في اقتصادات رئيسية أخرى بوادر التراجع في تسريع وتيرة التجارة الذي كان وراء النتائج الأقوى من المتوقع في الربع الأول من ٢٠٢٥. فقد تباطأ النمو في الصين خلال الربع الثاني من السنة مسجلا ٤,٢٪ مقارنة بنسبة قدرها ٦,١٪ في الربع الأول (بناء على تقديرات الخبراء المعدلة موسميا)، في ظل انحسار مساهمة الصادرات الصافية. وقد عوَّض ذلك جزئيا التسارع في الطلب المحلي، مدفوعا على الأرجح بدفعة تنشيطية مستمدة من السياسات. وتفيد المؤشرات الاقتصادية عالية التواتر بحدوث تباطؤ في النشاط الاقتصادي خلال شهري يوليو وأغسطس. وفي الاتحاد الأوروبي، تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٠,٥٪ مقارنة بنمو قدره ٢,٣٪ في الربع الأول. فقد تباطأت معدلات النمو في ألمانيا وإيطاليا، وكذلك في آيرلندا التي ساهمت أكثر من سواها في نمو منطقة اليورو خلال الربع الأول، حيث جاء أداء الصادرات مدفوعا بمعاملات قطاع الصناعات الدوائية، كنتيجة جزئية لتسريع وتيرة التجارة تحسبا لتغيرات التعريفة الجمركية. وفي اليابان، سجل الاقتصاد نموا في الربع الثاني بمعدل قدره ٢,٢٪ محسوبا على أساس سنوي، متجاوزا مستوى نموه في الربع الأول وقدره ٠,٣٪. وإلى جانب الإنفاق الرأسمالي القوي، فقد جاء هذا النمو مدفوعا بقوة الصادرات لا سيما صادرات السيارات. غير أن طلبات التصدير الجديدة انخفضت في شهر يوليو، لأول مرة منذ شهر ديسمبر، كما انخفضت قيمة الصادرات، وعلى رأسها صادرات القطاعات الأشد تأثرا بالرسوم الجمركية.

ويشير تكوين العوامل المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الكبرى إلى بضع بوادر على القوة الكامنة في الطلب، ويبين بشكل واضح التشوهات في تدفقات التجارة خلال أرباع السنة القليلة الماضية (الشكل البياني ١–٣). والأهم من ذلك، أن نمو الاستهلاك ظل مكبوحا في جميع البلدان الرئيسية. وتراجع الاستثمار، رغم نوبات النشاط القوية قبل إعلان أنباء التعريفات الجمركية في شهر إبريل. وهذا يتماشى عموما مع انخفاض ثقة المستهلكين والأعمال (الشكل البياني ١–٤).

وإلى جانب الصين، أظهرت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بصورة أعم بوادر قوة، لأسباب في بعض الأحيان ذات طابع داخلي معين، ولكن العلامات الأخيرة تشير إلى هشاشة في الآفاق المتوقعة لها أيضا. فقد كان النمو أقوى من المتوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة باستثناء الصين خلال النصف الأول من ٢٠٢٥، وهو ما يرجع جزئيا لمستوى الناتج الزراعي القياسي في البرازيل، والتوسع القوي في قطاع الخدمات في الهند، وصلابة الطلب المحلي في تركيا. ويتزامن هذا الأداء الاقتصادي الأقوى من المتوقع مع زيادة الاتجاه العام للقدرة على الصمود في الأسواق الصاعدة، متمثلة في التحسينات المدخلة على المؤسسات المحلية والأوضاع الخارجية المواتية (راجع الفصل الثاني). ومع ذلك، تزداد الأوضاع الخارجية صعوبة في الوقت الحالي، وفي بعض الحالات، يتباطأ زخم الأوضاع الداخلية. ففي البرازيل، على سبيل المثال، تظهر حاليا بوادر التراجع وسط تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وتتسبب التعريفات الجمركية المرتفعة التي تفرضها الولايات المتحدة في تقليص الطلب الخارجي، مع انعكاساتها العميقة على العديد من الاقتصادات الموجهة نحو التصدير، في حين يتسبب عدم اليقين بشأن السياسات التجارية في إضعاف مزاج الشركات تجاه الاستثمار. وفي الوقت نفسه، يتسبب ضيق الحيز المالي في الحد من قدرة الحكومات على تحفيز الطلب المحلي حيثما يلزم. فعلى مستوى مجموعة البلدان منخفضة الدخل، لا تزال بعض

الشكل البياني ١-٣: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي

(٪: من ربع سنة إلى ربع سنة آخر، محسوبا على أساس سنوي)

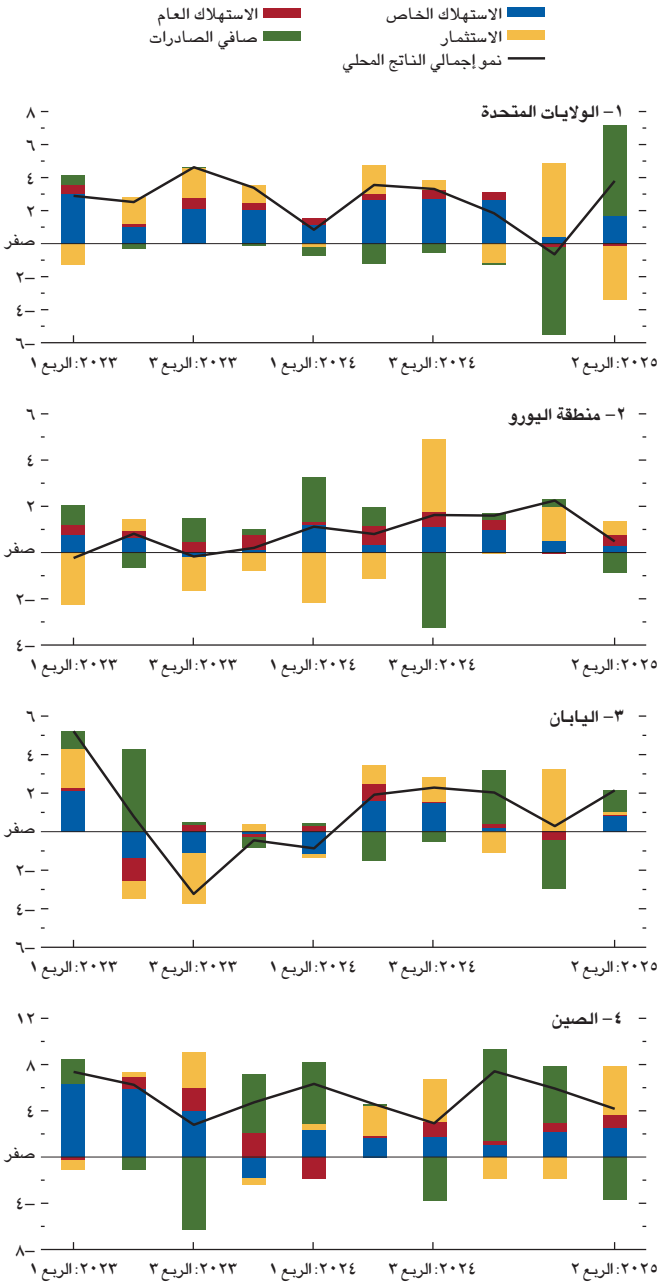

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُحسب الأرقام باستخدام سلاسل معدَّلة موسميا. والقيم الباقية متضمنة في مساهمة الاستثمار.

الشكل البياني ١-٤: ثقة المستهلكين والأعمال

(مؤشر، المؤشر المنسق من إعداد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

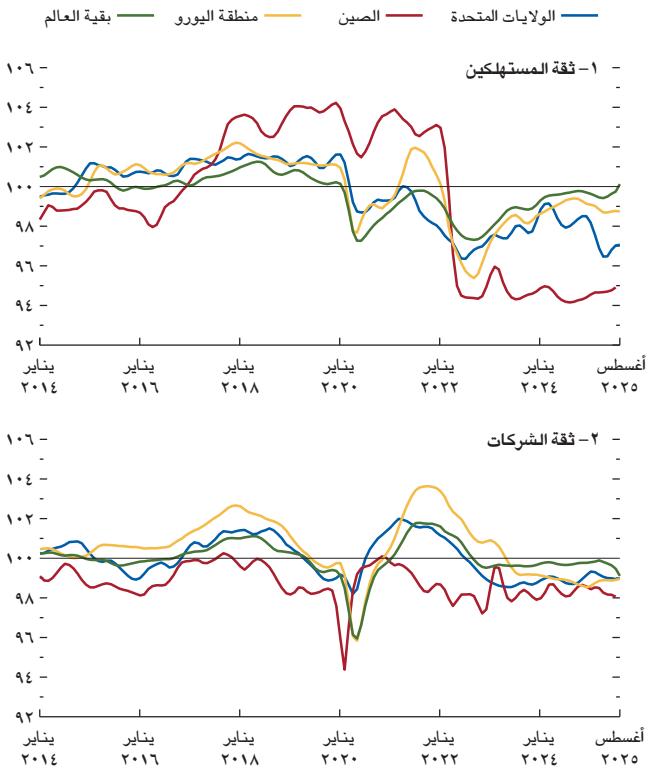

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: أي مؤشر أعلى من ١٠٠ يرسل إشارة بتحسن مستوى الثقة؛ وأقل من ١٠٠ يشير إلى رؤية متشائمة. ويمثل بقية العالم متوسط القيمة للبيانات عبر ٢٢ اقتصادا.

أفقر اقتصادات العالم تعاني من النمو الواهن – بانخفاض قدره نقطتان مئويتان تقريبا مقارنة بالاقتصادات النظيرة في المجموعة – متأثرة سلبا بنقص تدفقات التمويل الخارجي وتخفيضات المعونة الدولية. وتتخلف البلدان الهشة الأخرى، الواقعة في شراك الصراعات الداخلية أو الإقليمية، أكثر من سواها عن اللحاق بالركب (دراسة Chabert and Powell 2025).

وأدى تجدد المخاوف الاقتصادية، وخاصة في الولايات المتحدة، إلى إرساء مناخ تجنب المخاطر لفترة وجيزة في الأسواق المالية (عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي"). فقد انخفضت مؤشرات الأسهم العالمية في أوائل شهر أغسطس في أعقاب صدور تقرير الوظائف الأمريكية، كما انخفضت عائدات سندات الخزانة الأمريكية. ومع ذلك، سرعان ما انعكس مسار هذه التحركات. وانتعشت أسعار الأسهم المتداولة في واحدة من أسرع حالات التعافي على الإطلاق. وحتى الآن على الأقل، تمكنت الأسواق من استيعاب التغييرات التي طرأت على السياسات التجارية وسياسات المالية العامة دون أن تفقد اتزانها، على الرغم من الانحدار الأخير في منحنى العائد على سندات الخزانة الأمريكية. ولا تزال الأوضاع المالية العالمية مواتية بالمعايير التاريخية. وقد تحقق الجانب الأكبر من مكاسب سوق الأسهم في العام الجاري من موجة الصعود في أسعار أسهم الذكاء الاصطناعي. غير أن

تقييمات الأصول المبالغ فيها والهدوء المالي مقابل التحديات القائمة يثيران مخاوف تقلب الأسواق وتصحيح أسعار الأصول إذا بدأت أجواء عدم اليقين في تحقيق آثار سلبية وبدأت المؤشرات الاقتصادية، بما فيها مكاسب الإنتاجية من استثمارات الذكاء الاصطناعي التوليدي، تأتي مخيبة للآمال. وقد يكون التراجع في الاستثمار الكلي أكثر حدة، نظرا لأن الاستثمار في مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي كان له دور كبير في نمو الاستثمار مؤخرا.

تأثير عدم اليقين لا يزال في بدايته

هناك عدة عوامل تفسر أسباب تأخر أثر ارتفاع عدم اليقين أو التخفيف من حدته. فعدم اليقين، الذي يشكل صدمة سلبية على الطلب، يبدأ في المعتاد بالتأثير سلبا على النشاط على الفور. ويستمر تراكم أثره بمرور الوقت ليختفي في نهاية المطاف عند زوال عدم اليقين. وتشير التقديرات التجريبية إلى أن أي زيادة قدرها انحراف معياري واحد في عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض بنسبة ٢٪ في الاستثمار، ليصل إلى ذروته بعد سنتين تقريبا من الصدمة ثم ينحسر في غضون حوالي ثلاث سنوات (راجع دراسة Londono, Ma, and Wilson 2025). وتتراوح تقديرات عدم اليقين بشأن السياسة التجارية بين ٠٫٧٪ و٢٪، بحيث تبلغ الذروة في أول ربعين من السنة وتنحسر في السنة الثانية. وحتى الآن، في المنعطف الراهن، يلاحظ أن سلوك الاستثمار يبدو أقرب إلى الحد الأعلى من نطاقات الثقة القياسية.

وهناك قناتان أساسيتان تتحقق من خلالهما الآثار السلبية لعدم اليقين. أولا، بموجب آلية الخيارات الحقيقية المعتادة (دراسة Bernanke 1983)، يجوز للشركات تأجيل المشروعات التي لا رجعة فيها عندما تكون الآفاق ضبابية لأن الانتظار أرخص من ارتكاب خطأ يحتمل أن يكون مرتفع التكلفة. وتتبع الأسر المعيشية نمطا مماثلا، فتؤجل عمليات شراء السلع المعمرة مع الإبقاء على مستويات إنفاقها على السلع الأساسية. وتعمل القناة الثانية من خلال سلوك وقائي. فعندما تزداد مخاطر الدخل المتصورة، تدخر الأسر المعيشية أكثر، وهو ما يخفض النمو الاستهلاكي (دراسة Bansal and Yaron 2004).

ومع ذلك، يتعين ألا يؤدي ذلك إلى ضعف الناتج في الأجل القريب. ويعد تسريع وتيرة التجارة لتجنب ما يحتمل أن يترتب على التعريفات الجمركية المستقبلية من ارتفاع الأسعار بمثابة قوة صريحة تعوِّض مؤقتا دوافع الترقب والانتظار والحيطة. وفي الوقت نفسه، قد تلجأ الشركات إلى إبقاء الأسعار دون تغيير واستيعاب التكاليف المرتفعة في هوامش أرباحها للحفاظ على قاعدة عملائها مع الانتظار لحين انتهاء حالة عدم اليقين. كذلك نجد أن أوجه التكامل الاستراتيجي – حيث تساهم قرارات التسعير في إحدى الشركات في تقوية الحافز لدى شركات أخرى لاتخاذ إجراءات مماثلة – يمكن أن تعزز مثل هذا الثبات في الأسعار في الأجل القصير.

وتجربة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك. فقد ارتفعت مقاييس عدم اليقين ارتفاعا حادا قبل إجراء استفتاء عام ٢٠١٦. واستمر نمو استثمارات الأعمال في الفترة التي تلت مباشرة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي ولم يبدأ في الهبوط المطرد إلا في أوائل ٢٠١٨ (دراسة BOE 2019).

وعدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية ينقل النشاط أساسا عبر الزمن – ويوفر تسريع وتيرة التجارة عملا موازنا مؤقتا، ولكن ما إن ينحسر، فإن عدم اليقين يشكل عائقا أمام الطلب. ولتوضيح الآليات المستخدمة، تم فحص صدمات عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية بمنأى عن التعريفات بحد ذاتها في نموذج كينزي جديد لاقتصاد مفتوح (دراسة Ghironi and Ozhan، تصدر قريبا). وتم استخدام تمرينين للنظر في الزيادات المؤقتة في عدم اليقين بشأن تعريفات الاستيراد (الشكل البياني ١–٥). في التمرين الأول (بالخطوط المتصلة)، نجد أن عدم اليقين يرتفع عند وقوع الحدث. ومع اتساع دائرة التعريفات الجمركية، يسعى الوكلاء لتجنب احتمالات زيادة الأسعار بتسريع الحصول على الواردات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج. وبينما تواجه الشركات عدم اليقين بشأن التكاليف، فإنها ترفع الأسعار لحماية هوامش ربحها، فتخلق بذلك زيادة محدودة قصيرة الأمد في تضخم أسعار المستهلكين. وبمجرد انحسار أثر تسريع وتيرة الاستيراد، فإن عدم اليقين سيشكل صدمة سلبية على الطلب – فيتراجع النشاط وتهدأ حدة التضخم في ظل تقليص الشركات هوامش أرباحها.

الشكل البياني ١–٥: الاستجابة للدفعات عند حدوث صدمة عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية
(الانحراف ٪ عن حالة الثبات العشوائية)

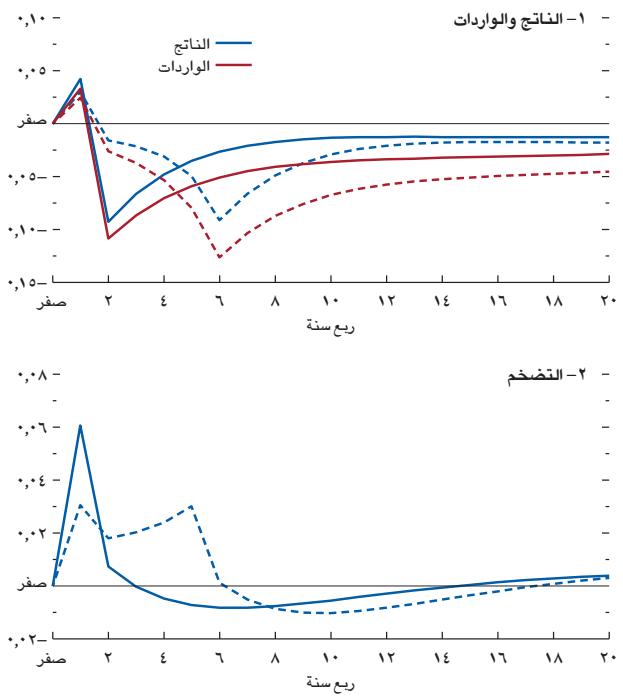

المصادر: دراسة Ghironi and Ozhan، تصدر قريبا؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني الاستجابة للدفعات من جانب متغيرات مختارة في الاقتصاد الذي يفرض التعريفات الجمركية إزاء صدمة عدم اليقين بشأن تلك التعريفات. وتوضح الخطوط المتصلة الصدمة التي تتحقق في الربع الأول (عدم اليقين المتحقق)، بينما توضح الخطوط المتقطعة صدمة الأنباء المعلنة في الربع الأول وتتحقق في الربع الرابع. والتضخم محسوب على أساس سنوي.

وفي التمرين الثاني (بالخطوط المتقطعة)، يتلقى الوكلاء اليوم أنباء بأن عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية سوف يرتفع في وقت لاحق – وهو أشبه بفترات تعليق أو تمديدات الموعد النهائي التي تدفع بعدم اليقين إلى المستقبل. وهنا نجد أن تسريع الحصول على الواردات مماثل، ولكن تحفزه الآن تصورات باحتمال حدوث تغييرات سعرية كبيرة في المستقبل بدلا من حدوث زيادة فورية في تفاوت التكاليف. ونظرا لأن توقيت عدم اليقين معروف مسبقا (على سبيل المثال، تاريخ انتهاء فترة تعليق، وتاريخ عقد اجتماع تفاوض ثنائي)، فإن الشركات يمكنها التخطيط: فتنشئ قوائم المخزونات وتعيد تسعير منتجاتها بروية. وبالتالي، عندما يكون معروفا أن مستويات عدم اليقين سترتفع في المستقبل، فإن التضخم يرتفع على فترات تدريجية وربما يبدو وكأنه سيستمر لفترة أطول مقارنة بارتفاع مستوى عدم اليقين على الفور (رغم أنه سيكون أقل حدة).

هل تتزايد الأسعار في الولايات المتحدة؟

لا يزال تأثير التعريفات الجمركية وما يصاحبها من إعادة هيكلة سلاسل التوريد على الضغوط التضخمية ضعيفا حتى الآن. وفي البلد الذي يفرض هذه التعريفات – أي الولايات المتحدة – سجلت معدلات التضخم الكلي والتضخم الأساسي ارتفاعا طفيفا فحسب (الشكل البياني ١–٦). غير أنه بإلقاء نظرة متعمقة على التضخم الأساسي، يتبين أن هناك ارتفاعا أكثر وضوحا في أسعار السلع الأساسية في الولايات المتحدة، وليس في غيرها من البلدان (الخط الأزرق في الشكل البياني ١–٦، اللوحة ٣). وجدير بالذكر أن هذا الارتفاع جاء متزامنا مع التضخم المزمن في أسعار الخدمات.

وقد يعني ضعف الاستجابة حتى الآن كذلك تأخر انتقال الأثر. وفي الواقع، نجد أن مراكمة المخزونات وفترات تعليق التعريفات، من بين جملة عوامل أخرى مثل تحويل التجارة وتغيير مسارها، تعني أن معدل التعريفة الجمركية الفعلي الواقعي – أي الرسوم الجمركية الفعلية المدفوعة على الواردات في الجمرك كنسبة من قيمة الواردات – متأخر عن المعدل الفعلي على أساس التصريحات المعلنة والمحسوب كمتوسط مرجح للمعدلات الرسمية باستخدام أوزان مرجحة بالتجارة بدون مراعاة أثر إحلال الواردات (الشكل البياني ١–٧، اللوحة ١). وباختبار فئات معينة من السلع يتبين أن قدرا ضئيلا للغاية من الأثر الذي كان متوقعا انتقاله إلى أسعار المستهلكين قد انتقل بالفعل حتى الآن (الشكل البياني ١–٧، اللوحة ٢). فقد عكست أسعار الأجهزة المنزلية، على سبيل المثال، التكلفة المترتبة على التعريفات الجمركية، لكن العديد من الفئات الأخرى، بما فيها الأغذية والملابس، لم تعكس هذه التكلفة. وتشير البيانات عالية التواتر عن أسعار التجزئة إلى تأثر أسعار السلع المستوردة والمحلية على السواء، في فئات السلع المنكشفة على تكاليف التعريفات الجمركية (راجع دراسة Cavallo, Llamas, and Vazquez 2025). وهذا يعني اتساع نطاق تداعيات التسعير وسلاسل التوريد. ورغم أن الشركات في الولايات المتحدة تمتعت بدرجة أعلى من الربحية بعد صدمة الجائحة، فقد لا يكون بوسعها استيعاب زيادات التكلفة الناتجة عن الزيادات الحادة في التعريفات

الشكل البياني ١–٦: الاتجاهات العامة للتضخم العالمي

(٪، على أساس نسبة التغير من سنة إلى أخرى)

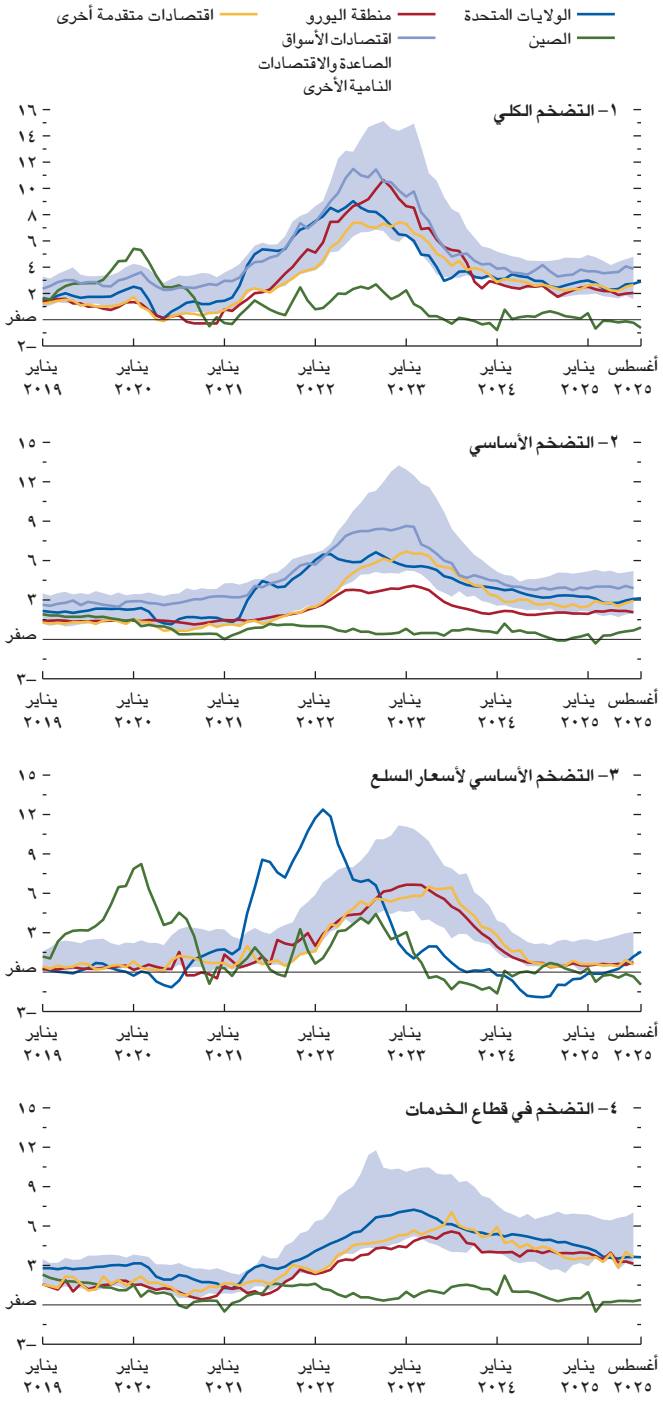

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحدد اللوحتان ١ و٢ وسيط عينة من ٥٧ اقتصادا تشكل ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٢٤ (من حيث الأوزان الترجيحية لتعادل القوى الشرائية) في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتعرض النطاقات المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين للبيانات عبر الاقتصادات. و"التضخم الأساسي" هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين في السلع والخدمات، باستثناء الأغذية والطاقة (أو أقرب مقياس متاح).

الشكل البياني ١–٧: تأثير التعريفات الجمركية على الأسعار

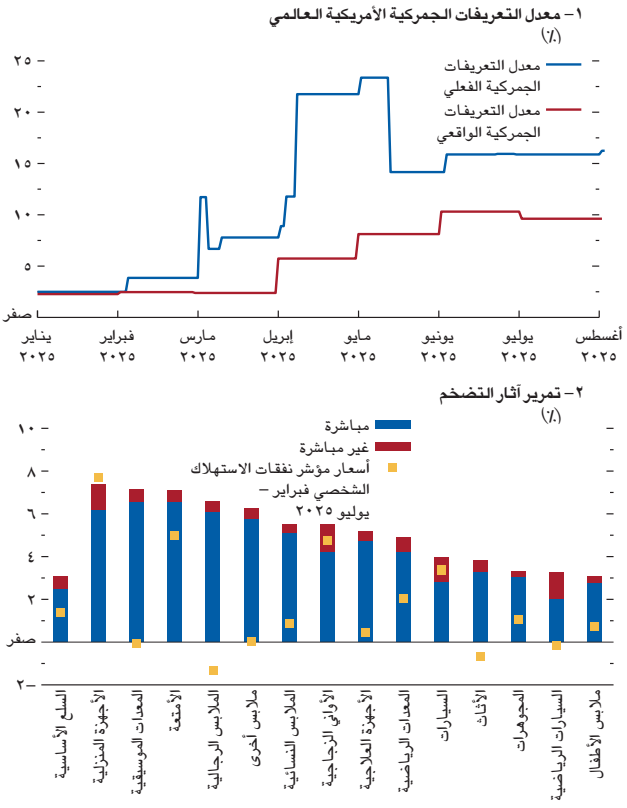

المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ولجنة التجارة الدولية الأمريكية؛ وأداة تتبع التعريفات الجمركية من إعداد منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، معدل التعريفات الجمركية الواقعي هو الرسوم الجمركية الواقعية المدفوعة على الواردات في الجمارك كنسبة من قيمة الواردات، ومعدل التعريفات الجمركية الفعلي هو المتوسط المرجح للمعدلات الرسمية المعلنة باستخدام الأوزان الترجيحية للواردات قبل التعريفة الجمركية (ومن ثم، قبل إحلال الواردات). وقد يكون المعدل الواقعي مائلا نحو الانخفاض إذا كان المنتج غير مصنف في موقعه أو صدرت فاتورته بأقل من القيمة الحقيقية أو إذا كانت التعريفات الجمركية باهظة. وفي اللوحة ٢، يتم تقدير تمرير أثر التعريفات الجمركية بالكامل باستخدام التعريفات الجمركية لبلدان ومنتجات معينة وكثافة الواردات المباشرة وغير المباشرة من جداول المدخلات والمخرجات وجداول ربط نفقات الاستهلاك الشخصي. وتفترض التقديرات أن هوامش الربح لا يطرأ عليها تغيير وأنه لا توجد آثار موازنة من عوامل مثل سعر الصرف.

الجمركية وإعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية، وربما تبدأ، عند نقطة معينة، في تمرير زيادات التكلفة إلى المستهلكين (راجع أيضا عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي" للاطلاع على تحليل لانعكاسات التعريفات الجمركية المرتفعة على أرباح الشركات وقدرتها على خدمة الدين).

وتمثل تحركات الدولار نقطة جوهرية في تقييم تطورات الأسعار الأخيرة. وتشير إحدى النتائج المؤكدة في الدراسات المتعلقة بالتعريفات الجمركية إلى ارتفاع قيمة عملة البلد الذي يفرض التعريفة الجمركية (دراسة Mundell 1960؛ ودراسة Jeanne and Son 2024). فمن ناحية، مع ارتفاع قيمة العملة، فإن الأثر المباشر للتعريفات الجمركية على الأسعار من خلال أسعار الواردات المرتفعة سوف يكون أقل حدة نوعا ما. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع قيمة العملة لفترة مطولة يمكن أن يعوض أثر التحسينات المباشرة في الموازين التجارية نتيجة التعريفات الجمركية – ومن ثم تظل الموازين التجارية غالبا دون أي تغيير – كما أنه يعوق النشاط الاقتصادي. وهذا المنهج المعروف باسم الموازنة بسعر الصرف كان غائبا إلى حد كبير في نوبة زيادة التعريفات الحالية، حيث تراجعت قيمة الدولار الأمريكي (عملة البلد الذي يفرض التعريفة الجمركية) تراجعا ملحوظا في شهري إبريل ومايو وظلت مستقرة غالبا عند مستواها الأضعف منذ ذلك الوقت، على عكس المشاهد أثناء نوبة ٢٠١٨–٢٠١٩ (الشكل البياني ١–٨، اللوحة ١). وجدير بالاهتمام أن مجمل سعر الاستيراد في الولايات المتحدة قبل التعريفات الجمركية ظل عموما مستقرا منذ إبريل ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١–٨، اللوحة ٢).

ويتضح هذا التضاؤل النسبي في تحركات أسعار الاستيراد الأمريكية في سياق الزيادة الكبيرة في متوسط معدل التعريفات الجمركية الفعلية والانخفاض الحاد في قيمة الدولار الأمريكي خلال تلك الفترة. غير أنه في البيئة المعتادة، يعزز ارتفاع قيمة الدولار هامش ربح المصدرين، وخاصة إذا كانوا يُصْدرون فواتيرهم بالدولار، حسب المتعارف عليه. وبالتالي يتاح لهم الحيز اللازم لاستيعاب جانب من التعريفات الجمركية بدون أي تدهور في مستوى الربحية. ومن ثم، لدى استيعابهم لهذه التعريفات الجمركية، فإن أسعار الاستيراد سوف تتراجع. وفي هذه المرة، أدى انخفاض قيمة الدولار إلى زيادة صعوبة الأمر. ففي ظل التسعير بعملة مهيمنة، نجد أن ضعف الدولار يخفض هامش ربح المصدرين بشكل مباشر، بمعزل عن التعريفات الجمركية. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن الطابع العالمي للتعريفات الجمركية يقلل من احتمالية خفض هامش الربح، نظرا لأن المصدرين، المدركين لخضوع منافسيهم أيضا للتعريفات الجمركية، سوف يترددون في تخفيض هوامش أرباحهم.

وعدم تراجع أسعار الاستيراد هذه المرة، حتى الآن على الأقل، يشير إلى أن المصدرين في المجمل لم يستوعبوا التعريفات الجمركية من خلال هوامش الربح المضاف إلى التكلفة أو تعديل أسعار الصادرات، وتركوا العبء يقع على كاهل الشركات والأسر الأمريكية. ولكن حركة الأسعار المجمعة قد تحجب بعض الاختلافات المهمة في أسعار الاستيراد القطاعية في الولايات المتحدة، نظرا لتباين حدة التعريفات الجمركية بين السلع المختلفة، إلى جانب عوامل أخرى مثل مرونة الطلب والقوة التسعيرية. وعلى سبيل المثال، ارتفع سعر استيراد السلع الرأسمالية في الولايات المتحدة ارتفاعا كبيرا، بما يتسق مع استرداد جانب من هامش الربح المفقود نتيجة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، في حين لم يرتفع إلا قليلا منذ شهر إبريل بالنسبة للسيارات – في أحد أشد القطاعات تأثرا. وبالنسبة للبلدان المصدرة، تبدو بعض القطاعات أكثر حساسية للتعريفات الجمركية مقارنة بغيرها من حيث أسعار التصدير. وفي اليابان، على سبيل المثال، انخفض سعر تصدير سيارات الركاب القياسية إلى أمريكا الشمالية بأكثر من ٢٠٪، بينما ظل مستقرا بالنسبة للسيارات المصدَّرة إلى بقية العالم، في حالة إصدار الفواتير في الحالتين بالدولار الأمريكي (الشكل البياني ١–٨، اللوحة ٣). ويلاحظ اتباع نمط مماثل في أسعار تصدير السيارات من كوريا.

الشكل البياني ١-٨: التعريفات الجمركية والدولار الأمريكي والأسعار
(مؤشر)

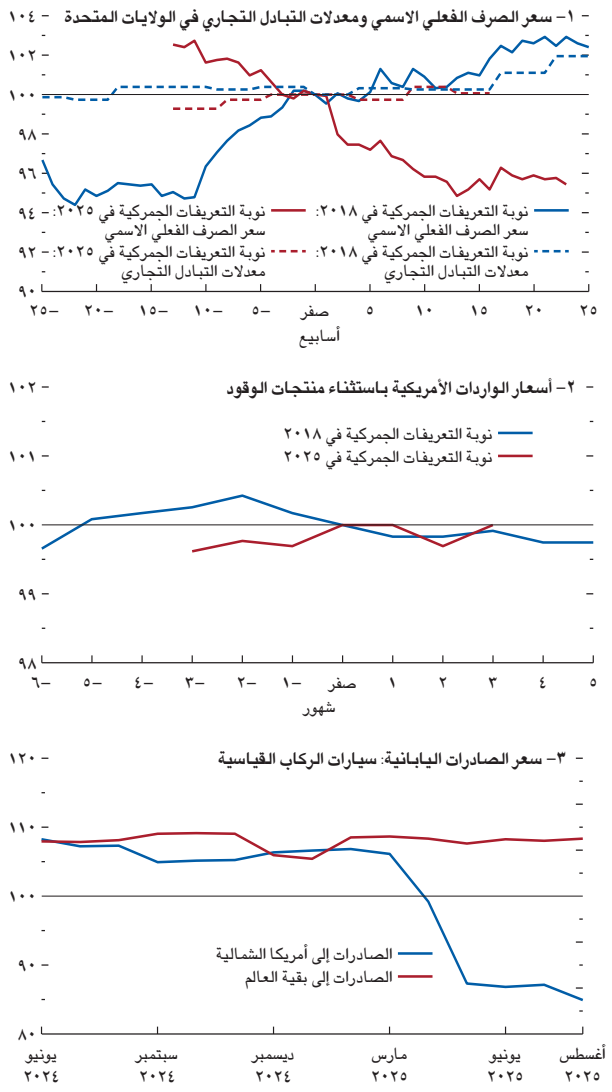

المصادر: بنك اليابان؛ ومجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحتين ١ و٢، الأسبوع والشهر صفر لنوبة التعريفات الجمركية في ٢٠١٨ يوافقان الأسبوع والشهر بتاريخ ٦ يوليو عندما فرضت الولايات المتحدة تعريفة جمركية بمعدل ٢٥٪ على سلع صينية بقيمة ٣٤ مليار دولار، وقامت الصين بتنفيذ تعريفة جمركية بمعدل ٢٥٪ على سلع أمريكية بقيمة ٣٤ مليار دولار. وبالنسبة لنوبة التعريفات الجمركية في ٢٠٢٥، فإن الأسبوع والشهر صفر يوافقان تاريخ ٤ إبريل، الذي يعقب إعلان "يوم التحرير" (الاقتصادي) في الثاني من إبريل. وفي اللوحة ٢، تشمل أسعار الواردات قيمة المعاملة للسلع وقيمة الخدمات المقدمة لتوصيل السلع من حدود البلد المصدر إلى حدود البلد المستورد، وبالتالي فإنها تشمل التكلفة والتأمين والشحن وليس التعريفات الجمركية. وفي اللوحة ٣، سنة الأساس هي ٢٠٢٠، وتقيد الصادرات بقيمتها عند الحدود.

وفي المقابل، ظلت أسعار تصدير السيارات الألمانية إلى البلدان خارج الاتحاد الأوروبي مستقرة نسبيا حتى الآن. وقد لا يكون بوسع المصدرين المحافظة على الأسعار المنخفضة لفترة أطول كثيرا من ذلك، نظرا للضغوط الواقعة على هوامش الأرباح. وعندما تكون قرارات التسعير في الشركات قائمة على أساس معتقدات بشأن الوقت الذي سيرفع فيه المنافسون أسعارهم، فإن زيادات الأسعار غالبا ما تكون تدريجية، وليست في صورة قفزة سعرية لمرة واحدة. ومع ذلك، فإن أي ارتفاع في قيمة الدولار – التي ظل نطاقها محدودا مؤخرا – ربما يؤدي إلى عودة العمل بمنهج المعاوضة بسعر الصرف لتخفيف آثار التعريفات الجمركية على أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة.

أرصدة خارجية متغيرة

اتسم النشاط الاقتصادي العالمي بالقوة في الربع الأول من ٢٠٢٥، مدفوعا بقوة نمو الواردات الأمريكية والصادرات من آسيا والاتحاد الأوروبي نتيجة تسريع وتيرة التجارة تحسبا لتطبيق التعريفات الجمركية المرتفعة في الولايات المتحدة. وقد يكون جانب من هذه القوة مرتبطا بضعف الدولار (دراسة Boz and others 2020). وتوضح البيانات عالية التواتر وجود بوادر على التباطؤ الاقتصادي في الربع الثاني من السنة. فقد انخفضت صادرات السلع إلى الولايات المتحدة من الاقتصادات الأوروبية الرئيسية – لا سيما ألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة – انخفاضا ملحوظا. غير أن إجمالي صادرات منطقة اليورو لا يزال متسما بالصلابة، مدعوما بتدفقات التجارة بين بلدان أوروبا. وفي الصين، تم تعويض انخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة جزئيا بارتفاع الصادرات إلى منطقة اليورو وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، مدعوما في جانب منه بانخفاض قيمة اليوان الصيني مقابل معظم العملات (باستثناء الدولار الأمريكي). ويبدو أن فك الارتباط في التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين يحدث بخطى أسرع لدى مقارنته بصدمة التعريفات الجمركية في ٢٠١٨–٢٠١٩ (راجع الإطار ١-١).

وإلى جانب التغيرات في مشهد التجارة العالمية والتحولات الأخرى على مستوى السياسات، طرأت التغيرات كذلك على أرصدة الحسابات الجارية في أكبر اقتصادات العالم. فقد بلغ عجز الحساب الجاري الأمريكي ٤,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١,٩ نقطة مئوية عن متوسط الفترة ٢٠١٣–٢٠٢٤، مما يرجع أساسا لزيادة في واردات السلع. واستقر فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو عند نسبة قدرها ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من ٢٠٢٥ مقارنة بنسبة قدرها ٣٪ على مدار نفس الفترة في ٢٠٢٤ وبنسبة ٢,٣٪ خلال الفترة ٢٠١٣–٢٠٢٤، مما يرجع إلى حد كبير لزيادة في عجز الدخل الأولي. واستقر فائض الحساب الجاري في الصين عند ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي وفي اليابان عند ٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، بارتفاع عن المستوى المسجل في الفترة نفسها من عام ٢٠٢٤ وعند مقارنته بالمتوسطات التاريخية أثناء الفترة ٢٠١٣–٢٠٢٤.

وبينما شهد صافي وضع الاستثمار الدولي في الولايات المتحدة قدرا من التحسن في الربع الأول من ٢٠٢٥، فقد سجل عموما زيادة أكبر في الالتزامات الأمريكية في السنوات الأخيرة مع مواصلة الاقتصاد الأمريكي جذب أعداد قياسية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي")، إلى

جانب التدفقات الوافدة في الأسهم وسندات الخزانة الأمريكية. وفي المقابل، لا يزال صافي وضع الاستثمار الدولي في منطقة اليورو واليابان يسجل تراكما في الأصول أسرع من الالتزامات. وبالنسبة للصين، تشير الاتجاهات العامة منخفضة التواتر إلى استقرار نسبي في صافي وضع الاستثمار الدولي.

مزيج السياسات: سياسات مالية تيسيرية وسياسات نقدية متباينة

إزاء خلفية تباطؤ النمو العالمي وتباين تطورات التضخم على المستوى المحلي، يلاحظ ضيق حيز التصرف من خلال السياسات وازدياد مواطن التعرض للمخاطر.

ولا تزال السياسة المالية تيسيرية أكثر من اللازم في العديد من أكبر الاقتصادات المتقدمة والنامية. ورغم أن مستويات العجز الأولي المتوقعة لعام ٢٠٢٥ في معظم الحالات أقل من المستويات القياسية للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١، عند الاستعانة بحزم تحفيز مالي كبيرة لمواجهة صدمة الجائحة، فإنها لا تزال أكبر كثيرا من مستوياتها في الفترة التي سبقت الجائحة، باستثناء البرازيل والهند (الشكل البياني ١–٩، اللوحة ١). وفي الصين، لا يزال موقف سياسة المالية العامة توسعيا بالشكل الملائم، نظرا لضعف الطلب المحلي، لكنه يبرز استمرار ابتعاده عن الموقف اللازم لتجنب تزايد نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط.

ويقتضي تثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عند مستوى عام ٢٠٢٤ اعتماد إجراءات ضبط مالي كبيرة في معظم البلدان. وبعبارة أخرى، في ظل الأرصدة الأولية المتوقعة لعام ٢٠٢٥، من المنتظر أن ترتفع نسب الدين، وفي بعض الحالات – البرازيل والصين وفرنسا والولايات المتحدة – سترتفع بصورة ملحوظة. وبالإضافة إلى ذلك، على المستوى العالمي، سوف يكون مستوى الدين أكثر ارتفاعا في سيناريو أشد التطورات المعاكسة (راجع التقييم القائم على إطار الدين المعرض للمخاطر في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "الراصد المالي"). وتتفاقم هذه المخاطر بفعل ضغوط الإنفاق من بنود شيخوخة السكان والدفاع وأمن الطاقة، وخاصة في أوروبا.

وتتسم طريقة حساب استدامة القدرة على تحمل الدين في فترة ما بعد الجائحة ببعض التعقيدات نتيجة نسب الدين المرتفعة، وتراجع الأرصدة الأولية، وارتفاع أسعار الفائدة، وضعف آفاق النمو. فمع الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الأساسية في ظل طفرة التضخم في الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٢، ارتفعت أسعار الفائدة فجأة بدرجة أكبر عند طرف الأجل القصير من منحنى العائد وساهمت بقدر كبير في تزايد تكلفة خدمة الدين. ومنذ نهاية ٢٠٢٣، ارتفعت كذلك العائدات تدريجيا في جزء الأجل المتوسط وطرف الأجل الطويل من المنحنى (الشكل البياني ١–٩، اللوحة ٢).

ويشكل تزايد تكلفة الاقتراض ككل مصدرا للقلق بالنسبة لبعض أكبر الاقتصادات– لا سيما في ظل متطلبات إعادة التمويل الكبيرة، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ١–٩، اللوحة ٣).

الشكل البياني ١–٩: سياسة المالية العامة

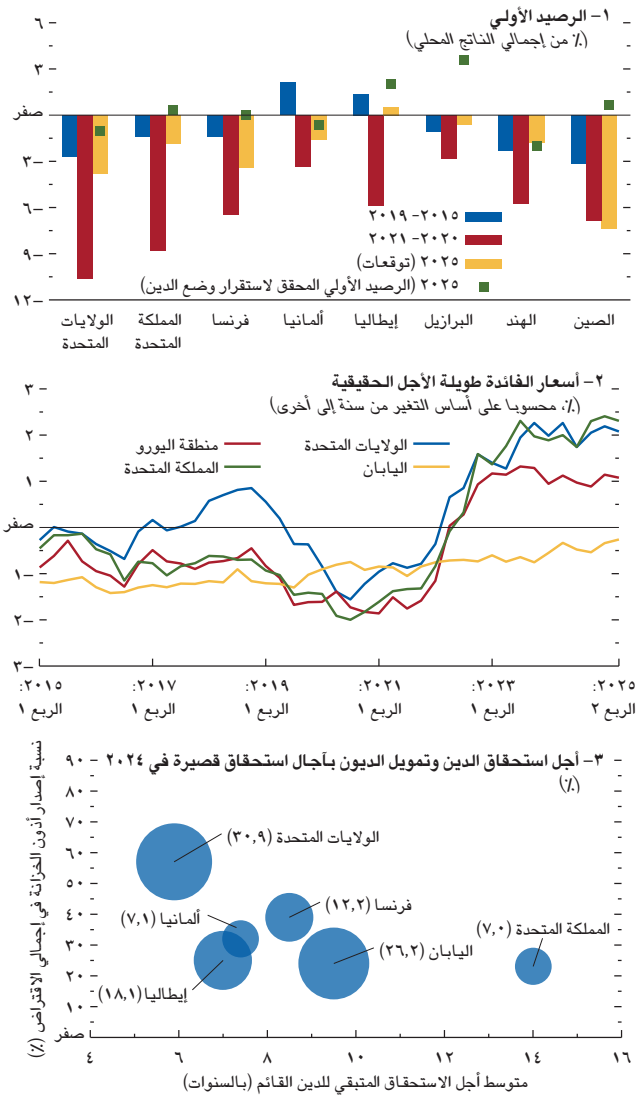

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يُحسب الرصيد الأولي المحقق لاستقرار وضع الدين كالرصيد الأولي اللازم لتحقيق استقرار الدين في ظل سعر الفائدة الفعلي المتوقع على الدين ونمو إجمالي الناتج المحلي، ومع مراعاة تعديلات الأرصدة والتدفقات. وفي اللوحة ٢، يُحسب سعر الفائدة طويل الأجل الحقيقي كالعائد الاسمي على السندات الحكومية لمدة ١٠ سنوات مخصوما منه التضخم المتوقع لعشر سنوات تالية حسب توقعات مؤسسة Consensus Economics. وفي اللوحة ٣، يشير حجم الفقاعة والرموز إلى متطلبات إعادة التمويل في البلدان كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

وإضافة إلى ذلك، نجد أن ازدياد الاعتماد على التمويل من خلال أذون الخزانة – وهي سندات دين قصيرة الأجل ذات أجل استحقاق لمدة سنة واحدة أو أقل – يميل غالبا إلى تقصير متوسط أجل استحقاق الدين بمرور الوقت ويعرض الحكومات بصورة متزايدة لمخاطر إعادة التمويل أو تقلبات أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وتواجه الأسواق الصاعدة ذات التصنيف الائتماني الضعيف

والاقتصادات منخفضة الدخل أوضاعا صعبة في أسواق السندات (الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي").

وعلى المستوى العالمي، لا يزال تحول السياسة النقدية مستمرا من التقييد الشديد إلى موقف أكثر تعقيدا بحيث يميل إلى الموقف التيسيري أو المحايد. وفي بعض البلدان ذات موقف المالية العامة التيسيري، يُتوقع أن يظل سعر فائدة السياسة النقدية ثابتا. ولكن مستوى عدم اليقين المرتفع قد يعجل بتقلبات أسعار الفائدة. وتجد البنوك المركزية صعوبة في الحفاظ على استقرار الأسعار والاستقرار المالي نتيجة المخاوف من تقلبات السوق المفرطة الناشئة عن مخاطر إعادة تمويل الديون السيادية (الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي").

وفي الوقت نفسه، سوف تصبح مواقف السياسة النقدية حتما أكثر تباينا. وبينما يعكس هذا الوضع تباين آفاق التضخم ورد فعل البنوك المركزية تجاه التطورات الاقتصادية الداخلية في نطاق اختصاصها، فقد يؤدي إلى حدوث تحركات حادة في أسعار الصرف عندما تعيد الأسواق تقييم القيمة النسبية للعملات.

الآفاق: توقعات قاتمة

باستعراض ما وراء القدرة الظاهرة على الصمود نتيجة التشوهات المرتبطة بالتجارة في بعض البيانات الواردة وتنبؤات النمو سريعة التغير نتيجة التقلبات العنيفة في السياسات التجارية، نجد أن آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال تشير إلى توقعات قاتمة في الأجلين القصير والطويل.

الافتراضات العالمية

تستند تنبؤات السيناريو الأساسي إلى عدة توقعات بالنسبة لأسعار السلع الأولية، وأسعار الفائدة، وسياسات المالية العامة والسياسات التجارية حول العالم (الشكل البياني ١–١٠). ويتناول الإطار ١–٢ تقييم تأثير الانحرافات المحتملة عن افتراضات السيناريو الأساسي على النمو والتضخم.

- توقعات أسعار السلع الأولية: يُتوقع تراجع أسعار السلع الأولية المستخدمة كوقود بنسبة ٧,٩٪ في عام ٢٠٢٥ وبنسبة ٣,٧٪ في ٢٠٢٦. ويأتي هذا التراجع مدفوعا بتراجع أسعار النفط، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان مفترضا في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويشير منحنى عقود النفط المستقبلية إلى توقعات بلوغ متوسط سعر البرميل على مؤشر أسعار النفط الفورية ٦٨,٩٠ دولار في ٢٠٢٥ ثم ينخفض إلى ٦٧,٣٠ بحلول عام ٢٠٣٠. وباستثناء الارتفاع الحاد المؤقت المرتبط بالحرب بين إسرائيل وإيران في منتصف شهر يونيو، فإن السعر المتداول كان ضمن نطاق الستين والسبعين دولارا الذي تم وضعه منذ بدء العمل بخطة الإنتاج المعجل لتحالف أوبك + (منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء في المنظمة، بما فيها روسيا) في شهر إبريل. ويتوقع ارتفاع أسعار السلع الأولية غير النفطية بنسبة ٧,٤٪ في ٢٠٢٥ وبنسبة ٤,١٪ في ٢٠٢٦. وهذا يعني اتباع مسار أبطأ قليلا عن المفترض في شهر إبريل، مدفوعا بانخفاض توقعات أسعار الأغذية والمشروبات، حيث

الشكل البياني ١–١٠: الافتراضات العالمية

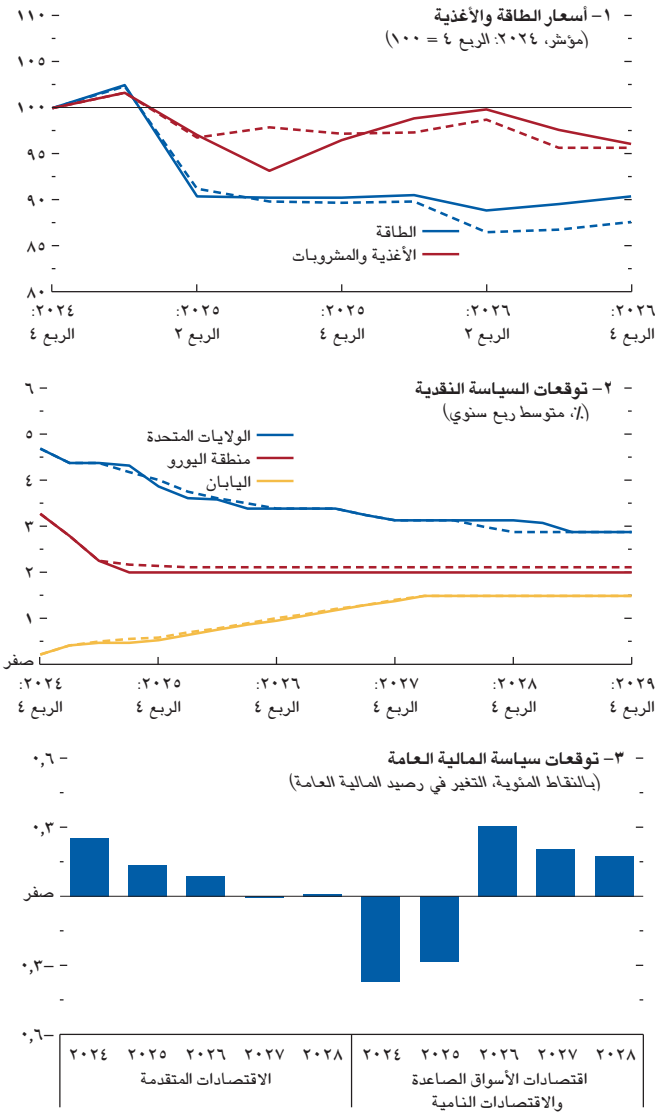

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحتين ١ و٢، تشير الخطوط المتصلة إلى التوقعات من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والخطوط المتقطعة تشير إلى التوقعات من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اللوحة ٣، رصيد المالية العامة المستخدم هو الرصيد الأولي الهيكلي للحكومة العامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن. والرصيد الأولي الهيكلي هو الرصيد الأولي المعدل لمراعاة تقلبات الدورة الاقتصادية مع استبعاد صافي مدفوعات الفائدة وتم تصحيحه لمراعاة مجموعة أوسع من العوامل غير الدورية، مثل التغييرات في أسعار الأصول والسلع الأولية.

تراجعت أسعار القمح والأرز والبن والكاكاو عن مستوياتها المرتفعة تاريخيا بأسرع مما ورد في التنبؤات السابقة.

- توقعات السياسات النقدية: من المتوقع أن تتبع البنوك المركزية في مناطق الاختصاص الرئيسية مسارات مختلفة في قراراتها بشأن سعر الفائدة الأساسي، مما يعكس الفروق في حدة التوقعات التضخمية. ففي الولايات المتحدة، من المتوقع انخفاض سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بجانب اتباع مسار أكثر تركزا قليلا على فترة البداية مقارنة بتوقعات عدد إبريل من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، بحيث ينخفض إلى حدود ٣,٥٠ – ٣,٧٥٪ في نهاية ٢٠٢٥، مع بلوغه نطاقه النهائي البالغ ٢,٧٥ – ٣,٠٪ قرب نهاية ٢٠٢٨. وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة الأساسية ثابتة عند نسبة قدرها ٢٪، وهي ذات النسبة عموما التي كانت متوقعة في شهر إبريل. وفي اليابان، من المنتظر ارتفاع سعر الفائدة الأساسي، على نفس المسار المفترض عموما في شهر إبريل، مع الارتفاع تدريجيا على المدى المتوسط ليصل إلى مستوى محايد عند حوالي ١,٥٪، بما يتسق مع الحفاظ على ثبات التضخم والتوقعات التضخمية حول ركيزتهما المستهدفة التي حددها بنك اليابان بنسبة ٢٪.
- توقعات سياسة المالية العامة: من المتوقع أن تحافظ الاقتصادات المتقدمة كمجموعة على موقف سياساتها المالية العامة محايدا بوجه عام، وهو ما يبرز حدوث تحول كبير عن موقف المالية العامة المتشدد المفترض في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ففي الولايات المتحدة، من المتوقع تراجع رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بواقع ٠,٥ نقطة مئوية في ٢٠٢٦، مما يرجع إلى حد كبير لتمرير مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق (OBBBA) ورغم معاوضة الأثر بنحو ٠,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالإيرادات الجمركية المتوقعة. ومن المتوقع تراجع رصيد المالية العامة الأولي في منطقة اليورو – بما في ذلك اتساع العجز بنسبة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية في ألمانيا نتيجة زيادة الإنفاق على البنية التحتية والإمكانات العسكرية. وفي ظل السياسات الراهنة، يتعذر استقرار الدين العام الأمريكي، بحيث يرتفع من ١٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٤ إلى ١٤٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٣٠، بزيادة قدرها ١٥ نقطة مئوية عن التوقعات في شهر إبريل. وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن تصل نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٩٢٪ في ٢٠٣٠، صعودا من ٨٧٪ في ٢٠٢٤. وفي المقابل، تشير التوقعات إلى أن الحكومات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في المتوسط، سوف تشدد سياسة المالية العامة قليلا في عام ٢٠٢٦ بنحو ٠,٢ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، بحيث تعكس المسار التوسعي المتوقع في ٢٠٢٥. وفي الصين، من المتوقع أن يضيق العجز قليلا حتى عام ٢٠٣٠، في أعقاب اتساعه بنسبة قدرها ١,٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٥. ويواصل الدين العام ارتفاعه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ليصل إلى ٨٢٪ في ٢٠٣٠، مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٧٠٪ في ٢٠٢٤.
- افتراضات السياسة التجارية: يتضمن السيناريو الأساسي التعريفات الجمركية التي سبق الإعلان عنها وتطبيقها اعتبارا من شهر سبتمبر. ومن المفترض أن تظل هذه الإجراءات سارية إلى ما لا نهاية، حتى إذا تم النص صراحة على تاريخ لانتهاء صلاحيتها، بمعنى أنه يفترض استمرار سريان التعليق المؤقت لتطبيق التعريفات الجمركية المرتفعة لما بعد تواريخ انتهاء العمل بها وافتراض عدم دخول زيادة معدلات التعريفة الجمركية حيز التنفيذ. ومن المفترض أن يظل عدم اليقين بشأن السياسات مرتفعا حتى نهاية ٢٠٢٥ وفي ٢٠٢٦، بما في ذلك على خلفية التعليق المؤقت للتعريفات الجمركية المرتفعة بين الصين والولايات المتحدة حتى نهاية شهر نوفمبر، ونتيجة الإجراءات القانونية الجاري اتخاذها في الولايات المتحدة حاليا فيما يتعلق باستخدام قانون الصلاحيات الاقتصادية الدولية الطارئة كأساس قانوني لفرض التعريفات الجمركية.

تنبؤات النمو

من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من ٣,٣٪ في ٢٠٢٤ إلى ٣,٢٪ في ٢٠٢٥ و ٣,١٪ في ٢٠٢٦ (الجدول ١–١). وعلى أساس التغير من ربع عام رابع إلى آخر، من المتوقع أن يتراجع النمو من ٣,٦٪ في ٢٠٢٤ إلى ٢,٦٪ في ٢٠٢٥، ثم يتعافى إلى ٣,٣٪ في ٢٠٢٦. وعلى أساس أسعار الصرف السائدة في السوق، تشير التوقعات إلى نمو الناتج العالمي بنسبة ٢,٦٪ في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، متباطئا عن معدل نموه البالغ ٢,٨٪ في ٢٠٢٤ (الجدول ١–٢).

ورغم أن تنبؤات النمو تمثل تغييرا محدودا مقارنة بتنبؤات تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يوليو ٢٠٢٥، مما يرجع إلى التكيف التدريجي مع التوترات التجارية، فإنها قطعا أقل من متوسط فترة ما قبل الجائحة وقدره ٣,٧٪. وباستعراض النمو المتسلسل من النصف الثاني من عام ٢٠٢٥ حتى نهاية عام ٢٠٢٦ تتضح لنا الصورة أكثر عن طريق إلغاء التشوهات الناجمة عن تسريع وتيرة التجارة في النصف الأول من عام ٢٠٢٥: فمن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي نموا بمعدل متوسط محسوبا على أساس سنوي قدره ٣,٠٪ على مدار هذه الأرباع الستة، متباطئا بنسبة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بمعدله المتوسط البالغ ٣,٦٪ في ٢٠٢٤. وجاءت التنبؤات منخفضة كذلك للفترة من ٢٠٢٥–٢٠٢٦، بنسبة تراكمية قدرها ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، قبل التحولات الكبيرة التي طرأت على مواقف السياسات في بعض البلدان الرئيسية. ونظرا لتقلب افتراضات السياسة التجارية خلال عام ٢٠٢٥، فإن مقارنة التنبؤات الحالية مع التنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أو عدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" قد تعطي صورة مبهمة للمسار الذي سلكه الاقتصاد العالمي. وبالتالي، نتناول مناقشة التنبؤات مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، وهو ما يعطي صورة أوضح.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي

(التغير ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

		توقعات		الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[١]		الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[١]	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الناتج العالمي	٣,٣	٣,٢	٣,١	٠,٢	٠,٠	٠,٤	٠,١
الاقتصادات المتقدمة	١,٨	١,٦	١,٦	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,١
الولايات المتحدة	٢,٨	٢,٠	٢,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤
منطقة اليورو	٠,٩	١,٢	١,١	٠,٢	٠,١-	٠,٤	٠,١-
ألمانيا	٠,٥-	٠,٢	٠,٩	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠
فرنسا	١,١	٠,٧	٠,٩	٠,١	٠,١-	٠,١	٠,١-
إيطاليا	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
إسبانيا	٣,٥	٢,٩	٢,٠	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٢
اليابان	٠,١	١,١	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٥	٠,٠
المملكة المتحدة	١,١	١,٣	١,٣	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,١-
كندا	١,٦	١,٢	١,٥	٠,٤-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٣	١,٨	٢,٠	٠,٢	٠,١-	٠,٠	٠,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٣	٤,٢	٤,٠	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,١
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٠,١	٠,٠	٠,٧	٠,١
الصين	٥,٠	٤,٨	٤,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٢
الهند[٣]	٦,٥	٦,٦	٦,٢	٠,٢	٠,٢-	٠,٤	٠,١-
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٥	١,٨	٢,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,١
روسيا	٤,٣	٠,٦	١,٠	٠,٣-	٠,٠	٠,٩-	٠,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٠,٢	٠,١-	٠,٤	٠,١-
البرازيل	٣,٤	٢,٤	١,٩	٠,١	٠,٢-	٠,٤	٠,١-
المكسيك	١,٤	١,٠	١,٥	٠,٨	٠,١	١,٣	٠,١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٦	٣,٥	٣,٨	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٣
المملكة العربية السعودية	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٠,٤	٠,١	١,٠	٠,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,١	٤,١	٤,٤	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢
نيجيريا[٤]	٤,١	٣,٩	٤,٢	٠,٥	١,٠	٠,٩	١,٥
جنوب إفريقيا	٠,٥	١,١	١,٢	٠,١	٠,١-	٠,١	٠,١-
للتذكرة							
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٠,١	٠,٠	٠,٣	٠,٢
الاتحاد الأوروبي	١,١	١,٤	١,٤	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,١-
آسيان-٥[٥]	٤,٦	٤,٢	٤,١	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,١	٣,٣	٣,٧	٠,١	٠,٣	٠,٧	٠,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٣	٤,١	٣,٩	٠,١	٠,٠	٠,٤	٠,١
البلدان النامية منخفضة الدخل	٤,٢	٤,٤	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢-
حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)	٣,٥	٣,٦	٢,٣	١,٠	٠,٤	١,٩	٠,٢-
الواردات							
الاقتصادات المتقدمة	٢,١	٣,١	١,٣	٠,٧	٠,٣	١,٢	٠,٧-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٦	٤,٣	٤,٠	١,٦	٠,٠	٢,٣	٠,٦
الصادرات							
الاقتصادات المتقدمة	١,٨	٢,١	١,٧	٠,٩	٠,٤	٠,٩	٠,٣-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٦,٥	٥,٩	٣,٣	١,٠	١,٠	٤,٣	٠,٣
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)							
النفط[٦]	١,٨-	١٢,٩-	٤,٥-	١,٠	١,٢	٢,٦	٢,٣
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)	٣,٧	٧,٤	٤,١	٠,٥-	٢,١	٣,٠	٣,٩
أسعار المستهلكين العالمية[٧]	٥,٨	٤,٢	٣,٧	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,١
الاقتصادات المتقدمة[٨]	٢,٦	٢,٥	٢,٢	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٧]	٧,٩	٥,٣	٤,٧	٠,١-	٠,٢	٠,٢-	٠,١

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ١ أغسطس ٢٠٢٥ إلى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. مجملات البيانات ربع السنوية معدلة لاستبعاد التغيرات الموسمية.

[١] الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، وعدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

[٢] باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

[٣] بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، ويستند إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١١ وما بعده إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق مع اعتبار السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ سنة الأساس.

[٤] تم تعديل بيانات الحسابات القومية لنيجيريا وتغيير سنة الأساس، ليصبح عام ٢٠١٩ هو سنة الأساس الجديدة. ويوفر تغيير سنة الأساس رؤية حالية محدثة للاقتصاد كما أن التعديلات زادت مستوى إجمالي الناتج المحلي بنسبة قدرها ٤٠,٨٪ في ٢٠١٩.

[٥] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

[٦] متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل ٧٩,١٧ دولارا في ٢٠٢٤؛ أما السعر المفترض، على أساس أسواق العقود المستقبلية، فهو ٦٨,٩٢ دولارا في ٢٠٢٥ و ٦٥,٨٤ دولارا في ٢٠٢٦.

[٧] باستثناء فنزويلا. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٨] معدلات التضخم لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، هي كالتالي: ٢,١٪ و١,٩٪ في منطقة اليورو، و٣,٣٪ و٢,١٪ في اليابان، و٢,٧٪ و٢,٤٪ في الولايات المتحدة.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)

(التغير ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	على أساس ربع سنوي مقارنة بالربع الرابع من العام[٩]					
		توقعات		الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[١]		الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[٢]	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الناتج العالمي	٣,٦	٢,٦	٣,٣	-٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣
الاقتصادات المتقدمة	١,٩	١,٣	١,٨	-٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣
الولايات المتحدة	٢,٨	١,٩	٢,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٤	٠,٣
منطقة اليورو	١,٣	٠,٧	١,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣
ألمانيا	-٠,٢	٠,٣	١,٠	-٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فرنسا	١,١	٠,٨	١,٠	٠,١	-٠,١	٠,٠	٠,٠
إيطاليا	٠,٧	٠,٦	٠,١	٠,٣	-٠,٩	٠,٢	-٠,٨
إسبانيا	٣,٥	٣,٧	١,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,١
اليابان	٠,١	١,٣	١,١	٠,٤	٠,٣	٠,٦	-٠,٢
المملكة المتحدة	١,١	١,٥	١,٤	-٠,١	٠,٢	-٠,٣	٠,٥
كندا	١,٥	٢,٣	٢,٣	-٠,٦	-٠,٢	-٠,١	٠,١
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٠	٢,١	٢,٨	-١,٠	١,١	-١,٠	١,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٩	٤,٩	٤,٤	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٤
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٩	٥,٩	٥,٣	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٦
الصين	٥,٤	٥,٤	٥,٠	-٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٨
الهند[٣]	٧,٤	٧,٤	٦,٢	-٠,٤	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٤	٣,٤	٢,٣	-٠,٢	٠,٣	-٠,٥	٠,٣
روسيا	٤,٥	-٠,٥	٠,٥	-٠,٤	٠,٠	-٠,٩	-٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٤	٢,١	٢,٦	٠,٢	-٠,٢	٠,٥	-٠,٢
البرازيل	٣,٣	٢,٤	٢,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,١
المكسيك	٠,٤	١,٥	١,٧	١,٢	-٠,٥	١,٧	-٠,٣
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	...	...	...	...	...	...	...
المملكة العربية السعودية	٤,٤	٤,٠	٤,٠	٠,٤	٠,١	١,٥	٠,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	...	...	...	...	...	...	...
نيجيريا[٤]	٤,٠	٣,٩	٤,٣	-٠,١	٠,١	٠,٢	١,٥
جنوب إفريقيا	٠,٥	١,٥	١,٠	٠,١	٠,١	٠,٧	-٠,٦
للتذكرة							
النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	٣,٠	٢,٢	٢,٨	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٣
الاتحاد الأوروبي	١,٦	١,٠	١,٧	-٠,١	٠,٠	-٠,١	٠,٠
آسيان-٥[٥]	٤,٨	٤,٩	٤,٥	٠,٩	-٠,٥	١,٣	٠,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	...	...	...	...	...	...	...
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٩	٣,٧	٤,٤	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٤
البلدان النامية منخفضة الدخل	...	...	...	...	...	...	...
أسعار السلع الأولية							
النفط[٦]	-١٠,١	-٨,٣	-٢,٢	٣,٠	-١,٥	٥,٨	-١,٥
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)	٨,٣	٧,١	١,٢	٠,٥	١,٧	٥,٩	٠,٨
أسعار المستهلكين العالمية[٧]	٤,٩	٣,٦	٣,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة[٨]	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٧]	٦,٧	٤,٤	٣,٧	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١

[٩] بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٥٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية.

تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يبلغ النمو ١,٦٪ في ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، بانخفاض قدره ٠,٢ نقطة مئوية في السنتين مقارنة بالنمو المسجل في ٢٠٢٤ والمتوقع في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

- ففي الولايات المتحدة، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى ٢,٠٪ في ٢٠٢٥ وأن يظل ثابتا في ٢٠٢٦ عند نسبة قدرها ٢,١٪، وهو مماثل عموما لتوقعات شهر يوليو مع حدوث تحسن مقارنة بتوقعات شهر إبريل على خلفية معدلات التعريفة الجمركية الفعلية، ودفعة التحفيز المالي نتيجة تمرير مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق (OBBBA)، وتيسير الأوضاع المالية. وتبرز هذه التوقعات تباطؤ النشاط الملحوظ مقارنة بعام ٢٠٢٤ إلى جانب إجراء تعديل تراكمي خافض للتوقعات بنسبة قدرها ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وبنسبة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٥ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي". ويرجع هذا التعديل بالتخفيض أساسا لزيادة عدم اليقين بشأن السياسات، وازدياد الحواجز التجارية، وانخفاض نمو قوة العمل والتوظيف على حد سواء.
- ومن المتوقع انتعاش النمو قليلا في منطقة اليورو ليصل إلى ١,٢٪ في ٢٠٢٥ و١,١٪ في ٢٠٢٦. ورغم أن هذا يمثل تحسنا مقارنة بتوقعات شهري إبريل ويوليو، فإنه يمثل

الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق
(التغير ٪)

	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[١] ٢٠٢٥	الاختلاف عن عدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي[١] ٢٠٢٦	الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[١] ٢٠٢٥	الاختلاف عن عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي[١] ٢٠٢٦
الناتج العالمي	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٠,١	٠,٠	٠,٣	٠,٢
الاقتصادات المتقدمة	١,٨	١,٦	١,٧	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,٢	٤,٠	٣,٨	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,١
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٢	٥,٠	٤,٥	٠,١	٠,٠	٠,٧	٠,١
أوروبا الصاعدة والنامية	٣,٤	١,٩	٢,٣	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٤	٠,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٣	٣,٦	٤,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٣,٩	٤,٠	٤,٢	٠,٢	٠,١-	٠,٣	٠,٠
للتذكرة							
الاتحاد الأوروبي	١,٠	١,٣	١,٣	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٩	٣,٤	٣,٩	٠,١	٠,٣	٠,٧	٠,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤,٢	٤,٠	٣,٨	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٢
البلدان النامية منخفضة الدخل	٤,٠	٤,٥	٥,٠	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,٣-

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحُسب معدلات النمو الكلي كمتوسط مرجح، يستخدم فيه متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي عن السنوات الثلاث السابقة كوزن ترجيحي.

[١] الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، وعدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

تعديلا خافضا تراكميا بنسبة ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتتمثل المحركات الدافعة الرئيسية في مستويات عدم اليقين المرتفعة على عدة أصعدة والتعريفات الجمركية المرتفعة. ولا يوفر تعافي الاستهلاك الخاص في ألمانيا نتيجة ارتفاع الأجور الحقيقية في ٢٠٢٦ سوى تعويض جزئي، في حين سيؤدي الأداء الاقتصادي القوي في آيرلندا إلى رفع النمو في ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يسجل اقتصاد منطقة اليورو نموا عند المستويات الممكنة في ٢٠٢٦.

- وتبرز التنبؤات بالنسبة للاقتصادات المتقدمة الأخرى تعديلات كبيرة بالتخفيض مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مما يرجع لحد كبير إلى المشهد التجاري الدولي المتغير. ففي كندا، تشير تنبؤات النمو إلى تحقيق نمو بنسبة ١,٢٪ في ٢٠٢٥ وبنسبة ١,٥٪ في ٢٠٢٦ – بانخفاض تراكمي قدره ١,٧ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات أكتوبر ٢٠٢٤. وفي اليابان، من المتوقع أن يتسارع النمو من ٠,١٪ في ٢٠٢٤ إلى ١,١٪ في ٢٠٢٥ ثم ينخفض إلى ٠,٦٪ في ٢٠٢٦. وتأتي هذه الديناميكية مدفوعة بحدوث انتعاش متوقع في نمو الأجور الحقيقية الذي يدعم الاستهلاك الخاص، على الرغم من العوامل المعاكسة الناجمة عن ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتراجع الطلب الخارجي. وهذا يشكل تعديلا تراكميا بالتخفيض قدره ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠٢٤. وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يبلغ النمو في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ نسبة قدرها ١,٣٪، بتعديل بزيادة طفيفة على أساس تراكمي مقارنة بشهر إبريل. ورغم أن هذا يرجع لقوة النشاط في النصف الأول من ٢٠٢٥ وتحسن البيئة الخارجية، بما في ذلك من خلال صفقة التجارة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة المعلنة في شهر مايو، فإن النمو المتوقع في ٢٠٢٥–٢٠٢٦ لا يزال منخفضا بنسبة تراكمية قدرها ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤات في أكتوبر ٢٠٢٤.

تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

من المتوقع تراجع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٥ و٤,٠٪ في عام ٢٠٢٦. ولم تتغير هذه التوقعات فعليا عن توقعات عدد يوليو من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" ولكنها تمثل تعديلا تراكميا بالزيادة قدره ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بعدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومع ذلك، فهي أقل من تنبؤات أكتوبر ٢٠٢٤ بنسبة تراكمية قدرها ٠,٢ نقطة مئوية، في حين تشهد اقتصادات البلدان النامية منخفضة الدخل تعديلا خافضا أكبر مقارنة بالاقتصادات متوسطة الدخل.

- ومن المتوقع أن ينخفض النمو في اقتصادات آسيا الصاعدة والنامية من ٥,٣٪ في ٢٠٢٤ إلى ٥,٢٪ في ٢٠٢٥، ثم ينخفض من جديد إلى ٤,٧٪ في ٢٠٢٦. وفي عدد غير قليل من بلدان المنطقة – لا سيما بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وهي من بين أشد البلدان تأثرا – جاء تطور تنبؤات النمو متسقا إلى حد كبير مع تطور معدلات التعريفات الجمركية الفعلية. وفي الصين، تم تعديل تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٥ بتخفيض قدره ٠,٦ نقطة مئوية في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مع تصاعد التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، ثم تعديله بزيادة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية في عدد يوليو من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، في أعقاب تعليق تطبيق المعدلات المرتفعة في شهر مايو. ومقارنة بتوقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، من المتوقع أن

يرتفع النمو، البالغ ٤,٨٪، بنسبة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية، ومن المنتظر أن يتراجع في ٢٠٢٦ إلى ٤,٢٪. وتم تعويض آثار العوامل المعاكسة من زيادة عدم اليقين والتعريفات الجمركية وتجاوزها بفضل قوة الناتج التي فاقت التوقعات في أرباع السنة القليلة الماضية، مما يرجع لتسريع وتيرة التجارة الدولية والاستهلاك المحلي القوي نسبيا بدعم من توسع المالية العامة في ٢٠٢٥. وفي الهند، من المتوقع أن يصل معدل النمو إلى ٦,٦٪ في ٢٠٢٥ و٦,٢٪ في ٢٠٢٦. ومقارنة بعدد يوليو من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، نجد أن هذه التوقعات تمثل تعديلا بالزيادة لتوقعات ٢٠٢٥، حيث أدى ترحيل الآثار من الربع الأول القوي إلى تعويض وتجاوز الزيادة في معدل التعريفة الجمركية الأمريكية الفعلي على الواردات من الهند منذ شهر يوليو، وتعديلا بالتخفيض في توقعات عام ٢٠٢٦. ومقارنة بتنبؤات ما قبل التعريفات الجمركية في أكتوبر ٢٠٢٤، من المتوقع أن ينخفض النمو تراكميا بنسبة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية.

- وبالنسبة للنمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي فإن التوقعات تشير إلى بقائه مستقرا عند ٢,٤٪ في ٢٠٢٥ وانخفاضه قليلا إلى ٢,٣٪ في ٢٠٢٦. وقد تم تعديل التنبؤات بزيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بشهر إبريل على خلفية انخفاض معدلات التعريفة الجمركية بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة وقوة البيانات الواردة أكثر من المتوقع. وجاء هذا التعديل مدفوعا إلى حد كبير بالتوقعات في المكسيك، التي يتوقع أن تسجل نموا بنسبة ١,٠٪ في ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ١,٣ نقطة مئوية عن التنبؤات الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وفي البرازيل، تم تعديل التوقعات بالزيادة لعام ٢٠٢٥، أما التوقعات بالنسبة لعام ٢٠٢٦ فتم تعديلها بالتخفيض، مما يرجع جزئيا لارتفاع معدل التعريفة الجمركية على صادرات البرازيل إلى الولايات المتحدة. وبالنسبة للمنطقة ككل، فإن تنبؤات العام الحالي والقادم المنخفضة تراكميا بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" هي انعكاس لتغيرات السياسة التجارية وعدم اليقين.
- ومن المتوقع أن ينخفض النمو في اقتصادات أوروبا الصاعدة والنامية انخفاضا كبيرا، من ٣,٥٪ في ٢٠٢٤ إلى ١,٨٪ في ٢٠٢٥، ثم يتعافى قليلا إلى ٢,٢٪ في ٢٠٢٦. وتأتي هذا التوقعات مدفوعة أساسا بالهبوط الحاد في تنبؤات النمو في روسيا، من ٤,٣٪ في ٢٠٢٤ إلى ٠,٦٪ في ٢٠٢٥ وإلى ١,٠٪ في ٢٠٢٦. وقد انخفضت توقعات النمو في ٢٠٢٥ بواقع ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويرجع هذا التعديل بالتخفيض لحد كبير إلى البيانات الصادرة مؤخرا التي أوضحت تركز نفقات المالية العامة في الربع الرابع من ٢٠٢٤، مما رفع تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٤ من ٤,١٪ إلى ٤,٣٪، وتندرج فترات التباطؤ اللاحق في توقعات عام ٢٠٢٥. وتم تعديل توقعات النمو في تركيا بالزيادة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، على خلفية النتائج الأقوى من المتوقع، وسمحت بموازنة الآثار جزئيا. ومع ذلك، فإن تنبؤات النمو للمنطقة ككل جاءت أقل مما كان متوقعا في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بنسبة تراكمية قدرها ٠,٧ نقطة مئوية.
- ومن المتوقع تسارع وتيرة النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من ٢,٦٪ في ٢٠٢٤ إلى ٣,٥٪ في ٢٠٢٥ و٣,٨٪ في ٢٠٢٦، مع انحسار آثار الاضطرابات في الإنتاج النفطي والشحن، وتراجع تأثير الصراعات الدائرة. ومقارنة بتوقعات شهر إبريل، تم تعديل التوقعات لعام ٢٠٢٥ بزيادة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية. ويرجع ذلك لحد كبير إلى التطورات المشاهدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما في المملكة العربية السعودية، حيث كان الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج النفطي أسرع من المتوقع، وفي مصر، حيث كانت النتائج في النصف الأول من ٢٠٢٥ أفضل من المتوقع. ورغم ضآلة انكشاف المنطقة نسبيا لنظام التعريفات الجمركية الأمريكية الجديدة، فإن توقعات النمو، مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، انخفضت تراكميا بنسبة قدرها ٠,٨ نقطة مئوية لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، نتيجة آثار ضعف الطلب العالمي غير المباشرة على أسعار السلع الأولية.
- ومن المتوقع أن يظل النمو مكبوحا في إفريقيا جنوب الصحراء، دون تغيير في ٢٠٢٥ عن النسبة المتوقعة في ٢٠٢٤ وقدرها ٤,١٪، لينتعش بعد ذلك مسجلا ٤,٤٪ في ٢٠٢٦. وهذا يشكل تعديلا بالزيادة مقارنة بتنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بنسبة تراكمية قدرها ٠,٥ نقطة مئوية، وإن كان يمثل تعديلا بالتخفيض بنسبة ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤. وبينما تم تعديل توقعات النمو بالزيادة في نيجيريا على خلفية عوامل داخلية داعمة، بما في ذلك زيادة الإنتاج النفطي، وتحسن ثقة المستثمرين، وموقف المالية العامة الداعم في ٢٠٢٦، ونتيجة انكشافها المحدود على التعريفات الجمركية الأمريكية المرتفعة، فقد شهدت اقتصادات كثيرة أخرى تعديلات خافضة للتوقعات بسبب مشهد التجارة الدولية والمعونة الرسمية المتغير. وقد أفاد العديد من الاقتصادات منخفضة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء من المعاملة التفضيلية في النفاذ إلى السوق الأمريكية بموجب قانون النمو والفرص لإفريقيا، الذي انقضى سريانه في شهر سبتمبر. ومن المتوقع أن تترتب على وقف هذه المعاملة التفضيلية آثار سلبية هائلة، لا سيما على ليسوتو ومدغشقر.

تنبؤات التضخم

من المتوقع تراجع التضخم الكلي العالمي، وفق السيناريو الأساسي، إلى ٤,٢٪ في ٢٠٢٥ وإلى ٣,٧٪ في ٢٠٢٦، وهو نفس المسار فعليا المسجل في التوقعات السابقة، ولكن هناك تباينا عبر البلدان والمناطق المختلفة.

وقد تم تعديل توقعات التضخم بالزيادة في عدد غير قليل من الاقتصادات، مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مما يشكل مقياسا مرجعيا لمرحلة ما قبل تحول السياسات. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، تتمثل أهم الحالات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. فالتضخم الكلي في المملكة المتحدة، الذي بدأ يرتفع في ٢٠٢٤، من المتوقع أن يواصل ارتفاعه في ٢٠٢٥ كنتيجة جزئية للتغيرات في الأسعار الخاضعة للتنظيم. ومن المتوقع أن يكون ذلك الارتفاع مؤقتا، حيث يساهم إرخاء سوق العمل وتراجع نمو الأجور في نهاية الأمر في عودة التضخم إلى المعدل المستهدف مع نهاية عام ٢٠٢٦. وفي الولايات المتحدة، من المتوقع ازدياد التضخم اعتبارا من النصف الثاني من ٢٠٢٥، نظرا لأن تأثير التعريفات الجمركية لم يعد يُستوعب في سلاسل التوريد ويتم تمريره بدلا من ذلك إلى المستهلكين. ويتوقع بعد ذلك عودة التضخم خلال ٢٠٢٧ إلى المعدل المستهدف من الاحتياطي الفيدرالي وقدره ٢٪. وتفترض هذه التنبؤات أن تكون الآثار اللاحقة متواضعة، مما يعني احتمال تجاوز توقعات التضخم في السيناريو الأساسي في ظل احتمال قصور النتائج عن التوقعات في التوظيف. وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تم تعديل تنبؤات التضخم بالزيادة للبرازيل والمكسيك. وفي حالة البرازيل، كان التعديل أكبر ويعكس جزئيا ثبات التوقعات التضخمية عند مستوى أعلى من المعدلات المستهدفة، مما يرجع لتحديات المصداقية المصاحبة لأوجه عدم اليقين بشأن سياسة المالية العامة في العام الماضي، رغم التوقعات بتحقق الآثار التخفيفية لارتفاع قيمة العملة مؤخرا في أواخر ٢٠٢٥ وفي ٢٠٢٦. وفي المكسيك، يساهم في هذا التعديل بالزيادة تضخم الفئات المتقلبة كالأغذية والتضخم المزمن أكثر من المتوقع في أسعار الخدمات.

وفي العديد من الاقتصادات الأخرى، تم تعديل تنبؤات التضخم بالتخفيض، مقارنة بعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويسري الأمر نفسه على كثير من بلدان آسيا الصاعدة والنامية. ويرجع ذلك غالبا لانخفاض النتائج عن المتوقع، وكان لأسعار الأغذية والطاقة والأسعار الإدارية دور مهم في هذا الشأن (على سبيل المثال، في الصين والهند وتايلند).

وإذا نظرنا إلى تلك التنبؤات مجتمعة مع تنبؤات إجمالي الناتج المحلي، سوف تتباين الصورة عبر البلدان المختلفة. فالنمو في الولايات المتحدة في ٢٠٢٥، الذي تشير التنبؤات إلى بلوغه ٢,٠٪، يقل عن مستواه المتوقع في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وقدره ٢,٢٪. والتضخم في ٢٠٢٥، الذي تشير التنبؤات إلى بلوغه ٢,٧٪، يزيد عن مستواه المتوقع في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وقدره ١,٩٪. ومقارنة بالتنبؤات في الفترة التي سبقت تحولات السياسات، من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد الأمريكي على نحو أكثر حدة في ٢٠٢٥ مقارنة بالتوقعات منذ سنة (الشكل البياني ١–١١). وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يظل التضخم عموما دون تغيير ومرتفعا، مقارنة بالتراجع الملحوظ المتوقع في أكتوبر ٢٠٢٤. وهذا المزيج من تباطؤ النمو الأشد حدة وتراجع وتيرة تخفيض التضخم في الولايات المتحدة يأتي على النقيض من تباطؤ النمو الأقل حدة وانخفاض التضخم في الصين. وفي البلدان الأخرى، في معظم الحالات، لم يعد من المتوقع حدوث انتعاش في النمو ومن المنتظر أن يكون النمو أكثر ضعفا بكثير، بينما لا يزال من المتوقع تراجع التضخم بنفس الوتيرة تقريبا التي كان عليها في السابق. ويتسق هذا عموما مع ما يمكن انتظاره من تطبيق التعريفات الجمركية الأمريكية المرتفعة، مع انحرافات ضئيلة في آفاق التضخم تُعزى إلى عوامل تعويضية غير نظامية.

الشكل البياني ١–١١: التغيرات في نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم
(بالنقاط المئوية)

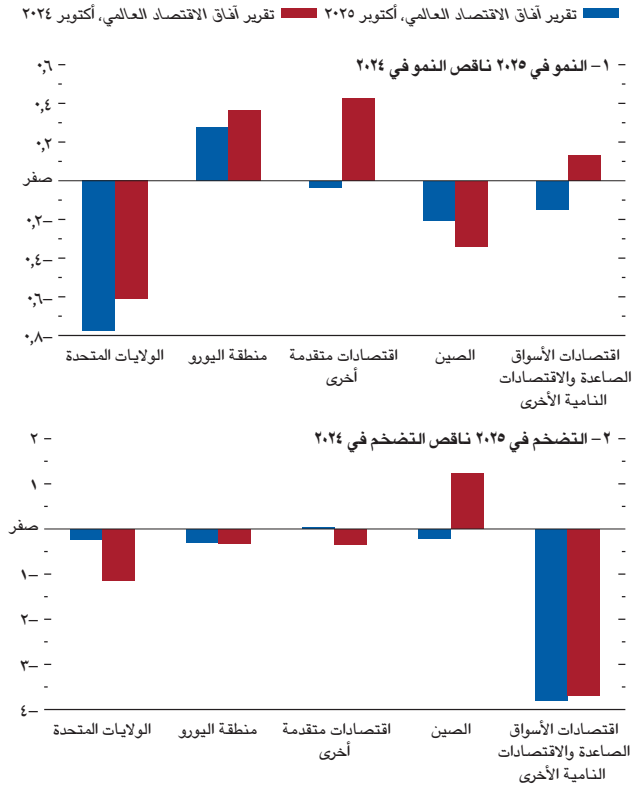

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

آفاق التجارة العالمية والاختلالات العالمية

من المتوقع أن تتراجع التجارة العالمية بنسبة محدودة على مدار أفق التنبؤات للخمس سنوات القادمة (الشكل البياني ١–١٢). ومقارنة بعدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" من المنتظر أن ينمو حجم التجارة العالمية بوتيرة أسرع في ٢٠٢٥ بينما تكون وتيرة نموه أبطأ في ٢٠٢٦. ويرجع ذلك للأنماط المشاهدة من تسريع وتيرة التجارة تحسبا للتغييرات. ومن الملاحظ أن نمو حجم التجارة بمعدل متوسط قدره ٢,٩٪ في الفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٦، حتى في ظل الدفعة التنشيطية المؤقتة من تسريع وتيرة

الشكل البياني ١-١٢: التجارة العالمية

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

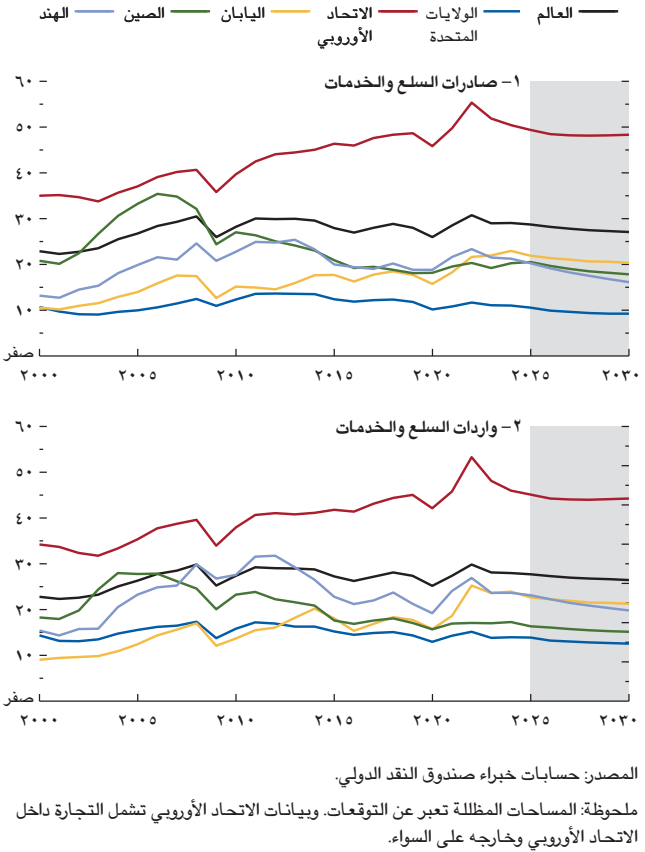

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المساحات المظللة تعبر عن التوقعات. وبيانات الاتحاد الأوروبي تشمل التجارة داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على السواء.

الشكل البياني ١-١٣: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

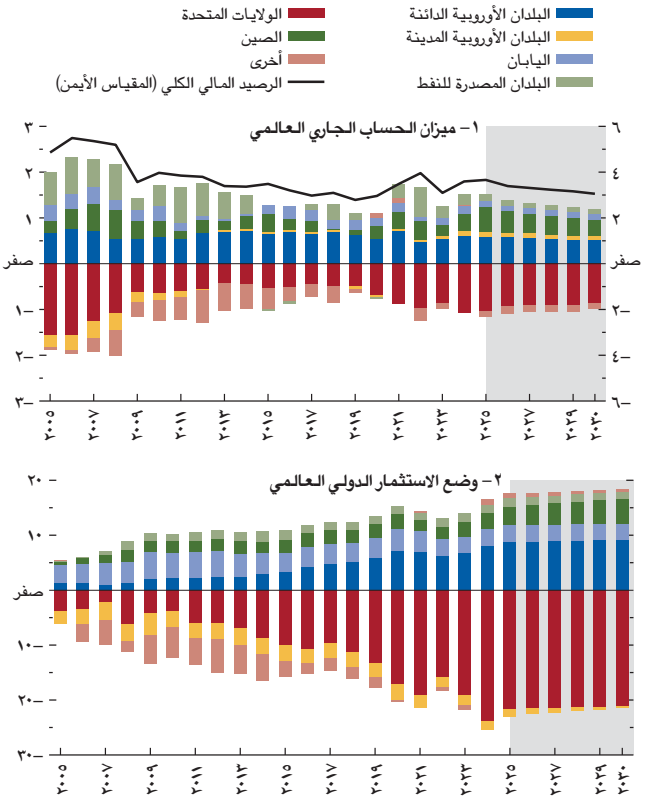

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البلدان الأوروبية الدائنة هي النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسلوفينيا والسويد وسويسرا. البلدان الأوروبية المدينة هي قبرص واليونان وآيرلندا والبرتغال وإسبانيا. البلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

التجارة في ٢٠٢٥، هو أقل من المتوقع في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الذي كان يتصور تحقيق معدل نمو متوسط قدره ٣,٣٪.

ومن المنتظر أن تتجاوز اختلالات الحسابات الجارية العالمية في ٢٠٢٥ التوقعات في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" ثم تتراجع بعد ذلك (الشكل البياني ١-١٣). وعلى مستوى أكبر ثلاثة اقتصادات مساهمة في رصيد المالية العامة الكلي (الصين وألمانيا والولايات المتحدة)، نجد أن تدابير التجارة الوقائية قبيل تطبيق التعريفات الجمركية المتوقعة توسع العجز في الولايات المتحدة والفائض في الصين، قبل إلغائها تدريجيا مع انحسار سلوكيات تسريع وتيرة التجارة (الشكل البياني ١-١٤).

ويتحقق تراجع الاختلالات العالمية عبر ثلاث قنوات رئيسية. أولا، تحولات السياسة التجارية: ففي الولايات المتحدة يتسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد وازدياد عدم اليقين في إضعاف الاستثمار، مما يخفض الطلب على الواردات. وفي الوقت نفسه، نجد أن التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة تعمل كضريبة على المصنعين الأمريكيين، مما يرفع تكاليف الإنتاج على صادرات المنتجات النهائية والمنتجات الأمريكية التي تتنافس مع الواردات – بحيث تصبح الآثار الصافية على الحساب الجاري غير واضحة المعالم.

وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن الإيرادات الجمركية المرتفعة يحتمل أن تؤدي إلى زيادة الادخار العام، فإن تخفيض المدخرات الخاصة سوف يعوض على الأرجح هذه الزيادة. وبوجه عام، من المرجح أن يكون تأثير هذه القناة محدودا على الحساب الجاري، وهو ما يتسق مع التحليل القائم على النماذج والتحليل التجريبي على السواء (تقرير القطاع الخارجي، ٢٠٢٥).

ثانيا، تحركات أسعار الصرف تشكل قناة إضافية للتصحيح الخارجي: تقترن التعريفات الجمركية الأحادية المرتفعة في المعتاد بقوة عملة البلد الذي يفرضها، مما يساعد في استيعاب صدمة التعريفة الجمركية. غير أن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مؤخرا يعزز من تنافسية أسعار الصادرات ويكبح الاستهلاك كثيف الاستخدام للواردات – مما يمكنه المساعدة في تضييق العجز الخارجي الأمريكي. وغالبا ما يؤدي ضعف الدولار كذلك إلى تيسير الأوضاع المالية العالمية، بحيث يتيح قدرا من

الشكل البياني ١-١٤: التغير المتوقع في رصيد الحساب الجاري

(بالنقاط المئوية)

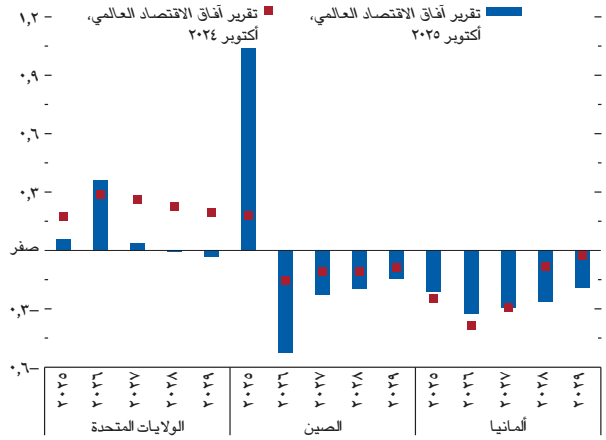

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: كل نقطة بيانات توضح الفرق عن سنة سابقة في رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من سلسلة بيانات إجمالي الناتج المحلي في أعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ذات الصلة.

الطلب العالمي في الأجل القريب، لكنه سيتآكل على الأرجح نتيجة ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة مقارنة ببقية العالم وما يصاحبه من تعديل في سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

وأخيرا وليس آخرا، اقتران التغييرات على مستوى المالية العامة بالتطورات التجارية: فقد أعلنت الصين وألمانيا اعتماد وتوسيع نطاق تدابير على مستوى الإنفاق لإعطاء دفعة للطلب المحلي، مما سيخفض صافي الادخار ويقلص الفوائض الخارجية. وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن يؤدي مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق (OBBBA) إلى توسيع فجوة العجز المالي في الأجل المتوسط مقارنة بالتوقعات في الأعداد السابقة من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، بالرغم من تخفيضات الإنفاق المؤجلة لفترة لاحقة والإيرادات الجمركية الضخمة. وسوف يؤثر ذلك سلبا على الادخار العام ويرجح أن يؤدي إلى توسيع عجز الحساب الجاري – أو على أقل تقدير يحد من أي تأثير من القنوات الأخرى لتضييق العجز.

الآفاق على المدى المتوسط

في ظل مشهد اقتصادي دولي أكثر تشرذما تزداد التحديات أمام العديد من البلدان لرفع آفاق النمو في الأجل المتوسط، بما في ذلك التحديات الناجمة عن الشيخوخة السكانية ونمو الإنتاجية المنخفض. وفي غياب الإصلاحات الهيكلية القادرة على الاستمرار، لا تزال تنبؤات النمو باهتة على مدار الأفق الزمني لتقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" الممتد لخمس سنوات. فمن المتوقع أن يتوسع الناتج العالمي بمتوسط سنوي قدره ٣,٢٪ في الفترة من ٢٠٢٧ –٢٠٣٠، وهو ما يشكل أداء باهتا مستمرا مقارنة بالمتوسط التاريخي في الفترة السابقة للجائحة (٢٠١٩–٢٠٢٠) وقدره ٣,٧٪.

الشكل البياني ١-١٥: آفاق النمو متوسط الأجل

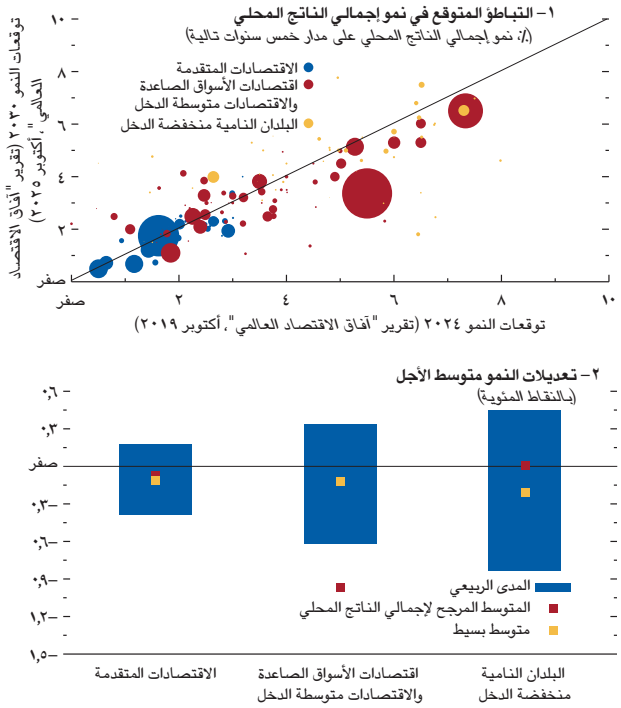

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تستند أحجام الفقاعات إلى إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٣٠ بتعادل القوى الشرائية في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وفي اللوحة ٢، تُعرَّف تعديلات النمو متوسط الأجل بأنها نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠٣٠ في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" ناقص بيانات النمو في ٢٠٢٤ المستمدة من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

ومقارنة بالآفاق على المدى المتوسط في أكتوبر ٢٠١٩، قبل سلسلة الصدمات التي أصابت الاقتصاد العالمي (الجائحة، والغزو الروسي لأوكرانيا، وطفرة التضخم، وفي الوقت الحالي السياسات التجارية الحمائية)، فإن آفاق الأجل المتوسط اليوم هي بلا شك أكثر ضعفا. فآفاق النمو في الأجل المتوسط تزداد قتامة بالنسبة لثلثي الاقتصاد العالمي تقريبا (مقيسة بتعادل القوى الشرائية)، ويبدو هذا التراجع أكثر وضوحا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (الشكل البياني ١–١٥، اللوحة ١).

ورغم عدم التجانس في تعديلات توقعات النمو على المدى المتوسط (الشكل البياني ١–١٥، اللوحة ٢)، لا سيما ضمن مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل، فإن التعديلات الخافضة للتوقعات الأكثر قوة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تنذر بظهور التحديات في وتيرة تقارب مستويات الدخل العالمي (راجع أيضا تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر ٢٠٢٣، وتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، إبريل ٢٠٢٤). وعلى وجه الخصوص، تواجه أفقر اقتصادات العالم، بما فيها الاقتصادات التي تعاني من الصراعات طويلة الأمد، احتمالات تباطؤ زخم نموها واتساع فجوة متوسط دخل الفرد فيها مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ويأتي ذلك في خضم

الشكل البياني ١–١٦: المساعدة الإنمائية الرسمية، والإيرادات، وعبء الفائدة

(٪)

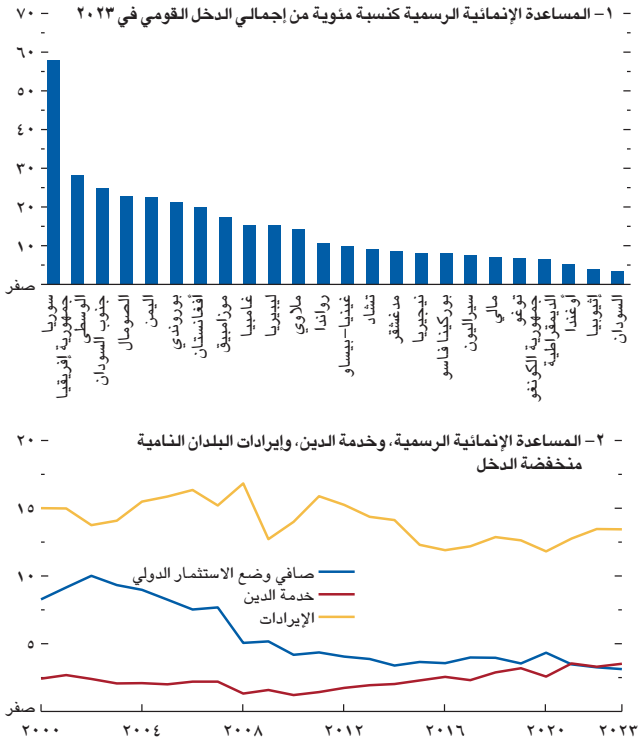

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ٢، بيانات صافي المساعدة الإنمائية الرسمية وخدمة الدين مرجحة بإجمالي الدخل القومي وتظهر كنسبة مئوية منه، وبيانات الإيرادات مرجحة بإجمالي الناتج المحلي وتظهر كنسبة مئوية منه. الإيرادات باستثناء المنح.

الشكل البياني ١–١٧: عدد المهاجرين وتحويلات العاملين في الخارج

(٪)

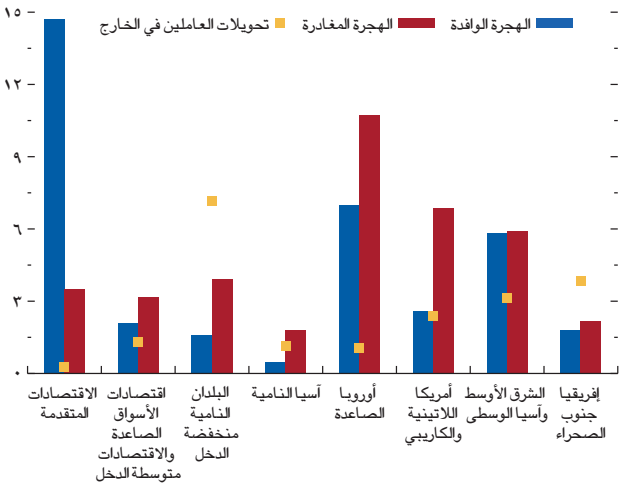

المصادر: الأمم المتحدة، تقرير *International Migrant Stock 2024*؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يتم التعبير عن المهاجرين الوافدين كنسبة مئوية من عدد السكان في بلد المقصد، والمهاجرين المغادرين كنسبة مئوية من عدد السكان في البلد الأصلي، ويُعبّر عن تحويلات العاملين في الخارج كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي.

التراجع الملحوظ في تدفقات التمويل إلى تلك الاقتصادات، لأسباب منها التخفيضات في المنح والإقراض الميسر (دراسة Chabert and Powell 2025) وزيادة الاعتماد بدرجة كبيرة على الدائنين التجاريين في الحصول على التمويل الخارجي (تقرير IMF 2025a؛ وعدد أكتوبر ٢٠٢٥ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي"). فالمساعدة الإنمائية الرسمية تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الدخل القومي في بعض أكثر البلدان المعرضة للمخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل البياني ١–١٦، اللوحة ١)، وتؤثر على قطاعات مختلفة بدءا من قطاعات الصحة والتعليم ووصولا إلى قطاع الطاقة. وبناء على رصد لتصريحات الجهات المانحة، فإن بعض البلدان مثل أفغانستان وجمهورية إفريقيا الوسطى والصومال ربما تكون أشد تأثرا بتخفيضات المعونة بالتناسب مع إجمالي الدخل القومي فيها (دراسة Huckstep and others 2025). وقد لا يكون التأثير الاقتصادي الكلي المباشر قصير الأجل كبيرا وسيعتمد في نهاية الأمر على هذه التخفيضات واستجابة الحكومات في البلدان المتلقية. غير أن الخيارات المتاحة أمام الحكومات لتعويض خسارة المعونة قد تكون محدودة في ظل ازدياد أعباء خدمة الدين وعدم نمو الإيرادات الحكومية (الشكل البياني ١–١٦، اللوحة ٢). وسوف تتضح هذه الآثار بمرور الوقت في ظل انخفاض الناتج الممكن نتيجة احتمالات تراجع إمكانية الحصول على منتجات الطاقة ومراكمة رأس المال البشري، فضلا عن التكاليف الإنسانية المتضمنة. وقد يتسبب تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا في زيادة عدم الاستقرار الجغرافي–السياسي، وضغوط الهجرة، والمخاطر الأمنية في المناطق الهشة، وقد يزداد اعتماد البلدان المتلقية على مجموعة متنوعة من الجهات المانحة الأصغر والأقل تنسيقا، والمحتمل أن تكون أقل خضوعا للمساءلة.

وتمثل الهجرة الوافدة جانبا آخر من تحولات السياسات في الآونة الأخيرة بما لها من انعكاسات على النمو في الأجل القصير في البلدان منخفضة الدخل والاقتصادات المتقدمة. وتشير التقديرات إلى أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ ٢٨٥ مليون مهاجر في ٢٠٢٢، منهم ١٦٨ مليون مهاجر يشاركون في القوى العاملة (تقرير ILO 2025). ويتواجد حوالي رُبع هؤلاء المهاجرين الدوليين المشاركين في القوى العاملة في أمريكا الشمالية – لا سيما الولايات المتحدة– وهناك رُبع آخر منهم في أوروبا الغربية. وفي المتوسط، ١٥٪ تقريبا من سكان الاقتصادات المتقدمة هم من المهاجرين الوافدين، بينما يشكل المهاجرون المغادرون نسبة كبيرة من السكان في أوروبا الصاعدة، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل البياني ١–١٧). ومن الأمور

بالغة الأهمية، نجد أن تحويلات العاملين في الخارج – التي تخفف حدة الفقر وفي ظروف معينة ترفع إجمالي الناتج المحلي قليلا ولكن بصفة دائمة (دراسة Francois and others 2022)، هي مورد مهم للعديد من هذه البلدان المصدرة للمهاجرين. ومع ذلك، فإن تكاليف الناتج نتيجة السياسات الأكثر تشددا على تدفقات العمالة العابرة للحدود قد تكون كبيرة أيضا في بلدان المقصد. ففي الولايات المتحدة، قد تؤدي سياسات الهجرة الجديدة إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في البلاد بنسبة تتراوح بين ٠,٣٪ و٠,٧٪ سنويا (دراسة Edelberg, Veuger, and Watson 2025؛ ودراسة Mayda and Peri 2025). وأي تراجع في عرض العمالة، وخاصة العمالة المهاجرة، الذي يقترن غالبا بديناميكية الأعمال والابتكار، سيؤدي أيضا إلى خفض الناتج الممكن. ولدى اقتران هذا الأمر بصدمة العرض السالبة التي فرضتها تدابير التعريفة الجمركية، فإنه يعني أن الركود في سوق العمل قد لا يرتفع كثيرا وأن الزخم المضاد للتضخم الذي كان الاقتصاد الأمريكي يتمتع به في الآونة الأخيرة قد ينتهي عاجلا وليس آجلا. وهناك قطاعات معينة من الاقتصاد حيث يشكل المهاجرون الوافدون جزءا كبيرا من قوة العمل، مثل قطاعات البناء، والضيافة، والخدمات الشخصية، والعمل في المزارع، يمكن أن تتعرض لضغوط تضخمية أكثر من سواها. وبعد ذلك، سوف يتعين توخي الحرص في تطبيق أي زيادات أخرى في سعر فائدة السياسة النقدية، مع الاعتماد بشدة على البيانات الواردة.

المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: التطورات السلبية لا تزال هي الغالبة

لا تزال كفة المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية تميل نحو التطورات السلبية، وفقا لما ورد في عدد يوليو ٢٠٢٥ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي".

مخاطر التطورات السلبية

طول أمد عدم اليقين بشأن السياسات والزيادة المطردة في التدابير التجارية الحمائية: من شأن أي زيادة أخرى في عدم اليقين بشأن السياسات التجارية أن تؤثر سلبا على قرارات الشركات في الاستثمار وتضعف آفاق النمو، وسوف تعوق كذلك قدرة الشركات على تحقيق الاستفادة المثلى من مخزوناتها، مما قد يسفر عن تقلبات الناتج على المدى القصير – أي تسريع وتيرة الاستيراد تعقبه فترات استرداد. ومن شأن زيادة التعريفات الجمركية أن تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي في البلدان المتأثرة مباشرة بالتدابير التجارية. وبينما قد تفيد بلدان أخرى من تحويل التجارة الناتج عن التعريفات الجمركية، وخاصة إذا كانت صادرتها تنطوي على نسبة متزايدة من القيمة المضافة المحلية، فإن التأثير المجمع سيخفض على الأرجح الناتج العالمي على المدى المتوسط في ظل اضطراب سلاسل التوريد (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وقد يؤدي ازدياد التدابير الحمائية سواء من خلال التعريفات الجمركية أو التدابير غير الجمركية (بما في ذلك ضوابط التصدير على التكنولوجيات الجديدة) إلى زيادة اضطراب سلاسل التوريد وتشتتها، مما يقضي على بعض مكاسب الكفاءة التي تحققت على مدار العقود القليلة الماضية نتيجة تحرير التجارة. والاعتماد على الصفقات الثنائية المخصصة لعقد المفاوضات التجارية، التي تلغي الاتفاقات السابقة والتي لا تزال تفاصيلها ومدتها غير واضحتين، لن يخفض عدم اليقين بشأن السياسات التجارية بصورة مجدية. وإذا اقترنت تلك الصفقات بتدابير تمييزية أخرى ضد بلدان ثالثة فقد تخلق تداعيات سلبية إضافية وديناميكية تعامل بمبدأ العين بالعين. وعلى المدى المتوسط، من الممكن أن تؤدي زيادة المواقف الحمائية والتشرذم إلى عرقلة نشر التكنولوجيا على المستوى العالمي، مما يضر أكثر بآفاق النمو، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وهذا بدوره قد يفضي إلى الاستقطاب الداخلي وإثارة القلاقل الاجتماعية.

صدمات عرض العمالة: تدهور عرض العمالة نتيجة سياسات الهجرة الأكثر صرامة في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار والتوظيف في الشركات، وخاصة في الاقتصادات التي يقل فيها المعروض من مهارات معينة والتي اعتمدت مؤخرا على تدفقات الهجرة الوافدة لتخفيف ضيق سوق العمل. وسيشكل ذلك صدمة على جانب العرض لها آثار مباشرة على الناتج الممكن في الاقتصاد. ومن شأن جيوب التراخي في سوق العمل الضيقة التي بدأت تظهر مؤخرا – حسبما شهدناه في أعقاب صدمة جائحة كوفيد–١٩ – أن تفرض ضغطا رافعا لسعر الخدمات وترفع معدل التضخم الأساسي.

مواطن ضعف المالية العامة وهشاشات الأسواق المالية وتفاعلاتها: في ضوء الطفرة الأخيرة في عائدات السندات السيادية طويلة الأجل في كبرى الاقتصادات المتقدمة، فإن أي تفاعلات مفاجئة في الأسواق لمواطن ضعف المالية العامة يمكن أن يكون لها تأثير كبير. فقد يؤدي تزايد القلق بشأن أوضاع المالية العامة إلى زيادة تكاليف الاقتراض أكثر أو، بنفس القدر، يمكن أن يتسبب في تآكل عائد الملاءمة على السندات السيادية في بعض الاقتصادات المتقدمة الكبيرة، نظرا لحساسية عائدات السندات الحكومية للتغييرات في الديون (دراسة Furceri, Goncalves, and Li 2025). وفي البلدان التي يتم فيها تجديد نسبة كبيرة من رصيد الدين القائم بصفة سنوية، فإن ارتفاع العائدات سيزيد من تكاليف خدمة الدين وقد يخفض بنود إنفاق حيوية أخرى، مثل الإنفاق الرأسمالي أو الدعم المقدم للأسر المعرضة للصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال العديد من البلدان منخفضة الدخل يعاني من فقدان التوازن من تأثير انخفاض تدفقات المعونة الرسمية، مما يزيد من اعتمادها على الدائنين من القطاع الخاص لتلبية إجمالي احتياجاتها التمويلية ويتسبب في زيادة مواطن ضعف ماليتها العامة. وقد تتفاقم مخاطر إعادة تسعير الفائدة على عائدات السندات الحكومية الأساسية نتيجة تباين آجال الاستحقاق ونسبة التمويل بالديون بين المؤسسات المالية غير المصرفية كما يمكن أن تنتقل

تداعياتها إلى أصول أخرى، مما يتسبب في تصحيحات سعرية غير منظمة حيث تتجاوز تقييمات الأصول حدود الأساسيات الاقتصادية. ونظرا لأن إعادة تسعير الفائدة السوقية تتسبب في إضعاف الميزانيات العمومية للأسر والشركات، فإنها قد تضعف الاستهلاك والاستثمار. وقد تؤدي سرعة صعود العملات الرقمية المستقرة، كبدائل للأصول الآمنة التقليدية والودائع المصرفية، إلى تشجيع استبدال العملة. وفي حالة حدوث سحب جماعي على إحدى العملات الرقمية المستقرة، فقد تهدد استقرار السوق بالنسبة للأصول التي تدعمها – مثل السندات الحكومية قصيرة الأجل أو الودائع تحت الطلب – وتشكل مخاطر نظامية على النظام المالي بالكامل (الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي").

إعادة تسعير التكنولوجيات الجديدة: من الممكن تعديل توقعات النمو المفرطة في التفاؤل بشأن الذكاء الاصطناعي في ضوء البيانات الواردة من مستخدمي هذه التكنولوجيا الأوائل والتسبب في تصحيحات سوقية. فقد حفزت توقعات مكاسب الإنتاجية التحويلية من ارتفاع التقييمات في قطاع التكنولوجيا والقطاعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وفي حالة تعذر تحقيق هذه المكاسب، فإن ما ينتج عن ذلك من أرباح مخيبة للآمال قد يؤدي إلى إعادة تقييم مدى استدامة التقييمات المدفوعة بالذكاء الاصطناعي وانخفاض في أسعار أسهم التكنولوجيا، مع ما لهما من انعكاسات. وأي ركود محتمل لازدهار الذكاء الاصطناعي قد يبلغ في حدته انهيار الدوت كوم في ٢٠٠٠–٢٠٠١، وخاصة بالنظر إلى هيمنة عدد قليل من شركات التكنولوجيا في السوق وانخراط قروض الائتمان الخاص الأقل تنظيما في تمويل جانب كبير من التوسع في هذه الصناعة. وقد يؤدي مثل هذا التصحيح إلى تآكل ثروة قطاع الأسر وإضعاف الاستهلاك. ونظرا لأن الضجة الإعلامية التي يحظى بها الذكاء الاصطناعي أدت إلى تدفقات رأسمالية زائدة إلى مجموعة صغيرة من الشركات والقطاعات، فإن أي تصفية لهذه المراكز يمكن أن يستتبعه تباطؤ التعافي الاقتصادي الذي يعوقه سوء توزيع رأس المال. وتتفاقم هذه المخاطر المحتملة مع ضيق الحيز المالي، مما يقيد فعالية الاستجابة على مستوى السياسات.

تآكل الحوكمة الرشيدة والاستقلالية المؤسسية: من شأن تكثف الضغوط السياسية على مؤسسات السياسات المحمية بدستور البلاد وقوانينه التشريعية وقانون السوابق القضائية – مثل البنوك المركزية، الذي تستند أولويات استقلاليتها على ثوابت الحكمة التقليدية والأدلة التجريبية، على السواء، أن يؤدي إلى تآكل الثقة الشعبية التي تحققت بشق الأنفس في قدرة هذه المؤسسات على أداء المهام المنوطة بها. وقد يترتب على ذلك انفلات التوقعات التضخمية الشعبية عن ركيزتها المستهدفة. ويتبين من الأدلة أن الضغوط السياسية على البنوك المركزية تميل غالبا إلى زيادة حدة التوقعات التضخمية واستمراريتها (دراسة Binder 2021؛ Drechsel 2025). وقد تتسبب الضغوط على المؤسسات التكنوقراطية المنوطة بجمع البيانات ونشرها أيضا في تآكل الثقة الشعبية وثقة الأسواق في الإحصاءات المستمدة من المصادر الرسمية، مما يتسبب في زيادة تعقيد مهام البنوك المركزية وصناع السياسات في اتخاذ القرارات بشأن السياسات، وفي الوقت ذاته إضعاف الشفافية وعرقلة اكتشاف الأسعار في الأسواق المالية. وتتسبب كذلك في زيادة احتمالات الخطأ على مستوى السياسات إذا أدى التدخل السياسي إلى تنازلات في جودة البيانات وموثوقيتها وحداثتها.

تجدد الزيادات الحادة في أسعار السلع الأولية نتيجة الصدمات المناخية، أو الصراعات الإقليمية، أو اتساع نطاق التوترات الجغرافية–السياسية: قد يترتب على تصاعد حدة الصراعات الإقليمية حدوث زيادات مستمرة في أسعار الغذاء والوقود وغيرها من السلع الأولية الضرورية، بحيث تتعرض البلدان المستوردة للسلع الأولية بصفة خاصة لضغوط تضخمية مرتفعة في ظل ضيق حيز الإنفاق من المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن موجات الحر الشديدة، وفترات الجفاف المطولة، وغيرها من الكوارث الطبيعية – التي تتفاقم نتيجة التغير المناخي – يمكن أن تؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية، مما يخلق صدمات سلاسل توريد الأغذية ويعظم تحديات الأمن الغذائي. وسوف تؤثر هذه التطورات بدرجة أكبر على البلدان منخفضة الدخل، حيث تخصص الأسر نسبة كبيرة من نفقاتها للسلع الأولية الضرورية.

احتمالات تجاوز التوقعات

انفراجة في المفاوضات التجارية، تؤدي إلى تخفيض التعريفات الجمركية وتحسين إمكانية التنبؤ بالسياسات: من شأن التكاليف الباهظة المحتملة المقترنة بالتشرذم التجاري العالمي واختلال سلاسل التوريد العالمية أن تحفز حدوث انفراجات في المفاوضات التجارية التي تخفض معدلات التعريفة الجمركية الكلية في إطار اتفاقات موسعة للتعاون الإقليمي ومتعدد الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استئناف العمل بالأطر غير التمييزية القائمة على القواعد يمكن أن يعزز بدرجة كبيرة من إمكانية التنبؤ بالسياسات التجارية ويسمح بتحقيق مكاسب الكفاءة واسعة النطاق (راجع الإطار ١–٢ للاطلاع على مناقشة عن مكاسب الناتج الممكنة من العودة إلى عالم يتسم بتراجع التعريفات الجمركية وانخفاض عدم اليقين بشأن السياسات التجارية). ومن شأن تقوية التعاون في مجالات مثل التجارة في الخدمات، وتبسيط قواعد تنظيم الأعمال، وتشجيع تكامل أسواق رأس المال أن تساعد في إطلاق عنان الاستثمار وإعطاء دفعة لنمو الإنتاجية.

تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية: في بيئة عالمية تتسم بتزايد التحديات، يمكن لمجموعة الاقتصادات المتقدمة ومجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على السواء أن تعززا من مبادرات الإصلاحات الهيكلية الداخلية لمنع حدوث المزيد من التراجع في الإنتاجية والنمو الممكن مقارنة بالاقتصادات النظيرة. فمن الممكن المساهمة في تقوية النمو على المدى المتوسط من خلال تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية ذات الأهمية البالغة في الاقتصاد الكلي – مثل الإصلاحات الرامية إلى زيادة المشاركة في القوة العاملة، أو الحد من سوء توزيع الموارد في أسواق العمل ورأس المال، أو تشجيع الابتكار في مجال الأعمال.

الذكاء الاصطناعي يشعل جذوة نمو الإنتاجية: يمكن لتسريع وتيرة اعتماد الذكاء الاصطناعي أن يساهم في إطلاق العنان لتحقيق مكاسب الإنتاجية القوية مع زيادة الشركات من استفادتها من الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي التي يجري تطويرها ونشرها بخطى سريعة. وقد يقترن ذلك بزيادة ديناميكية الأعمال إذا تم اعتماد السياسات السليمة لتمكين الشركات عالية الإنتاجية من مواصلة النمو – والسماح للشركات غير المنتجة بالخروج من السوق – مما يعجل بتوزيع الموارد على نحو يتسم بالكفاءة بما يدعم نمو الإنتاجية الكلية. ومن الممكن أن تكون مكاسب الذكاء الاصطناعي أكبر كثيرا من التكاليف المحتملة لآثارها السلبية على التوظيف، وخاصة إذا أنشأت الحكومات أطرا تنظيمية كافية وطرحت برامج داعمة لسوق العمل تهدف إلى تعزيز مهارات العمال المهددين بفقدان وظائفهم واكتسابهم مهارات جديدة.

السياسات: توفير الثقة والوضوح والاستدامة

تثبيت توقعات التجارة حول ركيزة من القواعد الواضحة

إزالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية: على البلدان وضع واحترام مخطط للسياسات التجارية يتسم بالوضوح والشفافية للحد من التقلبات، وتثبيت التوقعات، ودعم الاستثمار. وفي فترات تزايد عدم اليقين، يمكن للتعاون العملي والإجراءات محددة المسار المساهمة في الحد من التصحيحات الوقائية المكلفة وتعزيز الثقة بالارتكاز على نظام قائم على القواعد.

تحديث قواعد التجارة والتعاون لخفض الحواجز: ينبغي لصناع السياسات تحديث قواعد التجارة لتعبر عن هيكل التجارة المتغير – الخدمات، والتجارة الرقمية وتدفقات البيانات، وإعانات الدعم المتشابكة، وأمن سلاسل التوريد – ومن ثم زيادة وضوح المسار وتحسين الأوضاع التي تسمح للشركات بالتنافس على نحو يتسم بالإنصاف. ومن بين السبل العملية لتحقيق ذلك اعتماد معايير قابلة للتشغيل البيني لمنصات البيانات والخدمات، والتجارة والاستثمار. غير أن التحديث دون تجاوز ضروري: إذ ينبغي أن تكون قواعد التجارة موجهة للتعامل مع آثار التداعيات العابرة للحدود المحددة بوضوح والمضبوطة لاحترام الأهداف الاحترازية المشروعة. ومن شأن التعاون عبر المنصات الإقليمية ومتعددة الأطراف أن يحافظ على قابلية التشغيل البيني لأنظمة التجارة. وبإمكان الآليات الفعالة والموثوقة لتسوية النزاعات أن تعزز المصداقية ومن ثم اعتماد قواعد جديدة.

وينبغي أن تسعى البلدان لإجراء المفاوضات الثنائية والإقليمية ومحدودة الأطراف لتخفيض الحواجز التجارية – سواء التعريفات الجمركية، والحصص، والاحتكاكات خلف الحدود – بهدف التوصل إلى اتفاقات تظل مفتوحة أمام الراغبين في قبول التزامات مماثلة مع تجنب زيادة الحواجز ضد أطراف ثالثة. وتتضمن خيارات تصميم هذه الاتفاقات شروط الانضمام المفتوح لتشجيع الشمولية والحد من التشرذم بالإضافة إلى تدابير انضباطية لكبح عمليات التوريد التمييزية. وينبغي أن تهدف المفاوضات إلى تخفيف حدة التوترات ومنع الزيادات الحادة في التعريفات الجمركية، مع التأكيد على فتح السوق دون تمييز. وينبغي أن يتمثل المبدأ في خفض، وليس زيادة، الحواجز أمام التجارة والاستثمار والحد من العناصر التمييزية التي تهدد بانتقال التداعيات السلبية من بلدان ثالثة وتجدد التوترات. وينبغي تجنب أحكام التجارة الموجهة – مثل التزامات الشراء والقيود الكمية – لأنها تؤدي إلى حدوث تشوهات في التجارة وتحويل مسارها ولا يرجح أن تعالج الاختلالات الخارجية، المدفوعة بديناميكية العلاقة بين مجموع الادخار ومجموع الاستثمار.

الجمع بين الدبلوماسية التجارية والتصحيح الاقتصادي الكلي: للحفاظ على هذه المكاسب، ينبغي تحقيق الاتساق بين الدبلوماسية التجارية والسياسات الداخلية التي تعالج الأسباب الجذرية للاختلالات الخارجية الكبيرة (الفصل الأول من تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢٥). وبالنسبة لأوروبا، يمكن أن يشمل ذلك زيادة الاستثمار في البنية التحتية لرفع النمو الممكن وسد فجوة الإنتاجية بعد الجائحة مع الولايات المتحدة. وبالنسبة للصين، فإن إعادة التوازن نحو استهلاك الأسر المعيشية – بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير على مستوى المالية العامة مع زيادة التركيز على الإنفاق الاجتماعي والقطاع العقاري – وتقليص السياسات الصناعية سيؤديان إلى خفض الفوائض الخارجية وتخفيف الضغوط الانكماشية الداخلية. أما في الولايات المتحدة، فإن الضبط المالي الموثوق سيخفف ضغوط الطلب ويخفض تداعيات أسعار الفائدة العالمية. ومن شأن اتساق الدبلوماسية التجارية مع التدابير الاقتصادية الكلية أن يخفف حدة مصادر الاحتكاك المزمن.

إعادة بناء هوامش الأمان المالي وضمان بقاء الدين في حدود مستدامة

استعادة هوامش الأمان: تراجع الحيز المتاح للتصرف من المالية العامة بدرجة ملحوظة أثناء سلسلة الصدمات غير المسبوقة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة. وفي الوقت الراهن توجد مطالب إنفاق إضافية نتيجة شيخوخة السكان والحاجة إلى ضمان الأمن القومي والاقتصادي. وينبغي أن تعمل البلدان أكثر من أي وقت مضى على تنفيذ إجراءات موثوقة لضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط – بحيث تكون مصممة لإعادة بناء هوامش الأمان مع حماية الإنفاق الضروري لدعم الفئات الضعيفة. ومع ارتفاع نسب الدين بالفعل وتوقعات ارتفاعها أكثر على مدار العقود القادمة في ظل السياسات الحالية، فمن المرجح أن تؤثر أعباء الديون الثقيلة سلبا على النمو، وتزاحم بنود الإنفاق ذات

الأولوية، وتزيد مخاطر تمديد الديون وأسعار الفائدة. وبصفة مستقلة، نجد أن استراتيجيات المالية العامة التي تستند إلى توقعات السيناريوهات الأساسية الحميدة أو تفترض تحقيق نمو استثنائي هي في حد ذاتها مصادر للهشاشة ولا ينبغي أن ترتكز عليها الخطط الاقتصادية. فالتصحيح القادر على الاستمرار يتطلب حزمة إجراءات متوازنة مستمدة من مجموعة واقعية من الخيارات المتاحة – أي ترشيد الإنفاق وتعبئة الموارد – بدلا من الاعتماد على الكبح المالي، أو التمويل النقدي، أو تراخي الأسواق المالية، نظرا لأنها تنطوي على مخاطر مالية كلية ملموسة.

وينبغي للضبط المالي أن يعطي أولوية للتدابير التي ترفع مستوى الكفاءة وتجذب الاستثمار الخاص (عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير "الراصد المالي"). وهذا يستدعي توسيع القواعد الضريبية وتقوية إدارة الإيرادات وإعادة تحديد أولويات الإنفاق تجاه الاستخدامات ذات المضاعفات المرتفعة – مثل البنية التحتية، وتنمية المهارات، والحماية الاجتماعية الموجهة بدقة للمستحقين. وينبغي السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل بكامل قوتها على مدار الدورة الاقتصادية لدعم سلاسة الاقتصاد الكلي. وتتمثل العوامل بالغة الأهمية لجهود التصحيح المالي في الأطر القوية والقواعد الموثوقة، والمؤسسات المستقلة المعنية بالمالية العامة ذات الموارد الكافية، وحوكمة المالية العامة المحسنة، وزيادة شفافية الدين (دراسة Acalin and others، تصدر قريبا).

وحيثما يستدعي الأمر اتخاذ تدابير دعم استنسابية – على سبيل المثال، للأسر المعيشية أو الشركات المتضررة بشدة من اضطرابات التجارة – ينبغي أن تكون موجهة بدقة للمستحقين، ويتم تحديد تكلفتها بشفافية، وتكون ذات طابع مؤقت. وينبغي أن تتضمن البرامج شروط انقضاء موقوت واضحة بتاريخ انتهاء محدد مسبقا ومسار إلغاء تدريجي معلن سلفا. ولحماية التصحيح المالي، ينبغي تعيين هذه التدابير الموازنة قبل البدء في تطبيقها، مع الإفصاح الصريح عن الوفورات المتحققة من إعادة ترتيب أولويات الإنفاق أو الإيرادات الإضافية، لا سيما إذا كان الحيز المالي ضيقا.

وحيثما يبلغ الدين مستويات غير مستدامة، فإن إعادة الهيكلة قد تكون ضرورية، بالإضافة إلى الضبط المالي. ومن شأن مواصلة التقدم في تفعيل آليات تسوية الديون السيادية – بما في ذلك الإطار المشترك لمعالجة الديون الذي أعدته مجموعة العشرين – وزيادة التقارب في الممارسات من خلال اجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية أن تضمنا سلامة توقيت عملية إعادة الهيكلة الضرورية ووضوح مسارها ويجعلها أقل تكلفة.

ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين: تمثل المصداقية عاملا رئيسيا في وضع الدين العام على مسار تنازلي واضح. وينبغي أن تنشر الحكومات أطر المالية العامة متوسطة الأجل بركائز واضحة، ومسارات تعديل معلنة سلفا، وخطط طوارئ لمعالجة الصدمات (تقرير IMF 2025b). وينبغي أن ينطوي التواصل الجماهيري على حواجز حماية ضد التمويل النقدي لتجنب المخاطر التضخمية لهيمنة المالية العامة. وإذا اجتمعت هذه العناصر فإنها تعزز ثقة الأسواق، وتخفض علاوات المخاطر، وتساعد على ضمان ترجمة مكاسب الضبط المالي إلى استدامة القدرة على تحمل الدين بصفة دائمة.

أولويات السياسة النقدية: دقة التصميم، والشفافية، والاستقلالية

ضبط السياسة النقدية حسب ظروف كل بلد: ينبغي أن تحرص البنوك المركزية على ضبط سياساتها النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار، مع توخي المراعاة الواجبة لوضع النشاط الاقتصادي مقارنة بالناتج الممكن. وبالنسبة للاقتصادات التي تفرض تعريفات جمركية أو تستخدمها كإجراءات ثأرية، فإن هذه التدابير تشكل صدمات توريد – بحيث ترفع معدل التضخم، على الأقل مؤقتا، مع التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي. وينبغي أن تكون تخفيضات سعر الفائدة مشروطة بوجود دليل واضح على أن التضخم منخفض ومستقر بصفة دائمة. وبالنسبة للتعريفات الجمركية الموجهة لصناعات معينة فهي تستدعي كذلك دقة التمحيص، نظرا لأنها شبيهة بصدمات التوريد في قطاع معين بالنسبة للبلدان التي تفرضها، وتزيد انحدار منحنى فيليبس، وتتسبب في تغيير نتيجة المفاضلة بين التضخم والناتج (الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وفي المقابل، في الاقتصادات التي لم تفرض تعريفات جمركية، فإن الدافع المهيمن قد يكون ضعف الطلب؛ غير أنه ينبغي توخي الحرص في مراعاة أي تغيير في أسعار الفائدة الأساسية ولا يؤخذ على عواهنه. فمن شأن الطلب المحلي القادر على الصمود أن يحافظ على ارتفاع الضغوط التضخمية. ولن يكون اعتماد التيسير التدريجي لسعر الفائدة الأساسي إجراء ملائما إلا إذا تأكد الانكماش واتسعت درجة التراخي الاقتصادي.

وضوح التواصل من جانب البنوك المركزية: في مناخ يتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، تعزز الشفافية من إمكانية تنبؤ المشاركين في السوق. وينبغي أن تتوخى البنوك المركزية الوضوح في الإفصاح عن دالة رد الفعل (على سبيل المثال، تبعيات البيانات، وميزان المخاطر) ونشر عدد صغير من السيناريوهات عن التضخم والنشاط الاقتصادي، مع تفسيرات موجزة لآلية انتقال أثر السياسة النقدية. وينبغي أن تكون الرسائل مصممة خصيصا لفئات معينة من الجمهور، كما ينبغي نشر المعلومات على الفور مع سهولة الاطلاع عليها لكل المتلقين المستهدفين. ومن شأن وضع جدول زمني للنشر يمكن التنبؤ به واعتماد نمط متسق عبر مختلف الكشوف ومحاضر الاجتماعات والتوقعات أن يعززا من معرفة دالة رد الفعل بمرور الوقت (دراسة Bernanke 2024).

الاستقلالية والمصداقية كركيزتين للاستقرار: تعد حماية استقلالية البنك المركزي عاملا ضروريا للاستقرار المالي الكلي. وإذا تآكلت المصداقية، فإن إعادة تثبيت التوقعات على ركيزتها تقتضي في العادة فترة مطولة من تشديد السياسة النقدية وأسعار فائدة مرتفعة، وهو أمر أكثر تكلفة من منع فقدان المصداقية في المقام الأول (دراسة Pastén and Reis 2021). وتتفاقم هذه المخاطر حيثما تنشأ هيمنة التغول المالي – أي عندما تطغى احتياجات التمويل العام المرتفعة على قرارات السياسة النقدية. والسعي للتأثير على البنك المركزي للإبقاء على انخفاض أسعار الفائدة الأساسية أو تحمل ارتفاع التضخم المفاجئ قد يبدو أنه يخفف نتائج التحليل الحسابي للمالية العامة على المدى المتوسط، لكنه في نهاية الأمر يعوق في حد ذاته تحقيق الهدف المرجو. فتزداد علاوات الأجل

وعلاوات المخاطر وترتفع العائدات الاسمية في الأجل المتوسط إلى الطويل نتيجة ارتفاع التضخم المتوقع (ويرتفع التضخم الفعلي في نهاية المطاف)، مما يوازن أثر وفورات سعر الفائدة المبدئية، وفي بعض الحالات، يتسبب في خلخلة استقرار الطلب على سندات الدين السيادية (دراسة Leeper 2023). واتساقا مع هذه الملاحظات، يوثق الإطار ٢–٣ في الفصل الثاني ١٣٤ حالة خروج محافظي البنوك المركزية من الخدمة لدوافع سياسية منذ عام ٢٠٠٠، ويخلص الإطار إلى أن مثل هذا التدخل السياسي يتسبب في إرخاء السياسة النقدية، وإضعاف العملات، ورفع التضخم والتوقعات التضخمية، مع بعض المكاسب في النشاط على المدى المتوسط على حساب انحرافات كبيرة عن استقرار الأسعار.

وبوجه أعم، يرتكز الأداء الاقتصادي الكلي على جودة واستقلالية المؤسسات عبر منظومة السياسات – أطر المالية العامة، والرقابة المالية، ونظم المنافسة والإعسار، والنظم القضائية، وأنظمة الإحصاءات الوطنية ذات الأهمية البالغة. فالبيانات عالية الجودة في الوقت المناسب التي تتمتع باستقلالية مهنية تشكل سلعة عامة: فهي تخفض عدم اليقين وترفع كفاءة التخطيط وتصميم السياسات في القطاع الخاص. وفي المقابل، نجد أن ضعف حوكمة البيانات – مثل الفجوات في نطاق التغطية، أو المنهجيات المبهمة، أو النشر على فترات متباعدة، أو التعديلات المتأثرة بالنفوذ السياسي – يضعف مستوى المساءلة ويقلل فعالية السياسات.

وتجمع أفضل الممارسات بين توفير الضمانات القانونية والتشغيلية للبنوك المركزية التي تتمتع بمؤسسات داعمة قوية. ومن أهم العناصر التي يرتكز عليها الدستور والقوانين التشريعية وقانون السوابق القضائية استقلالية الميزانية، وإمكانية تحرير السياسة النقدية من التدخل، ومنع الإقراض المباشر قصير الأجل وطويل الأجل للحكومة.

التصدي لتقلبات سعر الصرف المفرطة: من شأن الآثار غير المتماثلة للتعريفات الجمركية على الاقتصادات التي تفرض تلك التعريفات والاقتصادات المستهدفة أن تباعد بين مفاضلات السياسة النقدية، حتى عندما تكون الدورات الاقتصادية متزامنة مبدئيا. وفي معظم الحالات، ينبغي أن تتحرك أسعار الصرف بمرونة بما يتماشى مع أوضاع السوق لتيسير التصحيح الاقتصادي الكلي. وإذا أصيبت تحركات أسعار الصرف بالارتباك، فإن إطار السياسات المتكامل الذي أعده صندوق النقد الدولي يوفر إرشادات لكل بلد على حدة؛ حيث قد يستدعي الأمر اتخاذ إجراءات ملائمة – بجانب مواقف السياسات النقدية والمالية السليمة – للتدخل المؤقت في سوق الصرف الأجنبي، أو تدابير تدفقات رأس المال الموجهة.

الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي: ينبغي أن تعطي السياسات المالية أولوية لاحتواء مخاطر السيولة في التمويل غير المصرفي والحفاظ على قدرة الصمود في النظام المصرفي الأساسي. وتماشيا مع توجيهات مجلس الاستقرار المالي، ينبغي أن تعمل صناديق الائتمان الخاص على الحد من إنشاء واسترداد الأسهم على فترات متقاربة. وينبغي أن تنص الجهات التنظيمية على استخدام أدوات السيولة واختبارات تحمل الضغوط المعتادة لضمان القدرة على الصمود في فترات الهبوط الاقتصادي. وفي القطاع المصرفي، نجد أن التنفيذ الكامل لمعايير رأس المال والسيولة المتفق عليها دوليا وتقوية شبكة أمان القطاع المالي سيساعدان في توفير الحماية لعملية الوساطة في ظل أجواء عدم اليقين الكثيفة. ومن شأن إنشاء إطار تنظيمي ورقابي شامل قائم على المخاطر للأصول المشفرة أن يؤدي إلى التخفيف من حدة المخاطر المحيطة بالاستقرار الاقتصادي الكلي، بما في ذلك إنشاء أطر تنظيمية قوية لاستيعاب الزيادة السريعة في العملات الرقمية المستقرة (راجع الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

سياسات تخفيف وطأة الصدمات الحادة

في خضم أجواء عدم اليقين الكثيفة، فإن استخدام تحليل السيناريوهات على نطاق أوسع يمكن أن يعزز جاهزية السياسات ومصداقيتها. وينبغي للسلطات وضع سيناريو أساسي ومجموعة صغيرة من السيناريوهات البديلة الحادة ولكنها محتملة بحيث تغطي معا نطاق المخاطر الاقتصادية الكلية والمالية. وينبغي أن يكون كل سيناريو مقترنا بملخص لاستجابات السياسات المحتملة التي يمكنها المساعدة في صياغة توقعات القطاع الخاص. وقد يشمل ذلك، بالنسبة للسياسة النقدية، وضع مسارات بديلة لأسعار الفائدة، بالإضافة إلى، حسب الاقتضاء، خيارات ونماذج تواصل قياسية للميزانيات العمومية؛ وبالنسبة لسياسة المالية العامة، توخي دقة استخدام أدوات الضبط المالي التلقائي وتوفير الدعم الموجه المربوط بإطار زمني؛ وبالنسبة للاستقرار المالي، توفير آليات داعمة للسيولة ومستويات حدية لتفعيل استخدام هوامش الأمان الاحترازي الكلي المتوفرة؛ وحيثما تقتضي الظروف القُطْرية، اتخاذ تدابير لإدارة تدفقات رأس المال تتسق مع إطار السياسات المتكامل الذي أعده صندوق النقد الدولي.

سياسات ذات تأثير متوسط الأجل

نظرا لتزايد التحديات، فإن هناك حاجة ملحة لتحديد وتنفيذ تدابير يمكنها رفع توقعات النمو متوسط الأجل على نحو مستدام. وتتجه بعض البلدان حاليا إلى اعتماد السياسات الصناعية، ولكن هذه السياسات تكون مصحوبة بتكاليف الفرصة البديلة والمفاضلات – لا سيما التكلفة الكبيرة على المالية العامة – في وقت لا تزال الموارد العامة فيه محدودة بالفعل (راجع الفصل الثالث). وهذه السياسات، المعروفة باسم السياسات "الرأسية"، توجه الدعم العام لشركات وقطاعات معينة وينبغي توخي الحرص في استخدامها، مع الإدراك التام لما تنطوي عليه من تكاليف الفرصة البديلة والمفاضلات، وتحقيق التوازن بين الأهداف لتوسيع الإنتاج في قطاعات معينة على حساب التكاليف على المالية العامة، وارتفاع أسعار المستهلكين، وسوء توزيع الموارد. وينبغي إيلاء الاهتمام بدرجة أكبر إلى الإصلاحات "الأفقية" الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال العام وتطبق بشكل موحد عبر قطاعات الاقتصاد.

الاستخدام المنضبط للسياسة الصناعية: لتعظيم فعالية السياسة الصناعية والحد من تكاليفها، يجب على الحكومات تشخيص إخفاقات السوق بوضوح، مع تحديد مجالات معينة يمكن للتدخل فيها أن يحقق أكبر المنافع. وينبغي أن تكون كل السياسات متضمنة في إطار مؤسسي واقتصادي كلي قوي، بما يكفل التنسيق بين الوكالات والحفاظ على الانضباط المالي، وخاصة حيثما يكون مستوى الدين مرتفعا والحيز المالي محدودا. وينبغي أن تضع الحكومات أهدافا واضحة يسهل قياسها لتدخلات السياسة الصناعية، مثل خلق الوظائف، أو التقدم التكنولوجي، أو زيادة الإنتاج المحلي، وينبغي أن ترسم سياسات للتركيز على المجالات التي تتمتع بأعلى إمكانات انتقال آثار الابتكار الإيجابية والتأثير التحويلي (راجع أيضا الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير "الراصد المالي"). وتمثل الحوكمة القوية عاملا رئيسيا لنجاح التنفيذ، بحيث تساهم عمليات الانتقاء الشفافة، والإشراف المستقل، وآليات المساءلة في تخفيض مخاطر الهدر في الإنفاق والفساد. ويجب أن تضمن السياسات آليات للتقييم المنتظم وإعادة الضبط. وينبغي أن تكون الحكومات مستعدة لخفض استخدام التدابير غير الفعالة أو إيقاف العمل بها. وينبغي لصناع السياسات كذلك توخي الحرص في مقارنة التكاليف بالمنافع المحتملة ومراعاة إمكانية انتقال التداعيات السلبية إلى قطاعات أو بلدان أخرى.

وفي سياق المعاملات عبر الحدود، ينبغي عدم استخدام السياسات الصناعية لزيادة الصادرات للتعويض عن الأسواق المفقودة، لأن مثل هذه الاستجابات مكلفة وتهدد بتفاقم التشوهات التجارية. وفي حالة النظر في تقديم الدعم للشركات المتأثرة، ينبغي توخي الحذر عند تقديمه، ومراعاة توجيهه للمستحقين في نطاق ضيق، مع ارتباطه بإطار زمني، ومستهدفا حالات محددة جيدة التشخيص من إخفاقات السوق – وبعبارة أخرى، الحالات ذات المؤثرات الخارجية واضحة المعالم، والمعروف حجمها، وتتمتع بمرونات العرض والطلب الرئيسية المؤكدة وحيثما تواجه البلدان ضغطا قويا لحماية الاقتصاد المحلي – على سبيل المثال، تحويل التجارة أو طفرات في الاستثمار الأجنبي المباشر – ينبغي أن تعطي الأولوية للأدوات المتضمنة في الاتفاقات الدولية والمصممة لذلك الغرض، بدلا من اللجوء إلى السياسة الصناعية المخصصة.

تنفيذ الإصلاحات الهيكلية: في ظل التحديات القائمة على الأصعدة المتعددة والآفاق الاقتصادية القاتمة في الأجل المتوسط، أصبحت الحاجة ماسة أكثر من أي وقت على الإطلاق للإصلاحات المعززة للنمو.

فأسواق العمل عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعد يعاد تشكيلها في الوقت الراهن نتيجة شيخوخة السكان، والتغير التكنولوجي السريع، وتغير أنماط الميزة النسبية في المهارات. ومن ثم أصبحت حزم السياسات الشاملة التي ترفع مستويات استخدام العمالة والنمو الممكن ذات أهمية حيوية في تخفيف حدة المفاضلات الاقتصادية الكلية وحماية الاستدامة المالية.

وينبغي أن تعمل مؤسسات سوق العمل على تسهيل حركية العمالة ورفع كفاءة التوفيق بين العمالة والوظائف. ومن شأن خدمات التوظيف العامة الحديثة، والمنصات الرقمية للتوفيق بين العمالة والوظائف، وخدمات المساعدة في إعادة تسكين العمالة أن تسرع وتيرة إعادة توزيع العمالة من القطاعات متراجعة النشاط إلى القطاعات الآخذة في التوسع. ويمكن رفع نسبة المشاركة في سوق العمل – لا سيما بين النساء – وتخفيف المخاطر المحيطة بالدخل أثناء الفترات الانتقالية عن طريق السماح بنقل المزايا عبر الوظائف وأنواع عقود العمل المختلفة، إلى جانب توفير خدمات رعاية الطفل بأسعار معقولة وإجازات الوالدية. ويمكن كذلك أن تساهم سياسات الهجرة المضبوطة للتعامل مع نقص المهارات على المستوى المحلي في القضاء على الاختناقات في هذا المجال مع توفير الحماية للعمالة المحلية (راجع الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي").

وينبغي أن تدعم نظم المعاشات والتقاعد الحياة العملية الأطول والأكثر صحة من خلال المرونة في التعامل وتقديم الحوافز العادلة بالحسابات الاكتوارية. فمن شأن إتاحة التقاعد التدريجي – من خلال المعاشات التقاعدية الجزئية وجداول العمل الزمنية المتراجعة بالتدريج – أن تكفل بقاء العمالة الأكبر سنا منخرطة في العمل مع تخفيف المطالب البدنية عنهم (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وتشير الأدلة أيضا إلى أن العمل غير المتفرغ الطوعي في الأعمار الأكبر يمكن أن يرفع مستوى رفاهية العامل وأن إتاحة مثل هذه الخيارات يمكن أن تدعم المشاركة في قوة العمل وتحسين مستوى الرضا بالحياة (دراسة Nikolova and Graham 2014).

وبإمكان الإنجازات في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة النمو الممكن، وخاصة لدى اقترانها بالاستثمارات التكميلية في مهارات القوة العاملة، والإدارة القوية، والبنية التحتية القابلة للتشغيل البيني، والأسواق التنافسية، وحوكمة البيانات السليمة والأمن السيبراني (دراسة Gopinath 2023). ويتطلب تحقيق هذه المكاسب اعتماد سياسات موجهة نحو نشر الخبرات تسمح بتبني العمالة وحمايتها: فمن المفترض أن يساهم تعزيز استفادة الشركات الصغيرة من الأدوات الرقمية، وتحديث نظم الإدارة، وقابلية التشغيل البيني للبيانات في تكملة حوافز البحث والتطوير التقليدية.

وينبغي أن تشجع المنافسة وإصلاحات أسواق المنتجات الدخول إلى السوق وتحد من الحواجز أمام إعادة توزيع الموارد إلى الشركات الأعلى إنتاجية؛ وحيثما تتركز الصدمات التجارية، ينبغي إحلال مساعدات التصحيح الموجهة بدقة للمستحقين وفي إطار زمني محدد – أي التدريب، ودعم إعادة تسكين العمالة، والتأمين ضد خسائر الأجور محل الحماية المطلقة. ومن شأن تحسين مناخ الأعمال الكلي – من خلال إصلاح البنية التحتية والتعليم والإصلاح التنظيمي – أن يعظم أيضا من تأثير السياسة الصناعية.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه تحديات ناجمة عن التخفيضات في المعونة الدولية، تشكل تقوية القدرات على تعبئة الموارد المحلية عاملا بالغ الأهمية. ولا يقتصر هذا على

ترشيد الإنفاق العام، وزيادة الشفافية، واتخاذ تدابير مكافحة الفساد، بل ينطوي أيضا على إجراء الإصلاحات الإدارية لدعم تقديم الخدمات الأساسية. وبالتوازي مع ذلك، لمساعدة الاقتصادات المعرضة للمخاطر، ينبغي أن تستكشف الجهات المانحة السبل الكفيلة بتعبئة المزيد من المساعدة الإنمائية – بحيث تلبي الموارد الملتزم بها حاليا وتوفر الموارد في البداية، مع إعطاء الأولوية للمنح والتمويل بشروط بالغة التيسير.

كفاءة معالجة التغير المناخي: مزيج السياسات جيدة التصميم يمكن أن يدفع النمو منخفض الكربون والقادر على الصمود أمام الصدمات. فالاستثمار في التطورات التكنولوجية، مثل تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي نظم كفاءة استهلاك الطاقة يمكن أن يخفض انبعاثات الكربون وينشئ صناعات ووظائف جديدة. ويمكن لتطبيق آليات تسعير الكربون، مثل ضرائب الكربون ونظم تداول انبعاثات الكربون، أن يحفز الأعمال على تخفيض بصمتها الكربونية. ويمكن تكملة ذلك بحوافز ضريبية مثل التخفيف الضريبي أو إعانات الدعم للتكنولوجيا الخضراء. ومن شأن تقديم المساعدة الفنية والدعم المالي لمشروعات التكيف، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل، أن يساعد البلدان على التواؤم مع آثار التغير المناخي. وتشمل هذه المساعدة التمويل لتحسينات البنية التحتية ومبادرات بناء القدرات. ويمكن للتحول من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة أن يعزز أمن الطاقة عن طريق تخفيض الاعتماد على منتجات الوقود المستوردة، وخلق فرص التوظيف في قطاع الطاقة الخضراء، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق خفض تكاليف استيراد الطاقة. ويمكن كذلك أن يعزز الاستقرار الاقتصادي بتخفيض التقلبات المقترنة بأسواق الوقود الأحفوري.

الإطار ١-١: إعادة تخصيص التجارة كرد فعل للتعريفات الجمركية: هل يختلف الأمر هذه المرة؟

يختلف التحول في السياسة التجارية الأمريكية في ٢٠٢٥ اختلافا كبيرا مقارنة بالتغييرات أثناء الفترة ٢٠١٨–٢٠١٩. وعلى سبيل المثال، بينما كانت الجولة السابقة من زيادات التعريفات الجمركية موجهة أساسا إلى شريك تجاري واحد – أي الصين – تتسم الفترة الحالية بزيادات حادة في التعريفات الجمركية على نطاق أوسع تؤثر على مجموعة أكبر من البلدان، مصحوبة بزيادة ملحوظة في عدم اليقين بشأن السياسات التجارية.[1] وهذا يثير تساؤلا مهما: هل أدت الطبيعة المختلفة لصدمة التعريفات الجمركية في ٢٠٢٥ إلى أنماط مختلفة من التصحيحات في التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، فيما بينهما ومع بلدان الأطراف الثالثة، على حد سواء، مقارنة بالفترة التي أعقبت الارتفاعات الحادة في التعريفات الجمركية في ٢٠١٨–٢٠١٩؟ ويسلط هذا الإطار الضوء مبدئيا على هذا التساؤل مستندا في ذلك إلى بيانات تدفقات التجارة الثنائية الشهرية.

وهناك أدلة غزيرة عن التغيرات في التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسلاسل القيمة العالمية استجابة لزيادات التعريفات الجمركية في الفترة من ٢٠١٨–٢٠١٩ والزيادة في التوترات التجارية (راجع، على سبيل المثال، دراسات Fajgelbaum and others 2024؛ وFreund and others 2024؛ وGopinath and others 2025؛ وGraziano and others 2024). وقد اقترن فك الارتباط الثنائي بين الولايات المتحدة والصين بازدياد روابط التجارة والاستثمار مع بلدان ثالثة. فقد انخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بحوالي ٦٪ في غضون سنتين (الشكل البياني ١-١-١). واقترن ذلك بزيادة منتظمة في الصادرات إلى البلدان البديلة للصين (على أساس درجة قابلية الإحلال بين منتجات ذلك البلد وأصناف المنتجات الصينية) وزيادة طفيفة دون المتوقع في البلدان التكميلية للصين.

وتكشف بيانات التجارة الأولية لعام ٢٠٢٥ (الموضحة بالخطوط المتقطعة) علامات مبكرة على فك الارتباط بين

الشكل البياني ١-١-١: الصادرات حسب نوع بلد المقصد ونوبة التعريفات الجمركية

(المؤشر، فبراير ٢٠١٨ وفبراير ٢٠٢٥ = ١٠٠؛ الخطوط المتصلة = نوبة التعريفات الجمركية في فبراير ٢٠١٨، والخطوط المتقطعة = نوبة التعريفات الجمركية في فبراير ٢٠٢٥).

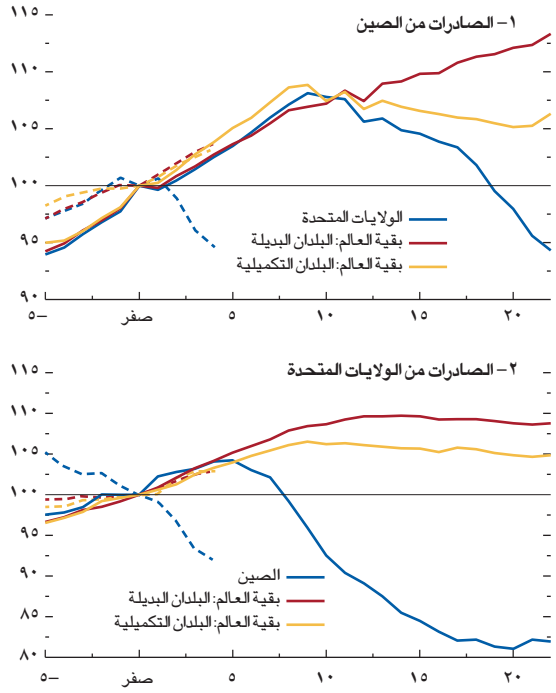

المصادر: دراسة Fajgelbaum and others 2024، ومؤسسة Trade Data Monitor؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: القيمة صفر على المحور السيني توافق تاريخ بداية نوبتي التعريفات الجمركية في فبراير ٢٠١٨ وفي فبراير ٢٠٢٥، على الترتيب. وتم استعدال كل سلسلة بيانات حسب تاريخها "صفر"، الذي تساوي القيمة عنده ١٠٠. وتصنف البلدان كبلدان بديلة أو بلدان مكملة للصين بناء على كيفية استجابة صادراتها للتعريفات الجمركية على السلع الصينية. والبلدان البديلة (التكميلية) هي البلدان التي تزداد (تنخفض) صادراتها عند فرض الضرائب على الصادرات الصينية، انعكاسا لمرونة الإحلال الموجبة (السالبة) بالنسبة إلى الصين. للاطلاع على التفاصيل، راجع دراسة Fajgelbaum and others (2024). وتم حساب التغيرات باستخدام حاصل الجمع المتحرك لمدة ١٢ شهرا لتمهيد التقلبات الموسمية.

هذا الإطار من تأليف آدم جاكوبيك ومونيكا ستايهيروسكا.

[1] تختلف نوبات التعريفات الجمركية أيضا من عدة أوجه، بما في ذلك حجم التعريفات، ونطاق المنتجات، ومستويات التعريفات الجمركية المبدئية، وسرعة التطبيق.

الإطار ١-١: (تابع)

الولايات المتحدة والصين – مماثلة لبيانات الفترة من ٢٠١٨–٢٠١٩ (الموضحة بالخطوط المتصلة). ويبدو كذلك أن فك الارتباط كان يحدث بأسرع مما حدث في نوبة التعريفات الجمركية السابقة. وفي الوقت نفسه، نجد أن هناك زيادة في الصادرات الصينية إلى بلدان ثالثة. ولا تتضح حتى الآن الفروق بين البلدان التي يمكن أن تكون بديلة للصين مقارنة بالبلدان التكميلية للصين. وبالنظر إلى أنماط التجارة من خلال عدسة جغرافية بدلا من أوجه التماثل الهيكلي بين البلدان المختلفة تتكشف بعض الفروق الأساسية حتى الآن بين نوبتي التعريفات الجمركية. ففي نوبة ٢٠١٨–٢٠١٩، استطاعت البلدان الأعضاء في الاتفاق التجاري بين المجموعة الآسيوية والولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) – ويدخل عدد كبير منها ضمن فئة البلدان البديلة للصين – أن تستوعب صادرات الصين المتراجعة إلى الولايات المتحدة (الشكل البياني ١-١-٢، اللوحة ١). وفي الوقت ذاته، اقترنت صادرات الولايات المتحدة المتراجعة إلى الصين بزيادات في الصادرات إلى وجهات أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، إلى جانب استقرار الصادرات إلى كندا والمكسيك (الشكل البياني ١-١-٢، اللوحة ٢). وتشير الدلائل المبكرة من آخر بيانات التجارة إلى احتمال تسارع وتيرة التحولات هذه المرة. وعلى سبيل المثال، نجد أن الصادرات الصينية إلى أسواق البلدان الثالثة – وخاصة في آسيا وأوروبا – ازدادت أكثر في الفترة من فبراير – إبريل ٢٠٢٥ مقارنة بالفترة من فبراير – إبريل ٢٠١٨. وفي الوقت نفسه، شكلت كندا والمكسيك نسبة ضئيلة من التغير في صادرات الصين منذ شهر فبراير ٢٠٢٥ وكانت مساهمتهما سالبة في نمو صادرات الولايات المتحدة، على عكس المشاهد في الفترة من ٢٠١٨–٢٠١٩. وقد يرجع ذلك جزئيا إلى التعريفات الجمركية المرتفعة على المنتجات غير الممتثلة للاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) وعلى محتوى الحديد والألمنيوم على أساس القيمة المضافة، واقتران ذلك بزيادة تشديد وإنفاذ قواعد المنشأ، من بين جملة عوامل أخرى.

ولا يزال من المبكر جدا تقدير حجم إعادة توزيع التجارة في الأجل الأطول – التي لم تتسارع وتيرتها في نوبة ٢٠١٨–٢٠١٩ إلى بعد مرور ١٢ شهرا تقريبا. وربما تكون درجة التحولات مختلفة هذه المرة لأن مخاطر التعريفات الجمركية المرتفعة على الصادرات إلى الولايات المتحدة أثرت على معظم البلدان منذ شهر يناير ٢٠٢٥ – على

الشكل البياني ١-١-٢: التغير في الصادرات حسب منطقة المقصد ونوبة التعريفات الجمركية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

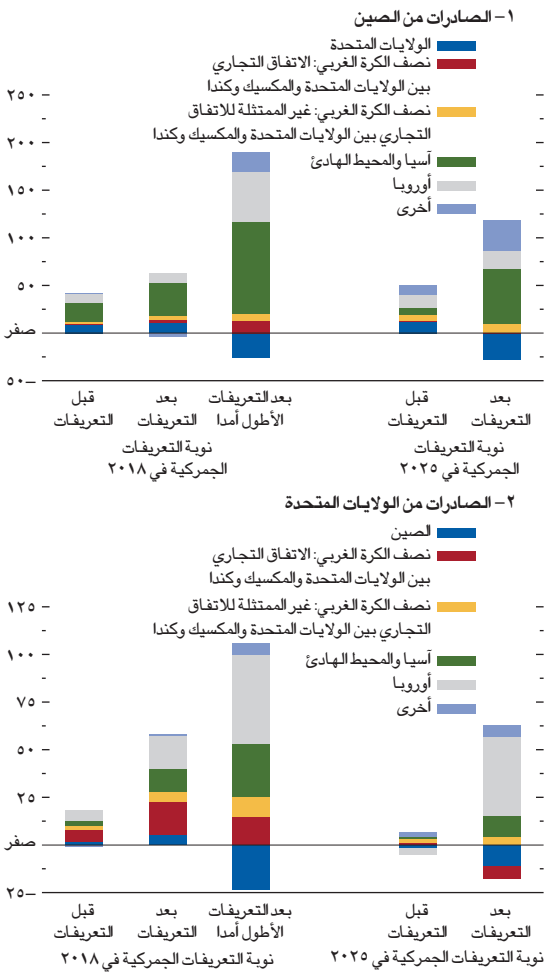

المصادر: مؤسسة Trade Data Monitor، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الأعمدة التغير الكلي في الصادرات في كل نوبة تعريفات جمركية (٢٠١٨ و٢٠٢٥، بالترتيب). وتشير الأجزاء في الأعمدة إلى المساهمات من كل سوق من أسواق المقصد. وتم حساب التغيرات باستخدام حاصل الجمع المتحرك لمدة ١٢ شهرا لتمهيد التقلبات الموسمية. تشير عبارة "قبل التعريفات" إلى التغير في الفترة من $(t-3)$ أشهر إلى $(t=-1)$؛ وتشير عبارة "بعد التعريفات" إلى التغير في الفترة من $(t=0)$ إلى $(t+3)$ أشهر؛ وتشير عبارة "بعد التعريفات الأطول أمدا" إلى التغير في الفترة من $(t=0)$ إلى $(t+22)$ شهرا (متاحة لنوبة ٢٠١٨ فقط).

الإطار ١-١: (تتمة)

عكس التغيرات الخاصة بالصين على حدة المتعلقة بالسياسة التجارية الأمريكية في نوبة عام ٢٠١٨ – ولأن عدم اليقين الكلي بشأن السياسات مرتفع، مما يتسبب في تعقيد قرارات الشركات بشأن إعادة التوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا اتخاذ إجراءات إضافية للحد من إعادة توزيع التجارة، بما في ذلك تشديد قواعد المنشأ، وإنفاذ الجمارك على المسافنة، والرسوم الجمركية المطبقة على محتوى القيمة المضافة، والتوسع في إجراءات الغربلة لتشمل الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد تكون مثل هذه التحولات المشاهدة في بيانات التجارة الإجمالية ناتجة أيضا عن عوامل أخرى، كثير منها غير مرتبط بالسياسة التجارية، بما في ذلك التغيرات الأعم في قدرة البلدان التنافسية. وفي المجمل، نجد أن الزيادة المشاهدة في صادرات الصين إلى بلدان ثالثة ليست بالضرورة أيضا بسبب المنتجات نفسها التي انخفضت صادراتها إلى الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر تحركات أسعار الصرف والأسعار النسبية في درجة إعادة توزيع التجارة بالقيمة الحقيقية. ومن ثم، فإن هذا التحليل الأولي توضيحي، وسوف يتطلب إجراء تحليلات أخرى لعزل دور العوامل المختلفة بمجرد توفر البيانات الكافية. وسوف تعتمد وتيرة إعادة توزيع التجارة ونطاقها الجغرافي كذلك على الاحتكاكات، بما في ذلك اختيارات السياسات من جانب البلدان الثالثة. وتشير عمليات محاكاة إعادة التوزيع في الأجل الطويل باستخدام النماذج (دراسة Rotunno and Ruta 2025) إلى أن صادرات الصين إلى الأسواق غير الأمريكية، بمجرد زوال عدم اليقين، يمكن أن ترتفع بنسبة تتراوح بين ٤–٦٪ في السيناريو الأساسي، مع اعتماد حجم تحول المسار واتجاهه بدرجة حادة على توزيع التعريفات الجمركية وسياسات البلدان الثالثة.

وبينما تسري محاذير مماثلة على الاتجاهات العامة المشاهدة على المستوى القطاعي، فإن الأدلة المبكرة تشير إلى أن تدفقات التجارة تجري إعادة توجيهها بالفعل إلى آسيا في العديد من القطاعات المهمة المستهدفة بزيادات التعريفات الجمركية، بما فيها قطاع السيارات وقطع الغيار، وإلى أوروبا في قطاعي الحديد والألمنيوم (الشكل البياني ١-١-٣). وإضافة لما سبق، هناك بعض الأدلة على أن التغيرات في واردات البلدان الثالثة من الصين في قطاع ما، بما فيها الواردات إلى آسيا، ترتبط تبادليا مع التغير في صادراتها في القطاع نفسه إلى مناطق أخرى، بما فيها الولايات المتحدة وأوروبا. وقد يعني ذلك أن تحول التجارة إلى أسواق أخرى أكبر مما ترصده بيانات التجارة الإجمالية وربما يتسق مع إعادة توزيع التجارة، أو تحويل مسار التجارة، أو مزيج من كليهما.

الشكل البياني ١-١-٣: التغير في الصادرات حسب منطقة المقصد ونوبة التعريفات الجمركية في قطاعات مختارة

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

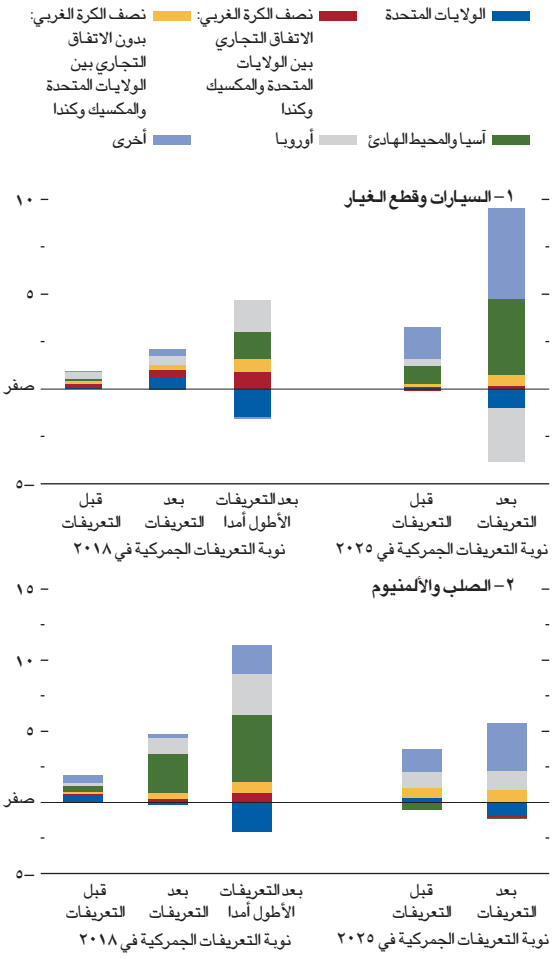

المصادر: مؤسسة Trade Data Monitor، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الأعمدة التغير الكلي في الصادرات في كل نوبة تعريفات جمركية (٢٠١٨ و٢٠٢٥، بالترتيب). وتشير الأجزاء في الأعمدة إلى المساهمات من كل سوق من أسواق المقصد. وتم حساب التغيرات باستخدام حاصل الجمع المتحرك لمدة ١٢ شهرا لتمهيد التقلبات الموسمية. تشير عبارة "قبل التعريفات" إلى التغير في الفترة من $(t-3)$ أشهر إلى $(t=-1)$؛ وتشير عبارة "بعد التعريفات" إلى التغير في الفترة من $(t=0)$ إلى $(t+3)$ أشهر؛ وتشير عبارة "بعد التعريفات الأطول أمدا" إلى التغير في الفترة من $(t=0)$ إلى $(t+22)$ شهرا (متاحة لنوبة ٢٠١٨ فقط).

الإطار ١–٢: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي

يستخدم هذا الإطار نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي لاشتقاق نطاقات الثقة حول تنبؤات السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي والنموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل (GIMF) من إعداد صندوق النقد الدولي لتحليل الصدمات التي يمكن أن تتحقق على مدار الأفق الزمني لتقارير آفاق الاقتصاد العالمي خلال خمس سنوات. وبينما لا تزال سيناريوهات المخاطر التي يتناولها عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وثيقة الصلة بالموضوع، يستعرض هذا الإطار سيناريوهين جديدين. يجمع السيناريو (ألف) السياسات والصدمات التي تؤدي إلى انخفاض في الناتج العالمي وتراجع في الاختلالات العالمية مقارنة بالسيناريو الأساسي. أما السيناريو (باء) فيضم السياسات والصدمات التي تترتب عليها زيادة في الناتج العالمي مقارنة بالسيناريو الأساسي، ولكن ليس لها انعكاسات قوية على الاختلالات.

نطاقات الثقة

يستخدم نموذج مجموعة العشرين لإعداد توزيعات محتملة حول السيناريو الأساسي عن طريق اشتقاق عينة من الصدمات المستمدة من البيانات التاريخية الأساسية (دراسة Andrle and Hunt 2020). ويميل هذا التوزيع إلى الاتساق مع تقييم النمو المعرض للخطر الذي يستعرضه عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي". وكما جاء في التقييم السابق، تميل كفة توزيعات النمو نحو التطورات السلبية، حيث تكون مخاطر التطورات السلبية هي الأرجح مقارنة باحتمالات تجاوز التوقعات، وتميل كفة توزيعات التضخم نحو احتمال تجاوز التوقعات.

وتوضح اللوحتان ١ و٢ في الشكل البياني ١–٢–١ توزيعات النمو والتضخم الكلي في حالة الولايات المتحدة (نطاقات الثقة بنسبة ٩٠٪ ممثلة في المساحات المظللة باللون الأزرق). ويتسم عدم اليقين بشأن نتائج عام ٢٠٢٥ بالانخفاض، نظرا لأن بيانات النصف الأول من السنة مدرجة في التوقعات. وتم تقدير احتمالية حدوث ركود في ٢٠٢٦ بنسبة ٣٠٪ تقريبا، وهي أقل إلى حد ما من تقديرات احتمالية الركود في عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ واحتمال ارتفاع التضخم الكلي في الولايات المتحدة في ٢٠٢٦ أعلى من ٣٪ سجل نسبة مماثلة (حوالي ٣٠٪).[1]

ومع ذلك، فإن احتمالية الركود والتضخم أعلى من ٣٪ هي أكبر من الاحتمالية وقت صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" (٢٥٪ و٢٠٪، بالترتيب).

وتوضح اللوحتان ٣ و٤ في الشكل البياني ١–٢–١ التوزيعات للنمو والتضخم الكلي في العالم. وتم تقدير احتمالية هبوط

الشكل البياني ١–٢–١: عدم اليقين المحيط بتنبؤات النمو العالمي وتوقعات التضخم

(٪)

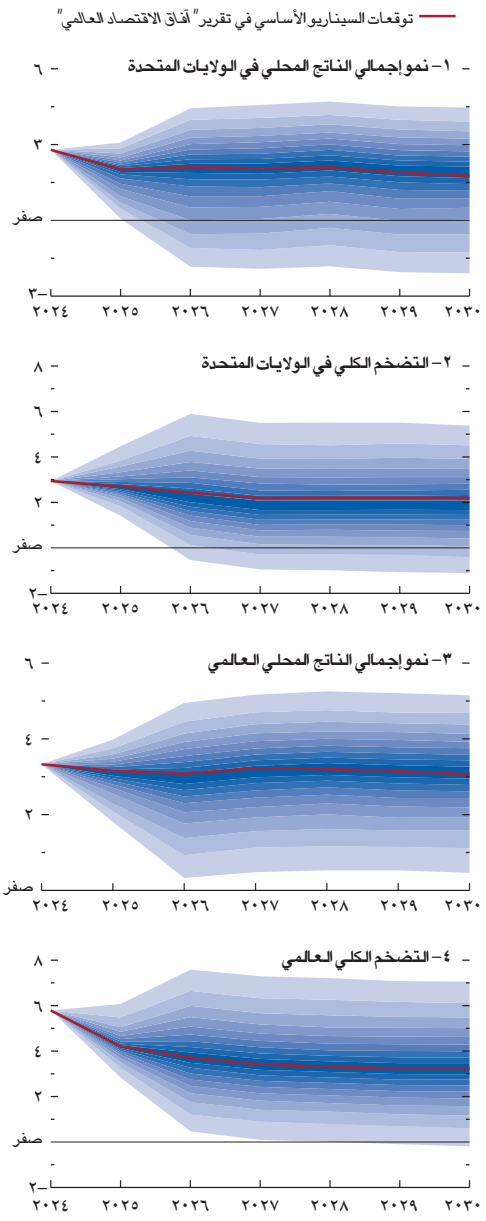

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: كل مساحة مظللة بدرجة من درجات اللون الأزرق تمثل فترة احتمالية بنسبة ٥ نقاط مئوية.

مؤلفو هذا الإطار هم جاريد بيبي، وديرك موير، ورفائيل بورتيلو.

[1] مخاطر الركود في ٢٠٢٦ هي احتمالية تسجيل نمو سنوي في ٢٠٢٦ بأقل من ٠,٨٪، متسقا مع حدوث ركود ضحل يبدأ في الربع الأول من ٢٠٢٦. وكان قد تم تقدير احتمالية حدوث ركود قصير الأمد في الولايات المتحدة (في ٢٠٢٥) في حدود ٣٧٪ وقت صدور عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

الإطار ١-٢: (تابع)

النمو العالمي في ٢٠٢٦ إلى أقل من ٢٪ بنسبة تقدر بحوالي ٢٥٪، أقل قليلا من التوقعات في شهر إبريل. وجاءت احتمالية ارتفاع التضخم الكلي العالمي في ٢٠٢٦ أعلى من ٥٪ مماثلة بوجه عام، عند حوالي ٢٥٪. وخلاصة الأمر، انحسرت مخاطر التطورات السلبية قليلا مقارنة بتوقعات شهر إبريل لكنها ظلت مرتفعة، بينما ظلت احتمالات تجاوز التوقعات بالنسبة للتضخم كما هي بوجه عام.

السيناريوهان

تم استخدام النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل لتقدير سيناريوهي المخاطر. وعلى غرار التقدير في شهر إبريل، ضمت نسخة النموذج ١٠ مناطق، بما فيها الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو. ويفترض السيناريوهان استجابة السياسة النقدية على مستوى المتغيرات الداخلية، مع الاستعانة بأسعار الصرف المعومة في معظم المناطق. وفي السيناريو ألف، تُدار عملة الصين من خلال تدابير تدفقات رأس المال، مع تعديل كلي محدود لسعر صرف الرنمينبي مقارنة بالدولار. وفي السيناريو باء، تم تعديل سعر صرف الرنمينبي مثلما يحدث في نظام سعر الصرف المرن. وتعمل أدوات الضبط التلقائي على جانب المالية العامة. وتم تعديل النموذج مقارنة بشهر إبريل للسماح بتمرير تغيرات سعر الصرف المرتفعة لكي ترصد مخاطر التضخم من التعريفات الجمركية وتحركات أسعار الصرف.

طبقات التحليل في السيناريو ألف

ارتفاع التعريفات الجمركية واضطرابات سلاسل الإمداد: يفترض هذا السيناريو ارتفاع التعريفات الجمركية الأمريكية بصفة دائمة مقارنة بالسيناريو الأساسي، بدءا من نهاية ٢٠٢٥. وهذه الزيادة في التعريفات الجمركية أعلى من زيادات التعريفات المعلنة في شهر إبريل أو من معدلات التعريفة الجمركية المعلنة في الخطابات المرسلة في شهري يونيو ويوليو. وتواجه الواردات من الصين أكبر زيادات حادة في التعريفات الجمركية مقارنة بالسيناريو الأساسي، بما يقارب ٣٠ نقطة مئوية، تليها آسيا الصاعدة ومنطقة اليورو واليابان، بحوالي ١٠ نقاط مئوية. ويزداد معدل التعريفات الجمركية على الواردات الأمريكية بنسبة قدرها ١٠ نقاط مئوية ككل، مع استخدام عائدات التعريفات الجمركية بدفع جزء من الدين العام على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويفترض السيناريو كذلك عدم اتخاذ البلدان تدابير ثأرية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي الزيادة التراكمية في التعريفات الجمركية في السيناريو الأساسي وهذا السيناريو إلى حدوث اضطراب مؤقت في سلاسل الإمداد العالمية. وتنخفض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في القطاعات الأكثر انخراطا في التجارة العالمية (حوالي ٢٠٪ من القيمة المضافة العالمية) بنسبة قدرها ١٪، عالميا في الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٧ ثم تعود إلى مستوى السيناريو الأساسي في ٢٠٢٨.

ارتفاع التوقعات التضخمية: هناك طائفة من العوامل (طفرة التضخم في فترة ما بعد جائحة كوفيد–١٩، والتعريفات الجمركية، والمخاوف بشأن استقلالية البنوك المركزية) تتسبب في زيادة التوقعات التضخمية في العديد من البلدان في ٢٠٢٦ و٢٠٢٧. وتزداد توقعات التضخم لسنة قادمة بواقع ٦٠ نقطة أساس في الأسواق الصاعدة التي تواجه حاليا مستويات تضخم أعلى من المستهدف، وبواقع ٥٠ نقطة أساس في الولايات المتحدة، وحوالي ٢٥ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة الأخرى، باستثناء اليابان، وفي بقية الاقتصادات الصاعدة، باستثناء الصين.

ارتفاع عائدات السندات السيادية: تؤدي إعادة تقييم قدرة الاقتصاد العالمي على امتصاص الزيادة التاريخية في الدين العام إلى زيادة في عائدات السندات السيادية. فترتفع علاوات الأجل على الدين العام في كل البلدان باستثناء الصين بواقع ١٠٠ نقطة أساس، بدءا من عام ٢٠٢٦ وتستمر لمدة ١٠ سنوات. ويرتفع كذلك سعر الفائدة الحقيقي الآمن/المحايد على المستوى العالمي بالتدريج ولكن بشكل دائم مقارنة بالسيناريو الأساسي، بنسبة تصل إلى ٥٠ نقطة أساس بحيث يؤثر على كل البلدان بالتساوي. ولا يتم تصحيح أوضاع سياسة المالية العامة على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ولكن الدين العام يستقر في نهاية المطاف عند مستويات أعلى في معظم البلدان.

تشديد الأوضاع المالية العالمية: يتفاقم الأثر المجمع للصدمات والسياسات في هذا السيناريو بإضافة طبقة تشديد الأوضاع المالية العالمية. فترتفع فروق العائد على سندات الشركات في ٢٠٢٦ بنسبة قدرها ٥٠ نقطة أساس في الاقتصادات المتقدمة والصين، و١٠٠ نقطة أساس في الأسواق الصاعدة، باستثناء الصين. وتتضمن هذه الطبقة كذلك انخفاضا محدودا في أسعار الأسهم المتداولة في الولايات المتحدة، مما يرجع جزئيا لتصحيح تقييمات أسهم الذكاء الاصطناعي. ويستمر هذا التشديد لمدة سنتين.

انخفاض الطلب العالمي على الأصول الأمريكية: انخفاض الطلب الخارجي يرفع العائدات المتوقعة على الأصول الأمريكية – بخسارة جزئية في "الامتياز الباهظ" الذي تتمتع به الولايات المتحدة – بنسبة تصل إلى ٨٠ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي. وتستمر الزيادة في علاوة المخاطر الخارجية في الولايات المتحدة لمدة ٢٠ سنة.

طبقات التحليل في السيناريو باء

عودة إلى التعريفات الجمركية المنخفضة: الإلغاء الدائم للتعريفات الجمركية المفروضة منذ شهر يناير ٢٠٢٥، مما يخفض معدلات التعريفة الجمركية الفعلية على الواردات الأمريكية بحوالي ١٥ نقطة مئوية مقارنة بالسيناريو الأساسي الحالي. وتشهد الواردات من الصين الانخفاض الأكبر في معدلات التعريفة الجمركية الفعلية (حوالي ٢٢ نقطة مئوية)، تليها اليابان وأوروبا وآسيا الصاعدة (١٠ – ٢٠ نقطة مئوية). ويلغي الشركاء التجاريون كذلك التعريفات الجمركية على الصادرات الأمريكية، وتشهد الصادرات الأمريكية إلى الصين انخفاضا في معدلات التعريفة الجمركية الفعلية بحوالي ٢٠ نقطة مئوية.

انخفاض عدم اليقين بشأن السياسات التجارية: تتيح الاتفاقات التي يتم التوصل إليها من المفاوضات الثنائية

الإطار ١-٢: (تابع)

الجارية والمبادرات متعددة الأطراف زيادة إمكانية التنبؤ في الترتيبات التجارية العالمية، مما يخفض عدم اليقين الاقتصادي مقارنة بالسيناريو الأساسي. وهذا الانخفاض في عدم اليقين يعادل انخفاضا بمقدار انحرافين معياريين في المقياس العالمي لعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية في دراسة Davis (2016)، أو ما يقارب حجم الزيادة الحادة المشاهدة في ٢٠١٨-٢٠١٩ بالقيمة المطلقة.

منافع الذكاء الاصطناعي تفوق التوقعات: يزداد تأثير منافع الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية العالمية والاستثمار العالمي بدرجة أكبر قليلا مقارنة بالسيناريو الأساسي الحالي. وتبرز هذه الطبقة عنصرين أساسيين: اولا، تشهد بلدان عديدة زيادة محدودة في الاستثمار في رأس المال الجديد في مجال الذكاء الاصطناعي على وجه التحديد (معدات معالجة المعلومات، الملكية الفكرية للبرمجيات)، ولا سيما الولايات المتحدة والصين. ثانيا، تزداد الإنتاجية العالمية حيث يتم تطبيق الذكاء الاصطناعي بالتدريج على مستوى الاقتصاد ككل. فتزداد الإنتاجية الكلية العالمية لعوامل الإنتاج بحوالي ٠,٨٪ على مدار فترة ١٠ سنوات، في النطاق الأدنى من التقديرات الحالية، مع تباين كبير عبر البلدان. فالبلدان الأكثر عرضة لتحقيق مكاسب في التشغيل الآلي والأفضل استعدادا لتبني الذكاء الاصطناعي تشهد قدرا أكبر من مكاسب الإنتاجية، استنادا إلى التقييم الوارد في دراسة Cerutti and others (2025).

التأثير على الاقتصاد العالمي

يعرض الشكلان البيانيان ١-٢-٢ و١-٢-٤ الآثار، في السيناريوهين ألف وباء، على مستوى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٥-٢٠٣٠ وفي الأجل الطويل، في الصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو والعالم. وتم دمج آثار ارتفاع عائدات السندات السيادية وتشديد الأوضاع المالية في طبقة واحدة من تحليل السيناريو. ويوضح الشكل البياني ١-٢-٣ آثار السيناريو ألف على التضخم، وأسعار الفائدة الحقيقية، وأرصدة الحسابات الجارية في ثلاث مناطق، بالإضافة إلى التأثير على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي.[٢] وتوضح كذلك اللوحتان عن الحسابات الجارية والدولار الأمريكي المساهمة من ارتفاع التعريفات الجمركية ومن انخفاض الطلب على الأصول الأمريكية.

وفي السيناريو ألف، تتسبب التعريفات الجمركية المرتفعة في تخفيض الطلب على السلع العالمية واضطراب سلاسل التوريد. وينخفض النشاط العالمي بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢٦، مع تراكم الأثر حتى نهاية ٢٠٢٨، ومع تحقيق خسارة دائمة في إجمالي الناتج المحلي

[٢] سعر الفائدة الحقيقي المبين في الشكل البياني ١-٢-٣، اللوحة ٢ هو حاصل جمع سعر الفائدة الحقيقي الآمن لسنة واحدة ونصف علاوات الأجل.

الشكل البياني ١-٢-٢: تأثير السيناريو ألف على إجمالي الناتج المحلي

(الانحراف ٪ عن السيناريو الأساسي)

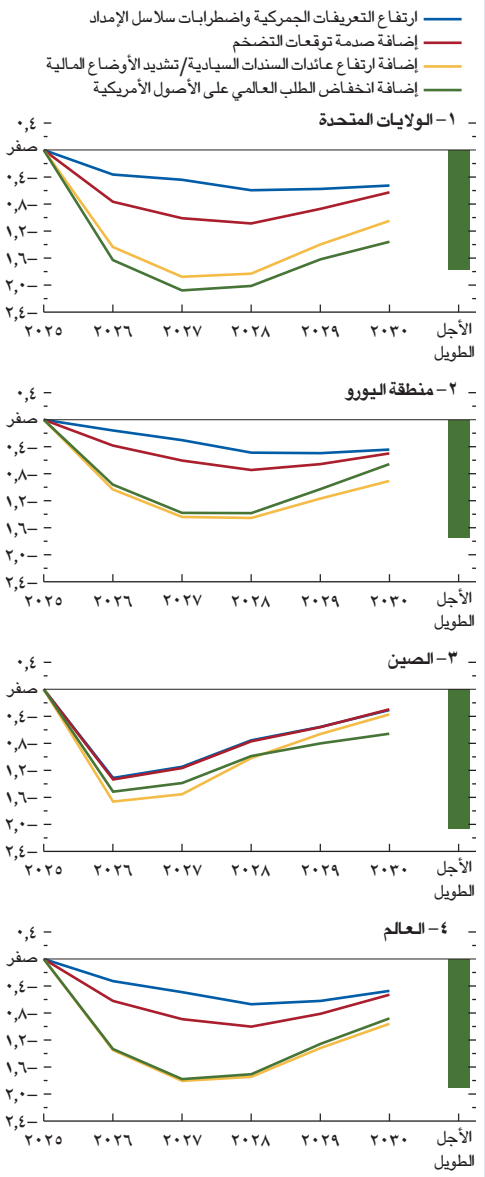

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "الأجل الطويل" هو ٥٠ سنة قادمة على الأقل.

الإطار ١-٢: (تابع)

الشكل البياني ١-٢-٣: تأثير السيناريو ألف في الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو

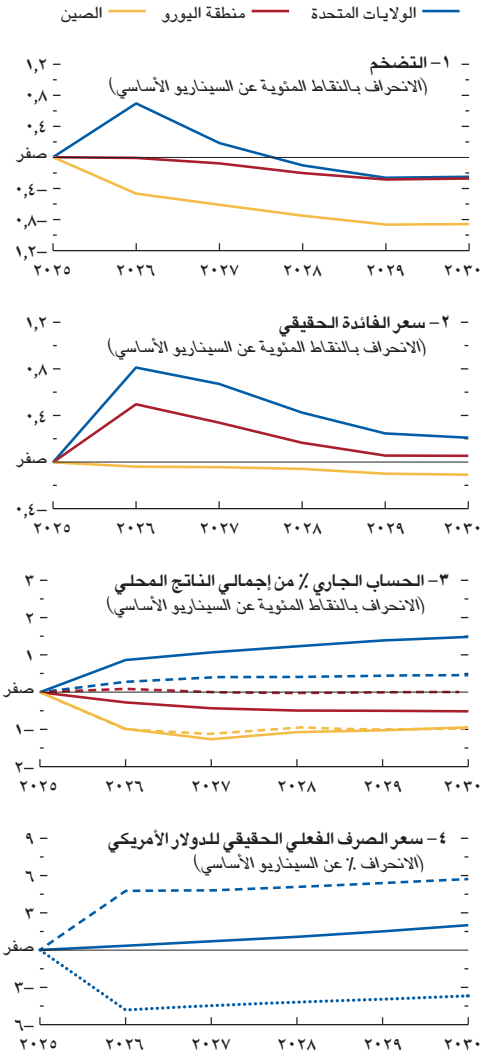

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الخطوط المتقطعة إلى طبقة التعريفات الجمركية في السيناريو. ويشير الخط المنقط في اللوحة ٤ إلى طبقة "انخفاض الطلب على الأصول الأمريكية" في السيناريو.

الشكل البياني ١-٢-٤: تأثير السيناريو باء على إجمالي الناتج المحلي

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

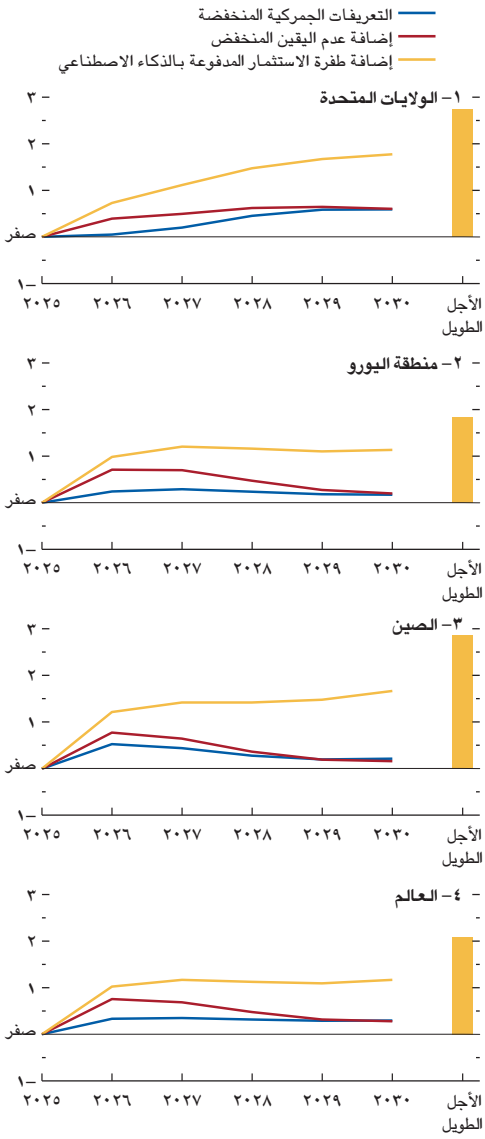

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: "الأجل الطويل" هو ٥٠ سنة قادمة على الأقل.

الإطار ١-٢: (تتمة)

العالمي بنسبة قدرها نصف في المائة. والصين هي الأشد تأثرا بين المناطق الخاضعة للتعريفات الجمركية نتيجة الزيادة الحادة الكبيرة في التعريفات والتعديل المحدود المفترض في سعر صرف الرنمينبي مقابل الدولار، وهو ما يؤدي أيضا إلى خفض فائض الحساب الجاري مقارنة بالسيناريو الأساسي. وتؤدي التعريفات الجمركية المرتفعة إلى خفض كفاءة الإنتاج في الولايات المتحدة وتتسبب في ارتفاع قيمة الدولار مما يخفض الطلب على الصادرات الأمريكية. وتشهد الولايات المتحدة انخفاضا محدودا في عجز الحساب الجاري، مما يرجع جزئيا لتراجع الاستثمار بدرجة أكبر مقارنة بالبلدان الأخرى. وبالنسبة للحساب الجاري في عموم منطقة اليورو فإن التأثير محدود.

وتتسبب التعريفات الجمركية المرتفعة أيضا في حدوث زيادة مؤقتة قدرها ٤٠ نقطة أساس في التضخم الأمريكي وزيادة قدرها ٢٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة الأساسية في ٢٠٢٦. وتشهد الصين انخفاضا مستمرا في التضخم يتراوح بين ٤٠ و٥٠ نقطة أساس. أما المناطق الأخرى، بما فيها منطقة اليورو، فتشهد زيادة محدودة في التضخم من ١٠–٢٠ نقطة أساس.

وبالنسبة للبلدان التي تواجه صدمات في التوقعات التضخمية، فإن الضغوط التضخمية الناتجة عن ذلك تتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الاسمية والحقيقية. وتساهم كذلك سرعة استجابة الأسعار مقارنة بالأجور في انخفاض القوة الشرائية، مما يزيد من التأثير السلبي على الطلب الإجمالي. وتزداد حدة هذا التأثير في الأسواق الصاعدة التي تعاني من ارتفاع التضخم عن المستوى المستهدف، وفي الولايات المتحدة التي يفترض أن تشهد في ٢٠٢٦ زيادة إضافية قدرها ٣٠ نقطة أساس في التضخم وأسعار الفائدة الأساسية وانخفاضا في النشاط بنحو ٠,٤٪ من جراء هذه الصدمة وحدها. غير أن التأثير أقل على منطقة اليورو ولا يكاد يذكر على الصين. ومن المفترض أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة قدرها ٠,٣٪ في عام ٢٠٢٦، ويزداد التضخم العالمي ٢٠ نقطة أساس. وينحسر التأثير على النشاط مع استقرار التضخم.

وفي طبقة العائدات على السندات السيادية والأوضاع المالية العالمية، نجد أن الجمع بين ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وفروق العائد على سندات الشركات يخفض الاستثمار العالمي بنسبة ٣٪ وإجمالي الناتج المحلي بنسبة ٠,٦٪ في عام ٢٠٢٦، مقارنة بالسيناريو الأساسي. وعلى المدى القصير، يزداد الضرر في الأسواق الصاعدة باستثناء الصين نتيجة زيادة اتساع فروق العائد على سندات الشركات، ويقل في الصين نظرا لعدم ازدياد علاوات الأجل. وتتسم هذه الطبقة أيضا بطابع مضاد للتضخم، حيث ينخفض التضخم العالمي بنحو ٠,٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٦. ويفترض أن يكون التأثير على الولايات المتحدة مماثلا للمتوسط العالمي. وفي الأجل الطويل، تشهد كل البلدان انخفاضا دائما في إجمالي الناتج المحلي بنحو ١,٥٪.

ويتباين تأثير انخفاض الطلب العالمي على الأصول الامريكية عبر المناطق المختلفة. فتشهد الولايات المتحدة مزيجا من ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، مما يزيد الطلب على الصادرات الأمريكية لكنه يقلص الاستيعاب المحلي، ويخفض إجمالي الناتج المحلي إلى حد ما، ويخفض عجز الحساب الجاري الأمريكي بدرجة كبيرة. ومع تحول الطلب العالمي على الأصول نحو مناطق أخرى، تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية خارج الولايات المتحدة، بما في ذلك في منطقة اليورو. ويرتفع إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو بقدر محدود، وينخفض فائض الحساب الجاري في المنطقة مع ازدياد الاستيعاب المحلي. وفي الأجل القصير، تفيد الصين أكثر من المناطق الأخرى. فمع افتراض إدارة سعر صرف العملة مقابل الدولار، تنخفض قيمة الرنمينبي بالقيمة الفعلية الحقيقية، مما يدعم الطلب الخارجي في الصين ويحد من تعديل سعر الصرف في حسابها الجاري.

والأثر المجمع من الصدمات في هذا السيناريو يتمثل في حدوث انخفاض بالغ في إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٢٦، بحيث ينخفض بنسبة قدرها ١,٢٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع تراجع النشاط أكثر مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢٧. وتتضرر الولايات المتحدة أكثر من الصين ومنطقة اليورو حيث تشهد انخفاضا أكبر في إجمالي الناتج المحلي، وارتفاع معدل التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية. وتشهد البلدان الأخرى، بما فيها الأسواق الصاعدة، انخفاضا مماثلا في الحجم بوجه عام لما يشهده الاقتصاد العالمي. غير أن التأثير على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي محدود، نتيجة الأثر الموازن من مختلف الصدمات، كما تتقلص الاختلالات العالمية.

وفي السيناريو باء، تساعد العودة إلى التعريفات الجمركية المنخفضة في دعم النشاط على المستوى العالمي، مع تحقيق المكاسب في كل البلدان الكبيرة الثلاثة ولكن بالقدر الأكبر في الصين على المدى القصير. وتشهد الولايات المتحدة انخفاضا مؤقتا في التضخم بنحو ٦٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٦ وانخفاضا بنسبة ٧٪ في قيمة الدولار مقارنة بالسيناريو الأساسي في ظل ازدياد الطلب الأمريكي على الواردات وتعديل سعر صرف الرنمينبي مقابل الدولار. ويزداد دعم النشاط العالمي في الأجل القصير بفضل تراجع عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، الذي يعود بالنفع على كل البلدان ويرفع الاستثمار العالمي بنحو ٢٪ في الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٧. وتؤدي منافع الذكاء الاصطناعي التي تفوق التوقعات إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي بنحو ٠,٣٪ في ٢٠٢٦ مع ازدياد الاستثمار العالمي بنسبة إضافية قدرها ١,٥٪ على مدار الفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٧. وتأتي زيادة النشاط الاقتصادي والاستثمار في الأجل القصير أكبر قليلا في الولايات المتحدة والصين مقارنة بمنطقة اليورو، وبتأثير محدود على التضخم. وتتراكم المكاسب الاقتصادية بمرور الوقت مع ارتفاع مستويات الإنتاجية.

ويتمثل الأثر المجمع من طبقات التحليل في السيناريو باء في حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي العالمي بنحو ١٪ في عام ٢٠٢٦ وحوالي ٢٪ في الأجل الطويل، حيث تفسر العودة إلى التعريفات الجمركية المنخفضة حوالي ٠,٧ نقطة مئوية من هذه الزيادة بينما تفسر منافع الذكاء الاصطناعي التي تفوق التوقعات ١,٤ نقطة مئوية. وختاما، لا تتغير الاختلالات العالمية كثيرا في هذا السيناريو، لأن الصدمات التي يتم تناولها يتولد عنها تباين محدود نسبيا بين البلدان ولأن أسعار الصرف تقوم بدور أكبر في التصحيح العالمي.

تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق والتقلبات الاقتصادية الكلية المدفوعة بتطورات السلع الأولية

تراجعت أسعار السلع الأولية الرئيسية بنسبة قدرها ٢,٦٪ بين شهري مارس وأغسطس ٢٠٢٥، حيث وازنت المكاسب الكبيرة في المعادن النفيسة جزئيا من أثر التراجع واسع النطاق في مجموعات السلع الأولية الأخرى، بما فيها الطاقة والمعادن الأساسية والزراعة. وفي أسواق النفط، ساهم نمو المعروض العالمي القوي ونمو الطلب العالمي الفاتر في خفض الأسعار، على الرغم من النزاعات الجغرافية–السياسية. وتسببت التعريفات الجمركية في خفض أسعار بعض السلع الأولية، وخاصة المعادن الأساسية. ويتناول هذا التقرير الخاص تحليل أهمية الروابط المتبادلة بين قطاعات السلع الأولية وباقي الاقتصاد في تفهم التقلبات الدورية في أعقاب صدمات أسعار السلع الأولية.

تطورات أسواق السلع الأولية

انخفضت أسعار النفط بنسبة قدرها ٥,٤٪ بين شهري مارس وأغسطس ٢٠٢٥ حيث ساهم في خفض الأسعار فتور نمو الطلب العالمي وقوة نمو المعروض من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في تحالف أوبك+. وباستثناء الارتفاع الحاد المؤقت في الأسعار في منتصف شهر يونيو نتيجة الحرب الإسرائيلية الإيرانية، فقد ظلت أسعار النفط في حدود نطاقها، بحيث استمر التداول بسعر يتراوح بين ٦٠ – ٧٠ دولارا منذ إعلان الولايات المتحدة التعريفات الجمركية في أوائل شهر إبريل. وقد حفزت التصريحات بشأن التعريفات الجمركية من انخفاض توقعات الطلب العالمي وتزامنت مع بدء العمل بخطة الإنتاج المعجل لتحالف أوبك + (منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء في المنظمة، بما فيها روسيا). وتجدد التركيز غالبا على الاتجاه الهبوطي للأسس الاقتصادية، حيث تشير تنبؤات الوكالة الدولية للطاقة إلى نمو الطلب العالمي بواقع ٠,٧ مليون برميل/اليوم (مليون برميل يوميا) في ٢٠٢٥ ونمو المعروض من البلدان غير الأعضاء في تحالف أوبك+ بواقع ١,٤ مليون برميل/اليوم، بينما أدت خطة الإنتاج الأخيرة لتحالف أوبك + إلى إعادة إنتاج ٢,٥ مليون برميل/اليوم بالتدريج حتى نهاية شهر سبتمبر،[1] قبل سنة من الموعد المحدد، مع العزم على تحقيق زيادة إضافية في الإنتاج. وقد تعطلت المحادثات الهادفة لإيجاد حل دبلوماسي للحرب الدائرة في أوكرانيا، مما يزيد من احتمال فرض الولايات المتحدة عقوبات ثانوية. وتشير أسواق العقود المستقبلية الأمريكية إلى أن أسعار النفط ستبلغ في المتوسط ٦٨,٩٠ دولارا في ٢٠٢٥، بانخفاض بنسبة ١٢,٩٪ عن العام السابق، ثم تتراجع أكثر إلى ٦٥,٨٠ دولارا في ٢٠٢٦ وتزداد بعد ذلك على نحو منتظم خلال الفترة حتى ٢٠٣٠ لتصل إلى ٦٧,٣٠ دولارا (الشكل البياني ١– ت خ – ١، اللوحة ٢). وتتسم المخاطر المحيطة بهذا التنبؤ بالتوازن. فرغم ما يشكله الاضطراب المحتمل في المعروض الروسي من احتمال تجاوز التوقعات في الأسعار، إلا أن احتمالات تسارع زيادات المعروض من بلدان أوبك+، مقترنة ببيئة اقتصادية عالمية تكتنفها الغيوم نتيجة التعريفات الجمركية، تواصل فرض ضغوط خافضة للأسعار. وفي الوقت ذاته، حدد المنتجون الذين يتحملون تكاليف أعلى حدا أدنى متراخيا للأسعار، حيث تراوحت بعض أسعار التعادل في الولايات المتحدة بين ٦٠ و٦٦ دولارا.

وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي نتيجة التعريفات الجمركية والمعروض الوفير. فقد انخفضت الأسعار على مؤشر مركز التداول Title Transfer Facility (TTF) في أوروبا بنسبة قدرها ١٦,٦٪ في الفترة بين شهر مارس ٢٠٢٥ وشهر أغسطس ٢٠٢٥ لتصل إلى ١١,٠ دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu). ورغم الارتفاع الحاد المؤقت في شهر يونيو في خضم الحرب الإسرائيلية الإيرانية، فقد انخفضت الأسعار على مؤشر TTF نتيجة انخفاض

الشكل البياني ١ – ت خ – ١: تطورات أسواق السلع الأولية

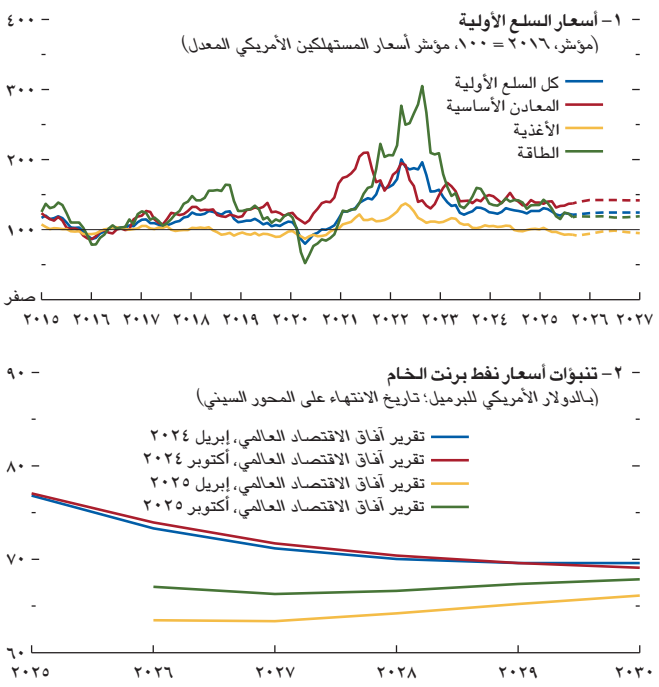

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance, L.P.؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ونظام أسعار السلع الأولية الأساسية الذي أعده صندوق النقد الدولي؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، أضيفت إلى التنبؤات أحدث قيمة فعلية لمؤشر أسعار المستهلكين، ممثلة بالأجزاء المتقطعة من خطوط الرسم البياني.

ساهم في إعداد هذا التقرير الخاص فريق مؤلف من كريستيان بوغمانز، وباتريشيا غوميز–غونزاليس، وفيدا مافر، ويورغ ميراندا بينتو، وجان–مارك ناتال (رئيس الفريق)، وأندريا بالوشي، وقدم المساعدة البحثية كل من فرانسيس كوادروس بلوك، وغانشيميغ غانبوريف، ومكسيميليانو جيريز أوسين، وجوزيف موسى. ويستند هذا التقرير الخاص إلى دراسة Gomez-Gonzalez and others (2025).

[1] ٢,٢ مليون برميل/اليوم من الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج، مضافا إليها ٠,٣ مليون برميل/اليوم زيادة في حصة إنتاج الإمارات العربية المتحدة.

الطلب على منتجات الطاقة بسبب عدم اليقين السائد في الأعمال بسبب التعريفات الجمركية، وضعف الطلب التنافسي من آسيا، والموافقة على مستهدفات أكثر مرونة لتخزين الغاز في الاتحاد الأوروبي. وسلكت أسعار الغاز الطبيعي المسال الآسيوي نفس الاتجاه العام المتناقص في الأسعار الأوروبية، مسجلة انخفاضا بنسبة ١٢,٢٪. وانخفضت أسعار خطوط توزيع "هنري هاب" الأمريكية بنسبة قدرها ٣٠٪ لتصل إلى ٢,٩ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية نتيجة عدم اليقين بشأن الطلب الناجم عن السياسات التجارية والارتفاع القياسي في الإنتاج المحلي. وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى بلوغ متوسط السعر في مؤشر TTF إلى ١٢,١ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام ٢٠٢٥ ثم ينخفض على نحو مطرد إلى ٨,٤ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ٢٠٣٠، مما يرجع لوفرة المعروض العالمي من الغاز الطبيعي المسال في الأجل المتوسط، مع توقعات بازدياد طاقة التصدير في الولايات المتحدة إلى الضعف تقريبا حتى نهاية ٢٠٢٧. ومن المتوقع أن تتذبذب أسعار خطوط توزيع "هنري هاب" في حدود ٣,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠.

وارتفعت أسعار المعادن النفيسة بدعم من الطلب عليها كملاذ آمن، بينما أدت التعريفات الجمركية إلى خفض أسعار المعادن الأساسية. وارتفع مؤشر أسعار المعادن الذي أعده صندوق النقد الدولي بنسبة قدرها ٦,٨٪ في الفترة بين شهري مارس وأغسطس ٢٠٢٥ (الشكل البياني ١ – ت خ – ١، اللوحة ١). وكانت هذه الزيادة مدفوعة بأسعار المعادن النفيسة، حيث ارتفع سعر الذهب بنسبة ١٢,٨٪، ليصل إلى أعلى مستوياته بأكثر من ٣٤٠٠ دولار للأوقية في ظل سعي المستثمرين لاقتناء أصول الملاذ الآمن وسط تصاعد عدم اليقين الجغرافي–السياسي وازدياد احتياطيات الذهب لدى البنوك المركزية. وجاءت آثار التعريفات الجمركية الأمريكية على المعادن الأساسية مختلطة. فبينما فرضت التعريفات الجمركية الأمريكية المعلنة في شهر إبريل ضغطا خافضا للأسعار العالمية، أدت التعريفات الجمركية بمعدل ٥٠٪ على الحديد والألمنيوم والنحاس إلى تسريع وتيرة الاستيراد في الولايات المتحدة، مما وفر بعض الدعم للأسعار. وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى حدوث زيادات متواضعة بنسبة ٠,٣٪ في ٢٠٢٥ و٣,٠٪ في ٢٠٢٦.

وتتسبب ضوابط التصدير التي وضعتها الصين على معادن الأرض النادرة في حدوث ارتفاعات حادة في الأسعار. ففي شهر إبريل الماضي، أعلنت الصين وهي من أكبر المنتجين لمعادن الأرض النادرة عن شروط ترخيص التصدير بالنسبة لسبعة عناصر من معادن الأرض النادرة ذات الأهمية البالغة وما يقابلها من مغناطيسات، فتسببت في تباطؤ أنشطة التصدير بدرجة كبيرة خلال شهري إبريل ومايو. وفي أعقاب الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين في ١١ يونيو، سجلت صادرات المغناطيسات الصينية ارتدادا موجبا في شهر يونيو وتعافت بالكامل بحلول شهر يوليو، بارتفاع قدره ٥٪ على أساس التغير من سنة إلى أخرى. غير أن تأثيرات الأسعار استمرت بالنسبة لمواد المغناطيس الرئيسية. وقفزت كذلك أسعار عناصر كربونات الأرض النادرة بنسبة قدرها ٣٠,٢٪ نظرا لأن انخفاض صادرات المواد الخام الأمريكية إلى الصين تسبب في تقييد الإمدادات العالمية من معادن الأرض النادرة المعالجة في ظل تزايد الطلب.

وبعد أداء قوي في بداية السنة، تراجعت أسعار السلع الأولية الزراعية نتيجة وفرة المعروض والتعريفات الجمركية. ففي غضون الفترة من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٥ سجل مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأغذية والمشروبات انخفاضا بنسبة ٤,٨٪، مدفوعا بالتراجع الحاد في أسعار البن والحبوب والسكر. وأدى ذلك إلى ضياع المكاسب التي تحققت في بداية السنة، عندما سجلت أسعار البن والكاكاو طفرة كبيرة بسبب سوء الأحوال الجوية في كبرى البلدان المصدرة ونقص الإمدادات العالمية. فقد انخفضت أسعار الحبوب بنسبة قدرها ١١,١٪ مع قوة التوقعات بشأن موسم الحصاد في كبرى البلدان المنتجة، مثل الولايات المتحدة وروسيا والبرازيل والأرجنتين. وهبطت أسعار البن بنسبة ١٦,٧٪، حيث تراجع مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار البن عن أعلى مستوياته بالمعايير التاريخية في شهر فبراير في ظل تحسن توقعات الإمداد في البرازيل وهي أكبر البلدان المنتجة ومع ازدياد عدم اليقين بشأن التعريفات الجمركية الأمريكية. ورغم هذا الاتجاه العام الهبوطي، فقد ارتفعت الأسعار لفترة وجيزة في شهر أغسطس، في أعقاب فرض التعريفات الجمركية الأمريكية على البرازيل الذي تسبب في اضطرابات التجارة. وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار الذرة بنسبة قدرها ١١,٩٪ بضغوط من موسم الحصاد القوي في البرازيل خلال الربع الثاني من السنة وظروف محصول الذرة في الولايات المتحدة. وقد تنبع احتمالات تجاوز توقعات أسعار الغذاء من قيود التصدير الجديدة، التي قد تتسبب في رفع الأسعار العالمية عن طريق تقييد الإمدادات الدولية – رغم ما تفرضه من ضغوط خافضة لأسعار الغذاء في بعض البلدان المصدرة – وبسبب سوء الأحوال الجوية المحتمل الناجم عن ظاهرة النينيا المناخية في الربع الأخير من السنة. وتفرض المحاصيل الأكبر من المتوقع والتعريفات الجمركية المرتفعة أهم مخاطر التطورات السلبية.

التقلبات الاقتصادية الكلية المدفوعة بتطورات السلع الأولية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة: هل الحجم يشكل عاملا مهما؟

تمارس السلع الأولية دورا مركزيا لكنه لا يحظى غالبا بالتقدير الكافي في تشكيل التقلبات الاقتصادية الكلية عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على السواء، حيث تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عموما تقلبات اقتصادية كلية أكبر. وفي سياق صدمات الإمداد المرتبطة بالمناخ والتوترات الجغرافية–السياسية والتجارية التي نشهدها في الوقت الراهن، فإن تفهم تأثير تقلبات أسعار السلع الأولية على الاقتصاد الكلي يتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. وهذا يتطلب النظر لما هو أبعد من مجرد حجم قطاع السلع الأولية. ومن العوامل الحاسمة لتفهم أثر صدمات أسعار السلع الأولية على الناتج والتضخم معرفة مدى ترابط هذا القطاع مع باقي الاقتصاد وبقية العالم (على سبيل المثال، دراسات Baqaee and Farhi 2019؛ وBigio and La'O 2020؛ وSilva 2024؛ وSilva and others 2024؛ وRomero 2025؛ وQiu and others 2025). وتشكل هذه الروابط المتبادلة عملية إعادة توزيع العمالة ورأس المال عبر القطاعات استجابة لتحركات أسعار السلع الأولية وتقوم بدور حيوي في توجيه التقلبات في النشاط الحقيقي والتضخم. وتحدد درجة الترابط بين قطاع السلع الأولية والاقتصاد ككل مدى تعاظم واستمرار أثر الدورة الاقتصادية في أعقاب صدمة أسعار السلع الأولية – وكيف ينبغي للسياسة النقدية الاستجابة.

وبالاعتماد على مزيج من التحليل التجريبي ونموذج التوازن العام، سوف يسعى هذا التقرير الخاص عن السلع الأولية للإجابة عن ثلاثة أسئلة، هي: (١) كيف تختلف روابط قطاعات السلع الأولية بالاقتصاد ككل فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والاقتصادات النامية وعبر السلع الأولية المختلفة؟ و(٢) كيف تؤثر هذه الروابط (مستلزمات الإنتاج ومستلزمات ما بعد الإنتاج) على انتشار صدمات أسعار السلع الأولية إلى باقي الاقتصاد؟ و(٣) كيف ينبغي للسياسة النقدية أن تستجيب؟

حجم وترابط قطاعات السلع الأولية في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

من المثبت أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في المتوسط، لديها قطاعات سلع أولية أكبر بكثير من الاقتصادات المتقدمة (على سبيل المثال، دراسة Kohn, Leibovici, and Tretvoll 2021).[٢] ولدى مقارنة متوسط الحجم، أو وزن دومار،[٣] لقطاعات السلع الأولية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الاقتصادات المتقدمة نجده يعادل الضعف بالنسبة لقطاع المعادن، وثلاثة أضعاف بالنسبة لقطاع الطاقة، ويكاد يصل إلى أربعة أضعاف بالنسبة لقطاع المنتجات الزراعية (راجع جدول المرفق ت خ –١–١ في المرفق ١–١ المنشور على شبكة الإنترنت).[٤] ولكن هل قطاعات السلع الأولية أكثر ترابطا أيضا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – وهل يمكن لهذا الترابط الأكبر أن يفسر تأثيرها الكبير كما يبدو في التقلبات الاقتصادية؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال تفحص طبيعة دورها ضمن شبكة عمليات الإنتاج الأوسع نطاقا – على مستوى مستلزمات الإنتاج كمورِّدين للقطاعات الأخرى ومستلزمات ما بعد الإنتاج كمشترين لمُدخلات الإنتاج، على السواء. وعلى سبيل المثال، نجد أن أي زيادة في أسعار النحاس تشجع عمليات التعدين والاستخراج في البلدان المنتجة للنحاس. وينتج عن ذلك عادة ازدياد الطلب على الآلات الصناعية وقطاعات البناء والنقل والخدمات المالية، وهي جميعا مُدخلات إنتاج لصناعة النحاس. وتؤثر أسعار النحاس المرتفعة أيضا على مجموعة واسعة من الصناعات المتممة للإنتاج. ويتسم هذا الأمر بالأهمية من حيث احتمال تأثير هذه الصناعات في نهاية الأمر أيضا على التكلفة الكلية المصاحبة لعملية استخراج النحاس. وعلى سبيل المثال، سوف تؤدي أسعار النحاس المرتفعة إلى زيادة تكاليف البناء، التي ستؤدي بدورها إلى زيادة تكاليف إنتاج الآلات الصناعية – وهي أحد مُدخلات إنتاج النحاس. وتقاس درجة ترابط قطاع السلع الأولية بحصة قيمتها المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (NAVAS) (دراسة Silva and others 2024؛ ودراسة Qiu and others 2025)، أو إجمالي انكشاف القطاع (المباشر وغير المباشر) لعوامل الإنتاج في الاقتصاد (راجع المرفق ١–١ المنشور على شبكة الإنترنت للاطلاع على تعريف رسمي).[٥]

ويلاحظ أن حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية في قطاع السلع الأولية أكبر من حجم القطاع (وزن دومار) في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء، ولكن الفروق في حصة القيمة المضافة المعدلة عبر المجموعتين غالبا ما تكون أصغر من الفروق في الحجم.[٦] وهذا يوحي بأن دلالتها بالنسبة للتقلبات الاقتصادية الكلية في الاقتصادات المتقدمة قد تكون أكبر مما تبدو لأول وهلة (الشكل البياني ١ – ت خ – ٢). وهناك أيضا تداخل كبير بين الطرف الأيمن لمنحنى توزيع حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية في الاقتصادات المتقدمة والطرف الأيسر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يعني أن قطاعات السلع الأولية في العديد من الاقتصادات المتقدمة أكثر ترابطا مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأن صدمات أسعار السلع الأولية في هذه الاقتصادات المتقدمة ربما يكون لها أثر أكبر وأطول أمدا على النشاط الاقتصادي (الشكل البياني ١ – ت خ – ٢، اللوحة ٢).

تفهم أنماط الاستهلاك يعتمد على مدى ترابط قطاع السلع الأولية، وليس حجمه

يستعرض الشكل البياني ١ – ت خ – ٣، اللوحة ١، العلاقة بين حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (NAVAS) (المحور الأفقي) ونسبة الارتباط بين استهلاك البلاد حسب الدورة الاقتصادية ومعدلات التبادل التجاري في السلع الأولية (مؤشر أسعار صافي صادرات السلع الأولية). ووفقا لما ورد في القسم السابق، نجد أن البلدان التي تتمتع بقطاع سلع أولية أكثر ترابطا (أي حصة أكبر من القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية) تبدي ارتباطا سنويا أقوى بين الاستهلاك الكلي ومعدلات التبادل التجاري في السلع الأولية، وتتمتع بعض الاقتصادات المتقدمة (مثل أستراليا ونيوزيلندا وكندا) بقدر أكبر من حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الارتباط القطاعي والحركة المتوازية مقارنة باقتصادات

[٢] في هذا التقرير الخاص عن السلع الأولية تم تقسيم قطاعات السلع الأولية إلى قطاع الطاقة (منتجات التعدين والبترول)، وقطاع المعادن (منتجات التعدين والمعادن المصنعة)، وقطاع المنتجات الزراعية.

[٣] تُعرَّف أوزان دومار بأنها نسبة إجمالي الناتج القطاعي إلى إجمالي الناتج المحلي القومي (دراسة Domar 1961).

[٤] يمكن الاطلاع على كل المرفقات المنشورة على شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

[٥] يوضح المرفق ١–١ المنشور على شبكة الإنترنت أن تباين أهمية قطاع السلع الأولية بوصفه مورِّدا لمدخلات الإنتاج لباقي الاقتصاد لا يؤثر على حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية، بشرط ألا تقوم القطاعات المتلقية للمدخلات بالشراء في نهاية المطاف من موردي مستلزمات الإنتاج لقطاع السلع الأولية.

[٦] رغم أن متوسط حجم قطاع السلع الأولية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يبلغ ثلاثة أضعاف حجمه في الاقتصادات المتقدمة، فإن حصة قيمته المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (NAVAS) لا تزيد على ٣١٪، حيث يظهر الفرق الأكبر في قطاع الطاقة عبر مجموعات البلدان ويتمثل الفرق الأصغر في قطاعي المعادن والمنتجات الزراعية.

الشكل البياني ١ – ت خ – ٢: الحجم وحصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية عبر مجموعات البلدان

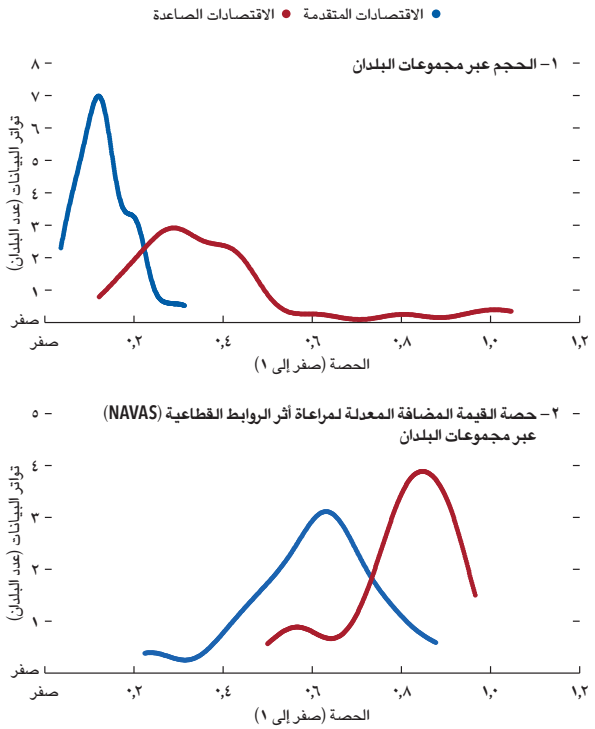

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جداول المدخلات والمخرجات، ٢٠١٨؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: وزن دومار الترجيحي هو نسبة القيمة الاسمية لإجمالي الناتج في قطاع السلع الأولية إلى إجمالي الناتج المحلي. وحصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (NAVAS) هي حاصل جمع حصة القيمة المضافة لقطاع السلع الأولية وحصص القيمة المضافة لموردي السلع الأولية مرجحة بعناصر مصفوفة ليونتيف المعكوسة التي ترصد روابط عمليات الإنتاج والعمليات المتممة للإنتاج في قطاع السلع الأولية.

الشكل البياني ١ – ت خ – ٣: أهمية الترابط مقابل الحجم

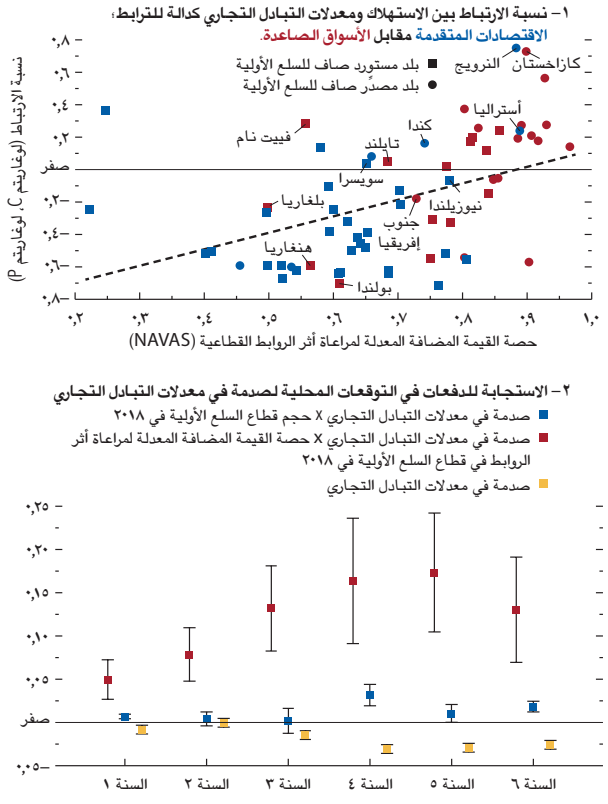

المصادر: قاعدة بيانات Global Macro Database (دراسة Müller and others 2025)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات معدلات التبادل التجاري السلعي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحة ١ نسبة الترابط بين الاستهلاك ومعدلات التبادل التجاري حسب اتجاهات الدورة الاقتصادية في البلدان، محسوبة في عدد ٦٦ بلدا على مدار الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٢٣ بمعدل تواتر سنوي. وحصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (NAVAS) المستخدمة هي من عام ٢٠١٨. وتقاس حصص القيمة المضافة القطاعية باستخدام النسبة بين إجمالي الناتج ناقص استخدام المُدخلات الوسيطة وإجمالي الناتج. وتقاس معدلات التبادل التجاري باستخدام مؤشر أسعار صافي صادرات السلع الأولية، مرجحة بصافي الصادرات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مع تكميشها باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي. ويتم التعبير عن الاقتصادات المتقدمة باللون الأزرق، بينما تظهر الأسواق الصاعدة باللون الأحمر وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المربعات البلدان المستوردة الصافية للسلع الأولية، بينما تمثل الدوائر البلدان المصدرة الصافية للسلع الأولية. وتعرض اللوحة ٢ تقديرات معامل الاستهلاك المستمدة من التوقعات المحلية باستخدام سلاسل البيانات المقطعية في آفاق زمنية سنوية، إلى جانب انحرافاتها المعيارية ذات الصلة، استجابة لانحراف معياري واحد لصدمة في معدلات التبادل التجاري. وتم إنشاء صدمة في معدلات التبادل التجاري وفقا لدراسة Schmitt-Grohé and Uribe (2018) باستخدام القيمة المتبقية لعملية انحدار ذاتي وفق الترتيب واحد للوغاريتم كل بلد في مؤشر معدلات التبادل التجاري، مع تكميشها باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي. ويتم عرض التقديرات لصدمة مباشرة في معدلات التبادل التجاري، وتفاعلها مع حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (NAVAS)، وتفاعلها مع وزن دومار باللون الأصفر والأحمر والأزرق، بالترتيب. راجع المرفق ١–١ المنشور على شبكة الإنترنت، الجزأين أولا وثانيا للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (مثل بلغاريا وهنغاريا وبولندا وجنوب إفريقيا).

وجدير بالاهتمام، وربما من المنافي للبديهة، أن نسبة الارتباط في بعض الأحيان تكون سالبة، حتى بالنسبة للبلدان المصدرة الصافية للسلع الأولية (مثل جنوب إفريقيا)؛ وسوف نتناول مناقشة هذه النقطة بتفصيل أكبر في القسم الفرعي التالي باستخدام نموذج التوازن العام.

ويؤكد الشكل البياني ١ – ت خ – ٣، اللوحة ٢، أن الترابط (حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية) له أهميته بالنسبة لأثر صدمات أسعار السلع الأولية على الاستهلاك، حتى بعد مراعاة أثر دور الحجم (أوزان دومار). وتوضح تقديرات المعامِلات في آفاق زمنية مختلفة (استنادا إلى تحليل التوقعات المحلية؛ دراسة Jordà 2005) أن معامِل تفاعل حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية – الذي يقيس التأثير الحدي للترابط الأعمق على استجابة الاستهلاك لتغيرات معدلات التبادل التجاري – أكبر بكثير من معامِل تفاعل الحجم وله دلالة إحصائية دائما.

وهناك أمثلة قُطرية معينة تؤكد غالبا هذه النتيجة. وعلى سبيل المثال، رغم أن حجم قطاع السلع الأولية في تايلند يبلغ ستة أضعاف حجم قطاع السلع الأولية في سويسرا، فإن قيمة حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة الروابط القطاعية في الاقتصادين تكاد تكون متطابقة (٠,٦٨ في تايلند و٠,٦٥ في سويسرا)، وهو ما

يترتب عليه تأثير مماثل جدا لصدمات معدلات التبادل التجاري على الاستهلاك (الشكل البياني ١ – ت خ – ٣، اللوحة ١). وبالمثل، تبلغ حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية في قطاع الطاقة النرويجي ٠,٩٤، وهي أكبر كثيرا مقارنة بقطاع الطاقة في فييت نام (٠,٤٨)، رغم حجم القطاعين المماثل. وكالمتوقع، نجد أن الصدمات في أسعار الطاقة تكون أكثر ارتباطا بالاستهلاك في النرويج مقارنة بفييت نام (الشكل البياني ١ – ت خ – ١ في المرفق ١–١ المنشور على شبكة الإنترنت).

التحليل القائم على النماذج

تم استخدام نموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي في اقتصاد مفتوح من دراستي Silva and others (2024) وGomez-Gonzalez and others (2025) لتحليل القنوات التي يؤثر من خلالها هيكل شبكة الإنتاج على انتقال أثر صدمات أسعار السلع الأولية على باقي الاقتصاد. وفي هذا النموذج، يستهلك قطاع الأسر سلعا نهائية منتجة باستخدام العمالة، والسلع الأولية، والسلع الوسيطة المستوردة والمحلية. ويوفر في الأصول الأجنبية، التي تتراكم حسب فوائض أو عجوزات الحساب الجاري المتتالية في الاقتصاد المفتوح الصغير. وتم تحديد سعر الفائدة الحقيقي وتثبيته. وتستخدم في معايرة النموذج نفس بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الموضحة في الشكل البياني ١ – ت خ – ٢، وتغطي ٦٦ بلدا و٤٤ قطاعا وهي مصممة لكي تضاهي نسب الاستهلاك النهائي القطاعية، ونسب المدخلات والمخرجات، وصافي صادرات قطاع السلع الأولية في كل اقتصاد، وكلها في عام ٢٠١٨.[٧] وبمجرد الانتهاء من معايرة النموذج تم استخدامه لإجراء تجربتين: أولا، يستعرض النموذج العلاقة بين حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية والحركة المتوازية بين الاستهلاك ومعدلات التبادل التجاري السلعي. وتوضح عمليات المحاكاة باستخدام النماذج (الشكل البياني ١– ت خ –٤) نتائج مماثلة للغاية في البيانات الأولية (الشكل البياني ١– ت خ –٣، اللوحة ١): ويلاحظ أن الخط يميل في الاتجاه الموجب (أي أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تتمتع غالبا بحصة أكبر من القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية ونسبة ارتباط أعلى بين الاستهلاك والصدمات في معدلات التبادل التجاري على مستوى الدورة الاقتصادية)، كما تبدي بعض الاقتصادات المتقدمة حصة أكبر من القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية وحركة متوازية أقوى مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وهناك قدر من التباين في نسبة ارتباط الاستهلاك بصدمات أسعار السلع الأولية على نفس مستوى الترابط (حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية)، مما يعني وجود آلية انتشار متشابكة، وهو ما نتناوله بمزيد من التحليل أدناه.

[٧] يتمتع النموذج بثراء تصميمه الشبكي وديناميكية اتخاذ قرار الاستهلاك مما يجعله مجهزا بقدر جيد لدراسة انتقال أثر صدمات أسعار السلع الأولية عبر أسعار عوامل الإنتاج وتقييم الدين. ورغم أنه يستخلص صورة موجزة لعوامل كالبطالة وهوامش الربح المتغيرة بتغير الوقت، فإن هذه التبسيطات تسمح بإجراء تحليل مركّز لآليات الانتشار الشبكي. ونظرا لتجميع ستة قطاعات للسلع الأولية في قطاع واحد، فإن عملية معايرة المقاييس تضم قطاعا واحدا للسلع الأولية و٣٨ قطاعا من القطاعات غير المرتبطة بالسلع الأولية.

الشكل البياني ١ – ت خ – ٤: استجابة الاستهلاك القائم على النماذج لصدمة بنسبة ١٪ في معدلات التبادل التجاري

(التغير ٪)

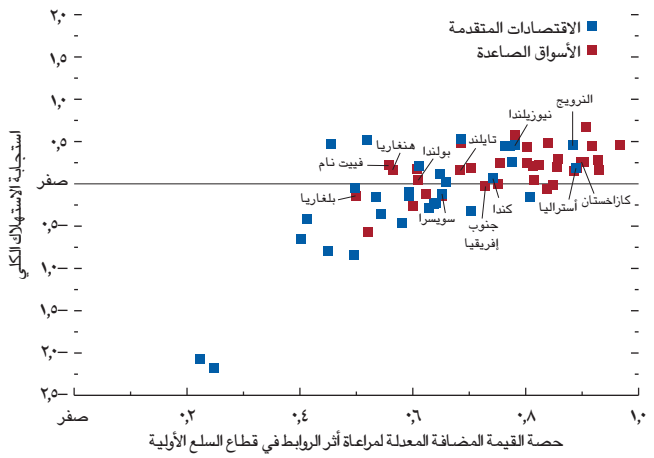

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق الدولي.

ملحوظة: مصطلح NAVAS يشير إلى حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية في قطاع السلع الأولية. واستجابة الاستهلاك هي رد فعل الاستهلاك الحقيقي في أول فترة لصدمة بنسبة ١٪ في معدلات التبادل التجاري.

ثانيا، تم استخدام هذا النموذج في تفحص التفاصيل الداخلية الخفية والتعمق في فهم آلية انتقال أثر الصدمات إلى أسعار السلع الأولية. ولتأكيد أهمية حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية في توجيه الحركات المتوازية بين صدمات معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية والاستهلاك (الشكل البياني ١ – ت خ – ٣، اللوحة ١)، تم تطبيق النموذج على بلدين من البلدان المصدرة الصافية للسلع الأولية لديهما قطاعان للسلع الأولية بحجم مماثل (٣٩٪ من إجمالي الناتج المحلي) – كازاخستان وجنوب إفريقيا– في حين يتسم قطاع السلع الأولية في كازاخستان بقوة ترابط أكبر (حيث تبلغ حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية ٠,٩ مقابل ٠,٧٣ في جنوب إفريقيا). ومن خلال الشكل البياني ١ – ت خ – ٥ – الذي يستعرض دوال الاستجابة للدفعات من صدمة بنسبة ١٪ في معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية– يتضح أن تأثير صدمة أسعار السلع الأولية على الاستهلاك الكلي موجب وكبير في كازاخستان ولكنه سالب في جنوب إفريقيا. ويعد تحليل آلية انتقال الأثر – المطبق على الأسعار والأجور على السواء – ضروريا لتفهم هذه النتيجة المخالفة على ما يبدو للبديهة.

وينبغي أولا ملاحظة أن الأجور الحقيقية تزداد في كلا البلدين (تزداد الأجور الاسمية أكثر من الأسعار) لأن الإيرادات المرتفعة في قطاع السلع الأولية تعطي دفعة للطلب على العمالة والأجور الحقيقية في نقطة التوازن. غير أن التأثير النهائي للصدمة على الاستهلاك لا يتوقف على دخل العمالة

الشكل البياني ١ – ت خ – ٥: الاستجابات للدفعات القائمة على النماذج لصدمة بنسبة ١٪ في معدلات التبادل التجاري
(التغير ٪)

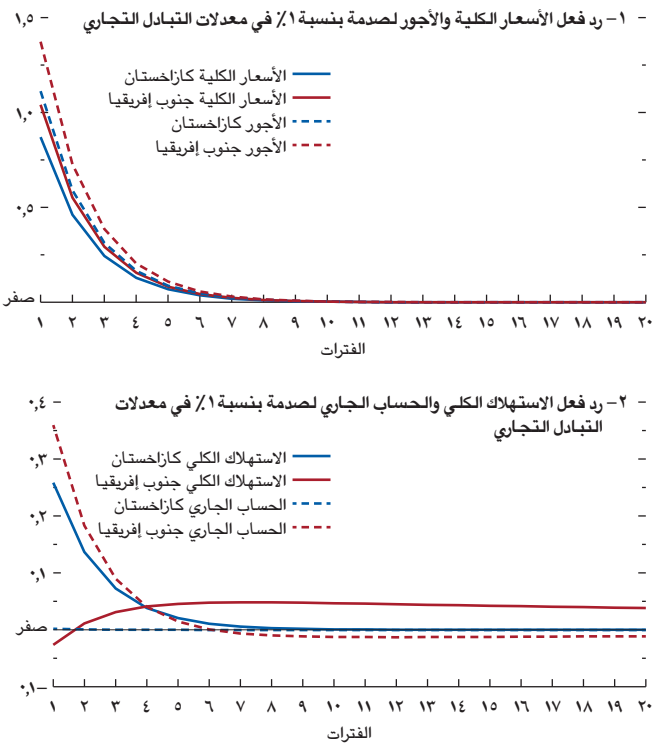

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق الدولي.

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني تأثير صدمة أسعار السلع الأولية على اقتصادين مختلفين من الاقتصادات المصدرة، تمت معايرتهما للبدء بنفس الميزان التجاري المبدئي. وتستند المعايرة إلى هيكل المدخلات والمخرجات في كل اقتصاد.

فحسب، بل على تأثير الصدمة أيضا على الثروة الحقيقية للأسر (صافي الأصول الأجنبية المقومة بوحدات السلع الحقيقية).[٨] وفي جنوب إفريقيا، يرتفع مؤشر الأسعار الكلية أكثر من أسعار السلع الأولية عند حدوث الصدمة (بأكثر من ١٪؛ راجع الشكل البياني ١ – ت خ – ٥، اللوحة ١)، مما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لصافي الأصول الأجنبية – صدمة ثروة سالبة من منظور المستهلكين في جنوب إفريقيا – وتراجع في الاستهلاك.[٩]

ولكن ما السبب في هذه الزيادة الكبيرة في الأسعار الكلية في جنوب إفريقيا؟ يتمثل السبب الرئيسي في طريقة نشر تغيرات أسعار عوامل الإنتاج فتصبح ضعيفة الأثر في شبكة عمليات الإنتاج. وفي حالة التوازن العام، أي زيادة خارجية المنشأ في أسعار السلع الأولية ستقابلها زيادة متناسبة في التكاليف الحدية في قطاع السلع الأولية حتى يصبح الربح الزائد صفرا. ونظرا لأن التكاليف الحدية المرتفعة تنبع من أسعار عوامل الإنتاج (أي الأجور في هذا النموذج) وأسعار المدخلات الوسيطة على حد سواء، فإن ارتفاع حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة الروابط القطاعية تعني ازدياد ترابط قطاع السلع الأولية، وزيادة في مساهمة أسعار المدخلات الوسيطة في تقلبات التكاليف الحدية، ومن ثم زيادة أقل في الأجور اللازمة لتحقيق أي ارتفاع في التكاليف الحدية. وفي الاقتصادات التي لديها حصة منخفضة من القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية، مثل جنوب إفريقيا، تصب صدمات أسعار السلع الأولية بصورة مباشرة أكبر في تكاليف عوامل الإنتاج – بدلا من تخفيف آثارها في سلاسل الإمداد عن طريق أسعار المدخلات الوسيطة – مما تترتب عليه زيادات أكبر في الأسعار الكلية.[١٠] وسوف تشهد هذه البلدان غالبا زيادات أكبر في الأسعار الكلية، وانخفاضا في صافي الأصول الأجنبية الحقيقي، ومن ثم قدرا أقل من أثر الثروة.

وخلاصة الأمر، نجد أن الفروق في روابط قطاعات السلع الأولية المقيسة بحصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية هي التي تقود الفروق في الاستجابات على مستوى الاقتصاد الكلي لتقلبات أسعار السلع الأولية.[١١] وبعد مراعاة كل الأمور، يلاحظ أن أثر الثروة يمكن حتى أن يكون سالبا ويوازن أثر الدخل الموجب ويتجاوزه، مما يؤدي إلى هبوط في مستوى الاستهلاك، على غرار المشاهد في جنوب إفريقيا (الشكل البياني ١ – ت خ – ٣، اللوحة ١، والشكل البياني ١ – ت خ – ٥)، ويصدق هذا الأمر بغض النظر عن حجم القطاع مقيسا بأوزان دومار.

الانعكاسات على السياسة النقدية في الاقتصادات المفتوحة الصغيرة

رغم أن أسعار السلع الأولية المرتفعة تفرض في المعتاد ضغطا رافعا لمعدلات التضخم، فإن تأثيرها على الاستهلاك يختلف بالنسبة لحصة القيمة المضافة لمراعاة أثر الروابط القطاعية في قطاع السلع الأولية – بحيث يعظم أو يضعف انتقال الأثر، حسب هيكل الاقتصاد. ويثير هذا الأمر تساؤلات مهمة حول الأسلوب الذي ينبغي أن تنتهجه السياسة النقدية في الاستجابة لصدمات السلع الأولية.

وتذهب النظريات التقليدية إلى أنه ينبغي للسياسة النقدية أن تستجيب فقط للتضخم الذي يحدث في القطاعات ذات

[٨] يرتبط ذلك بدراستي Drechsel and Tenreyro (2018)، و Di Pace, Juvenal, and Petrella (2025)، اللتين توضحان أن الزيادات في أسعار الصادرات لها آثار إيجابية على صافي مركز الأصول الأجنبية.

[٩] تتسق الحركة المتوازية السالبة بين الاستهلاك وأسعار معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية في جنوب إفريقيا مع الأدلة التجريبية في الشكل البياني ١ – ت خ – ٣.

[١٠] من الممكن أن تنشأ زيادة في التكاليف الحدية في قطاع السلع الأولية إما من زيادات تدريجية ضئيلة في أسعار المدخلات الوسيطة – مدفوعة بزيادات محدودة في الأجور على امتداد سلسلة الإمداد – أو من زيادة مباشرة كبيرة في الأجور تحدث بالتزامن في كل القطاعات في سياق حركية العمالة المثلى في مختلف القطاعات. وهذه الزيادة المباشرة والكبيرة في الأجور لها أثر أكبر على الأسعار الكلية.

[١١] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع دراسة Gomez-Gonzalez and others (2025)، حيث يبين المؤلفون كيف تتغير هذه الآثار عندما يكون البلد مستوردا للسلع الأولية وعند مراعاة صدمات الإنتاجية في قطاع السلع الأولية. ويناقش المؤلفون كذلك عدم التجانس في الروابط بين قطاعات الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية عبر مجموعتي البلدان. وأخيرا، يوضح المؤلفون قوة العلاقة بين حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية واستجابة الاستهلاك للصدمات في معدلات التبادل التجاري عند تقويم الأصول الأجنبية بوحدات السلع القابلة للاستيراد بدلا من وحدات السلع القابلة للتصدير.

الأسعار اللزجة مع ضرورة تجاهل التقلبات في أسعار السلع الأولية لأن هذه القطاعات تتمتع بمرونة الأسعار التي لا تتأثر كثيرا بالسياسة النقدية (دراسة Aoki 2001؛ ودراسة Woodford 2003). ومع ذلك، بينما تتسم أسعار السلع الأولية العالمية بالمرونة ودرجة الاستجابة العالية للصدمات، فإن انتقال الأثر إلى قطاعات السلع الأولية المحلية غير مكتمل، مما يجعل الأسعار المحلية أكثر لزوجة.[١٢]

وعندئذ يصبح التساؤل عن مقدار الوزن الترجيحي الذي ينبغي لصناع السياسات تخصيصه لتقلبات أسعار السلع الأولية في تنفيذ السياسة النقدية. ووفقا لما يرد في دراسة Rubbo (2023)، فإن أوزان دومار قد تكون وسيلة استرشادية جيدة في الاقتصاد المغلق.[١٣] ولكن الاعتماد عليها في رسم السياسة النقدية في الاقتصادات المفتوحة الصغيرة، بدلا من الوزن الترجيحي المعدل لمراعاة أثر الروابط القطاعية – الذي يعتمد على حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية – سيؤدي إلى خسائر في الرفاهية تتناسب عكسيا مع حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (دراسة Qiu and others 2025).[١٤] والسبب في ذلك أنه عند انخفاض حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية في قطاع السلع الأولية – بعبارة أخرى زيادة اعتماده على عوامل الإنتاج الأجنبية بدلا من المحلية (بصورة مباشرة وغير مباشرة) – لن يكون من الضروري الاستجابة لتقلبات أسعار السلع الأولية لأنها لا تؤدي إلى تقلبات مساوية في فجوة الناتج.

فصناع السياسات في اقتصاد مفتوح صغير الذين يعتمدون وصفة السياسة النقدية لاقتصاد مغلق (تعديل السياسة النقدية مسترشدا بأوزان دومار الترجيحية) سوف يغالون في المعتاد في تقدير أهمية تقلبات أسعار السلع الأولية لتنفيذ السياسة النقدية، وسوف تكون درجة رد الفعل المبالغ فيها متناسبة عكسيا لحصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية. وباستخدام البيانات الموضحة في الشكل البياني ١ – ت خ – ٢، يعرض الشكل البياني ١ – ت خ – ٦ توزيع "خطأ السياسة النقدية" الناجم عن الاعتماد على الحجم بدلا من الوزن الترجيحي المعدل لمراعاة أثر الروابط القطاعية. ويوضح هذا الشكل البياني أن كلتا مجموعتي الاقتصادات سوف تقع في أخطاء السياسة بتخصيص وزن ترجيحي أكبر لقطاع السلع الأولية بحوالي الثُلث.[١٥] وعلى وجه التحديد، تميل الاقتصادات المتقدمة غالبا إلى المبالغة في تقدير أهمية قطاع السلع الأولية (بنسبة قدرها ٣٢٪ في المتوسط) عند رسم السياسة النقدية، مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (بنسبة قدرها ٢٧٪ في المتوسط).

الشكل البياني ١ – ت خ – ٦: توزيع خطأ السياسة النقدية، ٢٠١٨
(٪)

تقدير كثافة النواة لخطأ السياسة النقدية في قطاع السلع الأولية.

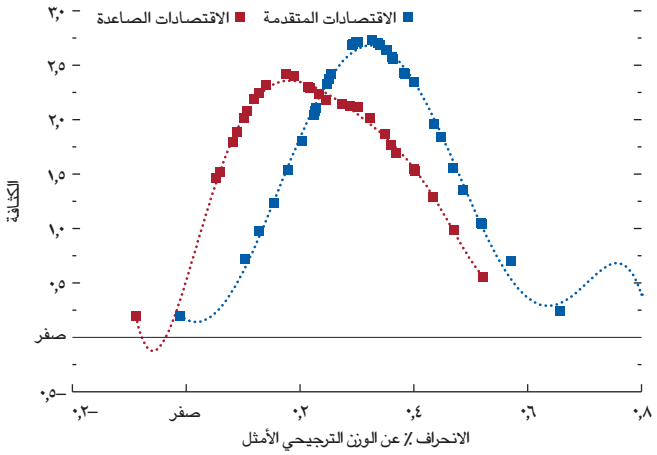

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق الدولي.

ملحوظة: توضح الحسابات الأساسية، المستندة إلى دراسة Qiu and others (2025)، أخطاء السياسة النقدية التي تحدث عندما ينصب التركيز على حجم قطاع السلع الأولية فقط. ويمثل المحور الأفقي أخطاء السياسة المعبر عنها بالفرق بين وزن دومار والوزن الترجيحي المعدل لمراعاة أثر الروابط القطاعية كنسبة من وزن دومار.

خاتمة

يعتمد التأثير الاقتصادي الكلي لصدمات أسعار السلع الأولية بدرجة أقل على حجم قطاع السلع الأولية مقارنة بمدى ترابطه مع باقي الاقتصاد. وترصد حصة القيمة المضافة المعدلة لمراعاة أثر الروابط القطاعية (NAVAS) هذا الترابط وتفسر الفروق بين البلدان في كيفية استجابة الاستهلاك لتقلبات أسعار السلع الأولية.

وبالنسبة لصناع السياسات، فإن أهم الدروس المستخلصة هي ضرورة مواءمة الأطر الاقتصادية الكلية لمراعاة هياكل شبكات الإنتاج المحلي. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تراعي البنوك المركزية هياكل شبكات الإنتاج عند معايرة استجاباتها لحركة أسعار السلع الأولية، وبذلك يمكنها الحد من مخاطر سوء معايرة السياسات وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، على السواء، بغض النظر عن صافي ميزانها التجاري في السلع الأولية.

[١٢] لمطالعة مزيد من التفاصيل عن أثر الانتقال غير المكتمل، راجع، على سبيل المثال، دراسة Choi and others (2018) بالنسبة للنفط (وسلع أخرى كثيرة)، ودراسة Miranda-Pinto and others (2024) بالنسبة للمعادن، ودراسة Hyun and Lee (2023) بالنسبة للمنتجات الزراعية.

[١٣] توضح دراسة Rubbo (2023) أنه من خلال استخدام أوزان ترجيحية (دومار) قطاعية (ومقاييس لزوجة الأسعار القطاعية) لتعديل مؤشر أسعار المستهلكين، يمكن إنشاء مؤشر أسعار مستهلكين جديد. ومن شأن تحقيق الاستقرار لهذا المؤشر الجديد أن يؤدي كذلك إلى سد فجوة الناتج ومن ثم يكون الخيار الأمثل من منظور السياسة النقدية.

[١٤] يمكن شرح خسائر الرفاهية من اعتماد وصفة السياسة النقدية للاقتصادات المغلقة في بيئة الاقتصادات المفتوحة الصغيرة بخطأ السياسة النقدية، حسب تعريفه التالي: $PM = k(1 - NAVAS) + export\ intensity - expenditure\ switching$ حيث PM = خطأ السياسة النقدية، وNAVAS = حصة القيمة المضافة لمراعاة أثر الروابط القطاعية، وexport intensity = كثافة الصادرات، و expenditure switching= استبدال النفقات. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الجزء رابعا في المرفق ١–١ المنشور على شبكة الإنترنت.

[١٥] على سبيل المثال، يبلغ متوسط حجم قطاع السلع الأولية في الاقتصادات المتقدمة ١٣٪، ولكن نظرا لأن متوسط خطأ السياسة النقدية هو ٣٤٪، فإن الوزن الترجيحي الفعلي ينبغي أن يكون ٨,٦٪. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يبلغ متوسط حجم قطاع السلع الأولية ٣٩٪، ولكن نظرا لأن متوسط خطأ السياسة النقدية هو ٢٤٪، فإن الوزن الترجيحي الفعلي ينبغي أن يكون ٣٠٪.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[1]			رصيد الحساب الجاري[2]			البطالة[3]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
أوروبا	١,٩	١,٥	١,٦	٧,٨	٦,٢	٤,٦	٢,٥	١,٩	١,٩	...	...	...
أوروبا المتقدمة	١,١	١,٣	١,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٠	٣,١	٢,٧	٢,٧	٥,٨	٦,٠	٥,٩
منطقة اليورو[4,5]	٠,٩	١,٢	١,١	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٦,٤	٦,٤	٦,٣
ألمانيا	-٠,٥	٠,٢	٠,٩	٢,٥	٢,١	١,٨	٥,٦	٥,٤	٥,١	٣,٤	٣,٧	٣,٤
فرنسا	١,١	٠,٧	٠,٩	٢,٣	١,١	١,٥	٠,١	-٠,١	-٠,٢	٧,٤	٧,٦	٧,٥
إيطاليا	٠,٧	٠,٥	٠,٨	١,١	١,٧	٢,٠	١,١	١,٠	١,٠	٦,٦	٦,٧	٦,٧
إسبانيا	٣,٥	٢,٩	٢,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٣,٢	٢,٧	٢,٦	١١,٣	١٠,٨	١٠,٧
هولندا	١,١	١,٤	١,٢	٣,٢	٢,٩	٢,٤	٩,١	٩,٥	٩,٣	٣,٧	٣,٨	٤,٠
بلجيكا	١,٠	١,١	١,٠	٤,٣	٢,٦	١,٣	-٠,٩	-٠,٩	-٠,٩	٥,٧	٦,١	٦,٢
آيرلندا	٢,٦	٩,١	١,٣	١,٣	١,٧	١,٧	١٦,٢	١١,١	١١,٥	٤,٣	٤,٦	٤,٦
النمسا	١,٠-	٠,٣	٠,٨	٢,٩	٣,٦	٢,٣	٢,٤	١,٨	٢,٢	٥,٢	٥,٧	٥,٦
البرتغال	١,٩	١,٩	٢,١	٢,٧	٢,٢	٢,١	٢,١	١,٨	١,٩	٦,٥	٦,٤	٦,٣
اليونان	٢,٣	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٣,١	٢,٥	-٧,٠	-٥,٨	-٥,٣	١٠,١	٩,٠	٨,٤
فنلندا	٠,٤	٠,٥	١,٣	١,٠	١,٨	١,٩	٠,٠	٠,١	-٠,١	٨,٤	٩,٠	٨,٧
الجمهورية السلوفاكية	٢,١	٠,٩	١,٧	٣,٢	٤,٢	٣,٣	-٢,٨	-٢,٩	-٢,٥	٥,٤	٥,٥	٥,٦
كرواتيا	٣,٩	٣,١	٢,٧	٤,٠	٤,٤	٢,٨	-١,٢	-١,٦	-٢,٠	٥,٣	٥,٠	٥,٠
ليتوانيا	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٠,٩	٣,٦	٣,١	٢,٥	٢,١	٢,١	٧,١	٦,٦	٦,١
سلوفينيا	١,٧	١,١	٢,٣	٢,٠	٢,٥	٢,٤	٤,٥	٢,٩	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,٠
لكسمبرغ	٠,٤	١,٢	٢,١	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٦,٩	١٢,٢	١٢,٤	٥,٨	٦,١	٦,٢
لاتفيا	-٠,٤	١,٠	٢,٢	١,٣	٣,٨	٢,٦	-١,٦	-٢,١	-٢,٣	٦,٩	٦,٧	٦,٦
إستونيا	-٠,١	٠,٥	١,٥	٣,٧	٥,١	٤,٣	-١,٢	-٠,٩	-٢,٢	٧,٥	٧,٩	٧,٤
قبرص	٣,٤	٢,٩	٢,٨	٢,٣	٠,٧	١,٣	-٨,٤	-٨,٥	-٩,١	٤,٩	٤,٥	٤,٧
مالطا	٦,٨	٣,٩	٣,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٥,٥	٥,١	٤,٤	٣,١	٢,٥	٢,٥
المملكة المتحدة	١,١	١,٣	١,٣	٢,٥	٣,٤	٢,٥	-٢,٧	-٣,١	-٣,٠	٤,٣	٤,٧	٤,٧
سويسرا	١,٤	٠,٩	١,٣	١,١	٠,١	٠,٦	٧,٧	٧,٠	٧,٠	٢,٤	٢,٩	٣,١
السويد	٠,٨	٠,٧	١,٩	٢,٠	٢,٣	١,٦	٥,٩	٥,٨	٥,٧	٨,٤	٩,٠	٨,٤
الجمهورية التشيكية	١,٢	٢,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٥	٢,٣	١,٧	٠,٦	٠,٤	٢,٦	٢,٥	٢,٤
النرويج	٢,١	١,٢	١,٦	٣,١	٢,٤	٢,٤	١٦,٧	١٦,٢	١٥,٩	٤,٠	٤,٣	٤,٢
الدانمرك	٣,٥	١,٨	٢,٢	١,٣	١,٩	٢,١	١٢,٢	١٢,٢	١١,٧	٢,٩	٣,٠	٣,٠
أيسلندا	١,٠-	١,٤	٢,٣	٥,٩	٤,٢	٣,١	-٢,٦	-٣,٦	-١,١	٣,٤	٣,٩	٤,٠
ليختنشتاين	١,٥	١,٠	١,٥	١,١	٠,١	٠,٦	١٤,٦	١٣,٢	١٢,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٧
أندورا	٣,٤	٢,٤	١,٦	٣,١	٢,٢	١,٨	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٣	١,٥	١,٦	١,٦
سان مارينو	٠,٧	١,٠	١,٣	١,٢	٢,٠	٢,٠	١٨,٣	١٧,٥	١٧,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٥
أوروبا الصاعدة والنامية[6]	٣,٥	١,٨	٢,٢	١٦,٩	١٣,٥	٩,٣	-٠,١	-١,١	-١,٠	...	...	...
روسيا	٤,٣	٠,٦	١,٠	٨,٤	٩,٠	٥,٢	٢,٩	١,٧	١,٦	٢,٥	٢,٤	٣,١
تركيا	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٥٨,٥	٣٤,٩	٢٤,٧	-٠,٨	-١,٤	-١,٣	٨,٧	٨,٣	٨,٣
بولندا	٢,٩	٣,٢	٣,١	٣,٧	٣,٨	٢,٨	٠,٠	-٠,٧	-٠,٨	٢,٩	٢,٩	٣,١
رومانيا	٠,٨	١,٠	١,٤	٥,٦	٧,٣	٦,٧	-٨,٤	-٨,٠	-٦,٦	٥,٤	٥,٩	٥,٨
أوكرانيا[7]	٢,٩	٢,٠	٤,٥	٦,٥	١٢,٦	٧,٦	-٧,٢	-١٦,٥	-١٢,٦	١٣,١	١١,٦	١٠,٢
هنغاريا	٠,٥	٠,٦	٢,١	٣,٧	٤,٥	٣,٥	٢,٢	١,٢	٠,٩	٤,٥	٤,٣	٤,٢
بيلاروس	٤,٠	٢,١	١,٤	٥,٧	٧,٠	٧,٥	-٣,٢	-١,٨	-٣,١	٣,٠	٢,٩	٢,٩
بلغاريا	٢,٨	٣,٠	٣,١	٢,٦	٣,٦	٣,٤	-١,٦	-٣,٨	-٣,٢	٤,٢	٣,٥	٣,٤
صربيا	٣,٩	٢,٤	٣,٦	٤,٧	٤,٦	٤,٠	-٤,٧	-٥,٣	-٥,٣	٨,٦	٨,٦	٨,٦

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[1] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

[2] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[3] نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[4] تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

[5] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا سلوفينيا.

[6] تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

[7] راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بأوكرانيا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
آسيا	٤,٦	٤,٥	٤,١	٢,١	١,٦	٢,١	٢,٦	٢,٩	٢,٥	...	...	...
آسيا المتقدمة	١,٦	١,٦	١,٤	٢,٦	٢,٥	٢,١	٥,٣	٥,٠	٤,٧	٢,٩	٣,٠	٣,٠
اليابان	٠,١	١,١	٠,٦	٢,٧	٣,٣	٢,١	٤,٨	٣,٩	٣,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
كوريا	٢,٠	٠,٩	١,٨	٢,٣	٢,٠	١,٨	٥,٣	٤,٨	٣,٩	٢,٨	٣,٠	٣,٠
أستراليا	١,٠	١,٨	٢,١	٣,٢	٢,٦	٣,٠	١,٩-	١,٨-	١,٧-	٤,٠	٤,٢	٤,٣
مقاطعة تايوان الصينية	٤,٨	٣,٧	٢,١	٢,٢	١,٧	١,٦	١٤,١	١٣,٨	١٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,٤
سنغافورة	٤,٤	٢,٢	١,٨	٢,٤	٠,٩	١,٣	١٧,٥	١٧,٤	١٧,٣	٢,٠	٢,١	٢,١
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٢,٥	٢,٤	٢,١	١,٧	١,٧	٢,١	١٣,٠	١٢,٥	١٢,٢	٣,٠	٣,٤	٣,٣
نيوزيلندا	٠,٦-	٠,٨	٢,٢	٢,٩	٢,٧	٢,١	٦,١-	٤,٧-	٤,٤-	٤,٨	٥,٢	٥,١
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٨,٨	٢,٦	٢,٨	٠,٧	٠,٥	١,٢	٣٥,٨	٣٥,٥	٣٤,٩	١,٨	١,٧	١,٧
آسيا الصاعدة والنامية	٥,٣	٥,٢	٤,٧	١,٩	١,٣	٢,١	١,٦	٢,٢	١,٧	...	...	...
الصين	٥,٠	٤,٨	٤,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٧	٢,٣	٣,٣	٢,٨	٥,١	٥,١	٥,١
الهند[٤]	٦,٥	٦,٦	٦,٢	٤,٦	٢,٨	٤,٠	٠,٦-	١,٠-	١,٤-	٤,٩	٤,٩	٤,٩
إندونيسيا	٥,٠	٤,٩	٤,٩	٢,٣	١,٨	٢,٩	٠,٦-	١,١-	١,٢-	٤,٩	٥,٠	٥,٠
تايلند	٢,٥	٢,٠	١,٦	٠,٤	٠,٢	٠,٧	٢,٥	١,٧	١,٣	١,٠	١,٠	١,٠
فييت نام	٧,١	٦,٥	٥,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٦,٦	٤,٠	٢,٤	٢,٢	٢,٣	٢,٥
ماليزيا	٥,١	٤,٥	٤,٠	١,٨	١,٦	٢,٢	١,٤	١,٥	١,٨	٣,٢	٣,٠	٣,٠
الفلبين	٥,٧	٥,٤	٥,٧	٣,٢	١,٦	٢,٦	٤,٠-	٣,٨-	٣,٥-	٣,٨	٣,٩	٣,٩
بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى[٥]	٣,٩	٣,٣	٤,٤	٩,٣	٩,٦	٨,٩	٠,٢-	٠,١	١,٠-	...	...	...
للتذكرة												
آسيان-٥[٦]	٤,٦	٤,٢	٤,١	٢,٠	١,٤	٢,٣	٢,٦	٢,٣	٢,٢	...	...	...
آسيا الصاعدة[٧]	٥,٤	٥,٢	٤,٧	١,٦	١,٠	١,٨	١,٦	٢,٢	١,٧	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و "ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٥] بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

[٦] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

[٧] آسيا الصاعدة تشمل الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
أمريكا الشمالية	٢,٦	١,٨	٢,٠	٣,١	٢,٨	٢,٥	٣,٦-	٣,٦-	٣,٣-	...	...	...
الولايات المتحدة	٢,٨	٢,٠	٢,١	٣,٠	٢,٧	٢,٤	٤,٠-	٤,٠-	٣,٦-	٤,٠	٤,٢	٤,١
المكسيك	١,٤	١,٠	١,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٣	٠,٩-	٠,٢-	٠,٣-	٢,٧	٢,٩	٣,١
كندا	١,٦	١,٢	١,٥	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٠,٥-	١,٤-	١,٣-	٦,٤	٦,٩	٦,٦
بورتو ريكو[٤]	٣,٢	٠,٨-	٠,١-	٢,٠	١,٤	٢,٢	...	...	...	٥,٦	٦,٤	٦,٠
أمريكا الجنوبية[٥]	٢,٣	٢,٧	٢,٢	٢٣,٦	٩,٨	٥,٨	١,١-	١,٦-	١,٥-	...	...	...
البرازيل	٣,٤	٢,٤	١,٩	٤,٤	٥,٢	٤,٠	٢,٧-	٢,٥-	٢,٣-	٦,٩	٧,١	٧,٣
الأرجنتين	١,٣-	٤,٥	٤,٠	٢١٩,٩	٤١,٣	١٦,٤	٠,٩	١,٢-	٠,٤-	٧,٢	٧,٥	٦,٦
كولومبيا	١,٦	٢,٥	٢,٣	٦,٦	٤,٩	٣,٥	١,٧-	٢,٣-	٢,٦-	١٠,١	١٠,٠	٩,٨
شيلي	٢,٦	٢,٥	٢,٠	٣,٩	٤,٣	٣,١	١,٥-	٢,٥-	٢,٢-	٨,٥	٨,٦	٨,٣
بيرو	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٢,٤	١,٧	١,٩	٢,٢	١,٨	١,٢	٦,٤	٦,٥	٦,٥
إكوادور	٢,٠-	٣,٢	٢,٠	١,٥	١,١	٢,٨	٥,٧	٤,٩	٣,٤	٣,٤	٤,٠	٣,٨
فنزويلا	٥,٣	٠,٥	٣,٠-	٤٩,٠	٢٦٩,٩	٦٨٢,١	٤,٩	٤,٢	٢,٥	...	...	...
بوليفيا	٠,٧	٠,٦	...	٥,١	٢٠,٨	...	٣,٠-	٣,٤-	...	٥,٠	٥,١	...
باراغواي	٤,٢	٤,٤	٣,٧	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٣,٩-	٣,٥-	٣,٧-	٥,٨	٥,٢	٥,٢
أوروغواي	٣,١	٢,٥	٢,٤	٤,٨	٤,٧	٤,٥	١,٠-	١,٤-	١,٥-	٨,٢	٧,٩	٨,٠
أمريكا الوسطى[٦]	٣,٩	٣,٤	٣,٨	٢,٣	١,٩	٣,٠	٠,٤-	٠,١-	١,٠-	...	...	...
الكاريبي[٧]	١٢,١	٣,٦	٨,٢	٦,٢	٦,١	٦,٤	٢,٦	٠,٢-	٠,٦-	...	...	...
للتذكرة												
أمريكا اللاتينية والكاريبي[٨]	٢,٤	٢,٤	٢,٣	١٦,٦	٧,٦	٥,٠	٠,٩-	١,١-	١,١-	...	...	...
الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي[٩]	٤,٠	٣,٠	٢,٦	٢,٢	١,٨	١,٩	٩,٩-	١٠,٤-	٩,٠-	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر. وتستثنى فنزويلا من المجملات.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] بورتو ريكو هي إقليم تابع للولايات المتحدة ولكن يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

[٥] راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٦] أمريكا الوسطى تشير إلى مجموعة بلدان "أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية" (CAPDR) وتشمل كوستا ريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

[٧] تتألف منطقة الكاريبي من أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس وبليز ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.

[٨] تتألف منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي من المكسيك واقتصادات من منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بالأرجنتين وتلك المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٩] الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي يضم أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسنت كيتس ونيفيس وسانتا لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين بالإضافة إلى أنغيلا ومونسيرات وهما ليسا من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي..

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[١]			رصيد الحساب الجاري[٢]			البطالة[٣]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٦	٣,٥	٣,٨	١٤,٠	١٠,٩	٩,٥	٢,٣	١,١	٠,٦	...	...	...
البلدان المصدرة للنفط[٤]	٢,٧	٣,٢	٣,٥	٨,٥	١٠,٠	١٠,٠	٤,٥	٢,٨	٢,٢	...	...	...
المملكة العربية السعودية	٢,٠	٤,٠	٤,٠	١,٧	٢,١	٢,٠	٠,٥-	٢,١-	٢,٥-	٣,٥	...	...
إيران	٣,٧	٠,٦	١,١	٣٢,٥	٤٢,٤	٤١,٦	٣,٢	١,٨	٢,٠	٧,٦	٩,٢	٩,٢
الإمارات العربية المتحدة	٤,٠	٤,٨	٥,٠	١,٧	١,٦	٢,٠	١٤,٥	١٣,٢	١٢,٣	...	...	...
كازاخستان	٤,٨	٥,٩	٤,٨	٨,٧	١١,٤	١١,٢	١,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٧	٤,٦	٤,٦
الجزائر	٣,٧	٣,٤	٢,٩	٤,٠	٣,٥	٣,٩	١,١-	٣,٧-	٣,٨-	...	...	...
العراق	٠,٢-	٠,٥	٣,٦	٢,٦	١,٥	٢,٥	٠,٢-	٠,٤	١,١-	...	...	...
قطر	٢,٤	٢,٩	٦,١	١,٢	٠,١	٢,٦	١٧,٤	١٠,٨	١٠,٢	...	...	...
الكويت	٢,٦-	٢,٦	٣,٩	٢,٩	٢,٢	٢,٢	٢٩,١	٢٦,٥	٢٤,٤	...	...	...
أذربيجان	٤,١	٣,٠	٢,٥	٢,٢	٥,٧	٤,٥	٦,٣	٤,٣	٢,٣	٥,٤	٥,٣	٥,٣
عُمان	١,٧	٢,٩	٤,٠	٠,٦	٠,٩	١,٥	٢,٩	١,٠-	٠,٧-	...	...	...
تركمانستان	٣,٠	٢,٣	٢,٣	٤,٦	٣,٩	٥,٠	٤,٤	٢,٣	٠,٧	...	...	...
البحرين	٢,٦	٢,٩	٣,٣	٠,٩	٠,٣	٠,٨	٤,٨	٣,٥	٣,٨	٦,٢	...	...
البلدان المستوردة للنفط[٥،٦]	٢,٤	٤,٠	٤,٤	٢٣,٦	١٢,٢	٨,٨	٣,٩-	٣,٢-	٣,٧-	...	...	...
مصر	٢,٤	٤,٣	٤,٥	٣٣,٣	٢٠,٤	١١,٨	٥,٤-	٥,١-	٤,٣-	٧,٤	٧,٤	٧,٣
باكستان[٧]	٢,٥	٢,٧	٣,٦	٢٣,٤	٤,٥	٦,٠	٠,٦-	٠,٥	٠,٤-	٨,٣	٨,٠	٧,٥
المغرب	٣,٨	٤,٤	٤,٢	٠,٩	١,٢	١,٨	١,٢-	٢,٣-	٢,٦-	١٣,٣	١٣,١	١٢,٧
أوزبكستان	٦,٥	٦,٨	٦,٠	٩,٦	٩,١	٧,٣	٥,٠-	٢,٤-	٤,٦-	٥,٥	٥,٠	٤,٥
تونس	١,٦	٢,٥	٢,١	٧,٠	٥,٩	٦,١	١,٧-	٣,١-	٣,٣-	...	...	...
السودان[٧]	٢٣,٤-	٣,٢	٩,٥	١٨٥,٧	٨٧,٢	٥٤,٦	٣,٣-	٣,١-	٧,٧-	٦٠,٨	٦٠,٦	٥٨,٠
الأردن	٢,٥	٢,٧	٢,٩	١,٦	٢,٢	٢,٦	٥,٩-	٥,٥-	٥,٩-	...	...	...
جورجيا	٩,٤	٧,٢	٥,٣	١,١	٣,٩	٣,٤	٤,٤-	٤,٥-	٤,٦-	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩
أرمينيا	٥,٩	٤,٨	٤,٩	٠,٤	٣,٣	٢,٨	٤,٦-	٤,٧-	٤,٧-	١٣,٩	١٣,٥	١٣,٣
طاجيكستان	٨,٤	٧,٥	٥,٥	٣,٥	٣,٨	٤,٥	٦,٢	٣,٤	٠,٤-	...	...	...
جمهورية قيرغيزستان	٩,٠	٨,٠	٥,٣	٥,٠	٨,٠	٦,٩	٢٥,٣-	٨,٤-	٧,٧-	٤,٠	٤,٠	٤,٠
موريتانيا	٦,٣	٤,٠	٤,٣	٢,٥	٢,٥	٣,٥	٩,٤-	٧,٢-	٧,١-	...	...	...
الضفة الغربية وغزة[٧]	٢٦,٦-	...	...	٥٣,٧	...	...	٢١,١-	...	...	...	...	...
للتذكرة												
القوقاز وآسيا الوسطى	٥,٥	٥,٦	٤,٧	٦,٧	٨,٦	٨,٠	١,٤-	٢,٠-	٣,٠-	...	...	...
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[٦]	٢,١	٣,٢	٣,٧	١٥,٢	١١,٢	٩,٨	٢,٩	١,٦	١,٢	...	...	...
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,١	٣,٣	٣,٧	١٤,٢	١٢,٢	١٠,٣	٣,٢	١,٧	١,٣	...	...	...
إسرائيل[٨]	١,٠	٢,٥	٣,٩	٣,١	٣,٢	٢,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٢

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[٣] نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[٤] تشمل ليبيا واليمن. ولا يصدر اليمن النفط في الوقت الراهن بسبب الصراع الداخلي الدائر.

[٥] تشمل جيبوتي ولبنان والصومال. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بلبنان في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٦] تستبعد أفغانستان وسوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعهما السياسية. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية لكل منهما في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٧] راجع الملحوظات ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بباكستان، والسودان، والضفة الغربية وغزة في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٨] تعرض بيانات إسرائيل، رغم أنها ليست عضوا في هذه المجموعة الاقتصادية، لأسباب جغرافية لكنها غير مدرجة في المجملات الإقليمية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة

(التغير السنوي ٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين[1]			رصيد الحساب الجاري[2]			البطالة[3]		
		توقعات			توقعات			توقعات			توقعات	
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,١	٤,١	٤,٤	٢٠,٣	١٣,١	١٠,٩	-١,٥	-١,٧	-١,٨	...	...	...
البلدان المصدرة للنفط[4]	٣,٩	٣,٦	٣,٩	٢٩,١	٢١,٧	١٩,٨	٥,٣	٣,٣	١,٩	...	...	...
نيجيريا[5]	٤,١	٣,٩	٤,٢	٣١,٤	٢٣,٠	٢٢,٠	٦,٨	٥,٧	٣,٦	...	...	...
أنغولا	٤,٤	٢,١	٢,١	٢٨,٢	٢١,٦	١٦,٣	٥,٤	٠,٩	٠,٥	...	...	...
غابون	٣,٤	١,٩	٢,٦	١,٢	١,٤	٢,٥	٤,٠	١,٨	-٠,٣	...	...	...
تشاد	٣,٥	٣,٣	٣,٦	٥,١	٤,٠	٣,٦	١,٠	-٢,٣	-٢,٩	...	...	...
غينيا الاستوائية	٠,٩	-١,٦	٠,٥	٣,٤	٢,٩	٢,٩	-٣,٣	-٣,٠	-٣,٨	...	...	...
البلدان متوسطة الدخل[6]	٣,١	٣,٣	٣,٥	٦,٣	٥,٠	٤,٥	-٢,٢	-١,٩	-١,٩	...	...	...
جنوب إفريقيا	٠,٥	١,١	١,٢	٤,٤	٣,٤	٣,٧	-٠,٧	-٠,٩	-١,٢	٣٢,٦	٣٢,٧	٣٢,٧
كينيا	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٤,٥	٤,٠	٥,٢	-٢,٣	-٢,٨	-٣,٤	...	...	...
غانا	٥,٧	٤,٠	٤,٨	٢٢,٩	١٦,٦	٩,٩	١,١	١,٨	١,٧	...	...	...
كوت ديفوار	٦,٠	٦,٤	٦,٤	٣,٤	١,٠	١,٥	-٤,٢	-٢,١	-١,٧	...	...	...
كاميرون	٣,٥	٣,٨	٤,١	٤,٥	٣,٧	٣,٣	-٣,١	-٣,٤	-٣,٩	...	...	...
السنغال	٦,٤	٦,٠	٣,٠	٠,٨	٢,٠	٢,٠	-١٢,٥	-٨,٠	-٥,٤	...	...	...
زامبيا	٤,٠	٥,٨	٦,٤	١٥,٠	١٤,٢	٩,٢	-٢,٦	١,٣	٢,٧	...	...	...
البلدان منخفضة الدخل[7]	٦,٠	٥,٩	٦,٢	٢٨,١	١٢,١	٧,٢	-٥,٣	-٥,٣	-٤,٤	...	...	...
إثيوبيا	٨,١	٧,٢	٧,١	٢١,٠	١٣,٠	٩,٤	-٤,٢	-٢,٩	-٢,٦	...	...	...
تنزانيا	٥,٥	٦,٠	٦,٣	٣,١	٣,٣	٣,٥	-٢,٦	-٢,٦	-٢,٧	...	...	...
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦,٥	٥,٣	٥,٣	١٧,٧	٨,٨	٧,١	-٣,٩	-٣,٣	-٢,١	...	...	...
أوغندا	٦,٣	٦,٤	٧,٦	٣,٣	٣,٨	٤,٣	-٧,٥	-٥,٠	-٣,٧	...	...	...
مالي	٤,٧	٥,٠	٥,٤	٣,٢	٣,٥	٢,٠	-٤,٦	-٤,٦	-٢,٦	...	...	...
بوركينا فاسو	٤,٨	٤,٠	٤,٨	٤,٢	١,٣	٢,٤	-٥,٧	-١,٦	-١,٣	...	...	...

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[1] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين "ألف ٦" و"ألف ٧" في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات بين نهاية عام وآخر.

[2] ٪ من إجمالي الناتج المحلي.

[3] نسبة مئوية. وقد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

[4] تشمل جمهورية الكونغو وجنوب السودان.

[5] راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بنيجيريا في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[6] تشمل بنن وبوتسوانا وكابو فيردي وجزر القُمر وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وساو تومي وبرينسيبي وسيشيل.

[7] تشمل بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي

(التغير السنوي ٪، بسعر الدولار الدولي الثابت في ٢٠٢١ على أساس تعادل القوى الشرائية)

	المتوسط								توقعات	
	٢٠٠٧-١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
العالم	٢,٠	٢,٥	٢,٥	١,٨	-٣,٩	٥,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٣	٢,٧	٢,٢
الاقتصادات المتقدمة	٠,٨	٢,٢	١,٩	١,٥	-٤,٤	٥,٩	٢,٤	٠,٩	١,٢	١,٢	١,٤
الولايات المتحدة	٠,٧	١,٨	٢,٤	٢,١	-٢,٩	٥,٨	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٥	١,٨
منطقة اليورو[١]	٠,٤	٢,٥	١,٦	١,٤	-٦,٣	٦,٥	٣,٣	-٠,١	٠,٦	٠,٨	٠,٩
ألمانيا	١,٢	٢,٦	١,٠	٠,٩	-٤,٠	٤,١	١,١	-١,٨	-٠,٨	٠,٠	٠,٨
فرنسا	٠,٣	٢,٠	١,٣	١,٧	-٧,٩	٦,٤	٢,٣	١,٣	٠,٨	٠,٤	٠,٦
إيطاليا	-٠,٩	١,٨	١,٠	٠,٦	-٨,٦	٩,٧	٥,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٩
إسبانيا	٠,٠	٢,٦	١,٨	١,١	-١١,١	٦,٥	٥,٠	١,٣	٢,٥	١,٦	٠,٨
اليابان	٠,٥	١,٨	٠,٨	-٠,٢	-٣,٩	٣,٠	١,٣	١,٧	٠,٦	١,٦	١,٢
المملكة المتحدة	٠,٤	٢,٠	٠,٨	١,١	-١٠,٧	٨,٧	٤,٠	-٠,٦	-٠,٣	٠,٤	٠,٥
كندا	٠,٤	١,٨	١,٣	٠,٤	-٦,١	٥,٣	٢,٥	-١,٣	-١,٣	٠,١	١,٦
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	١,٩	٢,٥	٢,١	١,٣	-٢,١	٥,٩	١,٩	٠,٦	١,٧	١,٣	١,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٦	٣,٢	٣,٣	٢,٥	-٣,٢	٥,٩	٣,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٧	٣,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٦,٥	٥,٦	٥,٦	٤,٥	-١,٤	٧,١	٤,١	٥,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٢
الصين	٨,٤	٦,٣	٦,٤	٥,٧	٢,٢	٨,٥	٣,٢	٥,٥	٥,١	٥,٠	٤,٤
الهند[٣]	٥,٣	٥,٦	٥,٣	٢,٨	-٦,٧	٨,٨	٦,٨	٨,٢	٥,٦	٥,٧	٥,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,١	٣,٧	٣,٥	٢,٤	-١,٩	٧,٦	١,٩	٣,٨	٣,٨	٢,١	٢,٢
روسيا	١,٥	١,٦	٢,٧	٢,١	-٢,٥	٦,٢	-١,١	٤,٤	٤,٥	١,٠	١,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٢	٠,٣	٠,٢	-٠,٩	-٨,٠	٦,٦	٣,٦	١,٦	١,٦	١,٧	١,٦
البرازيل	١,٢	٠,٧	١,١	٠,٦	-٣,٩	٤,٣	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٢,٠	١,٦
المكسيك	٠,٢	٠,٩	١,٠	-١,٣	-٩,١	٥,٤	٢,٩	٢,٤	٠,٦	٠,٢	٠,٨
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١,٥	٠,٠	٠,٧	٠,٣	-٤,٥	٢,٩	٤,١	٠,٤	٠,٥	٦,٠	٢,٠
المملكة العربية السعودية	٠,٤	١,١	٥,٩	٢,١	-٨,٣	٩,٢	٧,٢	-٤,٠	-٢,٦	٢,٠	١,٩
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٨	٠,٠	٠,٥	٠,٤	-٥,٧	١,٢	١,٩	١,٢	١,٥	١,٦	١,٨
نيجيريا	٢,٧	-١,٦	-٠,٤	٠,٠	-٨,٣	-١,٠	٢,٢	١,٢	١,٩	١,٨	٢,١
جنوب إفريقيا	٠,٦	-٠,٣	٠,٠	-١,٣	-٧,٥	٣,٨	٠,٩	-٠,٥	-٠,٨	-٠,٣	-٠,٣
للتذكرة											
الاتحاد الأوروبي	٠,٧	٢,٩	٢,١	١,٨	-٥,٧	٦,٧	٣,٥	٠,٠	٠,٨	١,٢	١,٣
آسيان-٥[٤]	٣,٦	٤,٠	٣,٨	٣,٢	-٥,٥	٣,٣	٤,٦	٣,١	٣,٦	٣,٢	٣,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	١,٢	-٠,٦	٠,٢	-٠,١	-٤,٧	٣,٠	٤,٤	٠,٤	-٠,١	١,٤	١,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٢,٧	-٢,٩	٦,٦	٣,٥	٤,٠	٣,٦	٣,٥	٣,٣
البلدان النامية منخفضة الدخل	٢,٨	١,٧	٢,٠	٢,٣	-٣,٩	١,٢	٢,٦	١,٨	١,٧	٣,٩	٢,٧

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. ويرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

[١] البيانات محسوبة كحاصل جمع بيانات البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

[٢] باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

[٣] راجع الملحوظة ذات الخصوصية القُطرية المتعلقة بالهند في قسم "ملحوظات قُطرية" في الملحق الإحصائي.

[٤] آسيان-٥ تشمل إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

المراجع

Acalin, Julien, Virginia Alonso, Clara Arroyo, W. Raphael Lam, Leonardo Martinez, Anh Dinh Minh Nguyen, Francisco Roch, Galen Sher, and Alexandra Solovyeva. Forthcoming. "Fiscal Guardrails against High Debt and Looming Spending Pressures." IMF Staff Discussion Note, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ahir, Hites, Nicholas Bloom, and Davide Furceri. 2022. "The World Uncertainty Index." NBER Working Paper 29763, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Andrle, Michal, and Benjamin L. Hunt. 2020. "Model-Based Globally-Consistent Risk Assessment." IMF Working Paper 20/064, International Monetary Fund, Washington, DC.

Aoki, Kosuke. 2001. "Optimal Monetary Policy Responses to Relative-Price Changes." *Journal of Monetary Economics* 48 (1): 55–80.

Bank of England (BOE). 2019. *Monetary Policy Report*, Section 4. London.

Bansal, Ravi and Amir Yaron. 2004. "Risks for the Long Run: A Potential Resolution of Asset Pricing Puzzles." *Journal of Finance* 59(4): 1481–1509.

Baqaee, David, and Emmanuel Farhi. 2019. "The Macroeconomic Impact of Microeconomic Shocks: Beyond Hulten's Theorem." *Econometrica* 87 (4): 1155–203.

Bauer, R. Andrew, Renee Haltom, and Matthew Martin. 2025. "Why Businesses Say Tariffs Have a Delayed Effect on Inflation." *Regional Matters* (blog), Federal Reserve Bank of Richmond, August 8.

Bernanke, Ben. 1983. "Irreversibility, Uncertainty, and Cyclical Investment." *Quarterly Journal of Economics* 98 (1): 85-106.

Bernanke, Ben. 2024. "Forecasting for Monetary Policy Making and Communication at the Bank of England: A Review." Bank of England, London.

Bigio, Saki, and Jennifer La'O. 2020. "Distortions in Production Networks." *Quarterly Journal of Economics* 135 (4): 2187–253.

Binder, Carola Conces. 2021. "Political Pressure on Central Banks." *Journal of Money, Credit and Banking* 53 (4): 715–44.

Boz, Emine, Camila Casas, Federico Diez, Gita Gopinath, Pierre-Olivier Gourinchas, and Mikkel Plagborg-Moller. 2020. "Dominant Currency Paradigm." *American Economic Review* 110 (3): 677–719.

Caldara, Dario, Matteo Iacoviello, Patrick Molligo, Andrea Prestipino, and Andrea Raffo. 2020. "The Economic Effects of Trade Policy Uncertainty." *Journal of Monetary Economics* 109: 38–59.

Cavallo, Alberto, Paola Llamas, and Franco Vazquez. 2025. "Tracking the Short-Run Price Impact of U.S. Tariffs." Harvard Business School Working Paper, Cambridge, MA.

Cerutti, Eugenio M., Antonio Garcia Pascual, Yosuke Kido, Longji Li, Giovanni Melina, Marina Mendes Tavares, and Philippe Wingender. 2025. "The Global Impact of AI: Mind the Gap." IMF Working Paper 25/76, International Monetary Fund, Washington, DC.

Chabert, Guillaume, and Robert Powell. 2025. "Poorest Countries and Fragile States Are Increasingly Falling Behind." *IMF Blog*, June 26.

Choi, Sangyup, Davide Furceri, Prakash Loungani, Saurabh Mishra, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2018. "Oil Prices and Inflation Dynamics: Evidence from Advanced and Developing Economies." *Journal of International Money and Finance* 82 (April): 71–96.

Davis, Steven J. 2016. "An Index of Global Economic Policy Uncertainty." NBER Working Paper 22740, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Di Pace, Federico, Luciana Juvenal, and Ivan Petrella. 2025. "Terms-of-Trade Shocks Are Not All Alike." *American Economic Journal: Macroeconomics* 17 (2): 24–64.

Domar, Evsey D. 1961. "On the Measurement of Technological Change." *Economic Journal* 71 (284): 709–29.

Drechsel, Thomas. 2025. "Political Pressure on the Fed." University of Maryland, College Park, MD.

Drechsel, Thomas, and Silvana Tenreyro. 2018. "Commodity Booms and Busts in Emerging Economies." *Journal of International Economics* 112: 200–18.

Duzhak, Evgeniya, and Addie New-Schmidt. 2025. "Updated Estimates of Net International Migration." *SF Fed Blog*, July 17.

Edelberg, Wendy, Stan Veuger, and Tara Watson. 2025. "Immigration Policy and Its Macroeconomic Effects in the Second Trump Administration." *AEI Economic Perspectives*, July 2.

Fajgelbaum, Pablo, Pinelopi Goldberg, Patrick Kennedy, Amit Khandelwal, and Daria Taglioni. 2024. "The US China Trade War and Global Reallocations." *American Economic Review: Insights* 6 (2): 295–312.

Francois, John Nana, Nazneen Ahmad, Andrew Keinsley, and Akwasi Nti-Addae. 2022. "Heterogeneity in the Long-Run Remittance-Output Relationship: Theory and New Evidence." *Economic Modelling* 110: 105793.

Freund, Caroline, Aaditya Mattoo, Alen Mulabdic, and Michele Ruta. 2024. "Is US Trade Policy Reshaping Global Supply Chains?" *Journal of International Economics*, 152: 104007.

Furceri, Davide, Carlos Goncalves, and Hongchi Li. 2025. "The Impact of Debt and Deficits on Long-Term Interest Rates in the US." IMF Working Paper 25/142, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ghironi, Fabio, and Galip Kemal Ozhan. Forthcoming. "Interest Rate Uncertainty as a Policy Tool?" *Journal of International Economics*.

Gomez-Gonzalez, Patricia, Maximiliano Jerez-Osses, Vida Maver, Jorge Miranda-Pinto, and Jean-Marc Natal. 2025. "Commodity-Driven Macroeconomic Fluctuations: Does Size Matter?" IMF Working Paper 25/208, International Monetary Fund, Washington, DC.

Gopinath, Gita. 2023. "Harnessing AI for Global Good." *Finance & Development* 60(4).

Gopinath, Gita, Pierre-Olivier Gourinchas, Andrea F. Presbitero, and Petia Topalova. 2025. "Changing Global Linkages: A New Cold War?" *Journal of International Economics* 153(C).

Miranda-Pinto, Jorge, Andrea Pescatori, Martin Stuermer, and Xueliang Wang. 2024. "Beyond Energy: The Inflationary Effects of Metal Price Shocks in Production Networks." IMF Working Paper 24/215, International Monetary Fund, Washington, DC.

Müller, Karsten, Chenzi Xu, Mohamed Lehbib, and Ziliang Chen, 2025. "The Global Macro Database: A New International Macroeconomic Dataset." NBER Working Paper 33714, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Mundell, Robert Alexander, 1960. "The Pure Theory of International Trade." *American Economic Review* 50 (1): 67–110.

Nikolova, Milena, and Carol Graham. 2014. "Employment, Late-Life Work, Retirement, and Well-Being in Europe and the United States." *IZA Journal of European Labor Studies* 3 (1): 5.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2025. "Cuts in Official Development Assistance: OECD Projections for 2025 and the Near Term." OECD Policy Briefs, Paris. https://doi.org/10.1787/8c530629-en.

Pastén, Ernesto, and Ricardo Reis. 2021. "Independence, Credibility, and Communication of Central Banking." Banco Central de Chile, Santiago.

Qiu, Zhesheng, Yicheng Wang, Le Xu, and Francesco Zanetti. 2025. "Monetary Policy in Open Economies with Production Networks." CESifo Working Paper, Munich.

Romero, Damian. 2025. "Domestic Linkages and the Transmission of Commodity Price Shocks." *Journal of International Economics* 153: 104041.

Rotunno, Lorenzo, and Michele Ruta. 2025. "Trade Partners' Responses to US Tariffs." IMF Working Paper 25/147, International Monetary Fund, Washington, DC.

Rubbo, Elisa. 2023. "Networks, Phillips Curves, and Monetary Policy." *Econometrica* 91 (4): 1417–55.

Schmitt-Grohé, Stephanie, and Martín Uribe. 2018. "How Important Are Terms-of-Trade Shocks?" *International Economic Review* 59 (1): 85–111.

Silva, Alvaro. 2024. "Inflation in Disaggregated Small Open Economies." Federal Reserve Bank of Boston Research Department Working Paper 24-12, Boston, MA.

Silva, Alvaro, Petre Caraiani, Jorge Miranda-Pinto, and Juan Olaya-Agudelo. 2024. "Commodity Prices and Production Networks in Small Open Economies." *Journal of Economic Dynamics and Control* 168: 104968.

Woodford, Michael. 2003. "Optimal Interest-Rate Smoothing." *Review of Economic Studies* 70 (4): 861–86.

Graziano, Alejandro G., Monika Sztajerowska, and Christian Volpe Martincus. 2024. "Trading Places: How Trade Policy Is Reshaping Multinational Firms' Location." CESifo Working Paper Series.

Huckstep, Sam, Laura Granito, Sara Casadevall Bellés, and Lee Crawfurd. 2025. "Charting the Fallout of Aid Cuts: Which Countries Will Be Hit Hardest, as Multiple Donors Cut Budgets?" Center for Global Development, June 12.

Hyun, Daniel, and Jacky Lee. 2023. "Variations in Pass-Through from Global Agricultural Commodity Prices to Domestic Food Inflation." Bank of Canada Staff Discussion Paper 2023-24, Ottawa.

International Labour Organization (ILO). 2025. "Global Estimates on International Migrants in the Labour Force." Geneva.

International Monetary Fund (IMF). 2025a. "Debt Vulnerabilities and Financing Challenges in Emerging Markets and Developing Economies—An Overview of Key Data." IMF Policy Paper 25/002, International Monetary Fund, Washington, DC. https://doi.org/10.5089/9798229002264.007.

International Monetary Fund (IMF). 2025b. "The 4th Financing for Development Conference—Contribution of the IMF to the International Financing for Development Agenda." IMF Policy Paper 25/022, International Monetary Fund, Washington, DC. https://doi.org/10.5089/9798229013208.007.

Jeanne, Olivier, and Jeongwon Son. 2024. "To What Extent Are Tariffs Offset by Exchange Rates?" *Journal of International Money and Finance* 142: 103015.

Jordà, Oscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.

Kohn, David, Fernando Leibovici, and Hakon Tretvoll. 2021. "Trade in Commodities and Business Cycle Volatility." *American Economic Journal*: Macroeconomics 13 (3): 173–208.

Leeper, Eric Michael. 2023. "Fiscal Dominance: How Worried Should We Be?" Mercatus Policy Brief Series. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4665190.

Londono, Juan M., Sai Ma, and Beth Anne Wilson. 2025. "Costs of Rising Uncertainty." *FEDS Notes*, April 24. https://doi.org/10.17016/2380-7172.3779.

Mayda, Anna Maria, and Giovanni Peri. 2025. "Immigration and Border Policies." In *The Economic Consequences of the Second Trump Administration: A Preliminary Assessment*, edited by Gary Gensler, Simon Johnson, Ugo Panizza, and Beatrice Weder di Mauro, Chapter 6. Paris: Centre for Economic Policy Research.

الفصل ٢

صمود الأسواق الصاعدة: حُسنُ حظٍ أم سياساتٌ حَسَنَة؟

أبدت الأسواق الصاعدة قدرة ملحوظة على الصمود في مواجهة صدمات تجنب المخاطر خلال السنوات الأخيرة. وفي حين ساهمت الأوضاع الخارجية المواتية – أي حُسن حظها – في هذا الصمود، كان لتحسن أطر السياسات – أي سياساتها الحَسَنَة – دور بالغ الأهمية في تعزيز قدرة الأسواق الصاعدة على التصدي لصدمات تجنب المخاطر. وتشير الأدلة إلى أن تنفيذ السياسة النقدية ومصداقيتها قد شهدا تحسنا، حيث تصبح البنوك أقل تأثرا بالضغوط على المالية العامة وأيضا أقل اعتمادا على التدخلات في سوق الصرف الأجنبي. وتتحكم البنوك المركزية أيضا في شروط الاقتراض المحلي، على الرغم من أن تأثير التداعيات الناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية لا يزال مستمرا. وعلى جانب المالية العامة، شهد العمل على نحو مضاد للاتجاهات الدورية والاستجابة للمخاوف بشأن استدامة القدرة على تحمل الديون زيادة، على الرغم من استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض في بيئات ترتفع فيها مستويات الديون. وبالنظر إلى المستقبل، نجد أن الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات القوية تكون في وضع أفضل يؤهلها لاجتياز صدمات تجنب المخاطر لأنها تستفيد من مفاضلات أسهل على مستوى السياسات وتواجه مخاطر أقل وتحولات أقل حدة في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال. وعلى العكس من ذلك، ينبغي للبلدان ذات الأطر الضعيفة أن تتجنب تأخير تشديد السياسة النقدية حين ظهور ضغوط مستمرة على الأسعار؛ لأن هذا الأمر عادة ما يؤدي إلى انفلات توقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة وتكبُّد خسائر أكبر في الناتج. ولا توفر التدخلات في سوق الصرف الأجنبي سوى تخفيف مؤقت لهذه الضغوط، ولكنها مكلفة. وتقلل أطر السياسات القوية كلا من الاعتماد على مثل هذه الإجراءات والحاجة إليها. وبالنظر إلى التقدم المتفاوت بين البلدان وتآكل هوامش الأمان المالي في بعض الحالات، فإن الجهود المستمرة لتعزيز أطر السياسات، وضمان استقلالية البنوك المركزية، وإعادة بناء الحيز المالي تظل ضرورية لأن البيئة الخارجية قد تشهد تدهورا سريعا.

مقدمة

ظلت الأسواق الصاعدة تاريخيا عرضة لصدمات مالية عالمية، وغالبا ما شهدت عدم استقرار اقتصادي ومالي كبير أثناء فترات زيادة العزوف عن المخاطر – التي عادة ما يُشار إليها باسم فترات "تجنب المخاطر" (راجع دراستي Caballero and Kamber 2019؛ وMiranda-Agrippino and Rey 2020a). وعادة ما تسببت هذه التحولات في رغبة المستثمرين العالميين في المخاطرة في إطلاق موجة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، مما أدى إلى انخفاضات في قيمة العملات أفضت إلى تشديد الأوضاع المالية بسبب عدم اتساق قيم العملات وارتفاع تكاليف الاقتراض (راجع دراستي Chari, Dilts Stedman, and Lundblad 2020؛ وGoldberg and Krogstrup 2023). ونتيجة لهذا، كانت صدمات تجنب المخاطر مشابهة لصدمات العرض لأنها تسببت في نهاية المطاف في خسائر الناتج وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى تعقيد المفاضلات على مستوى السياسات. وقد حددت هذه الديناميكيات ملامح المعضلة التي تواجهها الأسواق الصاعدة، التي لم تتمكن بصفة عامة من التصدي لصدمة تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يتسبب في انخفاض قيمة العملة مع تيسير السياسة النقدية، وذلك بسبب المخاوف بشأن الأسعار والاستقرار المالي. ومن جهة أخرى، غالبا ما اضطر صناع السياسات إلى تشديد السياسات، مما أدى إلى تفاقم خسائر الناتج والحيلولة دون انخفاض قيمة العملات، وبالتالي تغذية شعور "الخوف من التعويم" (راجع دراسة Ghosh, Ostry, and Qureshi 2017).

وتوضح التجارب في الآونة الأخيرة انفصالا عن هذا النمط التاريخي في ظل إظهار كثير من الأسواق الصاعدة قدرة كبيرة على الصمود – من حيث الأوضاع المالية والاقتصادية على حد سواء – في مواجهة الصدمات الخارجية (راجع دراسة Hardy, Igan, and Kharroubi 2024).[1] وقد ظهرت فرضيتان لتفسير هذا التحسن في الأداء. تتمثل إحداهما ببساطة في أن الأسواق الصاعدة قد حالفها الحظ: فقد ساعد النمو المطرد في الاقتصادات المتقدمة، ومعدلات التبادل التجاري المواتية، وتيسير الأوضاع المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية في تخفيف الضغوط الخارجية (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ١).[2] واستفادت الأسواق الصاعدة أيضا من الآثار العابرة للحدود التي أحدثها استمرار النمو في الصين وتزايد اندماجها في الاقتصاد العالمي (راجع الفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢٤

مؤلفو هذا الفصل هم مارين بولهاوس، وفرانشيسكو غريغولي (رئيسا مشاركا)، وأندريا برسبيتيرو (رئيسا مشاركا)، وزاو زانغ، بمساهمات من توماس كارتر، ومارسين كولاسا، وجيسبر ليندى، وجوليو ليسي، وروي مانو، ورولاند ميكس، وهيدا ثوريل. وقدم كل من بيدرو هنريك دي باروس غلياردي، وويلي لين المساعدة البحثية. وقد أفاد الفصل من التعليقات التي أبدتها أنوشا شاري، وإنريك مندوزا والمشاركون في حلقات النقاش الداخلية والمراجعون.

[1] للاطلاع على تقييم أعم لأداء الأسواق الصاعدة في الحفاظ على حالات التوسع والتعافي من هبوط النشاط الاقتصادي، راجع دراسات Kose and Prasad 2010؛ وCerra, Panizza, and Saxena 2013؛ وAbiad and others 2015; and Aizenman and others 2024، من بين دراسات أخرى. ومقارنة بهذه المجموعة من الدراسات المتخصصة، يركز هذا الفصل على أداء الأسواق الصاعدة في مواجهة صدمات تجنب المخاطر.

[2] يستخدم هذا الفصل عينة مكونة من ٢٦ سوقا صاعدة – تغطي نحو ٨٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل – و٣٠ اقتصادا متقدما (راجع المرفق ٢–١ على شبكة الإنترنت). يمكن الاطلاع على جميع المرافق على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

الشكل البياني ٢–١: التغيرات في الأوضاع الخارجية وأطر السياسات

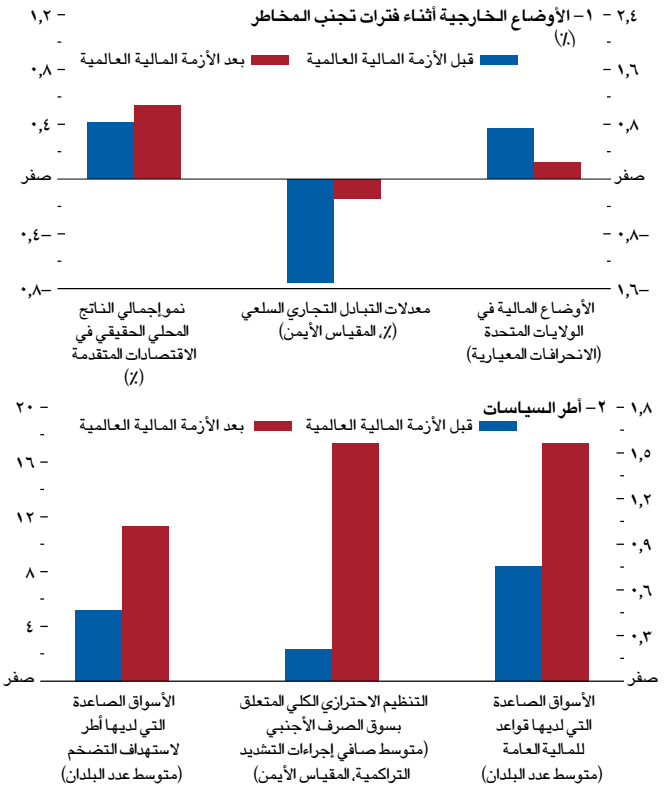

المصادر: دراسة Cobham 2025؛ ومجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات قواعد المالية العامة؛ ودراسة Gruss and Kebhaj 2019؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات سياسة السلامة الاحترازية الكلية المتكاملة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُحدَّد فترات تجنب المخاطر باستخدام نسخة موسعة من مؤشر فترة تَقَبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر الوارد في دراسة Chari, Dilts Stedman, and Lundblad (2023) – للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢–٢ على شبكة الإنترنت. ويتم حساب مقياس التنظيم الاحترازي الكلي المتعلق بسوق الصرف الأجنبي باعتباره المتوسط على مستوى البلدان لصافي إجراءات التشديد التراكمية المتعلقة برأس المال الإلزامي للبنوك؛ والحدود على الإقراض بالعملات الأجنبية والقواعد أو التوصيات بشأن القروض بالعملات الأجنبية؛ والقيود على صافي أو إجمالي المراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي، وحالات انكشاف سوق الصرف الأجنبي والتمويل، والقواعد التنظيمية لعدم اتساق قيم العملات. وتُصنَّف البلدان باعتبار أن لديها نظما لاستهداف التضخم وفقا لدراسة Cobham (2025). ويتم حساب الأوضاع الخارجية باعتبارها التغير المرجح في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة، ومؤشر معدلات التبادل التجاري المستند إلى أسعار السلع الأولية في الأسواق الصاعدة، ومتوسط مؤشر تأثير الأوضاع المالية على النمو في الولايات المتحدة، المقيس بعد ستة أشهر من بداية فترة تجنب المخاطر. الفترة قبل الأزمة المالية العالمية هي ١٩٩٧–٢٠٠٩، والفترة بعدها هي ٢٠١٠–٢٠٢٤.

من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). علاوة على هذا، فإنه على الرغم من عملية تشديد السياسة النقدية السريعة والكبيرة التي نفذتها البنوك المركزية الكبرى، ظلت البيئة المالية العالمية في أعقاب الجائحة مواتية إلى حد بعيد، مما أتاح لكثير من جهات إصدار السندات السيادية وسندات الشركات في الأسواق الصاعدة الحصول على تمويل طويل الأجل بأسعار منخفضة تاريخيا (راجع الفصل ١ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).[٣] وأخيرا، من المحتمل أن يكون التعافي القوي نسبيا في الولايات المتحدة في أعقاب الجائحة والهبوط الهادئ الذي تلى دورة تشديد الاحتياطي الفيدرالي السياسة النقدية قد واصلا إضعاف أثر انتقال التداعيات العابرة للحدود إلى الأسواق الصاعدة (راجع دراسة Chen and Tillmann 2025).

ويوجد تفسير آخر، وإن كان مُكمِّلا، هو حُجة "السياسات الحَسَنَة". وهو يعزو القدرة على الصمود في مواجهة التحولات المعاكسة في مزاج المستثمرين إلى التغيرات التي تطرأ على أطر السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة المالية العامة في الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ٢). وفي حين قد تكون الأطر ونظم أسعار الصرف المختلفة مناسبة وفقا للظروف القُطرية، فإن اعتماد استهداف التضخم وزيادة مرونة أسعار الصرف قد زاد قدرة الأسواق الصاعدة على استيعاب الصدمات الخارجية (راجع دراسة Obstfeld, Ostry, and Qureshi 2019) وتحقيق استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية. ومع نضوج أطر السياسة النقدية، تصبح توقعات التضخم على المدى الطويل أكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة، مما يحد من انتقال أثر انخفاض سعر العملة إلى الأسعار المحلية واستمرار التضخم (راجع دراسات Campa and Goldberg 2005؛ وBems and others 2021؛ وCarrière-Swallow and others 2021). وفي غضون ذلك، ساهمت السياسات الاحترازية الكلية الأكثر تشددا في الحد من أوجه عدم اتساق أسعار صرف العملات الأجنبية، مما أتاح للبلدان الابتعاد عن "الخطيئة الأصلية" (عدم اتساق قيم العملات) وتيسير استجابات على مستوى السياسة النقدية مضادة للاتجاهات الدورية بدرجة أكبر لمواجهة الصدمات الخارجية (راجع دراسة Bergant and others 2024).[٤] وأدى تعزيز مصداقية المالية العامة – على سبيل المثال من خلال تنفيذ قواعد المالية العامة – إلى الحد من المخاوف بشأن هيمنة سياسة المالية العامة، ودعَّم اتجاها عاما نحو الحد من دولرة الديون، مما أدى إلى احتواء علاوات المخاطر السيادية (راجع دراستي Gomez-Gonzalez, Valencia, and Sánchez 2022؛ وApeti and others 2024). وقد مكنت أطر السياسات الأكثر قوة من تحسين السياسات، مع توفيرها إمكانية الحصول على الأدوات الوقائية التي يقدمها صندوق النقد الدولي، والتي ساعدت البلدان على اجتياز الصدمات الأخيرة عن طريق احتواء تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج والحد من زيادة تكاليف الاقتراض (الإطار ٢–١).[٥]

[٣] على العكس، قبل الأزمة المالية العالمية، كانت الأسواق الصاعدة أكثر عرضة لأزمات العملة والأزمات المصرفية وأزمات التعثر في سداد الدين السيادي (راجع دراسة Gourinchas and Obstfeld 2012).

[٤] التحسينات التي أُدخلت على الحوكمة والقدرات المؤسسية، ولا سيما في مجال إدارة الديون، قد ساهمت أيضا في تحقيق مزيد من القدرة على الصمود، مما يدعم الاقتراض المحلي بآجال استحقاق أطول ويعزز تطوير أسواق أعمق للسندات بالعملة المحلية. وقد أدت زيادة في نسبة الديون بالعملة المحلية وفي حجم مشاركة المستثمرين المحليين في الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات القوية إلى الحد من المخاطر الناجمة عن كل من "الخطيئة الأصلية" (عدم اتساق قيم العملات) و"عودة الخطيئة الأصلية" (تدفقات رؤوس أموال غير المقيمين إلى الخارج) – راجع الفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي. وبالمثل، تشير الأدلة إلى أن التطورات في أدوات التحوط لمخاطر أسعار الصرف في بعض الأسواق الصاعدة قد أدت إلى تحسن تكوين العملات في الميزانيات العمومية للكيانات السيادية (راجع دراسة Alfaro, Calani, and Varela 2021) وتعزيز انتقال أثر السياسة النقدية (راجع دراستي Erel and others 2023؛ وLiang, Sampaio, and Sarkisyan 2024).

[٥] توضح دراسة Das, Gopinath, and Kalemli-Özcan (2022) أن التدابير الوقائية لإدارة تدفقات رؤوس الأموال يمكن أيضا أن تخفض علاوات التمويل الخارجي في أعقاب صدمات تجنب المخاطر، مما يمكّن البلدان من مواصلة النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية خلال الأوقات العصيبة.

بالإضافة إلى هذا، وضعت شدة جائحة كوفيد–١٩ وما تلاها من زيادة معدلات التضخم أطر السياسات على المحك. فقد تمثلت مواجهة كثير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة – خاصة الأسواق التي لديها أطر سياسات أقوى – للتضخم الذي أعقب الجائحة في تشديد السياسة النقدية على نحو أسرع وأقوى مما كان عليه في الدورات السابقة، وذلك، في كثير من الحالات، قبل نظرائها من الاقتصادات المتقدمة، مما يشير إلى زيادة استقلالية السياسة النقدية. وفي بعض الحالات، استُخدمت أيضا أدوات السياسة النقدية غير التقليدية (راجع دراسة Acosta-Henao and others 2024؛ والفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) دون التسبب في تحركات كبيرة في أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال. وعلى الرغم من أن المخاوف بشأن تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج واستقرار العملات ظلت قائمة، كانت القرارات بشأن السياسات مدفوعة باعتبارات التضخم المحلي بشكل أوضح مما كانت عليه في الماضي، حينما كان تشديد السياسات مدفوعا غالبا بالحاجة إلى الدفاع عن أسعار الصرف.[٦] وفي بعض الحالات، استُخدمت احتياطيات النقد الأجنبي أيضا للتصدي للضغوط المفرطة على العملات، ولكن هوامش الأمان من الاحتياطيات ظلت في مستويات قوية تاريخيا (راجع دراسة Adrian, Natalucci, and Wu 2024). على الرغم من هذا، تبدو الصورة أكثر دقة حينما يتعلق الأمر بسياسات المالية العامة. فقد كان موقف المالية العامة في الأسواق الصاعدة – المقيس باعتباره نسبة الرصيد الأولي إلى إجمالي الناتج المحلي – مقيدا نسبيا، في مؤشر على تحول كبير عن الأزمات الماضية حينما تأخرت عملية ضبط أوضاع المالية العامة في أغلب الأحيان. وعلى الرغم من هذا، فإن وجود قواعد المالية العامة لم يضمن حدوث أوجه تحسن في تنفيذ السياسات – حيث تكون الانحرافات غير المبررة عن قواعد المالية العامة أمرا شائعا (راجع دراسة Alonso and others، قيد الإصدار) – مما يؤدي إلى تراكم مواطن الضعف المتعلقة بالديون، خاصة في أمريكا اللاتينية (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة نصف الكرة الغربي). وبالمثل، فإنه على الرغم من أن المستثمرين المحليين قد زادوا حجم مشاركتهم في أسواق الدين بالعملة المحلية، لا تزال المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي كبيرة، ولا سيما في البلدان التي لديها أطر سياسات أضعف (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

يستعرض هذا الفصل أداء الأسواق الصاعدة من حيث الناتج وتثبيت معدل التضخم أثناء فترات تجنب المخاطر على مدى نحو ثلاثة عقود. وهو يفحص تطور أطر السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة المالية العامة وفق أبعاد مختلفة، ويحدد كم المكاسب المتحققة من تحسين المفاضلات على مستوى السياسات. ويسعى التحليل إلى تحديد إلى أي مدى تكون قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود هيكلية ومستدامة – أي متجذرة في أطر السياسات المعززة – أو نتيجة أوضاع خارجية مواتية، وإن كانت متغيرة. وبينما تستعد الأسواق الصاعدة لمشهد مالي عالمي قد يكون أكثر صعوبة (راجع الفصل ١)، يكون وجود فهم أوضح لهذه العوامل الدافعة الأساسية أمرا بالغ الأهمية لوضع استراتيجيات السياسات المستقبلية للتخفيف من آثار المخاطر.

ولتحقيق هذه الأهداف، يحاول هذا الفصل الإجابة عن الأسئلة التالية:

- كيف تصرفت الأسواق الصاعدة أثناء فترات تجنب المخاطر؟ كيف كان أداء الأسواق الصاعدة أثناء صدمات تجنب المخاطر؟ هل كانت أكثر قدرة على الصمود أثناء الفترات الأخيرة، وفق المؤشرات الحقيقية والمالية على حد سواء، مقارنة بالفترات السابقة؟
- كيف تطورت أطر السياسات في الأسواق الصاعدة؟ هل تحول سلوك السياسة النقدية من تركيز على أسعار الصرف ومعدلات التضخم إلى مواجهة تراجع الطلب المحلي نتيجة لتوقعات التضخم الأكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة؟ هل أصبحت السياسة النقدية أكثر مصداقية؟ هل توجِّه السياسة النقدية الأوضاع المالية المحلية، أم أن هذه الأوضاع تظل مدفوعة إلى حد كبير بالسياسة النقدية الأمريكية؟ هل أدت الأطر المحسنة إلى الحد من الحاجة إلى التدخلات في سوق الصرف الأجنبي؟ هل أصبحت سياسة المالية العامة مضادة للاتجاهات الدورية على نحو أكبر؟ هل اكتسبت أطر المالية العامة مصداقية وعززت استدامة القدرة على تحمل الديون؟
- إلى أي مدى يمكن عزو قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود في الآونة الأخيرة إلى حُسن الحظ (أي الأوضاع الخارجية المواتية) وليس إلى سياسات حَسَنَة؟ ما حجم مساهمة أطر السياسات المحسنة في الأداء الأفضل للناتج والتضخم في هذه الاقتصادات أثناء فترات تجنب المخاطر؟ كيف يمكن مقارنتها بمساهمة العوامل الخارجية؟
- كيف ينبغي للأسواق الصاعدة التعامل مع صدمات تجنب المخاطر في المستقبل؟ ما المكاسب التي تحققها أطر السياسات المحسنة في المفاضلات على مستوى السياسات؟ ما المزيج المناسب من استجابات السياسات وتوقيتها للبلدان ذات أطر السياسات الأضعف أثناء فترات الضغط على النظام المالي العالمي؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، يبدأ هذا الفصل بجمع الحقائق المبسطة عن أداء الأسواق الصاعدة أثناء فترات تجنب المخاطر ويقارن هذا الأداء قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها.[٧] ثم يسلط الضوء على أوجه التحسن في أطر السياسات عن طريق الانتقال

[٦] المخاوف بشأن هروب رؤوس الأموال في الفترة التي أعقبت الجائحة ربما خففتها الطبيعة المتزامنة لزيادة معدلات التضخم.

[٧] اختيار الأزمة المالية العالمية تاريخا لتقسيم العينة جاء مدفوعا باعتبارات تتعلق بالبيانات. وبما أن تغطية البيانات لكثير من البلدان في العينة بدأت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أفسحت الأزمة المالية العالمية المجال لعدد متساوٍ من فترات تجنب المخاطر في الفترتين الفرعيتين. ومع ذلك، فإن هذا الأمر لا يعني أن الأزمة تمثل انقطاعا هيكليا في أداء الأسواق الصاعدة لمواجهة صدمات تجنب المخاطر. وبدلا من ذلك، من المفهوم أن أوجه التحسن في أطر السياسات قد تطورت تدريجيا بمرور الزمن.

إلى ما وراء التعريف بحكم القانون، والتركيز على تنفيذها ومصداقيتها ونتائجها. وأخيرا، يستخدم هذا الفصل نسخة كمية من إطار السياسات المتكامل الذي أصدره صندوق النقد الدولي لتوضيح إلى أي مدى تنعكس أوجه التحسن هذه في مفاضلات أفضل على مستوى السياسات، ويستكشف استجابات السياسات الملائمة، استنادا إلى الخصائص المميزة لكل بلد.

وفيما يلي النتائج الرئيسية التي استخلصها هذا الفصل:

- كانت الأسواق الصاعدة تاريخيا عرضة لأحداث تجنب المخاطر العالمية، ولكن الأدلة في الآونة الأخيرة تشير إلى زيادة قدرتها على الصمود. وبينما لم يطرأ تغير كبير على حجم صدمات تجنب المخاطر ومدتها – ولا على العوامل المالية الأساسية التي تؤدي إلى حدوث هذه الصدمات – أظهرت معظم الأسواق الصاعدة درجة كبيرة من القدرة على الصمود في مواجهة هذه الفترات منذ الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت حالات انكماش أقل في الناتج وضغوطا تضخمية لا تكاد تُذكَر.
- وقد تحسن مستوى تنفيذ السياسات النقدية ومصداقيتها تدريجيا بمرور الوقت، حيث أصبحت الأسواق الصاعدة مجهزة بأطر سياسات قوية أقل اعتمادا على التدخلات في سوق الصرف الأجنبي. وبشكل عام، زاد تركيز البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة على تحقيق استقرار الناتج وليس على إدارة سعر الصرف، وذلك انعكاسا لتوقعات التضخم الأكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة. وتتسق أيضا توقعات الأسواق المالية على نحو أوثق مع القرارات الفعلية بشأن السياسات، مما يشير إلى تحسن مستوى المصداقية. وفي الوقت نفسه، يكون تدخل الأسواق الصاعدة ذات توقعات التضخم الأكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة أقل في أسواق الصرف الأجنبي لمواجهة فترات تجنب المخاطر لأن انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى التضخم عادة ما يكون أقل، كما تنخفض المخاوف من التعويم. وبالمثل، يحد وجود تنظيم احترازي كلي أكثر صرامة من نسبة الدين بالعملة الأجنبية؛ مما يخفف من المخاوف بشأن الاستقرار المالي ويقلل الحاجة إلى التدخلات في سوق الصرف الأجنبي.[٨]
- البنوك المركزية أقل تأثرا بضغوط المالية العامة وتحتفظ بقدرتها على التحكم في شروط الإقراض المحلي. فقبل الأزمة المالية العالمية، غالبا ما أدى ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي إلى انتهاج سياسة نقدية أكثر تيسيرا وتزايد توقعات التضخم، إلا أن صدمات الإنفاق بعد الجائحة قابلتها زيادات في أسعار الفائدة، وظلت توقعات التضخم على المدى الطويل ثابتة حول الركيزة المستهدفة لأن البنوك المركزية أصبحت أكثر استقلالية. وقد انتقلت آثار الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية المحلية بالفعل إلى العائدات على المدى القصير، إلا أن السياسة النقدية الأمريكية لا تزال تؤثر على العائدات على المدى الأطول وفئات الأصول التي تنطوي على مخاطر أكبر.
- وقد خطت الأسواق الصاعدة خطوات كبيرة على طريق تنفيذ سياسات مالية عامة أكثر فعالية، إلا أن تكاليف الاقتراض لا تزال تتأثر بارتفاع مستويات الديون. ومقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، فإن أطر المالية العامة الأكثر قوة أتاحت لسياسة المالية العامة التصدي بشكل أكبر للركود – مما ساعد على تحقيق استقرار الناتج أثناء فترات هبوط النشاط الاقتصادي العالمي – وللضغوط على القدرة على الاستمرار في تحمل الديون؛ وهو ما أدى إلى زيادة قدرة البلدان على تحقيق استقرار الدين، على الرغم من أن فروق العائد على السندات السيادية لا تزال تتأثر بأعباء الدين.
- والقدرة على الصمود في مواجهة صدمات تجنب المخاطر الملحوظة في السنوات الأخيرة ليست انعكاسا للأوضاع الخارجية المواتية فحسب، ولكنها أيضا متجذرة في أطر السياسات المحسنة. وبمقارنة فترات تجنب المخاطر المعتادة في أعقاب الأزمة المالية العالمية بالفترات السابقة عليها، تشير تقديرات التحليل إلى أن ارتفاع معدل النمو بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية وانخفاض معدل التضخم بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية يُعزَيان إلى أطر السياسات المحسنة. وفي المقابل، دعمت الأوضاع الخارجية المواتية تحقيق نمو أسرع، حيث ساهمت بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية أخرى، ولكنها لم تؤد إلى تخفيف الضغوط التضخمية.
- هل هذه معضلة مزدوجة أم ثلاثية؟ إن القدرة على الصمود في مواجهة فترات تجنب المخاطر، وتراجع الحاجة إلى التدخلات في سوق الصرف الأجنبي في ظل وجود أطر سياسات قوية، والأدلة على استقلالية السياسة النقدية المحلية توحي جميعها بوجود تحول تدريجي نحو عالم يبدو أنه، وإن كان متباينا على مستوى البلدان، يتسم بوجود المعضلة الثلاثية وفق نموذج ماندل– فلمينغ التقليدي، ويتسم بقدر أقل بوجود المعضلة المزدوجة الموضحة في دراسة Rey (2015)، التي تكون فيها استقلالية السياسة النقدية محدودة ما لم تُستخدم ضوابط رأس المال.

ويقدم هذا الفصل بعض التوصيات بشأن السياسات للتعامل مع صدمات تجنب المخاطر في المستقبل:

- بالنظر إلى المستقبل، ينبغي الحفاظ على استمرارية الجهود المبذولة لتعزيز أطر السياسات، لأنها تزيد قدرة الأسواق الصاعدة على التصدي لصدمات تجنب المخاطر من خلال تيسير المفاضلات على مستوى السياسات والحد من احتمالية حدوث حالات توقف مفاجئ. وتشير عمليات محاكاة النماذج إلى أن أطر السياسات القوية تحد من تشديد السياسة النقدية اللازم لاحتواء التضخم، مما يتيح تحول التركيز نحو تحقيق استقرار الناتج. وفي استجابة لانخفاض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١٠٪ الناجم عن صدمة تجنب المخاطر، تشهد الاقتصادات ذات أطر السياسات القوية – كما في الفترة بعد الأزمة المالية العالمية – حالات انكماش في الناتج في العام التالي أقل بنسبة ٨٥٪ منها في الاقتصادات ذات أطر السياسات الضعيفة، كما في الفترة قبل الأزمة. بالإضافة إلى هذا، تخفض

[٨] اتساقا مع هذا التطور، تراجع أيضا استخدام تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال. وللاطلاع على مناقشة أوسع، راجع دراسة Bergant and others (قيد الإصدار).

الميزانيات العمومية المحسنة مخاطر حالات التوقف المفاجئ – أي تحولات الاتجاه المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى اقتصاد ما – بمقدار النصف، وتقلل من شدتها.

- وينبغي للأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة تجنب تأخير تشديد السياسة النقدية. ولأنها تتعرض لصدمات تجنب المخاطر واستمرار الصدمات المدفوعة بالتكلفة – كما هو الحال في بيئة ما بعد الجائحة – تواجه الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة التي تتردد في تشديد موقف السياسة النقدية تكاليف أشد حدة لاحقا. ولمواجهة انخفاض بنسبة ١٠٪ في سعر الصرف الاسمي وزيادة بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية في معدل التضخم، من الضروري أن ترتفع أسعار الفائدة الأساسية بما يصل إلى ١,٤ نقطة مئوية عما هي عليه في الأسواق الصاعدة المقارنة التي تتبع قاعدة تايلور التقليدية لإعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى حالات انكماش في الناتج تكون أكبر بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية بعد خمسة أرباع سنة من حدوث الصدمات.
- بالإضافة إلى هذا، تساعد التدخلات في سوق الصرف الأجنبي على احتواء التضخم والحد من خسائر الناتج المرتبطة بتشديد السياسة النقدية في البلدان ذات أطر السياسات الضعيفة، ولكن تقل الحاجة إليها حينما تكون أطر السياسات قوية. ففي الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة، تساعد التدخلات في سوق الصرف الأجنبي على احتواء انخفاض سعر الصرف الناجم عن صدمات تجنب المخاطر والحد من الحاجة إلى رفع سعر الفائدة، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليل خسائر الناتج بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية بعد عامين من الصدمة مقارنة بسيناريو عدم التدخل. وعلى الرغم من هذا، تكون فوائد التدخلات في سوق الصرف الأجنبي هامشية في البلدان ذات أطر السياسات القوية، حيث تكون توقعات التضخم ثابتة بالفعل حول الركيزة المستهدفة في حين يدعم سعر الصرف صافي الصادرات. وتؤكد هذه النتائج فكرة أن التدخلات في سوق الصرف الأجنبي أداة مفيدة على مستوى السياسات، ولكنها ليست بديلا لأطر السياسات المحسنة. وفي البلدان ذات أطر السياسات القوية، تصبح التدخلات في سوق الصرف الأجنبي أقل أهمية، مما يعيد تنظيم وضع صناع السياسات في المعضلة الثلاثية، أي عالم يتسنى لهم فيه اختيار سعر صرف مرن وسياسة نقدية مستقلة.

وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم كبير، ستظل قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود على المحك. وفي حين تعززت أطر السياسات، تلوح المخاطر في الأفق: فالأوضاع الخارجية قد تتدهور سريعا، وارتفاع مستويات الديون في أعقاب الصدمات العالمية الأخيرة يؤدي إلى تقليص الحيز المالي، وتراجع السياسات يقوض المصداقية التي تحققت بشق الأنفس. وبما أن أوجه التحسن كانت متفاوتة على مستوى البلدان، سيتطلب الحفاظ على هذه المكاسب والبناء عليها التزاما راسخا بتحسين أطر السياسات، بما في ذلك عن طريق حماية استقلالية البنوك المركزية عند انخفاض معدل التضخم وزيادة الضغوط على المالية العامة.

قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود في مواجهة فترات صدمات تجنب المخاطر

إن البحث العالمي عن العائد يمكن أن يسبب نتائج تفضي إلى زعزعة الاستقرار في الأسواق الصاعدة حينما تتراجع الرغبة في المخاطرة، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال (راجع دراستي Chari, Dilts Stedman, and Hofmann, Shim, and Shin 2016؛ وLundblad 2021, 2022). ويؤدي تطور أسواق رأس المال الدولية إلى ظهور مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الرغبة في المخاطرة. ومؤشر فترة تَقَبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر الوارد في دراسة Chari, Dilts Stedman, and Lundblad (2023) عبارة عن مقياس متعدد الأوجه لهذه العوامل – يتضمن مخاطر تقلبات الأسهم، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر العملة – يصف رغبة المستثمرين في الحصول على أصول محفوفة بالمخاطر أو الاحتفاظ بها أو تحويل ملكيتها في الأسواق المتقدمة.

ويوسع هذا الفصل نطاق المؤشر الأصلي بدءًا من عام ١٩٩٧ حتى نهاية ٢٠٢٤ ويستخدم منهجا يستند إلى خوارزمية لتحديد تاريخ فترات تجنب المخاطر.[٩] وفترات تجنب المخاطر البالغ عددها ١٦ فترة المحددة باستخدام هذه الخوارزمية مقسمة بالتساوي بين الفترة قبل الأزمة المالية العالمية والفترة بعدها. وهي تقابل أحداثا معروفة جيدا، من بينها انهيار الدوت كوم، والأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، وجائحة كوفيد–١٩ (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ١).[١٠]

وفي المتوسط، يمكن إلى حد كبير المقارنة بين الفترات قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها. وقد سجل متوسط فترات تجنب المخاطر زيادة تُقدَّر بنحو انحراف معياري واحد واستمر حوالي خمسة أشهر في كلتا الفترتين (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ٢). وكانت أوسع الفترات نطاقا هي الأزمة المالية العالمية نفسها والجائحة، وكانت أطولها أزمة القروض العقارية عالية المخاطر التي بدأت في يونيو ٢٠٠٧ وحالة الذعر بشأن النمو العالمي

[٩] للاطلاع على التفاصيل عن الخوارزمية المستخدمة في تحديد تواريخ فترات تجنب المخاطر، راجع المرفق ٢–٢ على شبكة الإنترنت. ويؤدي تطبيق هذه الخوارزمية على مؤشرات أخرى للتحولات في العزوف عن المخاطر على مستوى العالم (راجع، على سبيل المثال، دراسة Bekaert, Engstrom, and Xu 2022) إلى نتائج مشابهة.

[١٠] على غرار فترات تجنب المخاطر الأخرى، اتسمت جائحة كوفيد–١٩ بارتفاع مستوى تقلبات الأصول الخطرة واتساع الموجة البيعية. على الرغم من هذا، جعلت الاضطرابات على جانب العرض المقترنة بالاستجابة الكبيرة على مستوى السياسات تلك الفترة غير معتادة إلى حد ما. ولا يُصنَّف اهتياج الأسواق في عام ٢٠١٣ إزاء وقف السياسة النقدية الاستثنائية باعتباره فترة تجنب مخاطر لأن المتغيرات المالية في الاقتصادات المتقدمة التي تؤثر على مؤشر فترة تَقَبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر لم تشهد إلا زيادة طفيفة. وعلى عكس فترات تجنب المخاطر المعتادة، شهدت عائدات السندات الأمريكية زيادة حادة على نحو يتسق مع صدمة في السياسة النقدية الأمريكية وليس مع زيادة في تجنب المخاطر في الاقتصادات المتقدمة (راجع دراسة Harikrishnan, Silk, and Yoldas 2023). ومع ذلك، فإن النتائج ثابتة بشأن استبعاد فترة جائحة كوفيد–١٩ وإدراج اهتياج الأسواق في عام ٢٠١٣ إزاء وقف السياسة النقدية الاستثنائية.

الشكل البياني ٢–٢: تواريخ فترات تجنب المخاطر وسماتها

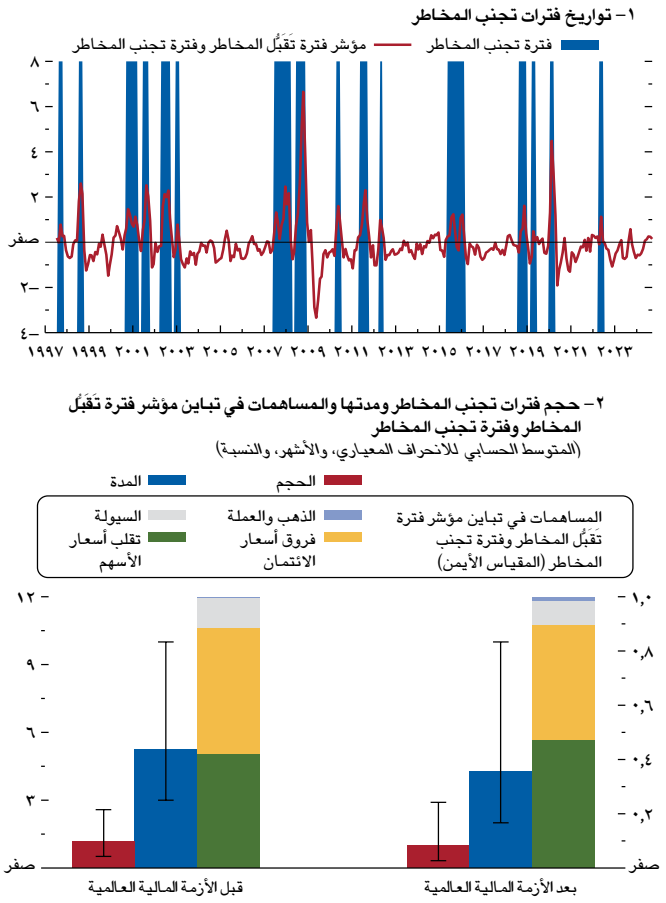

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وجيه بي مورغان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح فترات تجنب المخاطر المحددة باستخدام نسخة موسعة من مؤشر فترة تَقَبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر الوارد في دراسة Chari, Dilts Stedman, and Lundblad (2023). ويعرض الشكل البياني المجموع الموحد لثلاثة أشهر حسب المؤشر – لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢–٢ المتاح على شبكة الإنترنت. وتوضح اللوحة ٢ حجم فترات تجنب المخاطر ومدتها، وتفكيك مكونات التباين في مؤشر فترة تَقَبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر إلى عوامل رئيسية مُساهِمة. ويُعبِّر أول عمودين عن المتوسط الحسابي للمؤشر (في شكل انحرافات معيارية) أثناء فترات تجنب المخاطر وطول هذه الفترات (بالأشهر) في فترتي ما قبل الأزمة المالية العالمية (١٩٩٧–٢٠٠٩) وما بعدها (٢٠١٠–٢٠٢٤). وتُعبِّر الخطوط الطولية عن المدى من حد أدنى إلى حد أقصى.

التي بدأت في مايو ٢٠١٥ (وكلتاهما استمرت لمدة عشرة أشهر). علاوة على هذا، فإن تحليلا لنسبة التباين في مؤشر فترة تَقَبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر التي يفسرها كل عنصر فرعي يشير إلى أنه في هاتين الفترتين، تفسر فروق أسعار الائتمان (الشكل البياني ٢–٢، اللوحة ٢) نحو ٤٥٪ من تباين هذا المؤشر أثناء فترات تجنب المخاطر، ويفسر تقلب أسعار الأسهم نسبة تزيد قليلا عن ٤٠٪، في حين تفسر مخاطر السيولة حوالي ١٠٪، وتفسر مخاطر العملة النسبة المتبقية.

وتشير مقارنة استجابات تدفقات رؤوس الأموال في الأسواق الصاعدة، وانتقال تغيرات سعر الصرف إلى التضخم، وفروق أسعار الائتمان أثناء فترات تجنب المخاطر إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة موجات العزوف عن المخاطر في فترة ما بعد الأزمة.

الشكل البياني ٢–٣: آثار صدمات تجنب المخاطر

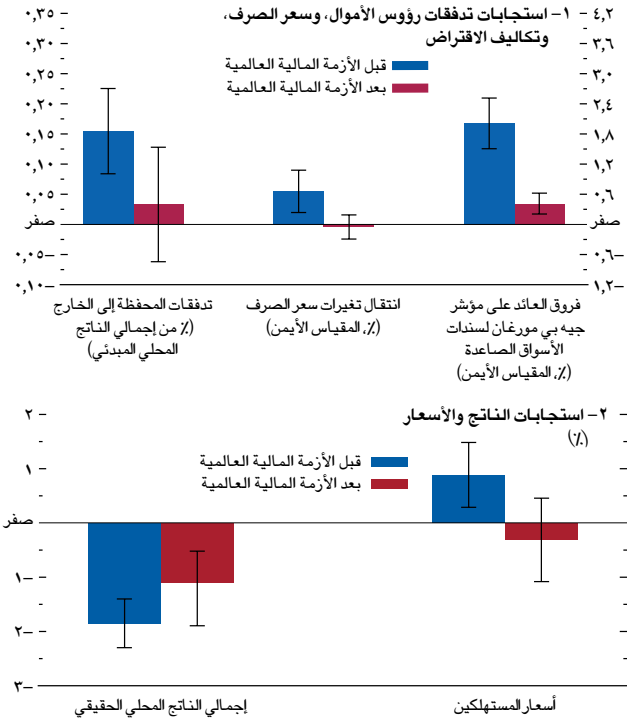

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومجلس الاحتياطي الفيدرالي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وجيه بي مورغان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الأعمدة تُعبِّر عن التغير في المتغيرات بعد ستة أشهر من بداية فترات تجنب المخاطر مقارنة بنوافذ زمنية مماثلة دون فترات تجنب المخاطر. وتُحيِّد التصنيفات أثر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السابق، وتضخم أسعار المستهلكين، والآثار الثابتة القُطْرية. وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة نسبة ٩٠٪. وتُحدَّد فترات تجنب المخاطر باستخدام نسخة موسعة من مؤشر فترة تَقَبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر الوارد في دراسة Chari, Dilts Stedman, and Lundblad (2023). والفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية هي ١٩٩٧–٢٠٠٩، والفترة بعدها هي ٢٠١٠–٢٠٢٤.

فمنذ الأزمة المالية العالمية، لم تقترن فترات تجنب المخاطر بتدفقات كبيرة في الحافظة إلى الخارج، وأصبح انتقال تغيرات سعر الصرف إلى التضخم محدودا، وتبلغ الزيادة في فروق العائد على السندات السيادية نحو خمس المستوى المعتاد قبل الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ١). وتنعكس هذه القدرة الأكبر على الصمود في شكل مفاضلات أسهل على مستوى السياسات: بعد ستة أشهر من بداية فترة تجنب المخاطر، تكون خسائر الناتج أقل في فترة ما بعد الأزمة (١٪ من إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بفترة ما قبل الأزمة (١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي)، في حين أن زيادة الأسعار التي بلغت ٠,٩٪ قبل الأزمة تلاشت بعد انتهاء الأزمة (الشكل البياني ٢–٣، اللوحة ٢).[١١]

[١١] عادة ما ارتبطت الأزمات الاقتصادية في الأسواق الصاعدة بتكاليف كبيرة على الناتج لأنها غالبا ما مثلت تراجعات في معدل الاتجاه العام للنمو وليس تقلبات حول اتجاه عام (راجع دراستي Aguiar and Gopinath 2007؛ وCerra and Saxena 2008). ويؤكد تكرار التمرينات الواردة في دراسة Aguiar and Gopinath (2007) للفترة ١٩٩٧–٢٠٢٤ أن دورات الأعمال في الأسواق الصاعدة في العينة بدأت تتشابه بشكل أكبر مع الدورات في الاقتصادات المتقدمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، على الرغم من استمرار وجود اختلافات. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢–٨ على شبكة الإنترنت.

تطور أطر السياسات في الأسواق الصاعدة

تقابل زيادة قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود في مواجهة صدمات تجنب المخاطر في أعقاب الأزمة المالية العالمية فترة تتسم باعتماد عدد أكبر بكثير من البلدان نظم استهداف التضخم وقواعد المالية العامة وتشديد التنظيم الاحترازي الكلي. وعلى الرغم من هذا، فإن إرجاع هذه القدرة على الصمود إلى التغيرات بحكم القانون في أطر السياسات قد يكون مضللا لأن أطر السياسات بحكم الواقع تتباين تباينا كبيرا على مستوى البلدان (راجع دراستي Levy-Yeyati and Sturzenegger 2005؛ وCarare and Stone 2006). ويصف هذا القسم التقدم المحرز في تنفيذ أطر السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة المالية العامة – بقياسها مرجعيا مقابل تجارب الاقتصادات المتقدمة – ويحدد حجم دور أطر السياسات المحسنة مقابل الأوضاع الخارجية المتغيرة.[١٢]

السياسة النقدية

يمكن تقييم أوجه التحسن في أطر السياسة النقدية في عدة أبعاد (الإطار ٢–٢ يصف المعالم المرحلية لأوجه التحسن في تنفيذ السياسة النقدية بين البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة). ويبدأ هذا الفصل بدراسة التغيرات في دالة رد فعل السياسة النقدية عن طريق تقدير مُعاملات قاعدة تايلور من انحدار شهري يتضمن انحراف التضخم المتوقع لسنة قادمة عن مستهدف التضخم وفجوة الناتج الآنية، مُعزَّز بانخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي لرصد الخوف من التعويم. وتوضح النتائج أنه في فترة ما بعد الأزمة، يكون صناع السياسات أقل قلقا بشأن تقلبات أسعار الصرف، وهو ما يتسق مع انتقال أقل للآثار إلى الأسعار وتحول نحو التضخم باعتباره الركيزة الاسمية للاقتصاد.[١٣] وفي الوقت نفسه، تراجع العبء المرتبط بانحرافات توقعات التضخم عن المستهدف، ربما بسبب زيادة مصداقية البنوك المركزية وثبات توقعات التضخم على المدى الطويل حول الركيزة المستهدفة بشكل أقوى (أي فيما هو أبعد من أفق السياسة النقدية) (الشكل البياني ٢–٤، اللوحة ١). واتساقا مع هذه الأدلة، أصبحت توقعات التضخم على المدى الطويل أكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة بمرور الوقت، لأن تأثر تنبؤات التضخم على مدى ثلاث سنوات قادمة بالتغيرات في التضخم المتوقع على مدى سنة قادمة تراجع تراجعا كبيرا بعد الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٢–٤، اللوحة ٢).

[١٢] للاطلاع على تفاصيل عن التمرينات على أطر السياسات، راجع المرافق ٢–٣ إلى ٢–٥ على شبكة الإنترنت.

[١٣] يمكن الحصول على مُعاملات قاعدة تايلور من تقديرات طريقة المربعات الصغرى العادية لدالة رد فعل السياسة النقدية، بما يتسق مع المناقشة الواردة في دراسة Carvalho, Nechio, and Tristao (2021)، راجع المرفق ٢–٣ على شبكة الإنترنت. ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر في تفسير التقديرات لأن حجم الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية عادة ما يكون أكبر في الأسواق الصاعدة منه في الولايات المتحدة.

الشكل البياني ٢–٤: دالة رد فعل السياسة النقدية
(٪)

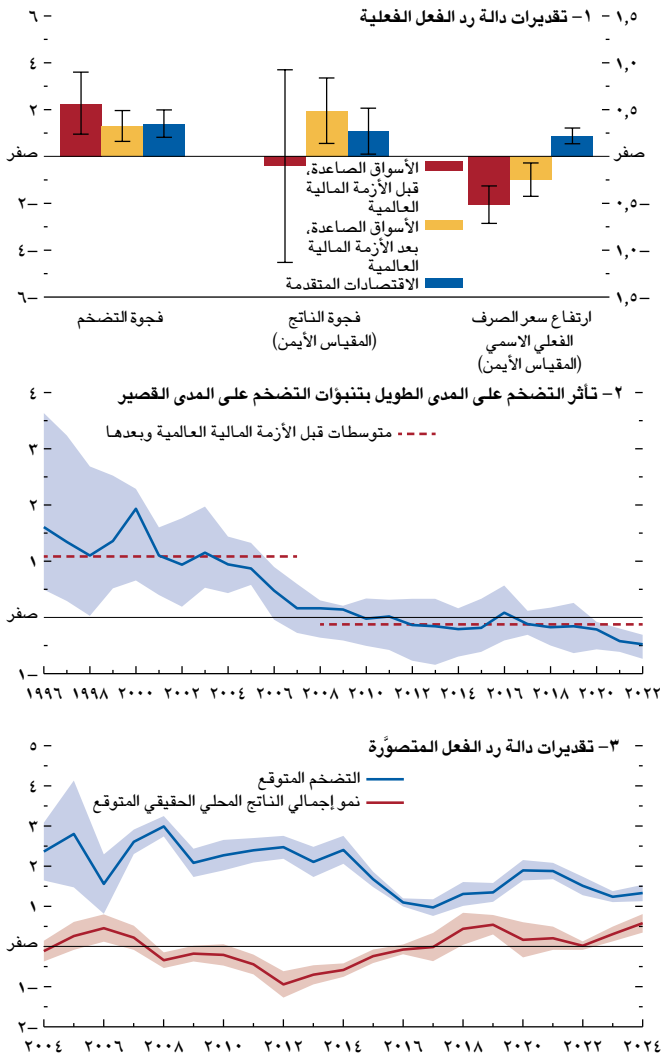

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح مُعاملات قاعدة تايلور من انحدار سعر الفائدة الأساسي على فترة تأخره، وانحراف توقعات التضخم لسنة قادمة عن المستهدف، وفجوة الناتج الآنية، وارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي، والآثار الثابتة القُطْرية والزمنية. وتوضح اللوحة ٢ تأثر التضخم المتوقع على المدى الطويل بتنبؤات التضخم على المدى القصير استنادا إلى انحدار التغيرات في توقعات التضخم للسنوات الثلاث القادمة على التغيرات في التنبؤات الخاصة بالسنة الجارية، وذلك باتباع المنهجية الواردة في الفصل ٤ من عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ودراسة Bems and others (2021). وتوضح اللوحة ٣ مُعاملات قاعدة تايلور من انحدار التنبؤات لمدة سنة قادمة لمعدل الادخار لثلاثة أشهر على توقعات التضخم للسنة القادمة، وتنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للسنة القادمة، والآثار الثابتة التي يحددها مُعد التنبؤات؛ والشكل البياني محدد لسنوات مع ١٠٠٠ ملاحظة على الأقل. وتستبعد العينية الأسواق الصاعدة ذات نظم سعر الصرف الثابت، والأرجنتين، وتركيا، وأوكرانيا. وفي اللوحة ١، تُعبِّر الأعمدة عن التقديرات بالنقاط، وتعبر الخطوط الطولية عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وفي اللوحة ٢، يُعبِّر الخط عن المتوسط على مستوى البلدان، ويُعبِّر الجزء المظلل عن المدى الرُبيعي. وتُعبِّر الخطوط في اللوحة ٣ عن التقديرات بالنقاط، ويُعبِّر الجزء المظلل عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. والفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية هي ١٩٩٧–٢٠٠٩، والفترة بعدها هي ٢٠١٠–٢٠٢٤.

وفي ظل توقعات التضخم الأكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة، يمكن للبنوك المركزية في الأسواق الصاعدة تحويل انتباهها إلى كبح تقلبات الناتج. وترصد التقديرات هذا التحيز المُحبِّذ المضاد للاتجاهات الدورية في دالة رد الفعل بعد الأزمة، وهي قريبة من التقديرات الخاصة بالاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٢–٤، اللوحة ١).

وحينما تتسم السياسة النقدية بالمصداقية، يُتوقع من معدي التنبؤات المختصين أن يجعلوا تصوراتهم بشأن دالة رد فعل البنوك المركزية متسقة مع السلوك الفعلي. لكن الأسواق المالية قد تستغرق وقتا أطول لاستيعاب هذه التحولات؛ لأن المصداقية تُبنى بمرور الوقت. وتجعل بيانات المسوح التي تجمع توقعات معدي التنبؤات الأفراد لسعر الفائدة مع التوقعات الاقتصادية الكلية المقابلة تقدير مُعاملات قاعدة تايلور المتغيرة مع الوقت أمرا ممكنا (راجع دراسة Bauer, Pflueger, and Sunderam 2024). وتوضح النتائج تراجعا تدريجيا في حجم مُعامل قاعدة تايلور بشأن التضخم المتوقع بمرور الوقت وزيادة طفيفة في حجم مُعامل فجوة الناتج، مما يشير إلى تحقيق مكاسب في مصداقية السياسة النقدية (الشكل البياني ٢–٤، اللوحة ٣).

بالإضافة إلى هذا، يتمثل جانب بالغ الأهمية في أطر السياسة النقدية في مدى استقلالية البنوك المركزية عن الضغوط على المالية العامة. (يوضح الإطار ٢–٣ أن تقويض استقلالية البنوك المركزية من خلال عزل محافظيها لأسباب سياسية يؤدي إلى انخفاض سعر العملة وارتفاع معدل التضخم). وترزح الأسواق الصاعدة تقليديا تحت هيمنة سياسة المالية العامة. وحينما يفتقر أي بنك مركزي إلى الاستقلالية، يكون لدى الحكومة حافز للاعتماد عليه في تمويل مصروفاتها، وهو ما يحد، بدوره، من قدرة السلطات النقدية على زيادة أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، مما يُضعف تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة.[١٤] ولتقييم مدى استمرار هيمنة سياسة المالية العامة في تحدي استقلالية البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة، يفحص التحليل استجابة أسعار الفائدة الأساسية وتوقعات التضخم على المدى الطويل – فيما هو أبعد من أفق السياسة النقدية – في السنة التالية لحدوث زيادة غير متوقعة في الإنفاق العسكري (الشكل البياني ٢–٥، اللوحة ١).[١٥] وتوحي النتائج بهيمنة سياسة المالية العامة قبل الأزمة المالية العالمية حينما جاءت الزيادات في الإنفاق متبوعة بتيسير السياسة النقدية وارتفاع معدل التضخم المتوقع. وعلى خلاف الفترة قبل الأزمة المالية العالمية، لم تعد البنوك المركزية منذ ذلك الحين تلبي متطلبات الإنفاق المالي العام، مما ترك توقعات التضخم على المدى الطويل قريبة من المستهدف على نحو يماثل الوضع في الاقتصادات المتقدمة.

ويتمثل بُعد رئيسي آخر من أبعاد تنفيذ السياسة النقدية في مدى حفاظها على الاستقلالية فيما يتعلق بإجراءات السياسة النقدية الأمريكية. فقد وثقت مجموعة الدراسات المتخصصة بشكل كبير التداعيات المالية القوية للسياسة النقدية الأمريكية على بقية العالم (راجع دراسة Miranda-Agrippino and Rey 2020b؛

الشكل البياني ٢–٥: استقلالية البنوك المركزية
(٪)

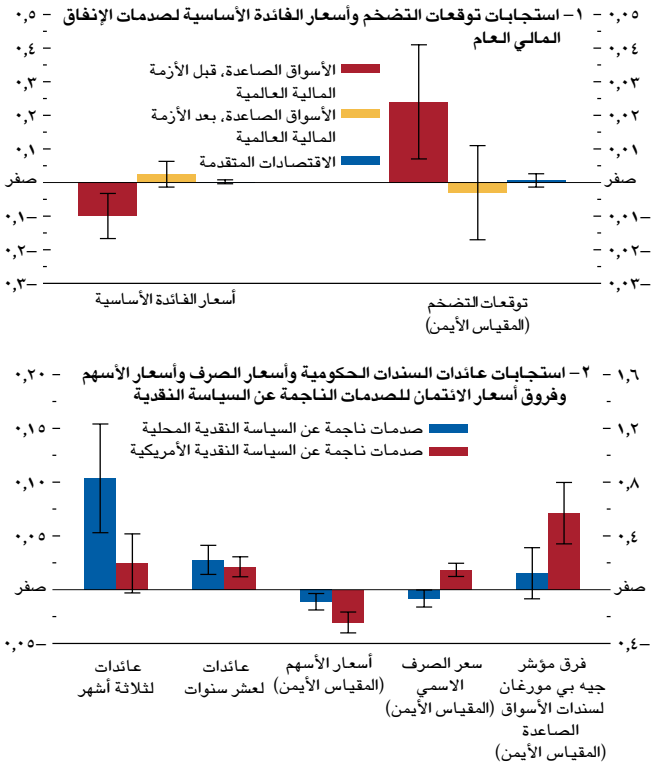

المصادر: مؤسسة Bloomberg؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics، وجيه بي مورغان، قاعدة بيانات الإنفاق العسكري الخاصة بمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح مُعاملات انحدارات توقعات التضخم لسنتين قادمتين وأسعار الفائدة الأساسية للسنة القادمة على نمو الإنفاق العسكري في السنة السابقة، مع تحييد أثر فترات التأخر في التضخم، وسعر الصرف، ونمو إجمالي الناتج المحلي، وتنبؤات التضخم، وسعر الفائدة الأساسي، ونسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي، ونمو الإنفاق الحكومي، ونمو الإنفاق العسكري، والآثار الثابتة القُطْرية والزمنية. والفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية هي ١٩٩٧–٢٠٠٩، والفترة بعدها هي ٢٠١٠–٢٠٢٤. وتوضح اللوحة ٢ استجابات عائدات السندات الحكومية، وأسعار الصرف الاسمية، وأسعار الأسهم، وفروق أسعار مؤشر جيه بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة لصدمات بمقدار انحراف معياري واحد ناجمة عن السياسات النقدية المحلية والأمريكية بعد يوم واحد من حدوث الصدمة. وتُحدَّد الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية المحلية على النحو الوارد في دراسة Checo, Grigoli, and Sandri (2024)، وتُحدَّد الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية على النحو الوارد في دراسة Bauer and Swanson (2023). وتتباين العينة حسب البلد وفقا لتوافر البيانات عن الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية المحلية، التي لا تشمل سوى فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية لمعظم البلدان. وتُعبِّر الأعمدة عن التقديرات بالنقاط، وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪.

[١٤] التمويل النقدي ليس القناة الوحيدة التي قد تمارس الحكومات من خلالها الضغط على البنوك المركزية. على سبيل المثال، قد تسعى الحكومات أيضا إلى تيسير الأوضاع المالية قبل الانتخابات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحسين الآفاق الانتخابية (راجع دراسة Dinç 2005).

[١٥] عادة ما يكون الإنفاق العسكري خارجا عن نطاق الأوضاع الاقتصادية بشكل أكبر من فئات الإنفاق الأخرى، ولكنه يكون ضئيلا نسبيا في بعض الأسواق الصاعدة. وعلى الرغم من هذا، تتسق النتائج إلى حد كبير مع النتائج المستخلصة باستخدام الإنفاق الأولي في نموذج انحدار ذاتي للمتجهات محدد هيكليا، على النحو الوارد في دراستي Blanchard and Perotti (2002)، و Ilzetzki, Mendoza, and Végh (2013).

والفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وباتباع ما جاء في دراسة Grigoli, Sandri, and Schrimpf (قيد الإصدار)، يتناول التحليل الوارد في هذا الفصل أثر الصدمات الناجمة عن السياسات النقدية الأمريكية والمحلية على المتغيرات المالية في الأسواق الصاعدة في اليوم التالي للإعلان عن أي سياسة نقدية (الشكل البياني ٢–٥، اللوحة ٢). فآثار الصدمات المحلية تنتقل بقوة إلى عائدات السندات الحكومية، ولا سيما عند النهاية القصيرة من منحنى العائد، وهو ما يشير إلى أن السياسة النقدية تحتفظ بقدرتها على التحكم في شروط الاقتراض. وتؤدي صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ناجمة عن سياسة نقدية محلية إلى زيادة العائد لثلاثة أشهر بنحو ١٠ نقاط أساس، في حين تُظهر الصدمات الناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية انتقالا أقل كثيرا – وغير ذي دلالة إحصائية – للآثار إلى شروط الاقتراض المحلي. وعلى الرغم من هذا، يمكن أن تكون الآثار على العائدات لعشر سنوات – التي تكون علاوات المخاطر الخاصة بها أكبر – مماثلة بدرجة كبيرة. ومن ناحية أخرى، يكون للصدمات الناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية آثار أكبر على فئات الأصول التي تنطوي على مخاطر أكبر، بما في ذلك أسعار الأسهم، وأسعار الصرف، وفروق أسعار الائتمان. وتؤدي صدمة بمقدار انحراف معياري واحد ناجمة عن السياسة النقدية الأمريكية إلى تراجع أسعار الأسهم بمقدار ٢٤ نقطة أساس، وانخفاض سعر الصرف بمقدار ١٥ نقطة أساس، واتساع فروق أسعار الائتمان بمقدار ٥٧ نقطة أساس. وعلى العكس من هذا، تؤدي صدمة ناجمة عن السياسة النقدية المحلية بمقدار انحراف معياري واحد إلى ارتفاع قيمة العملة بمقدار ٧ نقاط أساس، وانخفاض أسعار الأسهم بمقدار ٩ نقاط أساس.

التدخلات في سوق الصرف الأجنبي

تاريخيا، أظهرت الأسواق الصاعدة خوفا من التعويم بسبب مخاوف بشأن أوجه عدم اتساق الميزانيات العمومية، وانتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى التضخم، وعدم الاستقرار المالي (راجع دراسة Calvo and Reinhart 2002). وبدورها، عرقلت مقاومة تعويم سعر الصرف تطوير أدوات للتحوط، وحدَّت من عمق الأسواق المالية المحلية. ونتيجة لهذا، واصل كثير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة الانخراط في إدارة أسعار الصرف بشكل كبير حتى بعد اعتماد أطر استهداف التضخم.

وفي حين يوجد مبرر للتدخلات في سوق الصرف الأجنبي حتى في إطار نظام لاستهداف التضخم، تتضاءل المنافع المتحققة من استخدام أداة السياسات هذه مع نضوج أطر السياسات وتخفيف الاحتكاكات المالية (دراسة IMF 2023a).[١٦] وبالاستفادة من التباين عبر مختلف البلدان في درجة تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة، يوضح التحليل أن الأسواق الصاعدة التي لديها توقعات للتضخم على درجة جيدة من الثبات حول الركيزة المستهدفة يقل تدخلها في أسواق الصرف الأجنبي لمواجهة انحرافات تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة – وهي الفروق بين التغير في سعر الصرف وما هو متوقع حسب فروق أسعار الفائدة – التي تحدثها فترات تجنب المخاطر، لأن انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى التضخم عادة ما يكون أقل (الشكل البياني ٢–٦، اللوحة ١). وبالمثل، حينما يحد التنظيم الاحترازي الكلي فعليا من نسبة الدين بالعملة الأجنبية، تقل المخاوف بشأن الاستقرار المالي وتتضاءل الحاجة إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي (الشكل البياني ٢–٦، اللوحة ٢).[١٧] ومن ثم، من الأرجح أن تسمح الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات القوية بحدوث انحرافات عن تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة بدلا من مواجهتها عن طريق بيع العملة الأجنبية.

سياسة المالية العامة

يبدأ هذا القسم بفحص تصميم قواعد المالية العامة وإمكانية التنبؤ بالموارد العامة. ويُظهر مؤشر قوة قواعد المالية العامة الذي وضعه صندوق النقد الدولي تحسنا مستمرا في الأساس القانوني لقواعد المالية العامة والرقابة عليها وإنفاذها ومرونتها في الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٢–٧، اللوحة ١). إلا أن التقدم المحرز متفاوت، حيث لا تزال الأسواق الصاعدة في المتوسط متأخرة عن ركب الاقتصادات المتقدمة. وبصفة خاصة، غالبا ما تكافح البلدان لتحقيق التوازن بين مرونة قواعد المالية العامة وقدرتها على الصمود في مواجهة تعقيد التصميم، مع ضمان أن بنود التنصل مخصصة للأحداث التي تخرج عن نطاق سيطرة صناع السياسات (راجع دراسة Eyraud and others 2018). ويمكن لأطر المالية العامة وقواعد المالية العامة القوية زيادة مصداقية التوقعات الرسمية، مما يساعد على تثبيت توقعات القطاع الخاص بشأن سياسة المالية العامة في المستقبل (راجع دراسة End and Hong 2022; End 2023). واتساقا مع أوجه التحسن في إمكانية التنبؤ بسياسة المالية العامة في الأسواق الصاعدة، دأب معدو التنبؤات المختصون على جعل توقعاتهم بشأن حالات عجز الميزانية متسقة بشكل متزايد مع التوقعات الرسمية (الشكل البياني ٢–٧، اللوحة ٢).

وهناك بُعد مهم يمكن لسياسة المالية العامة المساهمة من خلاله في تحقيق استقرار الناتج يتمثل في درجة عملها بشكل مضاد للاتجاهات الدورية. فتاريخيا، نفذت الأسواق الصاعدة سياسة مالية عامة مسايرة للاتجاهات الدورية (راجع دراسات Gavin and Perotti 1997؛ وIlzetzki and Végh 2008؛ وFrankel, Végh, and Vuletin 2013)، مدفوعة في ذلك بمحدودية النفاذ إلى

[١٦] التدخلات في أسواق الصرف الأجنبي يمكن أن تكون مبررة في ظل وجود أوجه قصور في الأسواق المالية – مثل ضحالة الأسواق أو عدم اتساق قيم العملات – بشرط أن تتسم بالشفافية وأن تكون قائمة على القواعد وألا تقوض مصداقية السياسة النقدية. وعلى وجه الخصوص، يمكن استخدام هذه التدخلات للتصدي لعلاوة مخاطر مزعزعة للاستقرار ناتجة عن عيوب تشوب أسواق النقد الأجنبي، والتصدي للمخاطر على الاستقرار المالي الناجمة عن أوجه عدم اتساق أسعار صرف العملات الأجنبية، ومنع احتمال انفلات توقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة.

[١٧] الانحدارات المشابهة التي تفحص صافي تشديد تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال المُطبَّقة لمواجهة الانحرافات في تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة الناجمة عن صدمات تجنب المخاطر تشير إلى أن الأسواق الصاعدة يقل اعتمادها نسبيا أيضا على تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال حينما تكون توقعاتها للتضخم على درجة قوية من الثبات حول الركيزة المستهدفة.

الشكل البياني ٢–٦: استخدام التدخلات في سوق الصرف الأجنبي لمواجهة انحرافات تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

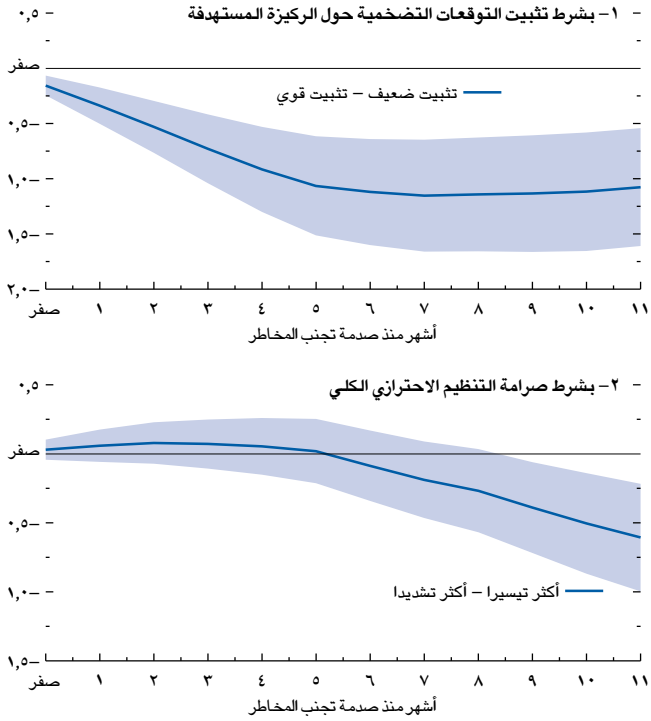

المصادر: Bloomberg Finance L.P.؛ وقاعدة بيانات التدخل في سوق الصرف الأجنبي (راجع دراسة Adler and others 2024)؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات سياسة السلامة الاحترازية الكلية المتكاملة؛ وجيه بي مورغان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يوضح التدخلات التراكمية في سوق الصرف الأجنبي (مقيسة باعتبارها صافي مشتريات) لمواجهة زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في انحراف تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة المقيس باستخدام مؤشر فترة تقبُّل المخاطر وفترة تجنب المخاطر بشرط تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة أو صرامة التنظيم الاحترازي الكلي. ويُستخدم المئينان العاشر والتسعون من التوزيعات المقابلة لعرض الأشكال البيانية. وتُحيَّد الانحدارات آثار التضخم المتأخر وسعر الصرف، والانحراف في تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة، والتدخلات في سوق الصرف الأجنبي، وتدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال، والآثار الثابتة القُطْرية والزمنية. ويُقاس مؤشر تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة على النحو الوارد في دراسة Bems and others (2021). وتُقاس صرامة التنظيم الاحترازي الكلي باعتبارها صافي التشديد التراكمي في رأس المال الإلزامي المتعلقة بالصرف الأجنبي، والقيود على القروض، والقيود الأخرى على المركز المالي. وتستبعد العينة الأسواق الصاعدة ذات نظم سعر الصرف الثابت. وتُعبِّر الخطوط عن التقديرات بالنقاط، وتُعبِّر الأجزاء المظللة عن فترات ثقة بنسبة ٩٠٪.

الشكل البياني ٢–٧: قوة أطر المالية العامة

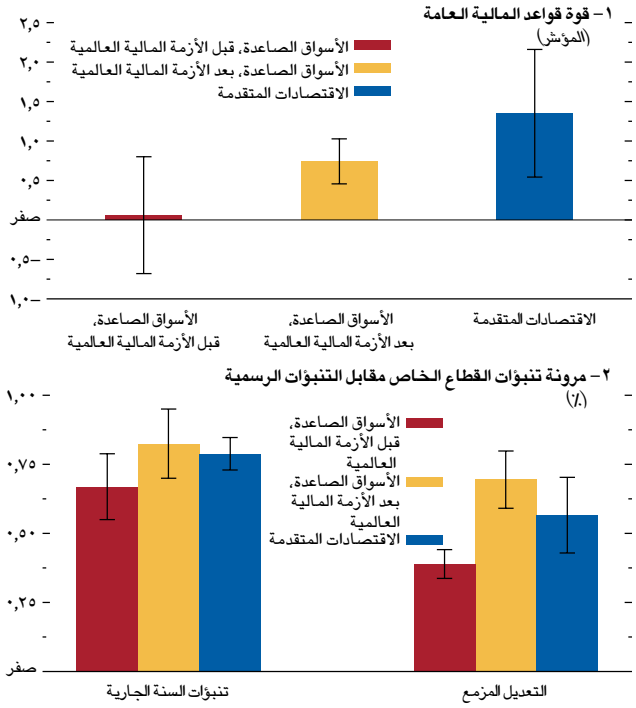

المصادر: دراسة Alonso and others، قيد الإصدار؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تُعبِّر الأعمدة عن قوة قواعد المالية العامة في الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة أثناء فترتي ما قبل الأزمة المالية العالمية وما بعدها. ويتم إنشاء مؤشر قوة قواعد المالية العامة استنادا إلى أربعة معايير مؤسسية: (١) الأساس القانوني، و(٢) وجود آلية للرقابة، و(٣) وجود آلية للإنفاذ والتصحيح، و(٤) المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. والقيم الأعلى تقابل قواعد مالية عامة أقوى. وفي اللوحة ٢، تُعبِّر الأعمدة عن وزن تنبؤات القطاع الخاص لعجز الميزانية في التنبؤات الرسمية، التي يتم الحصول عليها باعتبارها مُعاملات انحدار تنبؤات القطاع الخاص على التنبؤات الرسمية المرصودة في توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مع تحييد الآثار الثابتة القُطْرية. وتشير "التنبؤات الخاصة بالسنة الجارية" إلى رصيد المالية العامة للسنة الجارية، ويشير "التعديل المزمع" إلى التغير المتوقع في رصيد المالية العامة بين السنة الجارية والسنة القادمة، وكلاهما يتم تقديمه في إبريل. وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة نسبة ٩٠٪. والفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية هي ١٩٩٧–٢٠٠٩، والفترة بعدها هي ٢٠١٠–٢٠٢٤.

أسواق الائتمان الدولية أثناء فترات هبوط النشاط الاقتصادي ومواطن الضعف المؤسسية التي شجعت على انتهاج سياسة مالية عامة تيسيرية أثناء فترات الانتعاش (راجع دراسة Végh 2015). إلا أنه منذ الأزمة المالية العالمية، انتقلت بعض الأسواق الصاعدة من سياسة المالية العامة المسايرة للاتجاهات الدورية إلى سياسة مضادة لها (الربع الأدنى إلى اليمين في الشكل البياني ٢–٨). وفيما يتعلق بعدة أسواق صاعدة أخرى، يزداد المستوى السالب للحركة المشتركة للنفقات الحكومية وتراخي النشاط الاقتصادي عما كان عليه في فترة ما قبل الأزمة. وفي المتوسط، أصبحت درجة العمل بشكل مضاد للاتجاهات الدورية أقرب إلى نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة. وتظهر أوجه التحسن في العمل بشكل مضاد للاتجاهات الدورية في أوضح صورها في السنوات التي تلت فترات هبوط النشاط الاقتصادي في الدورة الاقتصادية العالمية، مما يوضح تزايد استخدام الأسواق الصاعدة لسياسة المالية العامة لحماية اقتصاداتها من الصدمات الخارجية.[١٨]

[١٨] يؤكد المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت أن التغير في النفقات الأولية قد أصبح مرتبطا بشكل سالب على نحو أكبر بالتغير في فجوات الناتج، مما يؤدي إلى تحييد أثر أعباء الديون المبدئية والآثار الثابتة القُطْرية. وتوجد أيضا سياسات مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية بدرجة أكبر في مختلف البلدان المصدِّرة للسلع الأولية، على الرغم من أن سياسة المالية العامة في هذه البلدان لا تزال مضادة للاتجاهات الدورية بدرجة أقل مما هي عليه في البلدان المستوردة للسلع الأولية.

الشكل البياني ٢–٨: الاتجاهات الدورية للنفقات الحكومية
(مُعاملات الارتباط)

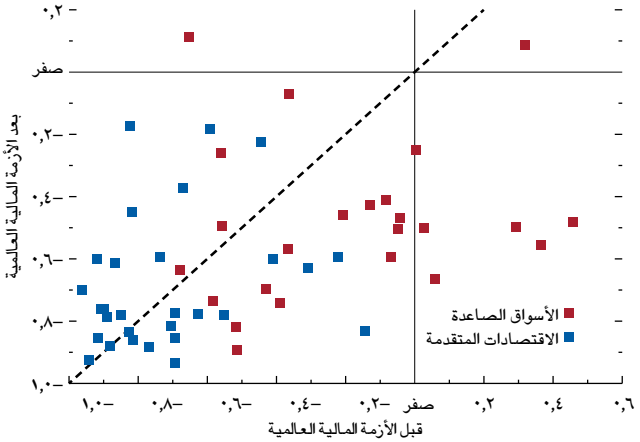

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، قاعدة البيانات المشتركة بين البلدان الخاصة بالحيز المالي (Cross-Country Database of Fiscal Space)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المربعات تُعبِّر عن الارتباط بين التغير في نسبة النفقات الحكومية الأولية إلى إجمالي الناتج المحلي والتغير في فجوة الناتج في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (١٩٩٧–٢٠٠٩) والفترة بعدها (٢٠١٠–٢٠٢٤). وتُنشأ النفقات الحكومية الأولية باعتبارها الفرق بين الإيرادات الحكومية والرصيد الأولي.

الشكل البياني ٢–٩: سياسة المالية العامة واستدامة القدرة على تحمل الدين

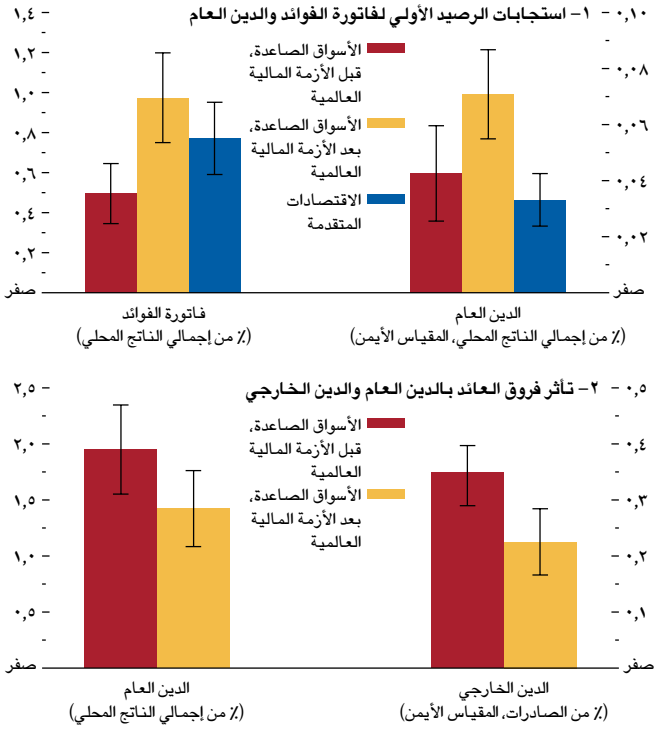

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وجيه بي مورغان؛ والبنك الدولي، قاعدة البيانات المشتركة بين البلدان الخاصة بالحيز المالي (Cross-Country Database of Fiscal Space)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ تُظهر أوجه المرونة في الرصيد الأولي مقابل القيم المتأخرة لفاتورة الفائدة والدين العام، ويُعبَّر عنها جميعا كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وتُستخلص أوجه المرونة باستخدام انحدارات الرصيد الأولي على القيم المتأخرة لفاتورة الفائدة والدين العام، والآثار الثابتة القُطْرية والزمنية، التي تقدر معا لفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (١٩٩٧–٢٠٠٩) والفترة فيما بعدها (٢٠١٠–٢٠٢٤) باستخدام متغيرات صورية للفترة والتفاعلات مع متغيرات الفائدة مع تحييد أثر فجوة الناتج ومعدل البطالة. وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة نسبة ٩٠٪. وتُظهر اللوحة ٢ أوجه المرونة في فروق العائد على السندات السيادية في مؤشر جيه بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة مقابل الدين العام والدين الخارجي، التي يُعبَّر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ونسبة من الصادرات. وتُستخلص أوجه المرونة باستخدام انحدارات لوغاريتم فروق العائد على السندات السيادية على الدين العام والدين الخارجي والآثار الثابتة القُطْرية، التي تقدر معا لفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية والفترة فيما بعدها باستخدام متغيرات صورية للفترة والتفاعلات مع متغيرات الفائدة مع تحييد أثر فجوة الناتج ومعدل البطالة. وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة نسبة ٩٠٪. وتوضح اللوحة ٣ نتائج محاكاة توضيحية باستخدام مُعاملات مشتقة من دالة رد الفعل المقدَّرة للدين العام. وتفترض العملية ثبات النسبة الأولية للدَين إلى إجمالي الناتج المحلي مقترنة بصدمة تتسبب في ارتفاع الدين في سنة واحدة. وتفترض عملية المحاكاة وجود فرق منخفض بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو ($r-g$) بنسبة صفر٪ وفرق مرتفع بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو بنسبة ٢٪.

وأخيرا، تكون سياسة المالية العامة الحذرة التي تواجه الضغوط على استدامة القدرة على تحمل الديون بالغة الأهمية لإبقاء نفقات الفائدة في مستويات منخفضة، واحتواء فروق العائد على السندات السيادية، وضمان إمكانية تجديد الديون التي اقتربت آجال استحقاقها. ولتقييم ما إذا كانت الزيادات في الديون ونفقات الفائدة تؤدي إلى زيادة الأرصدة الأولية، يقدر هذا القسم دالة رد فعل المالية العامة انطلاقا من روح دراستي Bohn (1998)؛ و Mauro (2015)، من بين دراسات أخرى. وقد زاد مستوى تأثر الأرصدة الأولية بمستويات الدين ونفقات الفائدة في الأسواق الصاعدة منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٢–٩، اللوحة ١).[١٩] وفي غضون ذلك، اقترب مستوى التأثر بفاتورة الفائدة من ١، ويتجاوز مستوى التأثر في الاقتصادات المتقدمة. وقد تعكس هذه الاستجابة الأقوى اعتمادا أكبر من جانب الأسواق الصاعدة على ضبط أوضاع المالية العامة لتجنب فقدان القدرة على النفاذ إلى الأسواق أو التعرض لزيادة في تكاليف الاقتراض (راجع دراسة Mendoza and Ostry 2008). وفي الحقيقة، بينما تُرجمت أوجه التحسن في أطر المالية العامة إلى قدرة أكبر على إدارة ارتفاع مستويات الدين العام والدين الخارجي بنفس تكاليف الاقتراض الخارجي – مما يشير إلى زيادة قدرة الأسواق

[١٩] زيادة تأثر الرصيد الأولي بالضغوط على استدامة القدرة على تحمل الديون تظهر بصفة خاصة في البلدان التي لديها قواعد للمالية العامة (المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت).

الصاعدة على تحمل الديون (راجع دراسة Reinhart, Rogoff, and Savastano 2003) – لا تزال فروق العائد على السندات السيادية تتأثر بأعباء الديون (الشكل البياني ٢–٩، اللوحة ٢)، خاصة أثناء فترات الضغط على النظام المالي (راجع دراسة Presbitero and Wiriadinata 2022). بالإضافة إلى هذا، فإنه حتى في ظل استجابة أكثر قوة، تشير دوال رد الفعل المُقدَّرة إلى أن سرعة خفض الدين إلى مستوياته السابقة بعد التعرض لصدمة معاكسة لا تزال بطيئة نسبيا (الشكل ٢–٩، اللوحة ٣).

مساهمة أطر السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

للإجابة عن السؤال الذي يطرحه عنوان هذا الفصل، "صمود الأسواق الصاعدة: حُسنُ حظٍ أم سياساتٌ حَسَنَة؟" –وفقا للطرح الذي قدمه Easterly and others (1993) في سياق عرض العوامل المحركة للنمو الاقتصادي– يحدد هذا القسم حجم مساهمة أطر السياسات مقارنة بمساهمة الأوضاع الخارجية المواتية في تعزيز قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود في مواجهة صدمات تجنب المخاطر. ويتواصل التحليل في مرحلتين.

المرحلة الأولى تستكشف مدى تنبؤ المتغيرات البديلة لجودة أطر السياسات بحجم النمو ومعدل التضخم في الأسواق الصاعدة خلال الاثنى عشر شهرا التالية لبداية فترة تجنب المخاطر. وعلى وجه التحديد، ينظر التحليل في مجموعة من متغيرات السياسات المحددة سلفا التي ترصد أطر السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة المالية العامة، وتقارن، باستخدام الآثار الثابتة لفترة محددة، قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود مقابل الجودة المتباينة لأطر السياسات مع الإبقاء في الوقت نفسه على ثبات أثر الأوضاع الخارجية.[٢٠] وتشير النتائج إلى أن السياسات الأكثر قوة تنبئ بأداء أفضل وأن البلدان حققت استفادة إلى حد يتسق مع قوة أطر السياسات في بداية فترات تجنب المخاطر. على سبيل المثال، يُتوقع لسوق صاعدة دخلت فترة تجنب المخاطر في المئين الخامس والسبعين من المستوى الأقل من أوجه عدم اتساق أسعار صرف العملات الأجنبية أن تشهد معدل نمو أعلى بمقدار ١,٣ نقطة مئوية من سوق صاعدة تدخل نفس فترة تجنب المخاطر في المئين الخامس والعشرين (الشكل البياني ٢–١٠، اللوحة ١). وعلى نحو مماثل، عادة ما تشهد سوق صاعدة في المئين الخامس والسبعين من حيث تثبيت توقعات التضخم على المدى الطويل حول الركيزة المستهدفة انخفاضا في التضخم بمقدار ١,٣ نقطة مئوية.

وباستخدام التقديرات التي تم الحصول عليها في المرحلة الأولى من التحليل، تحدد المرحلة الثانية حجم المساهمات الكلية لأطر السياسات والأوضاع الخارجية في ديناميكيات النمو والتضخم في أعقاب صدمات تجنب المخاطر عن طريق تفسير التغيرات الملحوظة في هذه العوامل في الفترات السابقة على الأزمة المالية العالمية

الشكل البياني ٢–١٠: عوامل تساهم في قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود أثناء فترات تجنب المخاطر
(٪)

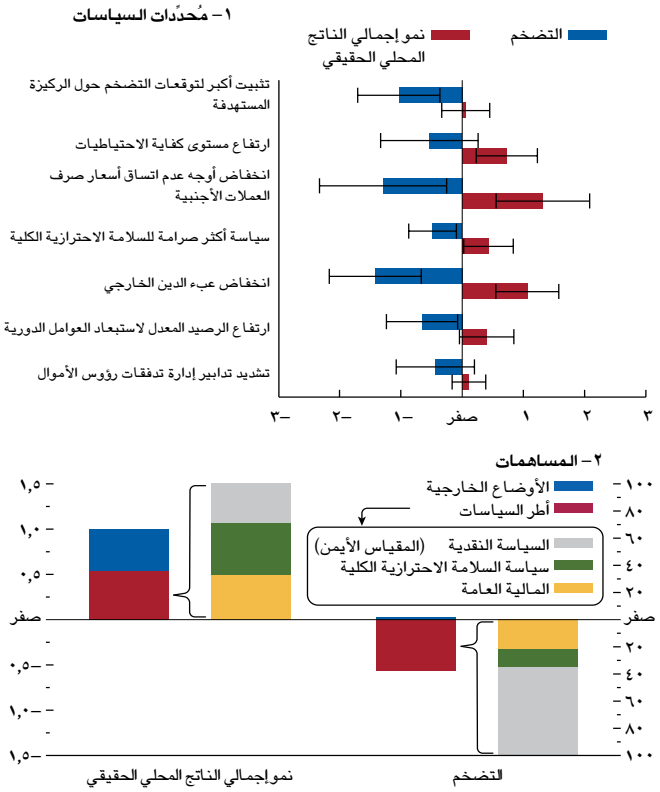

المصادر: دراسة Allen and Juvenal 2025؛ ومؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات السياسة الاحترازية الكلية المتكاملة؛ والبنك الدولي، قاعدة البيانات المشتركة بين البلدان الخاصة بالحيز المالي (Cross-Country Database of Fiscal Space)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ تُظهر التغير المتوقع في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والتضخم أثناء فترات تجنب المخاطر لبلد ينتقل من المئين الخامس والعشرين إلى المئين الخامس والسبعين في توزيع مجموعة متغيرات السياسات. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت. وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة نسبة ٩٠٪. وتوضح اللوحة ٢ مساهمات أطر السياسة والأوضاع الخارجية في وسيط الأسواق الصاعدة في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠١٠–٢٠٢٤) مقارنة بالفترة قبلها (١٩٩٧–٢٠٠٩). والمتغيرات التي تمثل بديلا للأوضاع الخارجية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة، والصدمات في معدلات التبادل التجاري السلعي، ومؤشر تأثير الأوضاع المالية على النمو في الولايات المتحدة. ويأخذ تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة وكفاية الاحتياطيات في الحسبان المساهمات النقدية، وعدم اتساق أسعار الصرف الأجنبي وتدابير السياسة الاحترازية الكلية بالنسبة للمساهمات في السياسة الاحترازية الكلية، وعبء الدين الخارجي والرصيد المُعدَّل لاستبعاد التقلبات الدورية بالنسبة للمساهمات في المالية العامة.

[٢٠] الآثار الثابتة للفترة تحُيِّد أيضا احتمال أن تكون اقتصادات الأسواق الصاعدة قد استفادت، في الفترات الأخيرة، من استجابة قوية على مستوى السياسات وأطر سياسات أفضل في الاقتصادات المتقدمة. والمنهج التجريبي مستوحى من العمل السابق الذي درس أهمية أطر السياسات أثناء الأزمة المالية العالمية أو فترات انهيار أسعار النفط (راجع دراسات Blanchard and others 2010؛ و-Lane and Milesi Ferretti 2011؛ وBerkmen and others 2012؛ وGrigoli, Herman, and Swiston 2019). وللاطلاع على تفاصيل المنهجية المتبعة، راجع المرفق ٢–٦ على شبكة الإنترنت.

والتالية لها.[٢١] وكان لأطر السياسات المحسنة مساهمات كبيرة في القدرة على الصمود أثناء فترات تجنب المخاطر في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى زيادة معدل النمو بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية وخفض معدل التضخم بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية في الفترة منذ حدوث الأزمة المالية العالمية مقارنة بالفترة قبل بداية الأزمة (الشكل البياني ٢–١٠، اللوحة ٢). أما أوجه التحسن في أطر السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة المالية العامة فقد ساهمت بشكل متساوٍ تقريبا في أداء النمو في السنوات التي تلت الأزمة. من جهة أخرى، يمكن إلى حد كبير تفسير انخفاض معدل التضخم بأوجه التحسن في الأطر النقدية، ولا سيما توقعات التضخم الأكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة. والأوضاع الخارجية المواتية بشكل أكبر – التي يمكن رصدها من خلال نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة، والصدمات في معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية، والأوضاع المالية العالمية – ساهمت أيضا في تحقيق نمو أسرع في الأسواق الصاعدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية، ولكنها لم تؤد إلى تخفيف الضغوط التضخمية.

كيفية التعامل مع صدمات تجنب المخاطر في المستقبل: أدلة مستقاة من محاكاة النماذج

تتمتع الاقتصادات التي تبرز فيها أطر سياسات أفضل بمفاضلات أكثر ملاءمة على مستوى السياسات تتيح مجالا للسياسة النقدية للعمل بشكل مضاد للاتجاهات الدورية. ويستخدم هذا القسم نسخة كمية من نموذج إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي (راجع دراستي Adrian and others 2020, 2021؛ وAdrian, Gaspar, and Vitek 2022) لتهيئة المجال عن طريق تحديد حجم هذه المفاضلات، ثم يستفيض في شرح الاستجابة المناسبة على مستوى السياسات الناتجة عن أطر السياسات المحسنة.[٢٢] وتتضمن هذه النسخة الكمية أربعة عوائق: (١) ضعف قدرة الوكلاء في سوق الصرف الأجنبي على تحمل المخاطر، مما يسبب تقلبات في علاوة المخاطر على تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة؛ و(٢) حد ملزم على الدين الخارجي من حين لآخر، وهو ما قد يسبب حالات توقف مفاجئ؛ و(٣) توقعات التضخم ضعيفة الثبات حول الركيزة المستهدفة التي تسبب انتقال كبير لأثر تغيرات سعر الصرف إلى أسعار الواردات والمستهلكين؛ و(٤) أوجه عدم اتساق أسعار صرف العملات الأجنبية في الميزانيات العمومية، وهو ما يعظّم الأثر الانكماشي لتغيرات أسعار الصرف في حالة حدوث توقف مفاجئ. والنموذج – المُعزَّز بآلية داخلية لربط التضخم بمؤشر (راجع دراسة Erceg, Lindé, and Trabandt 2024) لرصد عملية أكثر واقعية لانفلات توقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة – تتم مواءمته مع نوعين من الأسواق الصاعدة المفتوحة الصغيرة ذات أسعار الصرف المرنة. والنوع الأول من الاقتصاد يشبه متوسط الأسواق الصاعدة في الفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية ويتعرض للعوائق الأربعة جميعها. ويمثل النوع الثاني متوسط الأسواق الصاعدة في فترة ما بعد الأزمة، ويتسم بوجود توقعات تضخمية ثابتة بقوة أكبر حول الركيزة المستهدفة ومستوى أقل من أوجه عدم اتساق الميزانيات العمومية.[٢٣] وتتم مواءمة الاقتصاد الأجنبي ليتوافق مع الاقتصاد الأمريكي.

تحديد حجم المفاضلات على مستوى السياسات واحتمالية حدوث حالات توقف مفاجئ

لتوضيح المفاضلات على مستوى السياسات في الأسواق الصاعدة التي لديها أطر سياسات ذات مستويات مختلفة من الجودة، ينظر التحليل في صدمة تجنب المخاطر التي تسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن ثم تحُدث انخفاضا في سعر الصرف بنسبة ١٠٪ (الشكل البياني ٢–١١). وفي حالة الأسواق الصاعدة التي تتمتع بأطر سياسات قوية (أي الأسواق الصاعدة فيما بعد الأزمة)، يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع أسعار الواردات، مما يدفع تضخم الأسعار والأجور. وفي ظل توقعات التضخم الثابتة بقوة حول الركيزة المستهدفة، يكون بمقدور السياسة النقدية تحمل عدم تشديد أسعار الفائدة الأساسية بقوة، مما يسمح بتراجع الزيادة المؤقتة في التضخم وإعطاء أولوية لتحقيق استقرار الناتج، مع دعم الناتج بارتفاع صافي الصادرات.

من ناحية أخرى، يواجه صناع السياسات في الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة (أي الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية) مفاضلات أصعب على مستوى السياسات. فبالنسبة لنفس الحجم من انخفاض سعر العملة، يؤدي انتقال أكبر لأثر تغيرات سعر الصرف إلى الأسعار

[٢١] المساهمات النسبية لأطر السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة المالية العامة في النمو والتضخم ينبغي تفسيرها بحذر. أولا، قد تظل أطر السياسات المحددة سلفا مرتبطة داخليا بالنمو والتضخم، حتى بعد تحييد الاتجاهات العامة السابقة. ثانيا، لا توجد مطابقة مباشرة بين متغيرات السياسات الموضحة في اللوحة ١ في الشكل البياني ٢–١٠ وأطر السياسات الثلاثة. وعلى الرغم من أن متغيرات السياسات الفردية قد تكون أكثر ارتباطا بإطار معين، فإنه يمكنها التأثير على أطر أخرى. على سبيل المثال، يعكس مستوى الدين الخارجي كلا من الإجراءات المُتخذة على مستوى المالية العامة والتنظيم الاحترازي الكلي.

[٢٢] نموذج النسخة الكمية من إطار السياسات المتكامل له ميزتان مهمتان. تتمثل الميزة الأولى في أنه، وعلى غرار نماذج إطار السياسات المتكامل المفاهيمية (راجع دراستي Basu and others، قيد الإصدار؛ وBasu and Gopinath 2024)، ينظر في الدور المشترك الذي تؤديه السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة الاحترازية الكلية في الاقتصادات المفتوحة الصغيرة مع تقديم تفسير واضح في نفس الوقت لأوجه القصور في أسواق التجارة والأسواق المالية التي تسبب تقلبات غير فعالة في علاوات المخاطر. والميزة الثانية هي أن هذا النموذج كمي بشكل واضح، ويمكن حله بطريقة غير خطية، ومن الممكن استخدامه لتقييم أثر مختلف أنواع مزيج السياسات في البلدان التي تواجه مجموعات عوائق مختلفة.

[٢٣] مواءمة النموذج ليناسب أوضاع متوسط الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها مسألة توضيحية، وينبغي تفسيرها باعتبارها مفيدة بالقدر نفسه بشأن الاختلافات الحالية عبر مختلف البلدان بين الأسواق الصاعدة. للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مواءمة النموذج، راجع المرفق ٢–٧ على شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٢-١١: المفاضلات على مستوى السياسات لمواجهة صدمات تجنب المخاطر

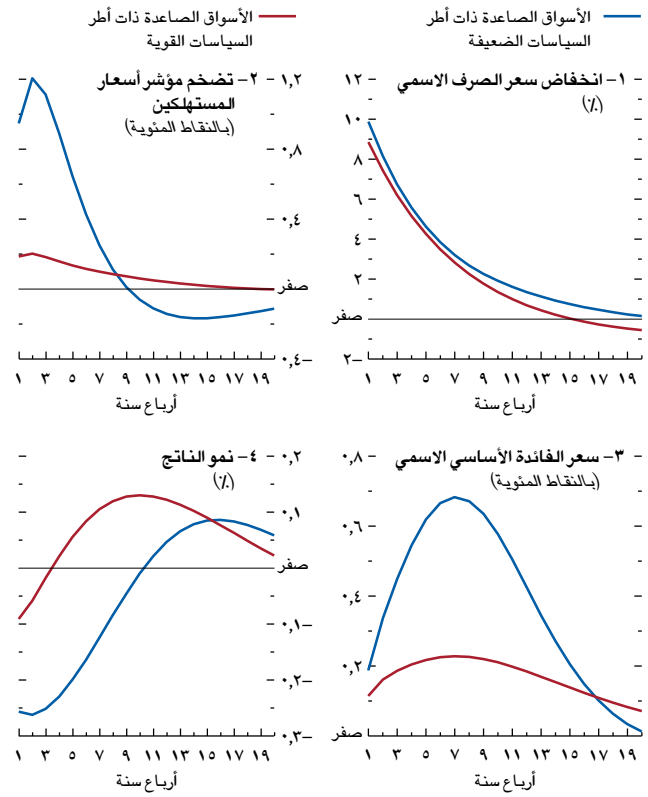

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يعرض عمليات محاكاة النماذج لمواجهة صدمة في تدفقات رؤوس الأموال تسبب انخفاض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١٠٪. وتتم معايرة الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة وفق خصائص متوسط الأسواق الصاعدة في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، في حين تتم معايرة الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات القوية على أساس خصائص متوسط الأسواق الصاعدة في فترة ما بعد الأزمة.

الشكل البياني ٢-١٢: احتمالية حالات التوقف المفاجئ وشدتها

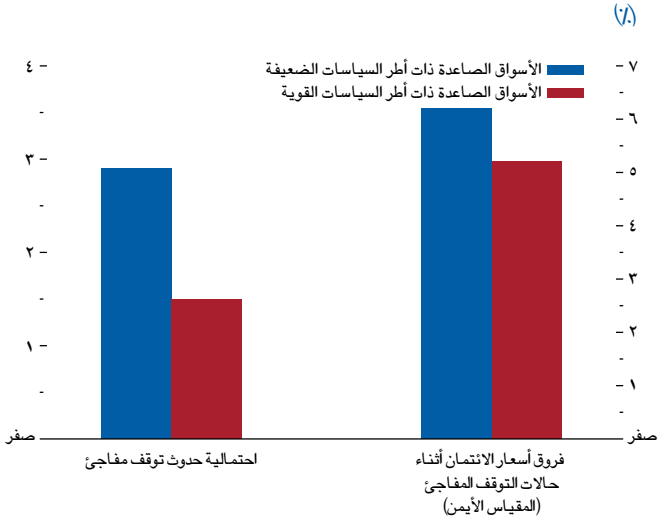

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُظهر الشكل البياني احتمالية حدوث حالات توقف مفاجئ وشدتها، على أساس عمليات محاكاة عشوائية على النحو الموضح في دراسة Adrian and others (2020, 2021). ويُقاس متوسط شدة التوقف المفاجئ باستخدام فرق أسعار الائتمان، المحتسب باعتباره سعر الفائدة على القروض مطروحا منه سعر الفائدة الأساسي.

المحلية إلى زيادة كبيرة في معدل التضخم. ومن ثم، تُضطر البنوك المركزية إلى اللجوء إلى تشديد قوي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي. وفي الأسواق الصاعدة التي تتمتع بأطر سياسات قوية، يتراجع الناتج بمقدار ٠,١ نقطة مئوية فقط ويرتفع التضخم بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية، ولكن الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة تعاني من انكماش مقداره ٠,٣ نقطة مئوية في الناتج وارتفاع بمقدار نقطة مئوية واحدة في التضخم.

ويتمثل أحد الانعكاسات المهمة الأخرى لتحسن أطر السياسات في انخفاض احتمالية حدوث حالات توقف مفاجئ وشدتها. فقد شهدت الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية تغيرات كبيرة في الميزانيات العمومية للعديد من الأسواق الصاعدة. فقد ارتفع متوسط صافي مركز الأصول الأجنبية بنسبة ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالفترة قبل الأزمة، وزادت نسبة الالتزامات الخارجية المُقوَّمة بالعملة المحلية بمقدار ١٢,٥ نقطة مئوية (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي للاطلاع على أحدث الاتجاهات العامة في أسواق السندات بالعملة المحلية). وتُبقي أوجه التحسن هذه الاقتصاد بعيدا عن حدود الدين الخارجي، مما يقلل احتمالية التعرض لتوقف مفاجئ بمقدار النصف، أي إلى ١,٥٪. ومع عدم التعرض لتوقف مفاجئ، انخفضت أيضا شدة هذه الأحداث بشكل كبير. وقد انخفض متوسط فروق أسعار الائتمان أثناء حالات التوقف المفاجئ من ٦,٢٪ إلى ٥,٢٪ (الشكل البياني ٢-١٢).

تكاليف تأخير تشديد السياسة النقدية

أوجد ارتفاع معدلات التضخم في أعقاب فترة الجائحة بيئة بالغة الصعوبة للأسواق الصاعدة التي تواجه صدمات تجنب المخاطر. وأدى تعطل سلاسل الإمداد العالمية إلى زيادة سريعة ومطردة في الأسعار (راجع الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وهو ما أفضى إلى تفاقم الديناميكيات المعاكسة التي عادة ما شوهدت في الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة. وعلى الرغم من هذا، تمثلت استجابات كثير من الأسواق الصاعدة في تشديد سياساتها المالية بقوة وفي الوقت المناسب، وهو ما ثبُتت أهميته البالغة في الحيلولة دون انفلات توقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة (رجع دراسة English, Forbes, and Ubide 2024).

ولتحديد حجم التكاليف المرتبطة باستجابة متأخرة وتيسيرية على مستوى السياسة النقدية، يركز التحليل على الأسواق الصاعدة

الشكل البياني ٢-١٣: تكاليف تأخير تشديد السياسة النقدية على الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة

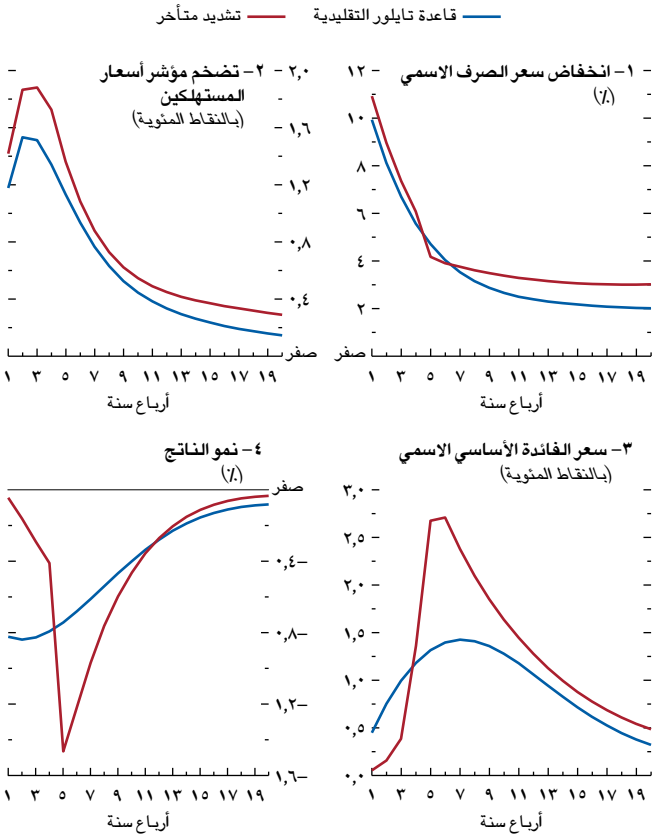

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يعرض عمليات محاكاة النماذج لمواجهة صدمة في تدفقات رؤوس الأموال تسبب انخفاض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١٠٪ مقترنة بصدمة مدفوعة بالتكلفة. وتتم معايرة الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة وفق خصائص متوسط الأسواق الصاعدة أثناء فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية. وفي سيناريو "التشديد المتأخر"، تحاول البنوك المركزية أولا غض الطَرْف عن زيادة معدلات التضخم.

ذات الأطر الضعيفة، ويقارن نتائج المحاكاة لنظامين للسياسة النقدية لمواجهة مزيج يتكون من صدمة تجنب المخاطر وصدمة مستمرة مدفوعة بالتكلفة (الشكل البياني ٢-١٣)، كما هو الحال في بيئة ما بعد الجائحة، مما يتسبب في انخفاض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١٠٪ وزيادة التضخم بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية. وفي النظام الأول، تتبع السياسة النقدية قاعدة تايلور التقليدية، مع مواجهة البنوك المركزية الضغوط التضخمية بطريقة قوية وفي الوقت المناسب. وفي النظام الثاني، تتأخر استجابة السياسات وتضعف: إذ تحاول البنوك المركزية مبدئيا غض الطَرْف عن الارتفاع الكبير في التضخم، ولكن لاحقا، فإنه لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة بالفعل، ينتهي بها الأمر إلى زيادة سعر الفائدة الأساسي بأكثر مما هو عليه في النظام الأول.[٢٤] وعلى الرغم من نجاح هذين النظامين في نهاية المطاف في إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف في نهاية السنة الثالثة بعد الصدمة، يؤدي التشديد المتأخر إلى ارتفاع أكبر بكثير في سعر الفائدة بمقدار ١,٤ نقطة مئوية، ويتسبب في انكماش أكثر وضوحا في الناتج – بنسبة ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي – بعد خمسة أرباع سنة من حدوث الصدمة.

دور التدخلات في سوق الصرف الأجنبي

في الختام، يُستخدم النموذج لفحص دور التدخلات في سوق الصرف الأجنبي، بمقارنة النتائج الخاصة بالأسواق الصاعدة بأطر السياسات المختلفة، وافتراض وجود هوامش أمان كافية من الاحتياطات. ولمواجهة صدمة تجنب المخاطر، ودون تدخل، ينخفض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١٠٪. وعلى الرغم من هذا، حينما تتدخل البنوك المركزية – بتخفيض الاحتياطيات بنسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي – فإنها تساعد على مواجهة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يحد من زيادة علاوة المخاطر على تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة ويقلل حجم انخفاض سعر الصرف بمقدار النصف.[٢٥]

وتوضح النتائج أنه على الرغم من التدخلات في سوق الصرف الأجنبي، فإن انخفاض سعر الصرف المتبقي في الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة لا يزال يزيد التضخم، مما يعكس مستوى مرتفعا نسبيا من انتقال أثر تغيرات سعر الصرف إلى التضخم. ومع ذلك، فبعد عامين من الصدمة، تقل الزيادة التراكمية في الأسعار بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية عما هي عليه في سيناريو عدم التدخل. ويقلل هذا الأمر الحاجة إلى تشديد السياسة النقدية ويحد من خسائر الناتج المرتبطة بها بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية (الشكل البياني ٢-١٤، اللوحة ١). وعلى العكس من هذا، تكون الفوائد التي تجنيها الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات القوية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي أقل بكثير. ففي ظل توقعات التضخم الأكثر ثباتا حول الركيزة المستهدفة، لا يقل التضخم إلا بمقدار ٠,١ نقطة مئوية حينما تتدخل البنوك المركزية، ويكون الناتج أعلى قليلا على الرغم من تشديد السياسة النقدية لأن انخفاض سعر الصرف الاسمي يعطي دفعة لصافي الصادرات (الشكل البياني ٢-١٤، اللوحة ٢).[٢٦]

[٢٤] في هذا النموذج، عادة ما ترتفع الأسعار والأجور أسرع حينما يكون التضخم بعيدا عن المستهدف، مما يؤدي إلى اطراد التضخم. وتؤدي هذه الآلية إلى تدهور المفاضلات المرتبطة بتأخر تشديد السياسة النقدية، حيث يصبح احتواء التضخم أكثر صعوبة بمجرد أن يبدأ انحراف التوقعات.

[٢٥] فعالية التدخلات في سوق الصرف الأجنبي في تعويض انخفاض سعر الصرف الاسمي تعتمد على عمق أسواق الصرف الأجنبي. وبما أنه من المفترض أن يكون هذا الإجراء هو نفسه في الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة والقوية على حد سواء، يصبح الانخفاض الناتج حينما تتدخل البنوك المركزية هو نفسه.

[٢٦] دراسة Adrian and others (2021) تقارن بين آثار تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال والتدخلات في سوق الصرف الأجنبي في نمط نموذج مشابه. وتشير عمليات المحاكاة إلى أن هذه الأدوات توفر مزايا مشابهة. وعلى الرغم من أن التحليل الوارد في هذا الفصل يتعلق بالتدخلات في سوق الصرف الأجنبي، فإنه بمقارنة البلدان ذات أطر السياسات القوية والضعيفة، يمكن توسيع نطاق الاستنتاجات لتشمل استخدام تدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال.

الشكل البياني ٢-١٤: آثار التدخلات في سوق الصرف الأجنبي
(٪)

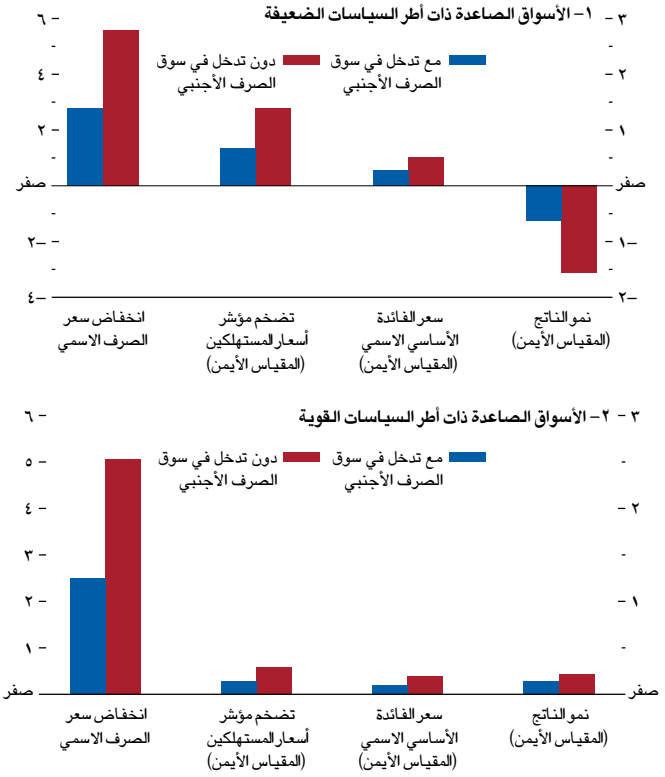

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الشكل البياني يعرض عمليات محاكاة النماذج لمواجهة صدمة في تدفقات رؤوس الأموال تسبب انخفاض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١٠٪ في غياب تدخل في سوق الصرف الأجنبي. وتتضمن سيناريوهات التدخل في سوق الصرف الأجنبي تراجعا في احتياطيات النقد الأجنبي بنسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتتم معايرة الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات الضعيفة وفق خصائص متوسط الأسواق الصاعدة في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، في حين تتم معايرة الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات القوية على أساس خصائص متوسط الأسواق الصاعدة بعد الأزمة. ويُعبَّر عن احتياطيات النقد الأجنبي بنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممثل للاتجاه العام، ويُعرض انخفاض سعر الصرف الاسمي ونمو الناتج في شكل نسبة مئوية، ويُعبَّر عن تضخم مؤشر أسعار المستهلكين وسعر الفائدة الأساسي الاسمي بنقاط مئوية. ويُظهر الشكل البياني احتياطيات النقد الأجنبي حين تحدث الصدمة، والتغير التراكمي على مدى السنتين التاليتين للصدمة في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين والناتج، والمتوسط على مدار سنتين لانخفاض سعر الصرف الاسمي والتغيرات في سعر الفائدة الأساسي.

الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات

منذ حدوث الأزمة المالية العالمية، أبدت معظم الأسواق الصاعدة قدرة كبيرة على الصمود في مواجهة صدمات تجنب المخاطر، بما في ذلك في أعقاب صدمة جائحة كوفيد-١٩ وما تلاها من زيادة التضخم. وعلى الرغم من أن الأوضاع الخارجية المواتية عززت بالتأكيد قدرة هذه الاقتصادات على تحمل صدمات تجنب المخاطر، فإن عزو القدرة على الصمود في الآونة الأخيرة إلى حُسْن الحظ وحده لا يعبر عن القصة الكاملة. فقد كان لأطر السياسات المحسنة دور بالغ الأهمية في دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما مكَّن البلدان من وضع السياسات الجيدة موضع التنفيذ.

وفي المتوسط، يكشف تحليل تطور أطر السياسات في الأسواق الصاعدة التقدم الكبير المحرز بمرور الوقت، الذي ساعد على تقليص الفجوة مع الاقتصادات المتقدمة، على الرغم من تباين درجة التقدم على مستوى البلدان. كما أن أوجه التحسن بحكم الواقع – التي تمتد إلى ما هو أبعد من اعتماد إطار لاستهداف التضخم وقواعد المالية العامة بحكم القانون – قد عززت تنفيذ السياسة النقدية وسياسة المالية العامة ومصداقيتهما، وهو ما أدى بدوره إلى استخدام أكثر تقييدا للتدخلات في سوق الصرف الأجنبي. وبعبارة أخرى، حقق استثمار الأسواق الصاعدة في تحسين مستوى أطر السياسات عائدات كبيرة، مما عزز القدرة على الصمود في مواجهة صدمات تجنب المخاطر. وتشير مقارنة الفترة المعتادة لتجنب المخاطر منذ الأزمة المالية العالمية بفترة معتادة قبل الأزمة إلى أن ارتفاع معدل النمو بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية وانخفاض معدل التضخم بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية يُعزيان إلى أطر السياسات المحسنة. وفي المقابل، دعمت الأوضاع الخارجية المواتية تحقيق نمو أسرع، مما ساهم بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية، ولكنها لم تؤد إلى تخفيف الضغوط التضخمية.

واستنادا إلى النتائج المستخلصة من مجموعة ثرية من التمرينات التجريبية لتقييم أطر السياسات وعمليات محاكاة النماذج الرامية إلى تحديد حجم المفاضلات على مستوى السياسات ضمن مختلف أطر السياسات، يقدم هذا الفصل بعض الرؤى المهمة لصناع السياسات لاجتياز بيئة عالمية عرضة للصدمات:

- السياسة النقدية. يمكن للتواصل الواضح بشأن أهداف السياسات ودالة رد فعل البنوك المركزية المساعدة على تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة وزيادة المصداقية. ويؤدي هذا الأمر، بدوره، إلى تيسير المفاضلات على مستوى السياسات، مما يتيح للبنوك المركزية مزيدا من التركيز على تحقيق استقرار الناتج. بالإضافة إلى هذا، فإنه من الضروري تعزيز استقلالية البنوك المركزية وحمايتها لضمان أن تظل القرارات بشأن السياسات بمنأى عن الضغوط السياسة، ولتخفيف مخاطر هيمنة سياسة المالية العامة. وتستمر أهمية هذا الأمر في السياق الحالي، الذي يتم فيه تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة وتتزايد المطالب بشأن المالية العامة، مما يحمل صناع السياسات على الرضوخ للضغوط السياسية.
- التدخلات في سوق الصرف الأجنبي. يمكن للتدخلات في سوق الصرف الأجنبي أن يكون لها دور يحقق استقرار الأسواق الصاعدة الأقل قدرة على الصمود، ولكن المنافع تتضاءل مع تقوية أطر السياسات. ونظرا للتكاليف المرتبطة بهذه التدخلات، ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لتثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة والحد من أوجه عدم اتساق الميزانيات العمومية – بما في ذلك من خلال تنفيذ أطر احترازية كلية – مما يقلل الحاجة إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي.
- سياسة المالية العامة. ثمة حاجة لآليات أقوى للحماية المالية لتعزيز انضباط أداء المالية العامة حينما ترتفع درجة عدم اليقين وضغوط الإنفاق. وللاستثمار في إطار

متوسط الأجل للمالية العامة يتمتع بالمصداقية ويجمع بين قواعد أكثر مرونة ومؤسسات قوية ومستقلة للمالية العامة أهمية بالغة لإظهار الالتزام بشأن المالية العامة، مع إفساح المجال لسياسة مالية مضادة للاتجاهات الدورية بدرجة أكبر. ويمكن تحسين مستوى الامتثال لقواعد المالية العامة من خلال ركيزة للمالية العامة قائمة على المخاطر مصممة خصيصا لتناسب قدرة البلد المعني على تحمل الديون، وآليات تصحيح قوية (راجع دراسة Acalin and others 2025). ويمكن أيضا للإدارة السليمة للدين العام أن تخفف آثار الصدمات السلبية على تكاليف الاقتراض (راجع دراسة Pedersoli and Presbitero 2023). ومن شأن هذه السياسات أن تساعد على بناء مسار نحو استدامة القدرة على تحمل الدين وتكوين هوامش أمان مالي (راجع الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الراصد المالي). ويمكن أيضا لتعميق أسواق السندات بالعملة المحلية وزيادة مشاركة المستثمرين المقيمين تحسين القدرة على الصمود (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

- هل هذه معضلة ثلاثية وليست مزدوجة؟ بالجمع بينها، فإن القدرة الملحوظة على الصمود في مواجهة فترات تجنب المخاطر، وتراجع المنافع الهامشية للتدخلات في أسواق الصرف الأجنبي (وتدابير إدارة تدفقات رؤوس الأموال) حيث تكون أطر السياسات قوية، والأدلة على زيادة استقلالية السياسة النقدية المحلية تشير جميعها إلى تحول تدريجي – وإن كان متفاوتا على مستوى البلدان – عن المعضلة المزدوجة (راجع دراسة Rey 2015) نحو المعضلة الثلاثية وفق نموذج ماندل– فلمينغ التقليدي.
- وبالنظر إلى المستقبل، تكون الأسواق الصاعدة ذات أطر السياسات القوية في وضع أفضل يمكّنها من اجتياز صدمات تجنب المخاطر. وتستفيد هذه الاقتصادات من مفاضلات أيسر على مستوى السياسات، وتواجه مخاطر أقل لحدوث حالات توقف مفاجئ. وعلى العكس من هذا، ينبغي للبلدان ذات الأطر الأضعف مقاومة الإغراء لتأخير تشديد السياسة النقدية، الذي قد يؤدي إلى انفلات توقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة وزيادة خسائر الناتج. وفي هذه الاقتصادات، يمكن للتدخلات في سوق الصرف الأجنبي أن توفر تخفيفا مؤقتا. ومع ذلك فهي مكلفة وينبغي ألا تحل محل الجهود اللازمة لتثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة وألا تؤجلها، ويجب أن تحد من أوجه عدم اتساق الميزانيات العمومية. وبصورة أعم، ينبغي لهذه التدخلات ألا تعرقل التعديل المبرر للسياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تعديل سعر الصرف.

وهذه التحسينات الواضحة في أطر السياسات ودورها في تعزيز قدرة الأسواق الصاعدة على الصمود في مواجهة فترات تجنب المخاطر في الآونة الأخيرة ينبغي ألا تؤدي إلى حالة من التهاون. وفيما يلي ثلاثة اعتبارات رئيسية تستحق الاهتمام:

- الاعتبار الأول، الأوضاع الخارجية قد لا تظل مواتية. فعلى الرغم من أن الأوضاع المالية العالمية لا تزال مواتية إلى حد ما منذ الأزمة المالية العالمية، سرعان ما قد يتغير هذا الأمر، مما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك والاستثمار في الاقتصادات المتقدمة. في غضون ذلك، يشكل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية مخاطر كبيرة على الأسواق الصاعدة ذات مستويات الدين المرتفعة بالفعل. ويمكن أيضا للتوترات الجغرافية–السياسية إحداث تغيرات غير مواتية في معدلات التبادل التجاري في الأسواق الصاعدة.
- الاعتبار الثاني، التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد–١٩ والصدمة في مجال الطاقة بسبب حرب روسيا في أوكرانيا أدتا إلى ارتفاع نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي في كثير من الأسواق الصاعدة. وقد يحد تآكل الحيز المالي من قدرة سياسة المالية العامة على مواجهة الصدمات المستقبلية بفعالية، وهو ما يؤكد ضرورة إعادة بناء قدرة المالية العامة قبل الفترة التالية من الضغط السوقي. علاوة على هذا، ربما أدت زيادة التضخم بعد الجائحة إلى وضع توقعات التضخم في حالة اضطراب، مما يعني أنه يجب على البنوك المركزية أن تحافظ على التزام ثابت ذي مصداقية بتحقيق استقرار معدلات التضخم.
- أما الاعتبار الثالث فهو أنه ينبغي عدم إغفال مخاطر تراجع السياسات. فلا يمكن اعتبار المكاسب التي تحققت مؤخرا من حيث المصداقية والقوة المؤسسية من المُسلَّمات. وعلى نحو ما يوضح الإطار ٢–٣، قد تتعرض استقلالية البنوك المركزية لضغوط ناجمة عن تعيينات لها دوافع سياسية، مما قد يؤدي إلى هيمنة سياسة المالية العامة وفقدان المصداقية وارتفاع معدلات التضخم. وبالمثل، قد تَضعف قواعد المالية العامة أو يتم تجاهلها إذا هيمنت ضغوط الاقتصاد السياسي، وهو ما يقوض مصداقية المالية العامة.

ولهذه الأسباب، فإن الخطوات الكبيرة التي اتخذتها الأسواق الصاعدة في السنوات الأخيرة – ومواجهاتها الفعالة للصدمات الأخيرة – ينبغي أن يُنظر إليها بوصفها أساسا لمواصلة تعزيز أطر السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية وسياسة المالية العامة، وأيضا لإعادة بناء هوامش المناورة من خلال السياسات للتصدي بشكل أفضل لبيئة عالمية تتزايد فيها حالة عدم اليقين.

الإطار ٢–١: اتفاقات صندوق النقد الدولي وقدرة الأسواق الصاعدة على الصمود

تشكل أدوات صندوق النقد الدولي الوقائية – خط الائتمان المرن، وخط الوقاية والسيولة، وخط السيولة قصيرة الأجل – مكونات رئيسية في مجموعة أدوات الإقراض لدى الصندوق. وهي تتيح للأعضاء المؤهلين الاستفادة من موارد الصندوق مقدما، دون شرطية الصندوق أو بشرطية محدودة، وتهدف إلى زيادة ثقة الأسواق مع توفير تأمين ضد الصدمات الخارجية. وهذه الأدوات متاحة للأعضاء المؤهلين الذين يملكون أساسيات اقتصادية وأطر سياسات قوية للغاية (أو سليمة، في حالة خط الوقاية والسيولة)، وتاريخا مستمرا في تنفيذ سياسات قوية للغاية (وتنفذها حاليا)، والتزاما بالحفاظ على استمرار هذه السياسات.

ويقيِّم هذا الإطار فعالية هذه الأدوات في دعم قدرة الأسواق الصاعدة على النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية وزيادة ثقة الأسواق أثناء فترات ارتفاع مستويات المخاطر العالمية. وتوضح دراسة للأحداث بشأن الموافقة على اتفاقات جديدة لخط الائتمان المرن وخط السيولة قصيرة الأجل تراجعا كبيرا يزداد ظهورا في فروق العائد على السندات السيادية في الأيام التي تلت الإعلان عن هذه الاتفاقات (الشكل البياني ٢–١–١، اللوحة ١).[٢،١]

وتساعد الأدوات الوقائية أيضا أثناء فترات تجنب المخاطر. وتوضح التوقعات المحلية باستخدام ترجيح درجات الميل العكسي (راجع دراسة Angrist, Jordà, and Kuersteiner 2018) أن الأسواق الصاعدة التي لديها اتفاقات وقائية شهدت زيادات أقل كثيرا في فروق العائد وتدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج أثناء أحدث فترتين لتجنب المخاطر، مقارنة بنظيراتها ذات الأساسيات الاقتصادية المماثلة (الشكل البياني ٢–١–١، اللوحة ٢). وتشير هذه النتائج إلى أن قيمة هذه الأدوات قد تزيد في بيئة عرضة للمخاطر، يمكن فيها لفترات الضغط المتكررة أن تمثل تحديا لإندماج الأسواق الصاعدة في أنشطة التجارة والتمويل العالمية (راجع IMF 2023b).

مؤلف هذا الإطار هو جوليو ليسي.

[١] هذا التحليل ينظر في اتفاقات خط الائتمان المرن التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٠٩ لكل من كولومبيا والمكسيك وبولندا، وخطوط الائتمان المرنة التي تمت الموافقة عليها لكل من شيلي وبيرو في عام ٢٠٢٠ في سياق صدمة كوفيد–١٩، وخط الائتمان المرن للمغرب في عام ٢٠٢٣. وهو يتناول أيضا خط السيولة قصيرة الأجل الذي تمت الموافقة عليه لشيلي في مايو ٢٠٢٢.

[٢] هذه النتيجة تتسق مع العمل السابق (راجع دراسة Lisi 2022) وتتسم بالقوة في استخدام طريقة المقارنة المصطنعة (راجع دراسة Abadie 2021). وفي المتوسط، تظل فروق العائد أقل من مثيلاتها المصطنعة بأكثر من ٢٠ نقطة أساس في أيام التداول الستين بعد الإعلان.

الشكل البياني ٢–١–١: اتفاقات صندوق النقد الدولي الوقائية ودورها أثناء فترات تجنب المخاطر

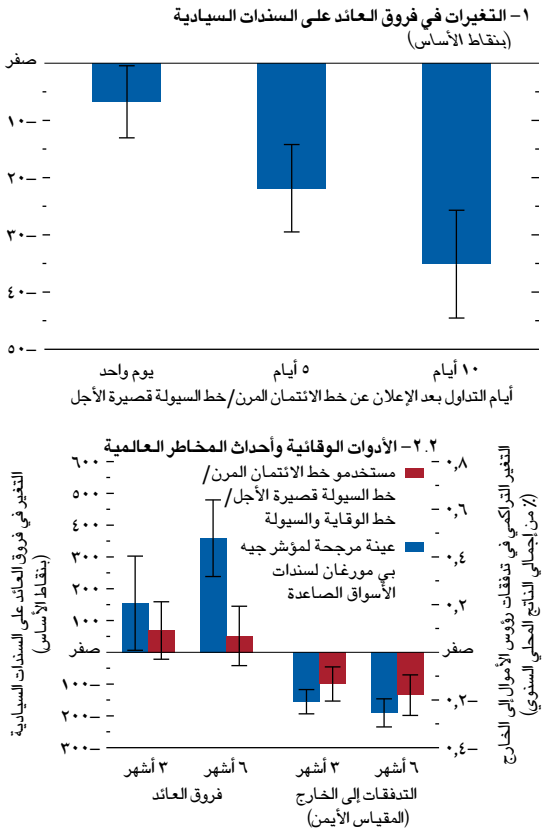

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.؛ ومؤسسة Emerging Portfolio Fund Research؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: اللوحة ١ توضح التغير المُقدَّر في فروق العائد بعد الإعلان عن خط ائتمان مرن أو خط سيولة قصيرة الأجل جديد، مقارنة بالأسواق الصاعدة الأخرى المدرجة في مؤشر جيه بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة. وتحيِّد التقديرات أثر المتغيرات المالية العالمية وفروق الأسعار المتأخرة. وتوضح اللوحة ٢ دوال الاستجابة للدفعات المشتقة من التوقعات المحلية مع آثار ثابتة قُطْرية وسنوية. وتُحدَّد الصدمات في بداية جائحة كوفيد–١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا. والتقديرات تُشتق باستخدام ترجيح الاحتمالية المعكوسة للنتائج الاقتصادية الكلية في الفترة ٢٠١٧–٢٠١٩ (فروق العائد حسب مؤشر جيه بي مورغان لسندات الأسواق الصاعدة، والدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وعجز المالية العامة، ورصيد الحساب الجاري) على احتمالية ملاحظة اتفاق وقائي في العينة. وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة نسبة ٩٠٪.

الإطار ٢-٢: المعالم المرحلية في تطوير أطر السياسة النقدية

إن حجر الأساس لإطار فعال للسياسة النقدية هو ركيزة اسمية واضحة والتزام قوي وذو مصداقية بتحقيق استقرار الأسعار. وعلى الرغم من أن الركيزة الاسمية قد تختلف على مستوى البلدان، يجب في جميع الأحوال النظر إليها بوصفها واضحة وذات مصداقية، مما يوفر أساسا للقرارات بشأن تحديد الأسعار والأجور. فعلى مدار العقدين ونصف العقد الماضية، أحرز كثير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة تقدما كبيرا في تحديث أطر سياساتها النقدية – مدفوعة في بعض الأحيان بعدم انتظام أوضاع السوق، وبظروف مواتية في أحيان أخرى. وقد جعل كثير من هذه الإصلاحات تحقيق استقرار الأسعار في صميم مهامها، غالبا بدعم من المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي. ويستفيض هذا الإطار في شرح بعض المعالم المرحلية الرئيسية.

في هذا السياق، يكون تقييد نطاق التدخل السياسي أمرا بالغ الأهمية لترسيخ التزام بشكل موثوق بتحقيق استقرار الأسعار.[١] ففي بعض الأسواق الصاعدة، كان لإصلاحات المالية العامة واعتماد الحكومات هدف البنوك المركزية المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار أدوار تكميلية في الحد من المخاوف بشأن هيمنة سياسة المالية العامة. وكانت الاستثمارات في الأطر التنظيمية والرقابية والاحترازية الكلية بالغة الأهمية أيضا في تمكين السلطات النقدية من السعي لتحقيق أهداف استقرار الأسعار. ويقدم بنك تايلند المركزي مثالا جيدا لأن اعتماده إطارا لاستهداف التضخم دعمته إصلاحات طموحة في سياسات القطاع المالي في البلاد وأكملته.

واعتمادا على إطار السياسة النقدية، قد تتضمن المعالم المرحلية الرئيسية الأخرى إنشاء احتياطيات كافية من النقد الأجنبي أو توضيح الدور المناسب لسعر الصرف. وبالنسبة للأسواق الصاعدة التي لديها أطر لاستهداف التضخم، ولا سيما الأسواق في طور الانتقال من نظم أسعار الفائدة الثابتة، تكون إتاحة مرونة أكبر لأسعار الصرف والإبقاء على التدخلات في سوق الصرف الأجنبي في حد أدنى مناسب بالغة الأهمية لأنهما يساعدان على تجنب أي تصور لاستهداف مستويات معينة لأسعار الصرف وأي التباس بشأن الركيزة الاسمية "الحقيقية؟". وبنك شيلي المركزي وبنك الاحتياطي في جنوب إفريقيا مثالان على الالتزام القوي بمرونة سعر الصرف وتقييد التدخلات في سوق الصرف الأجنبي.

وترتبط معالم مرحلية مهمة أخرى بتطور أطر البنوك المركزية التشغيلية والفنية والمتعلقة بصنع القرار. فقد تغلَّب عدد كبير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة على طائفة من التحديات التي واجهت بناء قدراتها التشغيلية على إدارة السيولة وتوجيه أسعار الفائدة على المدى القصير، مع تعزيز تطوير أسواق المعاملات بين البنوك والأوراق المالية والأسواق الأخرى المهمة لانتقال آثار السياسة النقدية. على سبيل المثال، أعطى بنك جورجيا الوطني أولوية لمجموعة من إصلاحات السياسات في هذه المجالات لدعم تطوير الإطار الذي وضعه لاستهداف التضخم.

ويتمثل آخر معلم مرحلي رئيسي في وضع إطار قوي للتواصل بشأن قرارات السياسة النقدية ومبررات اتخاذها. وقد أنشأ عدد كبير من البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة، بما فيها الأمثلة الواردة في هذا الإطار، أطرا متقدمة للتواصل تركز على المؤتمرات الصحفية المنتظمة، وبيانات السياسات العامة، وتقارير السياسات النقدية.[٢] وتساعد هذه الاستثمارات في تعزيز المساءلة، وزيادة الفهم العام لأهداف البنوك المركزية ودوال رد فعلها.

مؤلف هذا الإطار هو توماس جيه. كارتر.

[١] راجع دراسة Brandao-Marques and others (2024) للاطلاع على الأدلة على الروابط بين الدين الحكومي وتوقعات التضخم على المدى الطويل في الأسواق الصاعدة، إلى جانب الأدلة التكميلية المستقاة من دراسة David, Pienknagura, and Yépez (2025).

[٢] راجع دراسة Unsal, Papageorgiou, and Garbers (2022) للاطلاع على الأدلة على تحسن أطر التواصل الخاصة بالبنوك المركزية.

الإطار٢–٣: الآثار الاقتصادية الكلية لتقويض استقلالية البنوك المركزية

إن تنفيذ السياسة النقدية دون تدخل سياسي أمر بالغ الأهمية لاستقلالية البنوك المركزية لأنه يساعد على تثبيت توقعات التضخم حول الركيزة المستهدفة وضمان استقرار الأسعار (راجع دراسات Blinder 2000؛ وBernanke 2010؛ وFischer 2015؛ وIoannidou and others 2025). ويفحص هذا الإطار الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة على تراجع استقلالية البنوك المركزية، وذلك باستخدام حالات نقل محافظيها لدوافع سياسية، التي تحدث حينما لا يتبع تعيين هؤلاء المسؤولين أو عزلهم من مناصبهم إجراءات واضحة تستند إلى قواعد، ولا يعطي أولوية للمؤهلات المهنية، ولا يحافظ على استقلالية البنوك المركزية التشغيلية.

واستنادا إلى حالات نقل ١٣٤ محافظ بنك مركزي في ١١ اقتصادا متقدما و١٦ سوقا صاعدة منذ عام ٢٠٠٠، تُصنَّف هذه الحالات حسب ما إذا كانت التقارير الإخبارية الصادرة في وقت النقل قد ذكرت أي تدخل أو دافع سياسي.[١] وكانت حالات النقل لدوافع سياسية شائعة على نحو أكبر بكثير في الأسواق الصاعدة (٥٠ حالة، أي نحو نصف عدد الحالات) منها في الاقتصادات المتقدمة (٥ حالات، أو ٨٪ من جميع الحالات). علاوة على هذا، تكون توقعات التضخم أقل ثباتا حول الركيزة المستهدفة في البلدان حيث تكون حالات النقل لدوافع سياسية أكثر تواترا (الشكل البياني ٢–٣–١). وهي تتجاوز المستويات المستهدفة بنحو ١٪ في البلدان التي تشكل فيها حالات النقل الأغلبية، وبأكثر من ٢٪ في البلدان التي تكون فيها القاعدة السائدة. وتظل التوقعات قريبة من المستهدف في البلدان التي لا تشهد حالات نقل لدوافع سياسية. ويصدق هذا الارتباط في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة على حد سواء. وهذه العلاقة لا توجد في ظل التدابير بحكم القانون بشأن استقلالية البنوك المركزية (راجع دراسة Romelli 2024).

ولتحديد آثار حالات النقل لدوافع سياسية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، يستخدم التحليل التوقعات المحلية للفرق في الفروق (راجع دراسة Dube and others 2023)، مع تحييد أثر التغيرات السابقة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأيضا الآثار الثابتة القُطْرية والزمنية. وبعد ستة أشهر من حالات النقل لدوافع سياسية، تنخفض أسعار الفائدة الحقيقية بمقدار ١,٦ نقطة مئوية، وتنخفض أسعار الصرف بنسبة ٣,١٪، ويرتفع التضخم وتوقعات التضخم بمقدار ١,٧ نقطة مئوية مقارنة بالبلدان ذات الأساسيات الاقتصادية الكلية المماثلة التي لم تشهد أي حالة نقل لمحافظي البنوك المركزية. وعادة ما ينخفض سعر الصرف أيضا، ولكن آثاره غير ذات دلالة إحصائية. والعدد المحدود من حالات نقل محافظي البنوك المركزية لدوافع سياسية في الاقتصادات المتقدمة يجعل من الصعب الحصول على أدلة قوية على الآثار المتباينة على مستوى مجموعات البلدان. وتكون النتائج الخاصة باقتصادات الأسواق الصاعدة قريبة جدا من النتائج الخاصة بالعينة ككل، في حين تكون النتائج الخاصة بالاقتصادات المتقدمة إما أقل من حيث الحجم (للتضخم المتوقع وانخفاض سعر الصرف) أو غير ذات دلالة إحصائية.

الشكل البياني ٢–٣–١: آثار عمليات نقل محافظي البنوك المركزية لدوافع سياسية

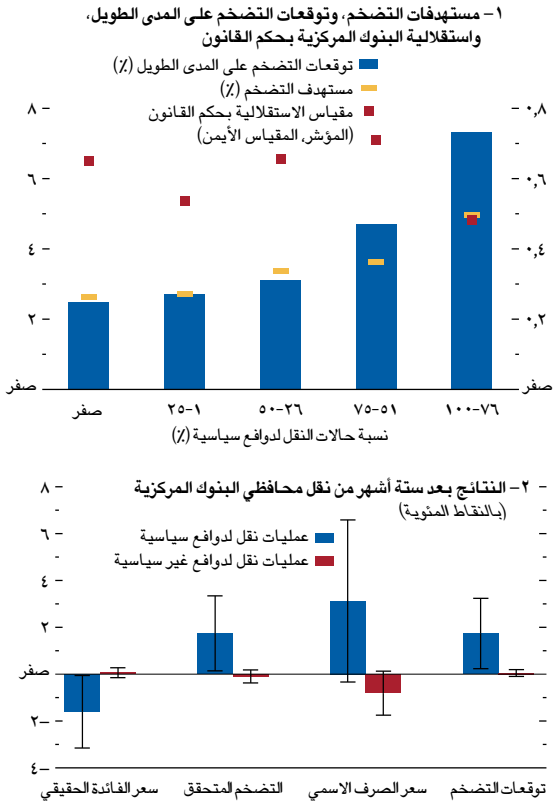

المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ودراسة Romelli 2024؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، توضح الأعمدة متوسط الانحرافات عن المستهدف لتوقعات التضخم لخمس سنوات قادمة، وتمثل المستطيلات باللون الأصفر مستهدف التضخم، وتمثل المربعات باللون الأحمر استقلالية البنوك المركزية بحكم القانون المستقاة من دراسة Romelli (2024). ويُعبَّر عن جميع المتغيرات حسب مجموعات البلدان من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤ على أساس تواتر عمليات النقل لأسباب سياسية. وفي اللوحة ٢، توضح الأعمدة متوسط التغيرات في الناتج بعد ستة أشهر من عمليات النقل لدوافع سياسية (الأعمدة الزرقاء) وعمليات النقل لدوافع غير سياسية (الأعمدة الحمراء). ويُعرَّف سعر الفائدة الحقيقي بأنه الفرق بين سعر الإيداع لثلاثة أشهر (أو ما يعادله) وتوقعات التضخم لاثني عشر شهرا قادمة. ويُعبَّر تغير موجب في سعر الصرف الاسمي عن انخفاض. وتحيِّد التصنيفات الاتجاهات العامة المسبقة في متغيرات الناتج، ومجموعة ثابتة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الضابطة، والآثار الثابتة القُطْرية والزمنية. وتُعبِّر الخطوط الطولية عن فترات ثقة نسبة ٩٠٪. وتتضمن العينة جميع عمليات النقل التي يمكن استخدامها لعزل الأثر السببي للنقل.

مؤلفو هذا الإطار هم مارين بولهاوس، وروي مانو، وهيدا ثوريل.

[١] يعتمد التصنيف على تقييمات ذاتية تستند إلى معلومات منشورة عن كل حالة نقل على الموقع الإلكتروني https://centralbanking.com، تُكملها أخبار أوردتها بلومبرغ وجريدة فاينانشيال تايمز.

المراجع:

Abadie, A. 2021. "Using Synthetic Controls: Feasibility, Data Requirements, and Methodological Aspects." *Journal of Economic Literature* 59 (2): 391–425.

Abiad, A., J. Bluedorn, J. Guajardo, and P. Topalova. 2015. "The Rising Resilience of Emerging Market and Developing Economies." *World Development* 72: 1–26.

Acalin, J., V. Alonso, C. Arroyo, R. Lam, L. Martinez, A.D.M. Nguyen, F. Roch, G. Sher, and A. Solovyeva. 2025. "Fiscal Guardrails against High Debt and Looming Spending Pressures." IMF Staff Discussion Note 25004/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Acosta-Henao, M., A. Fernández, P. Gomez-Gonzalez, and S. Kalemli-Özcan. 2024. "Firm Financing during Sudden Stops: Can Governments Substitute Markets?" NBER Working Paper 33283, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Adler, G., K. S. Chang, R. C. Mano, and Y. Shao. 2024. "Foreign Exchange Intervention: A Data Set of Official Data and Estimates." *Journal of Money, Credit and Banking* 57 (5): 1241–73.

Adrian, T., C. J. Erceg, M. Kolasa, J. Lindé, and P. Zabczyk. 2021. "A Quantitative Microfounded Model for the Integrated Policy Framework." IMF Working Paper 21292/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Adrian, T., C. J. Erceg, J. Lindé, P. Zabczyk, and M. J. Zhou. 2020. "A Quantitative Model for the Integrated Policy Framework. IMF Working Paper 20122/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Adrian, T., V. Gaspar, and F. Vitek. 2022. "A Medium-Scale DSGE Model for the Integrated Policy Framework." IMF Working Paper 22015/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Adrian, T., F. Natalucci, and J. Wu. 2024. "Emerging Markets Navigate Global Interest Rate Volatility." IMF Blog, January 31.

Aguiar, M., and G. Gopinath. 2007. "Emerging Market Business Cycles: The Cycle Is the Trend." *Journal of Political Economy* 115 (1): 69–102.

Aizenman, J., D. Park, I. A. Qureshi, J. Saadaoui, and G. Salah Uddin. 2024. "The Performance of Emerging Markets during the Fed's Easing and Tightening Cycles: A Cross-Country Resilience Analysis." *Journal of International Money and Finance* 148: 103169.

Alfaro, L., M. Calani, and L. Varela. 2021. "Granular Corporate Hedging under Dominant Currency." NBER Working Paper 28910, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Alonso, V., C. Arroyo, O. Aydin, V. Balasundharam, H. R. Davoodi, W. R. Lam, A. Nguyen, N. Salazar Ferro, G. Sher, and A. Solovyeva. Forthcoming. "Fiscal Rules at a Glance: An Update 1985–2024." International Monetary Fund, Washington, DC.

Angrist, J. D., Ò. Jordà, and G. M. Kuersteiner. 2018. "Semiparametric Estimates of Monetary Policy Effects: String Theory Revisited." *Journal of Business & Economic Statistics* 36 (3): 371–87.

Apeti, A. E., B. W. W. Bambe, J. L. Combes, and E. D. Edoh. 2024. "Original Sin: Fiscal Rules and Government Debt in Foreign Currency in Developing Countries." *Journal of Macroeconomics* 80: 103600.

Basu, S., E. Boz, G. Gopinath, F. Roch, and D. Unsal. Forthcoming. "A Conceptual Model for the Integrated Policy Framework." *Econometrica*.

Basu, S., and G. Gopinath. 2024. "An Integrated Policy Framework (IPF) Diagram for International Economics." IMF Working Paper 2024038/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Bauer, M. D., C. E. Pflueger, and A. Sunderam. 2024. "Perceptions about Monetary Policy." *Quarterly Journal of Economics* 139 (4): 2227–78.

Bauer, M. D., and E. T. Swanson. 2023. "A Reassessment of Monetary Policy Surprises and High-Frequency Identification." *NBER Macroeconomics Annual* 37 (1): 87–155.

Bekaert, G., E. C. Engstrom, and N. R. Xu. 2022. "The Time Variation in Risk Appetite and Uncertainty." *Management Science* 68 (6): 3975–4004.

Bems, R., F. Caselli, F. Grigoli, and B. Gruss. 2021. "Expectations' Anchoring and Inflation Persistence." *Journal of International Economics* 132: 103516.

Bergant, K., A. Fernández, K. Teoh, and M. Uribe. Forthcoming. "Redrawing the Landscape of Cross-Border Flow Restrictions: Modern Tools and Historical Perspectives." International Monetary Fund, Washington, DC.

Bergant, K., F. Grigoli, N. J. Hansen, and D. Sandri. 2024. "Dampening Global Financial Shocks: Can Macroprudential Regulation Help (More Than Capital Controls)?" *Journal of Money, Credit and Banking* 56 (6): 1405–38.

Berkmen, S. P., G. Gelos, R. Rennhack, and J. P. Walsh. 2012. "The Global Financial Crisis: Explaining Cross-Country Differences in the Output Impact." *Journal of International Money and Finance* 31 (1): 42–59.

Bernanke, B. S. 2010. "Central Bank Independence, Transparency, and Accountability." In *Speeches at the Institute for Monetary and Economic Studies International Conference, Bank of Japan, Tokyo, Japan*, May, vol. 25.

Blanchard, O. J., H. Faruqee, M. Das, K. J. Forbes, and L. L. Tesar. 2010. "The Initial Impact of the Crisis on Emerging Market Countries." *Brookings Papers on Economic Activity* 263–323.

Blanchard, O., and R. Perotti. 2002. "An Empirical Characterization of the Dynamic Effects of Changes in Government Spending and Taxes on Output." *Quarterly Journal of Economics* 117 (4): 1329–68.

Blinder, A. S. 2000. "Central-Bank Credibility: Why Do We Care? How Do We Build It?" *American Economic Review* 90 (5): 1421–31.

Bohn, H. 1998. "The Behavior of US Public Debt and Deficits." *Quarterly Journal of Economics* 113 (3): 949–63.

Das, M., G. Gopinath, and Ş. Kalemli-Özcan. 2022. "Preemptive Policies and Risk-Off Shocks in Emerging Markets." NBER Working Paper 29615, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

David, A. C., S. Pienknagura, and J. F. Yépez. 2025. "Can Fiscal Consolidations Announcements Help Anchor Inflation Expectations?" *Journal of International Money and Finance* 151: 103247.

Dinç, S. I. 2005. "Politicians and Banks: Political Influences on Government-Owned Banks in Emerging Markets." *Journal of Financial Economics* 77 (2): 453–79.

Dube, A., D. Girardi, Ò. Jordà, and A. M. Taylor. 2023. "A Local Projections Approach to Difference-in-Differences Event Studies." NBER Working Paper 31184, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Easterly, W., M. Kremer, L. Pritchett, and L. H. Summers. 1993. "Good Policy or Good Luck? Country Growth Performance and Temporary Shocks." Journal of Monetary Economics 32 (3): 459–83.

End, N. 2023. "Big Brother Is Also Being Watched: Measuring Fiscal Credibility." *Journal of Macroeconomics* 77: 103548.

End, N., and M. J. H. Hong. 2022. "Trust What You Hear: Policy Communication, Expectations, and Fiscal Credibility." IMF Working Paper 22036/, International Monetary Fund, Washington, DC.

English, B., K. Forbes, and A. Ubide, eds. 2024. *Monetary Policy Responses to Post-Pandemic Inflation*. London: CEPR Press.

Erceg, C. J., J. Lindé, and M. Trabandt. 2024. "Monetary Policy and Inflation Scares." IMF Working Paper 24036/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Erel, I., J. Liebersohn, C. Yannelis, and S. Earnest. 2023. "Monetary Policy Transmission through Online Banks." NBER Working Paper 31380, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Eyraud, L., M. X. Debrun, A. Hodge, V. D. Lledo, and M. C. A. Pattillo. 2018. "Second-Generation Fiscal Rules: Balancing Simplicity, Flexibility, and Enforceability." IMF Staff Discussion Note 18004/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Fischer, S. 2015. "Central Bank Independence." 2015 Herbert Stein Memorial Lecture, National Economists Club, November 4, Washington, DC.

Frankel, J. A., C. A. Végh, and G. Vuletin. 2013. "On Graduation from Fiscal Procyclicality." *Journal of Development Economics* 100 (1): 32–47.

Gavin, M., and R. Perotti. 1997. "Fiscal Policy in Latin America." In *NBER Macroeconomic Annual*, vol. 12, edited by B. Bernanke and J. Rotemberg, 11–61. Cambridge, MA: MIT Press.

Ghosh, M. A. R., M. J. D. Ostry, and M. S. Qureshi. 2017. "Managing the Tide: How Do Emerging Markets Respond to Capital Flows?" IMF Working Paper 17069/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Brandao-Marques, L., M. Casiraghi, G. Gelos, O. Harrison, and G. Kamber. 2024. "Is High Debt Constraining Monetary Policy? Evidence from Inflation Expectations." *Journal of International Money and Finance* 149: 103206.

Caballero, R. J., and G. Kamber. 2019. "On the Global Impact of Risk-Off Shocks and Policy-Put Frameworks." NBER Working Paper 26031, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Calvo, G. A., and C. M. Reinhart. 2002. "Fear of Floating." *Quarterly Journal of Economics* 117 (2): 379–408.

Campa, J. M., and L. S. Goldberg. 2005. "Exchange Rate Pass-Through into Import Prices." *Review of Economics and Statistics* 87 (4): 679–90.

Carare, A., and M. R. Stone. 2006. "Inflation Targeting Regimes." *European Economic Review* 50 (5): 1297–315.

Carrière-Swallow, Y., B. Gruss, N. E. Magud, and F. Valencia. 2021. "Monetary Policy Credibility and Exchange Rate Pass-Through." *International Journal of Central Banking* 17 (3): 61–94.

Carvalho, C., F. Nechio, and T. Tristao. 2021. "Taylor Rule Estimation by OLS." *Journal of Monetary Economics* 124: 140–54.

Cerra, V., U. Panizza, and S. C. Saxena. 2013. "International Evidence on Recovery from Recessions." *Contemporary Economic Policy* 31 (2): 424–39.

Cerra, V., and S. C. Saxena. 2008. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery." *American Economic Review* 98 (1): 439–57.

Chari, A., K. Dilts Stedman, and C. Lundblad. 2020. "Capital Flows in Risky Times: Risk-On/Risk-Off and Emerging Market Tail Risk." NBER Working Paper 27927, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Chari, A., K. Dilts Stedman, and C. Lundblad. 2021. "Taper Tantrums: Quantitative Easing, Its Aftermath, and Emerging Market Capital Flows." *Review of Financial Studies* 34 (3): 1445–508.

Chari, A., K. Dilts Stedman, and C. Lundblad. 2022. "Global Fund Flows and Emerging Market Tail Risk." NBER Working Paper 30577, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Chari, A., K. Dilts Stedman, and C. Lundblad. 2023. "Risk-On Risk-Off: A Multifaceted Approach to Measuring Global Investor Risk Aversion." NBER Working Paper 31907, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Checo, A., F. Grigoli, and D. Sandri. 2024. "Monetary Policy Transmission in Emerging Markets: Proverbial Concerns, Novel Evidence." BIS Working Paper 1170, Bank for International Settlements, Basel.

Chen, H., and P. Tillmann. 2025. "Monetary Policy Spillovers: Is This Time Different?" *Journal of International Money and Finance* 152: 103278.

Cobham, D. 2025. "Monetary Policy Frameworks from 1999 to 2023." SSRN Working Paper 5156869, Social Science Research Network.

Lane, P. R., and G. M. Milesi-Ferretti. 2011. "The Cross-Country Incidence of the Global Crisis." *IMF Economic Review* 59 (1): 77–110.

Levy-Yeyati, E., and F. Sturzenegger. 2005. "Classifying Exchange Rate Regimes: Deeds vs. Words." *European Economic Review* 49 (6): 1603–35.

Liang, P., M. Sampaio, and S. Sarkisyan. 2024. "Digital Payments and Monetary Policy Transmission." Ohio State University Working Paper 202414-, Charles A. Dice Center for Research in Financial Economics, Columbus, OH.

Lisi, G. 2022. "IMF's Precautionary Lending Instruments: Have They Worked?" IMF Working Paper 22256/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Mauro, P., R. Romeu, A. Binder, and A. Zaman. 2015. "A Modern History of Fiscal Prudence and Profligacy." *Journal of Monetary Economics* 76: 55–70.

Mendoza, E. G., and J. D. Ostry. 2008. "International Evidence on Fiscal Solvency: Is Fiscal Policy 'Responsible'?" *Journal of Monetary Economics* 55 (6): 1081–93.

Miranda-Agrippino, S., and H. Rey. 2020a. "The Global Financial Cycle after Lehman." *AEA Papers and Proceedings* 110: 523–28.

Miranda-Agrippino, S., and H. Rey. 2020b. "US Monetary Policy and the Global Financial Cycle." *Review of Economic Studies* 87 (6): 2754–76.

Obstfeld, M., J. D. Ostry, and M. S. Qureshi. 2019. "A Tie That Binds: Revisiting the Trilemma in Emerging Market Economies." *Review of Economics and Statistics* 101 (2): 279–93.

Pedersoli, S., and A. F. Presbitero. 2023. "Public Debt Management and Private Financial Development." *Economic Systems* 47 (1): 101010.

Presbitero, A. F., and U. Wiriadinata. 2022. "Public Debt and r - g at Risk." SSRN Working Paper 3710776, Social Science Research Network.

Reinhart, C. M., K. S. Rogoff, and M. A. Savastano. 2003. "Debt Intolerance." *Brookings Papers on Economic Activity* 34: 1–74.

Rey, H. 2015. "Dilemma Not Trilemma: The Global Financial Cycle and Monetary Policy Independence." NBER Working Paper 21162, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Romelli, D. 2024. "Trends in Central Bank Independence: A De-Jure Perspective." BAFFI CAREFIN Centre Research Paper 217, Bocconi University, Milan.

Unsal, D. F., C. Papageorgiou, and H. Garbers. 2022. "Monetary Policy Frameworks: An Index and New Evidence." IMF Working Paper 22022/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Végh, C. A. 2015. "Fiscal Policy in Emerging Markets: Procyclicality and Graduation." *NBER Reporter* 4: 8–12.

Goldberg, L. S., and S. Krogstrup. 2023. "International Capital Flow Pressures and Global Factors." *Journal of International Economics* 146: 103749.

Gomez-Gonzalez, J. E., O. M. Valencia, and G. A. Sánchez. 2022. "How Fiscal Rules Can Reduce Sovereign Debt Default Risk." *Emerging Markets Review* 50: 100839.

Gourinchas, P. O., and M. Obstfeld 2012. "Stories of the Twentieth Century for the Twenty-First." *American Economic Journal: Macroeconomics* 4 (1): 226–65.

Grigoli, F., A. Herman, and A. Swiston. 2019. "A Crude Shock: Explaining the Short-Run Impact of the 2014–16 Oil Price Decline across Exporters." *Energy Economics* 78: 481–93.

Grigoli, F., D. Sandri, and A. Schrimpf. Forthcoming. "Tug of War: Global Spillovers and Monetary Policy Autonomy in Emerging Markets." International Monetary Fund, Washington, DC.

Gruss, B., and S. Kebhaj. 2019. "Commodity Terms of Trade: A New Database." IMF Working Paper 19021/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Hardy, B., D. Igan, and E. Kharroubi. 2024. "Resilience in Emerging Markets: What Makes It, What Could Shake It?" *BIS Bulletin* 88, Bank for International Settlements, Basel.

Harikrishnan, N., B. Silk, and E. Yoldas. 2023. "US Interest Rates and Emerging Market Currencies: Taking Stock 10 Years after the Taper Tantrum." *FEDS Notes*, October 4.

Hofmann, B., I. Shim, and H. S. Shin. 2016. "Sovereign Yields and the Risk-Taking Channel of Currency Appreciation." BIS Working Paper 538, Bank for International Settlements, Basel.

Ilzetzki, E., E. G. Mendoza, and C. A. Végh. 2013. "How Big (Small?) Are Fiscal Multipliers?" *Journal of Monetary Economics* 60 (2): 239–54.

Ilzetzki, E., and C. A. Végh. 2008. "Procyclical Fiscal Policy in Developing Countries: Truth or Fiction?" NBER Working Paper 14191, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

International Monetary Fund (IMF). 2023a. "Integrated Policy Framework—Principles for the Use of Foreign Exchange Intervention." IMF Policy Paper 2023061/, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2023b. "Review of the Flexible Credit Line, the Short-Term Liquidity Line and the Precautionary and Liquidity Line, and Proposals for Reform." IMF Policy Paper 2023039/, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ioannidou, V., S. Kokas, T. Lambert, and A. Michaelides. 2025. "(In)dependent Central Banks." SSRN Working Paper 4262695, Social Science Research Network.

Kose, A., and E. Prasad. 2010. *Emerging Markets: Resilience and Growth amid Global Turmoil.* Washington, DC: Brookings Institution.

الفصل ٣

السياسة الصناعية: إدارة المفاضلات لتعزيز النمو والصمود

يتزايد سعي البلدان إلى إعادة تشكيل اقتصاداتها من خلال توجيه التأييد الشعبي لشركات وقطاعات محددة. وتتباين دوافع هذه البلدان إلى حد كبير، لكنها غالبا ما تشمل التركيز على تطوير صناعات استراتيجية، بهدف زيادة الإنتاجية والنمو في المستقبل والحد من الاعتماد على الواردات في قطاعات رئيسية مثل الطاقة. ويستخدم هذا الفصل نماذج نظرية وبيانات تجريبية ودراسات حالة لبحث الظروف التي يُرجح فيها نجاح هذه السياسات الصناعية. وباستخدام نموذج مبسط مستمد من الدراسات المعنية بالصناعات الوليدة، يوضح الفصل أن السياسات الصناعية يمكن أن تساعد في نقل الإنتاج إلى الداخل واللحاق بركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية في قطاع تصبح فيه الشركات أكثر كفاءة كلما زاد إنتاجها. لكن ذلك يأتي على حساب ارتفاع أسعار المستهلك خلال مرحلة اللحاق بالركب، ويتأثر بالظروف السائدة في البداية مثل حجم الفجوة التكنولوجية، وسرعة تعلم الشركات بالممارسة، وحجم السوق. كذلك يمكن أن يترتب على اتباع هذه السياسات نفقات عامة ضخمة، وهي أحد الاعتبارات المهمة في ظل الديون المرتفعة والحيز المالي المحدود في كثير من البلدان. ومن الناحية التجريبية، نجد أن السياسات الصناعية المنفذة مؤخرا— التي تجمع أساسا بين الدعم المباشر والتمويل المدعوم — ترتبط بتحسن النتائج في القطاع المستهدف، وإن كان بقدر طفيف. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تنتقل تداعيات هذه التدخلات إلى قطاعات أخرى، وهو أمر يصعب تحديده من الناحية التجريبية. وتخلص دراسة التأثير الكلي للسياسات باستخدام نموذج كمي للتجارة متعدد القطاعات إلى أن التوجيه غير الدقيق للتدخلات قد يخفض الإنتاجية الكلية مع انتقال عوامل الإنتاج من قطاع إلى آخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الدعم واسع النطاق لقطاع الطاقة إلى الحد من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري مع تراجع الإنتاجية في القطاعات غير المتعلقة بالطاقة. وبوجه عام، تشير نتائج هذا الفصل إلى أن صناع السياسات ينبغي أن يكونوا على دراية كاملة بتكاليف الفرصة البديلة والمفاضلات: فرغم أن السياسة الصناعية يمكن أن ترفع الإنتاج في القطاع المستهدف، فإن ذلك يتطلب تحقيق التوازن مع اعتبارات أخرى مثل التكلفة التي تتحملها المالية العامة، وارتفاع أسعار المستهلك، واحتمال سوء توزيع الموارد.

مؤلفو هذا الفصل هم شيكار أيار (رئيسا مشاركا)، وهيبوليت باليما، ومهدي بن عطية الأندلسي (رئيسا مشاركا)، وتوماس كروين، ورافاييل ماشادو بارينتي، وكيارا ماغي، ويو شي، وسيباستيان ينديه، إلى جانب مساهمات كل من لورينزو روتونو، وسايمون فويت، وبمساعدة بحثية من شريهاري راماشاندرا، ويارو زو. وكان أندريه رودريغيز–كلير المستشار الخارجي. وتمت الاستفادة في هذا الفصل من تعليقات ماري لافلي والمشاركين والمراجعين الداخليين في الندوة.

ويعد التوجيه المناسب والضمانات الوقائية الملائمة، وانضباط السوق، والإصلاحات الهيكلية التكميلية عناصر أساسية في حزمة السياسات الصناعية المصممة بدقة.

مقدمة

أدى التباطؤ العالمي في النمو، إلى جانب المخاوف بشأن انقطاعات سلاسل التوريد وأمن الطاقة، إلى تجدد الاهتمام بالسياسات التي تعزز النمو والصمود، بما في ذلك السياسة الصناعية. وتهدف هذه التدخلات إلى تحفيز التحول الهيكلي من خلال توفير التأييد الشعبي في شكل دعم وتفضيلات أخرى لصناعات أو شركات محددة. ويشكل التركيز على استهداف فرادى الشركات أو القطاعات عنصرا أساسيا؛ ورغم أن التدابير الأعم على مستوى السياسات مثل الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية الكلية يمكن أن تشكل الاقتصاد أيضا، فهي لا تتوفر فيها شروط السياسة الصناعية. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تعالج السياسة الصناعية إخفاقات السوق التي تعيق تنمية الطاقة الإنتاجية — على سبيل المثال، إذا انخفضت التكاليف مع ارتفاع الإنتاج على مستوى القطاع. وفي الواقع العملي، تتخذ السياسة الصناعية أشكالا متعددة وتُستخدم في تحقيق أهداف متنوعة، منها تعزيز نمو الإنتاجية، وحماية الوظائف في قطاعات الصناعة التحويلية، وبناء القدرة على الصمود من خلال إنشاء سلاسل التوريد المحلية، وتحقيق الاعتماد على الذات في قطاعات رئيسية كالطاقة، وتنويع الاقتصاد من خلال تطوير الصناعات الوليدة. وقد ظلت أهمية السياسة الصناعية كأداة للسياسات في ازدياد على خلفية تصاعد التوترات الجغرافية–السياسية.

ومنذ عام ٢٠٠٩، زاد عدد التدخلات الجديدة على مستوى السياسات الصناعية زيادة كبيرة، مع تسارع ملحوظ عقب بداية جائحة كوفيد–١٩ (الشكل البياني ٣–١، اللوحة ١). وأوضح مثال على ذلك هو قطاع الطاقة. فقد استهدف ثلث السياسات الصناعية المنفذة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٢ منتجا واحدا على الأقل من منتجات قطاع الطاقة، وتم تطبيق حوالي ٨٠٪ منها في البلدان التي تعتمد على الطاقة (الشكل البياني ٣–١، اللوحة ٢). ولجأت بلدان عديدة إلى السياسة الصناعية لتعزيز أمن الطاقة من خلال الحد من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري وتسريع تحول الاقتصاد نحو استخدام الطاقة الكهربائية.

وفي ظل الطفرة العالمية في السياسات الصناعية، يقدم هذا الفصل إطارا تحليليا لتحليل المنافع والمخاطر والمفاضلات

الشكل البياني ٣-١: تطور السياسات الصناعية على مستوى العالم

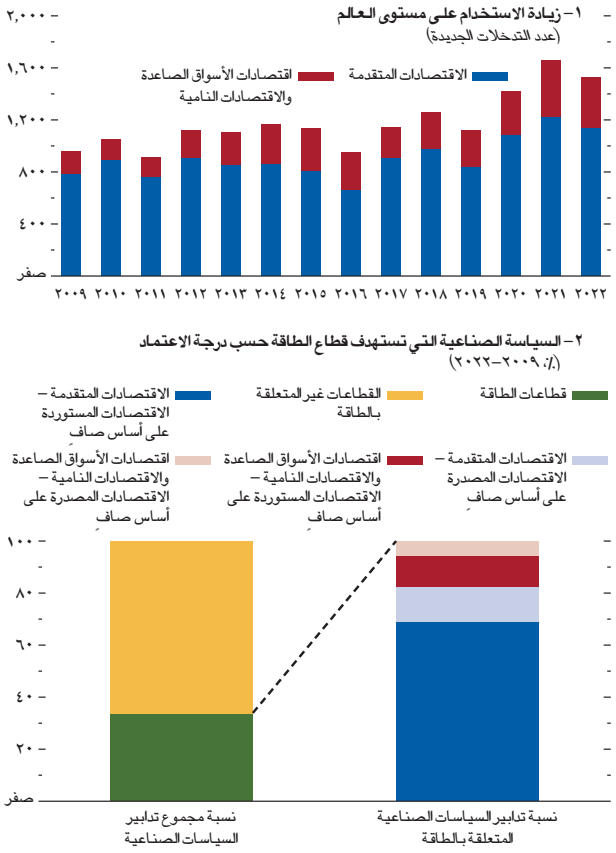

المصادر: مرصد التجارة العالمية، ودراسة Juhász and others 2022, 2025، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُعرف السياسة الصناعية بأنها إجراء حكومي موجَّه نحو تغيير هيكل الاقتصاد المحلي، يتبع المنهج القائم على النصوص الواردة في دراسة Juhász and others (2022, 2025). وفي اللوحة ١، توضح الأعمدة عدد التدخلات الجديدة على مستوى السياسات الصناعية من جانب الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي اللوحة ٢، يوضح العمود الأول نسبة تدخلات السياسات الصناعية التي تستهدف منتجات متعلقة بالطاقة، التي تُعرف بأنها تلك التي تتضمن منتج طاقة واحد على الأقل على مستوى الستة أرقام في النظام المنسق. ويقسِّم العمود الثاني هذه التدخلات حسب درجة اعتماد البلدان على الطاقة وفئة الدخل. وتعتبر البلدان مستوردة (مصدرة) للطاقة على أساس صافٍ إذا ما كان استهلاكها من الطاقة أكبر من (أقل من) إنتاجها.

الاقتصادية الكلية المحلية المرتبطة بهذه الاستراتيجيات. ويركز التحليل على النتائج على مستوى القطاع والنتائج الكلية، بما في ذلك القيمة المضافة والإنتاجية وتوزيع الموارد، مع توضيح المفاضلات والمخاطر الاقتصادية. ويفيد التركيز على قطاع الطاقة في هذا التحليل في توضيح المبادئ العامة وتسليط الضوء على حالة خاصة مهمة من حالات السياسة الصناعية. وهناك بلدان عديدة تسعى جاهدة للحد من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للتكنولوجيا النظيفة. وعلاوة على ذلك، هناك روابط وثيقة بين قطاع الطاقة وقطاعات أخرى، مما يجعل أداءه مهما للاقتصاد ككل. وحتى يظل التحليل مركزا وقابلا للتتبع، يركز الفصل على آثار السياسة الصناعية على النتائج المحلية، لأنه من المرجح أن تكون تلك الآثار في غاية الأهمية لصناع السياسات.[١]

ويجيب هذا الفصل على أربعة أسئلة رئيسية:

- كيف تطورت السياسات الصناعية مؤخرا؟ ما هي أنواع أدوات السياسات الصناعية المستخدمة؟ وما هي أهدافها الرئيسية المعلنة؟
- ما هي المبررات الاقتصادية الرئيسية لاستخدام السياسات الصناعية؟ وما هي أنواع إخفاقات السوق التي تهدف السياسات الصناعية إلى معالجتها؟ ما هي أنواع المفاضلات التي تنطوي عليها، نظريا وعمليا؟ وما هي تكاليف الفرص البديلة، من حيث موارد المالية العامة مع الاستخدامات البديلة؟
- من الناحية التجريبية، ما هي آثار السياسات الصناعية على القطاعات المستهدفة؟ كيف تختلف هذه الآثار تبعا لخصائص القطاعات والشركات الرئيسية؟ وهل تختلف آثار السياسات التي تستهدف قطاع الطاقة عن آثار السياسات المطبقة في قطاعات أخرى؟
- ما هي آثار السياسات الصناعية على التوازن العام؟ هل ينتقل الأثر في قطاع معين إلى قطاعات أخرى عند إعادة توزيع الموارد؟ وهل يمكن أن تؤدي السياسات الصناعية إلى تشوه كفاءة توزيع الموارد وزيادة سوء توزيع الموارد عبر القطاعات؟ وهل تحقق السياسات الخاصة بقطاع الطاقة نتائج اقتصادية كلية أفضل مقارنة بالسياسات التي تستهدف قطاعات أخرى؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، يستخدم هذا الفصل مجموعة من التحليلات التجريبية، وعمليات المحاكاة القائمة على نموذج، ودراسات الحالة. وفيما يلي النتائج الرئيسية:

- تشهد السياسات الصناعية عودة قوية مرة أخرى. فهي تُستخدم في تحقيق مجموعة من الأهداف المحلية. وغالبا ما تتخذ السياسات الصناعية المنفذة مؤخرا شكل دعم كبير، وتهدف إلى تحقيق أهداف محلية متعددة — بدءا من تحقيق مكاسب الإنتاجية واللحاق بركب التكنولوجيا وصولا إلى حماية الوظائف وتحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات رئيسية، بما في ذلك الطاقة.

[١] رغم أن هذا الفصل لا يركز على السياسات الصناعية واسعة النطاق، يمكن أن يكون لهذه السياسات أيضا تداعيات عبر البلدان وأن تؤدي إلى اتخاذ الشركاء التجاريين إجراءات انتقامية. وقد خلصت دراسة أعدها الصندوق مؤخرا إلى أن الآثار المحلية للسياسات الصناعية تتأثر بالدعم والحواجز التجارية التي يستخدمها الشركاء التجاريون (دراسة Hodge and others 2024، ودراسة Rotunno and Ruta (2025 وأن السياسات الصناعية المنفذة مؤخرا كانت دافعا لاتخاذ إجراءات انتقامية (دراسة Evenett and others 2024). وتخلص الأطر النظرية إلى أن التنسيق العالمي بشأن السياسات الصناعية قد يعمل على تحسين النتائج العالمية، بينما قد تُفضي الإجراءات الانتقامية إلى سباق دعم عالمي مهدر للموارد (دراسة Ju and others 2024، ودراسة Lashkaripour and Lugovskyy 2023). ويخلص الإطار ٣-٢ إلى أن الدعم الوطني الموجه للشركات المحلية في الاتحاد الأوروبي قد يؤثر سلبا على الشركات المتنافسة في البلدان الأوروبية الأخرى. وإلى جانب التداعيات التجارية، توضح دراسة Gopinath and others (2025)، ودراسة Graziano and others (2024)، ودراسة Ruta and Sztajerowska (2025) أن السياسات الصناعية يمكن أن تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود.

- فعالية السياسات الصناعية ليست مضمونة وتعتمد على التصميم والتنفيذ والظروف الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا. فعمليات المحاكاة القائمة على نموذج والأدلة التجريبية توضح أن السياسات الصناعية يمكن أن تساعد على إعطاء دفعة البداية للصناعات المحلية، وخاصة عندما تزداد الإنتاجية مع زيادة الناتج. ولكن فعاليتها تتأثر بالخصائص القطاعية التي قد يصعُب تحديدها مُسبقا، مثل معدل التعلم بالممارسة وحجم السوق المحتمل. وكما يرد في دراسات الحالة في كوريا والبرازيل، فإن التوجيه المناسب والتنفيذ الدقيق والسياسات التكميلية والاستقرار الاقتصادي الكلي كلها عناصر أساسية للنجاح.
- عادة ما تنطوي السياسات الصناعية على مفاضلات بين الأهداف المتنافسة. فقد يؤدي نقل الإنتاج إلى الداخل في قطاع استراتيجي إلى ارتفاع أسعار المستهلك لفترة مطولة، وقد يتطلب تحقيق أهداف محددة للسياسات الصناعية نفقات كبيرة تتحملها المالية العامة، وهو ما يمثل تكلفة فرصة بديلة مهمة. فعلى سبيل المثال، قد تُستخدم موارد المالية العامة في إجراء إصلاحات هيكلية مرتفعة العائد لا يتطلب تنفيذها معلومات تفصيلية عن القطاعات.
- رغم أن السياسات الصناعية يمكنها تحقيق مكاسب على مستوى القطاعات، فإن تحويل هذه المكاسب إلى منافع اقتصادية أوسع نطاقا قد يظل صعبا. فحتى حينما تكون النتائج على مستوى القطاعات إيجابية، يمكن للسياسات الصناعية أن تولد تداعيات سلبية تنتقل عبر القطاعات، مما يؤدي إلى سحب الموارد من القطاعات غير المستهدفة. وإذا كانت تلك القطاعات ذات إنتاجية عالية، أو تُظهر وفورات الحجم، فقد تنخفض الإنتاجية الكلية.

ويبدأ هذا الفصل بتوثيق الزيادة التي شهدتها السياسات الصناعية مؤخرا، ثم يعرض نموذجا مبسطا لحماية الصناعات الوليدة، يُستخدم لتوضيح المفاضلات والمخاطر المرتبطة بالسياسات الصناعية عبر الفترات الزمنية. ويتم تعزيز التحليل بنموذج اقتصادي كلي ديناميكي يتضمن تمثيلا مفصلا لأحد قطاعات الطاقة من خلال دراسة المفاضلات المرتبطة باستهداف السياسة الصناعية لهذا القطاع. وتوضح دراسات الحالة الآليات الوارد وصفها في النموذج، وتضيف سياقا للأطر الداعمة وتحديات التنفيذ. ويقدم الفصل بعد ذلك أدلة تجريبية على أن السياسات الصناعية ترتبط بتحسينات محدودة في القطاعات المستهدفة وأن آثارها تتباين بين البلدان والقطاعات. ويوضح نموذج كمي للتجارة أن السياسات الصناعية ينشأ عنها تداعيات على القطاعات غير المستهدفة، وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى سوء توزيع الموارد وتراجع الآثار الكلية. ويُختتم الفصل بعرض الانعكاسات على السياسات.[٢]

[٢]تعزز التحليلات الواردة في هذا الفصل الإرشادات الواردة في مطبوعات صندوق النقد الدولي مؤخرا حول السياسة الصناعية (راجع على سبيل المثال الفصل ٢ في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الراصد المالي ودراسة صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٤).

الشكل البياني ٣-٢: تدخلات السياسات الصناعية حسب الأداة والتكاليف المقدرة على المالية العامة

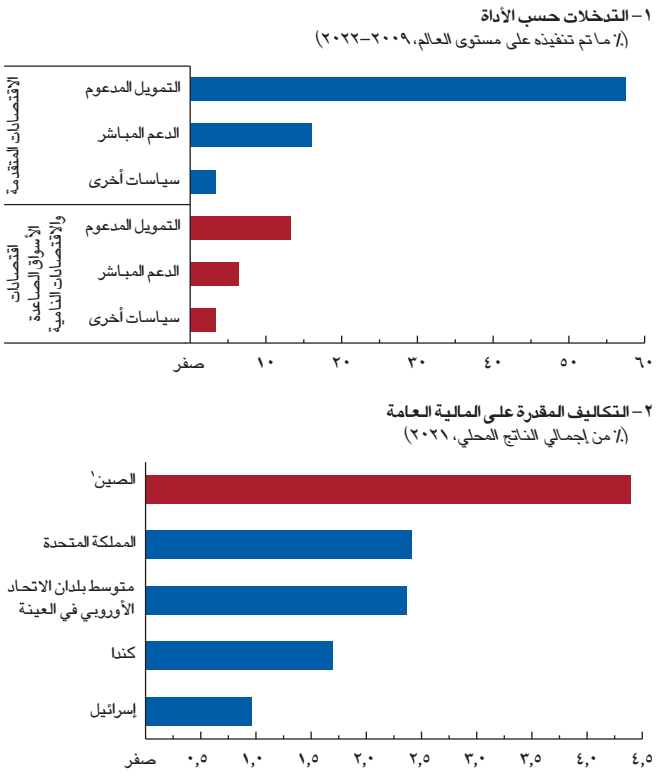

المصادر: دراسة Garcia-Macia, Kothari, and Tao 2025، ودراسة Juhász and others 2022, 2025، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٢٠٢٥، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تسلط اللوحة ١ الضوء على توزيع السياسات الصناعية المنفذَّة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٢ حسب الأداة المستخدمة، في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشير "التمويل المدعوم" و"الدعم المباشر" إلى التدابير القائمة على الدعم. وتشمل "السياسات الأخرى" الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وراجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على تقسيم مفصل لفئات السياسات هذه. وتوضح اللوحة ٢ التكاليف المقدرة لتدابير السياسة الصناعية على المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات مختارة تتوافر لها بيانات. وتشمل هذه التكاليف الدعم المقدم من خلال المنح والنفقات الضريبية والأدوات المالية. ولا يتم إدراج بيانات الولايات المتحدة في اللوحة ٢ نظرا لعدم وجود تقديرات قابلة للمقارنة للتكاليف على المالية العامة. ومع ذلك، تشير البيانات المتاحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن الإنفاق المالي للولايات المتحدة على السياسات الصناعية الخضراء المعتمدة كجزء من حزم التعافي من جائحة كوفيد-١٩ بلغ حوالي ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام واحد. وبيانات بلدان الاتحاد الأوروبي تمثل متوسط بيانات الدانمرك وفرنسا وآيرلندا وإيطاليا وهولندا والسويد في العينة.

عودة السياسة الصناعية

تتسم عودة السياسة الصناعية للظهور بشيوع التدابير القائمة على الدعم (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١).[٣] وهي تشمل تدابير

[٣]يحتوي المرفق ٣-١ المتاح على شبكة الإنترنت على مراجع لمصادر البيانات المستخدمة في هذا الفصل. وتتسق الحقائق المبسطة المعروضة في هذا القسم بشكل عام مع استخدام خوارزميات بديلة تصنِّف السياسات الصناعية باستخدام قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية (GTA) ضمن قاعدة بيانات مرصد السياسات الصناعية الجديدة (NIPO) التي تم وضعها مؤخرا (دراسة Evenett and others، قيد الإصدار). وجميع المرفقات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي www.imf.org/en/Publications/WEO.

التمويل المدعوم — الدعم الذي يهدف إلى تخفيف القيود المالية على الشركات والقطاعات المستهدفة، مثل ضمانات القروض ودعم سداد الفائدة — وتدابير الدعم المباشر، التي تشمل التحويلات مثل المنح المالية والمساعدات الحكومية.[٤] وفي كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، شكلت تدابير التمويل المدعوم والدعم المباشر أكثر من ٨٠٪ من التدخلات، في حين لا تقوم الأشكال الأخرى من السياسات الصناعية، بما في ذلك التدابير الجمركية وغير الجمركية، إلا بدور هامشي.[٥]

ويعد تجميع تكاليف هذا الدعم على المالية العامة مهمة صعبة بطبيعتها، حيث يستلزم ذلك مجموعة كبيرة من أدوات السياسة، التي تختلف من بلد لآخر ويمكن تطبيقها عن طريق الحكومة المركزية أو من خلال المؤسسات المملوكة للدولة أو على المستوى المحلي. ورغم هذه المحاذير، تشير التقديرات المتاحة، بما في ذلك التقديرات الجديدة الخاصة بالصين (الإطار ٣–١)، إلى ضخامة تكلفة السياسة الصناعية على المالية العامة، إذ تصل إلى بضع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي سنويا (الشكل البياني ٣–٢، اللوحة ٢).

المبررات والدوافع الاقتصادية

عادة ما تستند المبررات الاقتصادية للسياسة الصناعية إلى تصحيح إخفاقات السوق، التي تحول دون توزيع الموارد بكفاءة. وتركز التحليلات الواردة في هذا الفصل على الصناعات الوليدة، التي لا تزال في مرحلة مبكرة من التطور محليا ومتأخرة عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية. وإذا ما شهدت هذه الصناعات انخفاضا في تكاليف الإنتاج مع زيادة الإنتاج، يمكن إيجاد ما يبرر التأييد الشعبي الموجه لتيسير التوسع.[٦] ورغم أن هذه المبررات كانت بارزة على مر التاريخ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما يتضح في البرازيل وكوريا في سبعينات القرن العشرين، يتزايد انتشارها في الاقتصادات المتقدمة لدعم الصناعات المحلية الاستراتيجية المتأخرة عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية، مثل التكنولوجيا النظيفة وأشباه الموصلات.

وفي الواقع العملي، تتباين دوافع تطبيق السياسات الصناعية إلى حد كبير وقد تتداخل أحيانا. ففي الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تبرز أهمية تعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الاستراتيجية كدافع أساسي للتدخلات (الشكل البياني ٣–٣، اللوحة ١).[٧] وفي الاقتصادات المتقدمة، نجد أن تخفيف آثار تغير المناخ وقدرة سلاسل القيمة العالمية على الصمود يبرزان بوضوح أيضا بين أهداف السياسات. ورغم أن المخاوف غير الاقتصادية مثل الأمن القومي والجغرافيا السياسية تبدو أقل أهمية، فمن المرجح أنها تشكل، جزئيا على الأقل، الدافع الأساسي وراء الأهداف المباشرة مثل القدرة التنافسية الاستراتيجية وقدرة سلاسل القيمة العالمية على الصمود (دراسة Aiyar and others 2023).

ويوضح التقسيم القطاعي لتدخلات السياسة الصناعية أن الاقتصادات المتقدمة تستهدف قطاعي الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا والطاقة (الشكل البياني ٣–٣، اللوحة ٢). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، في المقابل، يكون التركيز أوسع نطاقا، كما تزداد المساواة في توزيع التدخلات عبر قطاعات الصناعة التحويلية عالية ومنخفضة التكنولوجيا والطاقة والخدمات.

استقلالية الطاقة وتزايد الطلب على الكهرباء

استهدفت السياسات الصناعية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية منتجات الطاقة لتحفيز التحول الهيكلي في قطاع الطاقة، والمساعدة في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في بعض البلدان، وتعزيز أو تنويع إنتاج الطاقة في البلدان المصدرة على أساس صاف، وتعزيز استقلالية الطاقة. وفي الواقع، يعتمد كثير من البلدان المستوردة للطاقة على أساس صاف اعتمادا كبيرا على واردات الوقود الأحفوري لتلبية احتياجاتها من الطاقة. فعلى سبيل المثال، تلبي واردات الوقود الأحفوري أكثر من ٨٠٪ من احتياجات الطاقة في اليابان، ونحو ٥٠٪ في الاتحاد الأوروبي، وحوالي ٢٠٪ في الصين (الشكل البياني ٣–٤، اللوحة ١). ورغم أن استيراد الطاقة يمكن أن يكون حلا فعالا من حيث التكلفة في كثير من البلدان، يُنظر إليه غالبا على أنه يزيد من التعرض للصدمات

[٤]للاطلاع على تقسيمات أكثر تفصيلا لأنواع التدخلات المصنفة ضمن كل فئة من فئات السياسات الثلاث، راجع المرفق ٣–٢ المتاح على شبكة الإنترنت. ولا توجد بيانات شاملة عن التكاليف المالية المرتبطة بكل نوع من أنواع التدخلات، ومن حيث المبدأ، ورغم أن ذلك يخرج عن نطاق هذا الفصل، فإن الأدوات المختلفة قد تنطوي على مخاطر مختلفة، بما فيها المخاطر الناجمة عن مستوى ديون القطاعين العام والخاص، وتوافر الائتمان، والاستقرار المالي، والحوكمة، بما في ذلك الفساد.

[٥]ومع ذلك، زاد استخدام هذه الأشكال الأخرى من السياسات الصناعية بمعدل أسرع في السنوات الأخيرة مقارنة بتدابير التمويل المدعوم والدعم المباشر في الاقتصادات المتقدمة، استنادا إلى البيانات المتاحة حتى نهاية عام ٢٠٢٢.

[٦]يمكن للسياسات الصناعية استهداف إخفاقات السوق الأخرى (بما في ذلك تلك الناجمة عن عدم اتساق المعلومات، والإجراء الجماعي، وإخفاقات التنسيق)، أو المساعدة في إعطاء دفعة البداية للقطاعات التي تواجه تكاليف ثابتة مرتفعة (دراسة Baquie and others 2025) أو تخفيف الاحتكاكات المالية (دراسة Itskhoki and Moll 2019). وقد تم استخدامها أيضا في سد فجوات البنية التحتية، وتحفيز التنوع (دراسة Juhász, Lane, and Rodrik 2023)، واستهداف الصناعات التي لها تداعيات إيجابية كبيرة محليا (دراسة Garcia-Macia and Sollaci 2025).

[٧]كما ورد في دراسة Evenett and others (2024)، يصنف دافع السياسة على أنه "قدرة تنافسية استراتيجية" إذا كان يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية المحلية أو الابتكار في منتج أو قطاع استراتيجي. وتشمل القطاعات الاستراتيجية المعدات الطبية، وأشباه الموصلات، والمعادن الحيوية، والاستخدام المزدوج العسكري/المدني، والتكنولوجيا منخفضة الكربون، وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة.

الشكل البياني ٣-٣: دوافع تطبيق السياسات الصناعية والقطاعات المستهدفة

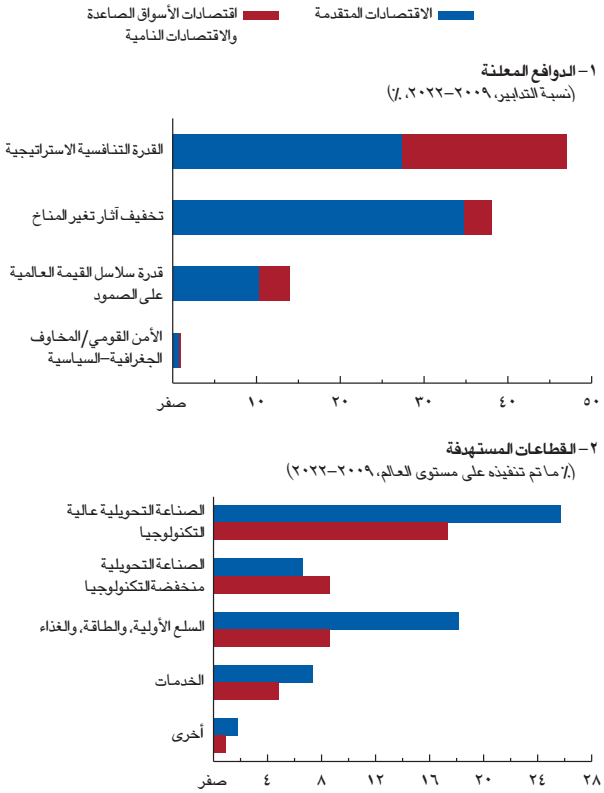

المصادر: دراسة Evenett and others 2024، ودراسة Evenett and others، قيد الإصدار، ومرصد التجارة العالمية، ودراسة Juhász and others 2022, 2025، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُعرف السياسة الصناعية بأنها إجراء حكومي موجَّه نحو تغيير هيكل الاقتصاد المحلي، يتبع المنهج القائم على النصوص الوارد في دراسة Juhász and others (2022, 2025). وتسلط اللوحة ١ الضوء على الدوافع المعلنة التي قدمتها الحكومات لاستخدام سياسات صناعية جديدة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٢، استنادا إلى مجموعة فرعية من التدابير المتاحة بياناتها. وتوضح اللوحة ٢ توزيع تدخلات السياسات الصناعية حسب القطاع المستهدف في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٢٢. وتُصنَّف القطاعات وفقا للتصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية (NACE)، التنقيح الثاني (مستوى الرقمين). والصناعات التحويلية عالية التكنولوجيا تشمل أجهزة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية؛ والمعدات الكهربائية؛ والمنتجات الكيميائية؛ والمنتجات الصيدلانية؛ والمعادن الأساسية والمصنعة؛ والآلات والمعدات؛ والسيارات ووسائل النقل الأخرى. والصناعة التحويلية منخفضة التكنولوجيا تشمل الأخشاب؛ والورق؛ والطباعة؛ والمنسوجات؛ والملابس؛ والجلود؛ والمطاط، والبلاستيك، ومنتجات المعادن غير الفلزية؛ والأثاث؛ والصناعات التحويلية الأخرى والإصلاح.

الشكل البياني ٣-٤: السياسة الصناعية لأمن الطاقة وزيادة الحاجة إلى الكهرباء

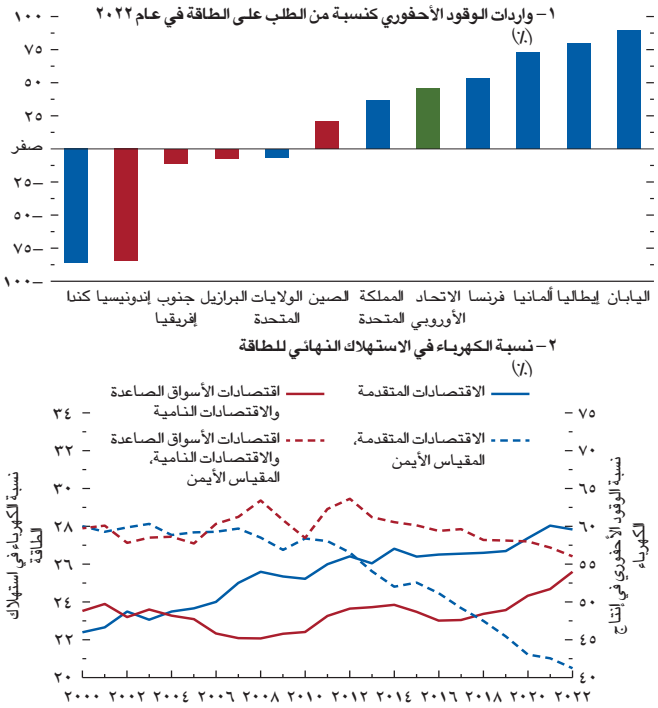

المصادر: المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، والوكالة الدولية للطاقة، وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحة ١ نسبة واردات الطاقة إلى الطلب عليها. والطلب على الطاقة = الإنتاج + الواردات - الصادرات – وقود الملاحة البحرية الدولية - وقود الملاحة الجوية الدولية +/– تغيرات المخزون. والوقود الأحفوري يشمل الفحم، والخث، وحصة النفط؛ والنفط الخام، وسوائل الغاز الطبيعي، والمواد الخام؛ والغاز الطبيعي؛ والمنتجات النفطية. وتقاس واردات الوقود الأحفوري على أساس صافي الواردات، حيث تشير القيم الموجبة إلى الاقتصادات المستوردة على أساس صاف، بينما تشير القيم السالبة إلى الاقتصادات المصدرة على أساس صاف. وفي اللوحة ٢، تشمل العينة ٣٤ اقتصادا متقدما و٢٧ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتمثل الخطوط متوسط البلدان في العينة داخل كل مجموعة.

الخارجية، ويشكل مخاطر على الأمن القومي والقدرة على الصمود.

وللحد من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري، شجع صناع السياسات على إحلال الكهرباء محل استخدامات الوقود الأحفوري الرئيسية، مما ساهم في زيادة نسبة الكهرباء في الاستهلاك النهائي للطاقة (راجع الشكل البياني ٣-٤، اللوحة ٢). وبالتوازي مع ذلك، أصبح إنتاج الكهرباء نفسه أقل اعتمادا على الوقود الأحفوري — لا سيما في الاقتصادات المتقدمة (الخط الأزرق المتقطع) — مع الاعتماد السريع لتكنولوجيات جديدة مثل مصادر الطاقة المتجددة. وكثيرا ما تم استخدام السياسة الصناعية للمساعدة في تطوير التصنيع المحلي للتكنولوجيا النظيفة، في مرحلة الصناعة الوليدة غالبا، وهو ما سيتم تحليله في قسم لاحق. وتم التركيز أيضا على قطاع الطاقة بسبب الطلب المتزايد على الكهرباء نتيجة اعتماد التكنولوجيات الناشئة — بما في ذلك السيارات الكهربائية ومراكز البيانات. فالطلب العالمي على الكهرباء من مراكز البيانات والسيارات الكهربائية سيتجاوز، بحلول عام ٢٠٣٠، الاستهلاك الحالي للكهرباء في معظم البلدان (دراسة Bogmans and others 2025، والشكل البياني ٣-٢-٢ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).

وعلى هذه الخلفية من الاهتمام المتزايد بنقل الإنتاج إلى الداخل في الصناعات الاستراتيجية، يتناول القسم التالي الأساس النظري لدعم صناعة تتخلف حاليا عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية. فهو يستند

إلى الدراسات المعنية بالصناعات الوليدة، التي تؤكد على مكاسب الكفاءة المحتملة من دعم قطاع ما في مرحلة مبكرة من التطور المحلي.

السياسة الصناعية لحماية الصناعات الوليدة

يعمل نموذج مبسط يشمل بلدين وديناميكية التعلم بالممارسة في القطاعات على إيضاح المنافع التي قد تسعى البلدان إلى تحقيقها على مستوى القطاعات من خلال السياسات الصناعية، والمفاضلات المرتبطة بها، ومدى اعتمادها على ظروف البلدان في البداية. ويستند هذا النموذج إلى الدراسات المعنية بحماية الصناعات الوليدة (دراسة Harrison and Rodríguez-Clare 2010، ودراسة Melitz 2005، ودراسة Redding 1999) وله سمتان رئيسيتان:

- التعلم بالممارسة في قطاع الصناعات الوليدة: لرصد إمكانية اللحاق بركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية، يتضمن النموذج قطاعا حديث العهد عالي التكنولوجيا — الصناعة الوليدة — مع التعلم بالممارسة.[٨] وفي الصناعات الوليدة، تنخفض التكاليف الحدية بمرور الوقت مع تراكم الخبرة الإنتاجية. وينشئ ذلك مبررا منطقيا للتدخلات من خلال السياسات الصناعية، استنادا إلى اعتبارات اقتصادية خالصة. ولا يوضح القطاع الآخر أي تعلم بالممارسة ويرصد مجموعة من الصناعات الأكثر نضجا.[٩]
- تخلف البلد الأم عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية: يتضمن النموذج بلدين، أحدهما هو البلد الرائد في مجال التكنولوجيا الذي يتمتع بخبرة إنتاجية تراكمية أكبر وبالتالي يتحمل تكاليف أقل في البداية. وفي جميع المراحل، تتبنى عمليات المحاكاة القائمة على نموذج منظور البلد التابع في مجال التكنولوجيا، والذي يُفترض أنه يتحمل في البداية تكلفة أعلى بنسبة ٣٠٪ مقارنة بالبلد الرائد. ويتسق ذلك بشكل عام مع النقطة الوسطى لفجوات التكلفة بين البلدان الرائدة والبلدان التابعة في مجال التكنولوجيا، وذلك في الدراسات المعنية بحماية الصناعات الوليدة والتعلم بالممارسة.[١٠] وعلاوة على ذلك، يُفترض أن البلد الأجنبي الرائد تمكَّن من مراكمة خبرة أكبر بمقدار خمسة أضعاف مقارنة بالبلد الأم في مجال الصناعة الوليدة.[١١]

ويمكن للسياسة الصناعية، التي تنطوي على مزيج من الدعم والحماية التجارية، أن تحفز نقل الإنتاج عالي التكنولوجيا إلى الداخل في البلد الأم، ولكن مع ما يصاحب ذلك من آثار ديناميكية أخرى. ويقارن الشكل البياني ٣–٥ نتائج بلد ما يبدأ متأخرا عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية في قطاع الصناعات الوليدة عبر سيناريوهين: سيناريو يطبق فيه البلد الأم السياسة الصناعية في القطاع (الخط الأزرق المتصل) وسيناريو أساسي لا يقوم فيه بذلك (الخط المتقطع).[١٢]

وفي ظل السياسة الصناعية، يزداد الإنتاج المحلي بأكثر من عشرة أضعاف نتيجة دعم الإنتاج والحماية التجارية. ومع تعلم المنتجين المحليين بالممارسة، تنخفض تكاليف إنتاجهم بسرعة (الشكل البياني ٣–٥، اللوحتان ١ و٢). ويترتب على ذلك تكلفتان. أولا، رغم أن السياسة الصناعية تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي بشكل ملحوظ بمرور الوقت، ترتفع أسعار المستهلك مؤقتا وتظل مرتفعة لفترة مطولة (الشكل البياني ٣–٥، اللوحة ٣). ويحدث ذلك لأن الحماية التجارية ترفع الأسعار التي يواجهها المستهلكون مقابل السلع المستوردة، وتظل تكاليف الإنتاج المحلي أعلى من تلك السائدة على صعيد أحدث مبتكرات التكنولوجيا أثناء مرحلة اللحاق بالركب. ثانيا، يفرض الدعم تكلفة تتحملها المالية العامة، سيتم بحثها بمزيد من التفصيل لاحقا في هذا الفصل.

غير أن الظروف التي قد تقوم فيها السياسة الصناعية بتعزيز الإنتاج المحلي وإتاحة التعلم المحلي السريع بالممارسة تعتمد على المَعْلَمات الرئيسية والظروف السائدة في البداية. ويوضح الشكل البياني ٣–٦ كيفية مقارنة تكاليف الإنتاج المحلي، وأحجام الإنتاج، وأسعار المستهلك في ظل نفس مزيج السياسات الصناعية في نهاية الفترة، حسب خصائص القطاعات الرئيسية في البلد الأم. وتتم مقارنة نتائج التجربة

[٨] في هذا النموذج، تلخص مَعْلَمة التعلم بالممارسة كيف يمكن أن تؤدي الخبرة التراكمية إلى انخفاض تكاليف الإنتاج بمرور الوقت — على سبيل المثال، مع تحسين عمليات الإنتاج أو مع اكتساب العمال للدراية الفنية في المصنع. وتكتسب هذه التحسينات أهمية خاصة في المراحل المبكرة من التطور في الصناعة.

[٩] يتم تحديد معدل التعلم القطاعي في القطاعات عالية التكنولوجيا عند ١٩٪ في عمليات المحاكاة، مما يعني أن مضاعفة الناتج القطاعي تؤدي إلى انخفاض التكاليف الحدية بنسبة ١٩٪. ويتسق ذلك بشكل عام مع منحنيات التكلفة التجريبية المشاهَدة والتقديرات الواردة في الدراسات الأكاديمية (دراسة Barwick and others 2025 حول السيارات الكهربائية) وتقديرات الصناعة (دراسة BNEF 2024). وتشير دراسة Cooper and Johri (2002) في استعراضها للدراسات إلى أن معدل التعلم المعتاد هو ٢٠٪، بينما تشير دراسة Barwick and others (2025) إلى أنه يتراوح بين ٨٪ و٣٠٪.

[١٠] على سبيل المثال، تشير دراسة Bloomberg New Energy Finance (2024) إلى وجود فجوة في التكلفة نسبتها ٣٠٪ بين الصين وأوروبا/الولايات المتحدة في مجال بطاريات السيارات الكهربائية. وفيما يتعلق بالأمثلة التاريخية على حماية الصناعات في مراحلها المبكرة، تشير دراسة Luzio and Greenstein (1995) إلى وجود فجوة في التكلفة نسبتها ٤٥٪ بين البرازيل والولايات المتحدة في مجال أجهزة الكمبيوتر الصغيرة في ثمانينات القرن العشرين؛ بينما تشير دراسة Head (1994) إلى وجود فجوة في التكلفة نسبتها ٢٥٪ بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر في مجال صناعة الصفيح.

[١١] يستخدم التحليل التفوق بمقدار خمسة أضعاف كنقطة وسطى، على غرار الأمثلة الرئيسية. ففي مجال إنتاج الألواح الشمسية، على سبيل المثال، تكون الخبرة التراكمية في الصين أكبر بنحو ٨ – ١٢ ضعف مثيلتها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أما في مجال معدات طاقة الرياح، تكون الخبرة التراكمية في الصين أكبر بمقدار ٢ – ٣ ضعف (راجع الشكل البياني ٣–٢–٣ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).

[١٢] يتم عرض عمليات المحاكاة لسياسة صناعية تنطوي على قيام البلد الأم بتطبيق تعريفة جمركية بنسبة ١٠٪ ودعم الإنتاج بنسبة ١٢٪. ويتم تمويل هذه السياسة الصناعية من خلال فرض ضريبة مقطوعة.

الشكل البياني ٣-٥: المفاضلات عبر الفترات الزمنية تعتمد على معدل التعلم

(السيناريو الأساسي في الفترة ١ = ١؛ الزمن على المحور السيني)

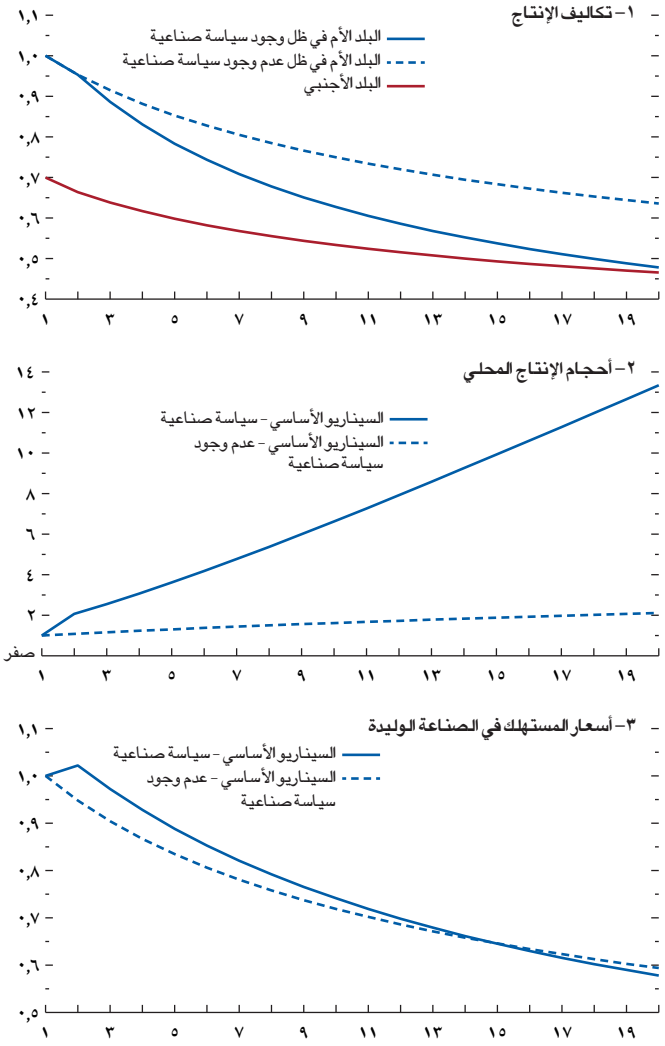

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: هذا الشكل البياني هو صورة توضيحية لنموذج مبسط. والفترة ١ تحاكي نتائج النموذج خلال فترة واحدة بافتراض عدم وجود سياسات صناعية. وبالتالي، تتطابق نتائج الفترة ١ في السيناريوهين. ويفترض سيناريو السياسة الصناعية أن الاقتصاد الأم يفرض حماية تجارية ودعما للإنتاج (دعم الإنتاج بنسبة ١٢٪ وتعريفة جمركية بنسبة ١٠٪) في الفترة ٢ وما بعدها. ويفترض سيناريو "عدم وجود سياسة صناعية" أنه لا يتم تطبيق سياسة صناعية في الفترة ١ وما بعدها. ويبلغ معدل التعلم ١٩٪. وعمليات الاستعدال في الفترة ١ تكون كالتالي: يتم استعدال كل من تكاليف الإنتاج وأحجام الإنتاج وأسعار المستهلك لتساوي ١.

الشكل البياني ٣-٦: خصائص القطاعات الرئيسية تحدد آثار السياسة الصناعية على المدى الطويل

(التغير النسبي، استعدال السيناريو الأساسي في الفترة ١ ليساوي ١)

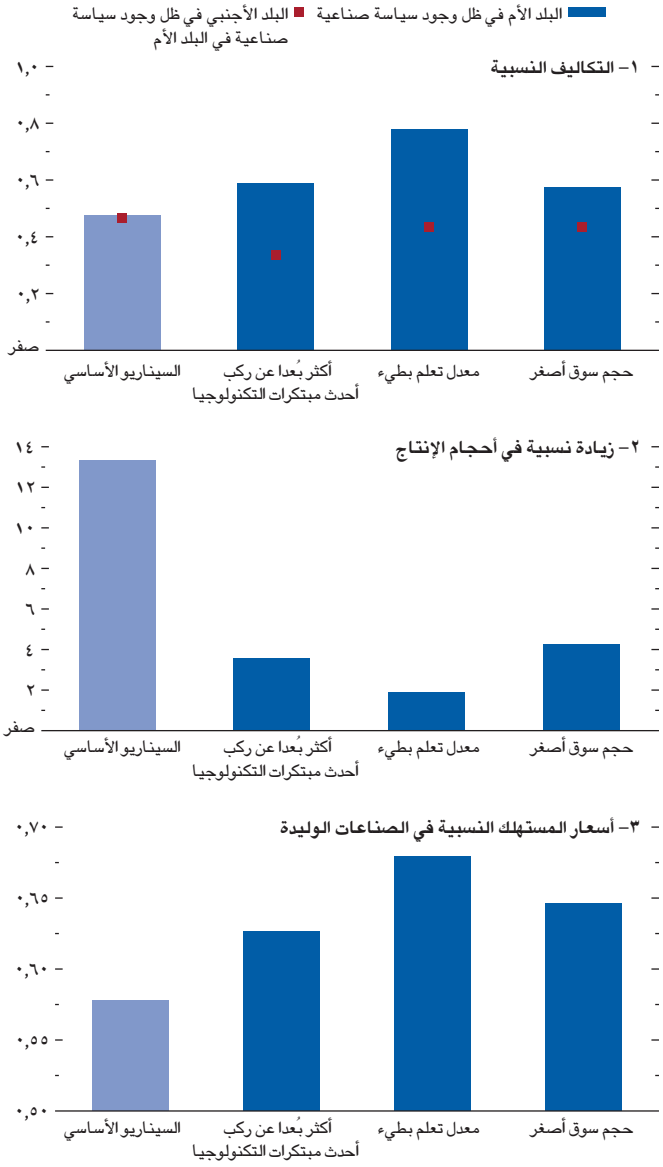

المصادر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الرسوم البيانية للأعمدة التغير النسبي في التكاليف وأحجام الإنتاج وأسعار المستهلك في الفترة ٢٠ مقارنة بالفترة ١. ويتضمن كل سيناريو دعما للإنتاج بنسبة ١٢٪ وتعريفة جمركية بنسبة ١٠٪. ويبلغ معدل التعلم في السيناريو الأساسي ١٩٪، كما تبلغ نسبة ميزة التكلفة التي يتمتع بها البلد الأجنبي في السيناريو الأساسي ٣٠٪. وفي سيناريو "أكثر بُعدا عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا"، يتمتع البلد الأجنبي بميزة تكلفة بنسبة ٤٠٪. وفي سيناريو "معدل التعلم البطيء"، يُفترض أن يكون معدل التعلم في البلد الأم النصف، أما في سيناريو "حجم السوق الأصغر"، فيُفترض عدم حصول البلد الأم على الصادرات. وتشير المربعات الحمراء في اللوحة ١ إلى انخفاض التكلفة النسبية في البلد الأجنبي في الفترة ٢٠ مقارنة بالفترة ١ إذا ما طبق البلد الأم السياسة الصناعية.

السابقة — باللون الأزرق الفاتح — بالنتائج إذا كان البلد الأم (١) يبدأ من نقطة أكثر بُعدا عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية، أو (٢) يشهد معدل تعلم أبطأ، أو (٣) يواجه سوقا أصغر — على سبيل المثال، لافتقاره القدرة على الوصول إلى أسواق التصدير.[١٣]

فحينما تطبَّق السياسات الصناعية في قطاعات أكثر بُعدا عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا،[١٤] تنخفض تكاليف الإنتاج المحلي بوتيرة أبطأ، إذ لا تزيد كميات الإنتاج إلا بمقدار ٣,٥ ضعف على المدى الطويل. وبالتالي، يقل التعلم المحلي بالممارسة. وبدلا من ذلك، يستمر اعتماد البلد الأم في الأساس على الواردات، رغم ارتفاع أسعارها بسبب الحماية التجارية. ونظرا لأن تكاليف الإنتاج المحلي تنخفض بوتيرة أبطأ، فإن أسعار المستهلك تشهد انخفاضا أقل بمرور الوقت.

وقد لا يحقق التأييد الشعبي الآثار المرجوة منه إذا لم يتمكن المنتجون المحليون من التعلم بالسرعة المتوقعة. فعلى سبيل المثال، قد يكون التعلم أبطأ إذا ما أدى نقص العمالة الماهرة إلى الحد من التحسن في عمليات الإنتاج أو إذا أدت الحواجز أمام نشر المعرفة الأجنبية إلى بطء اعتماد التكنولوجيا (دراسة Eugster and others 2022). وإذا لم تتجاوز سرعة التعلم في البلد الأم نصف سرعة التعلم في البلد الأجنبي، تنخفض التكاليف المحلية بوتيرة أبطأ مقارنة بالتكاليف في البلد الأجنبي مع زيادة أحجام الإنتاج. وبالتالي، بدلا من اللحاق بركب تكاليف إنتاج أحدث مبتكرات التكنولوجيا، يزداد تباين التكاليف المحلية مقارنة بأحدث مبتكرات التكنولوجيا — حيث تظل أعلى بنسبة ٨٠٪ على المدى الطويل. ولا ترتفع أحجام الإنتاج المحلي بمرور الوقت، وتظل أسعار المستهلك أعلى لفترة أطول بكثير. وبالتالي، يظل الاستهلاك المحلي أضعف مقارنة بالسيناريو الأساسي.

ويعد حجم السوق عاملا أساسيا في نجاح السياسة الصناعية في خفض تكاليف الإنتاج من خلال التعلم بالممارسة. وفي السيناريو الأخير المغاير للواقع، يُفترض أن البلد الأم يفتقر إلى فرص الوصول إلى أسواق التصدير. وفي هذه الحالة، يفرض حجم السوق المحدود بالفعل قيودا على زيادة أحجام الإنتاج المحلي. وبالتالي، يقل التعلم بالممارسة، نتيجة عدم زيادة الإنتاج إلا بنحو ثلث الزيادة في السيناريو الأساسي، كما تنخفض تكاليف الإنتاج بوتيرة أبطأ.

[١٣] يوضح الشكل البياني ٣–٦ نقاط النهاية بعد ٢٠ عاما. وترد المسارات الديناميكية الكاملة في الأشكال البيانية من ٣–٣–١ إلى ٣–٣–٤ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت.

[١٤] ناقشت الدراسات مدى قدرة البلدان المتأخرة كثيرا عن ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية على التفوق على البلد الرائد في مجال التكنولوجيا في الوقت الحالي (دراسة Brezis and others 1991، ودراسة Lee and Lim 2001، ودراسة Aghion, Akcigit, and Howitt 2015، ودراسة Stiglitz 2017). وعلى سبيل المثال، قد يتخطى بلد ما تكنولوجيا محددة تماما بالانتقال إلى استخدام الهواتف المحمولة على نطاق واسع بدلا من الاستثمار أولا في البنية التحتية للخطوط الأرضية. ويركز النموذج المبسط في هذا القسم على تكنولوجيا واحدة ولا يرصد هذا التفوق. ومع ذلك، يبحث الشكل البياني ٣–٣–١ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت في مدى قدرة البلدان على الاقتراب من ركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا في بداية انطلاقتها في مجال تكنولوجي معين — على سبيل المثال، من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو نقل التكنولوجيا من البلد الرائد في مجال تكنولوجيا. وفي هذه الحالة، كلما اقتربت نقطة الانطلاقة الأولى من أحدث مبتكرات التكنولوجيا، أمكن للبلد الأم ليس اللحاق بركب أحدث مبتكرات التكنولوجيا العالمية فحسب بل التفوق أيضا على البلد الرائد في مجال التكنولوجيا في الوقت الحالي بمرور الوقت.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تستند إلى الدور التكميلي الحيوي الذي يمكن أن تقوم به السياسات الهيكلية غير الموجهة في تعزيز الإنتاجية. ويحتوي الإطار ٣–٣ على تحليل إضافي.

الدروس المستفادة من أهم السياسات الصناعية الماضي والحاضر

ساعد النموذج المبسط في القسم السابق على إيضاح الدور الديناميكي للسياسات الصناعية على مستوى القطاعات، وأظهر مدى تأثر فعاليتها بعوامل كثيرة. ويهدف هذا القسم إلى إثراء ذلك التحليل بمزيد من الواقعية من خلال دراسة تطبيقين رئيسيين. أولا، يُستخدم تحليل أكثر تفصيلا للسياسات الصناعية المتعلقة بأمن الطاقة في أوروبا — التي تهدف إلى نقل إنتاج التكنولوجيا النظيفة إلى الداخل — لتوضيح المفاضلات المحتملة. ثانيا، يعاد النظر في حالتين تاريخيتين بارزتين — البرازيل وكوريا في سبعينات القرن العشرين — لتكوين رؤى أكثر تفصيلا حول التصميم والتنفيذ المناسبين للسياسة الصناعية وغيرها من السياسات التكميلية.

السياسة الصناعية وقطاع الطاقة وأمن الطاقة

تسعى بلدان كثيرة إلى تعزيز أمن الطاقة من خلال التحول إلى الطاقة المتجددة واستخدام الكهرباء في القطاعات الرئيسية مثل النقل. وسيتطلب ذلك اعتماد معدات التكنولوجيا النظيفة على نطاق واسع، والتي يُنتَج جزء كبير منها حاليا في الصين، البلد الرائد في مجال التكلفة.[١٥] وقد تم اقتراح السياسة الصناعية كوسيلة لإعادة توطين السيارات الكهربائية وإنتاج معدات الطاقة المتجددة في الاتحاد الأوروبي والاقتصادات المتقدمة الأخرى، إذ لا تزال هذه الصناعات في مرحلة الصناعات الوليدة. ومن شأن تصنيع هذه التكنولوجيات محليا أن يعزز الاعتماد على الذات في قطاع حيوي، مع توفير فرص العمل. ولكن ما هي المفاضلات؟

لقياس المفاضلات المحتملة في حالة الاتحاد الأوروبي، تتم معايرة نسخة موسعة من نموذج الصناعات الوليدة الوارد في القسم السابق بما يتناسب مع بيانات التكنولوجيا النظيفة. وبعد ذلك، يتم تعزيز التحليل بالنموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة (GMMET)، وهو نموذج عالمي ديناميكي يتضمن تمثيلا مفصلا لأحد قطاعات الطاقة، لمحاكاة مسار اعتماد التكنولوجيا النظيفة والنتائج القطاعية بين عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٣٥.[١٦]

[١٥] تؤكد الدراسات على دور ديناميكية التعلم بالممارسة في صناعات التكنولوجيا النظيفة هذه (راجع، على سبيل المثال، دراسة Bai and others 2020، ودراسة Barwick and others 2025).

[١٦] راجع المرفق ٣–٤ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل النسخة الموسعة من النموذج ومعايرته.

الشكل البياني ٣–٧: تفكيك عناصر انخفاض أسعار السيارات الكهربائية في الاتحاد الأوروبي
(التغير ٪ بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٣٥)

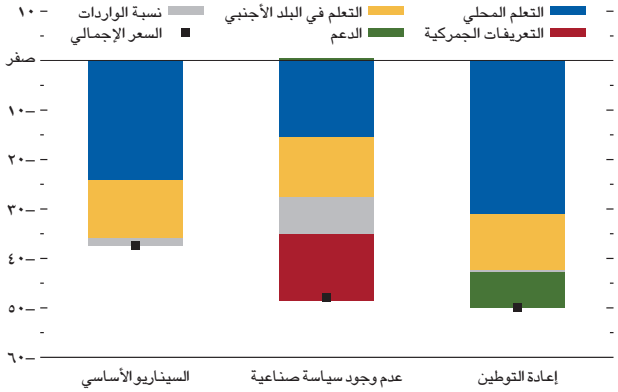

المصادر: مؤسسة Bloomberg New Energy Finance، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني مثالا توضيحيا للتغير في أسعار السيارات الكهربائية في الاتحاد الأوروبي في ظل سيناريو المسار المعتاد، وسيناريوهين افتراضيين، مستمدين من نسخة من نموذج الصناعات الوليدة تضم أربعة بلدان، تتم معايرتها بما يتناسب مع السياسات الحالية الخاصة بالتكنولوجيا النظيفة وإنتاجها وأنماط تجارتها. وفي ظل السيناريو الأساسي، يحافظ الاتحاد الأوروبي على السياسات الصناعية القائمة. وفي ظل سيناريو عدم وجود سياسة صناعية، يتم إلغاء جميع السياسات الصناعية اعتبارا من عام ٢٠٢٥. وفي ظل سيناريو إعادة التوطين، يتم تقديم دعم للإنتاج بنسبة ١٥٪، بالإضافة إلى الحماية التجارية القائمة.

ويتم تشغيل النموذج في ظل ثلاثة سيناريوهات للسياسات.

- سيناريو أساسي يفترض استمرار مرتكزات السياسة الصناعية المشاهَدة في عام ٢٠٢٤.
- سيناريو لعدم وجود سياسة صناعية يفترض إلغاء جميع التعريفات الجمركية وأوجه الدعم القائمة في قطاع التكنولوجيا النظيفة.
- سيناريو لإعادة التوطين يفترض قيام الاقتصادات المتقدمة الكبرى بزيادة دعم الإنتاج لنقل التصنيع إلى الداخل.

الأسعار والاعتماد والنقل إلى الداخل: يؤدي التعلم بالممارسة إلى انخفاض كبير في أسعار التكنولوجيا النظيفة خلال العقد القادم في الاتحاد الأوروبي، وإن كان بأحجام متفاوتة في ظل سيناريوهات السياسات الثلاثة (الشكل البياني ٣–٧). ويؤدي كل من سيناريو عدم وجود سياسة صناعية وسيناريو إعادة التوطين إلى انخفاضات أكثر حدة في الأسعار مقارنة بالسياسات القائمة في السيناريو الأساسي. وتكون الانخفاضات الإضافية في الأسعار في ظل سيناريو عدم وجود سياسة مدفوعة بإلغاء التعريفات الجمركية القائمة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات منخفضة التكلفة. وفي المقابل، إذا تم الإبقاء على السياسات المشاهَدة في بداية فترة المحاكاة (السيناريو الأساسي)، يكون المحرك الرئيسي لانخفاض الأسعار هو انخفاض تكاليف الإنتاج في الشركات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة أحجام الإنتاج والاستفادة من التعلم بالممارسة. ويزداد عمق هذه الآثار محليا في ظل سيناريو النقل إلى الداخل، إذ تؤدي زيادة الدعم إلى زيادة أكبر في حجم الإنتاج محليا. ولكن رغم انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي إلى حد كبير، فإنها تظل أعلى من التكاليف في البلد الرائد في مجال التكنولوجيا، والذي يواصل التحسن بمرور الوقت.[١٧]

وفي مختلف سيناريوهات السياسات، يؤدي انخفاض أسعار التكنولوجيا النظيفة إلى الإقبال على استخدامها (الشكل البياني ٣–٨، اللوحتان ١ و٢)، وخاصة في ظل سيناريو عدم وجود سياسة صناعية وسيناريو إعادة التوطين، حيث تكون انخفاضات الأسعار هي الأكثر حدة.

ومن الفروق الأساسية بين السيناريوهات درجة نقل تصنيع معدات التكنولوجيا النظيفة إلى الداخل (الشكل البياني ٣–٨، اللوحة ٣). ففي ظل السيناريو الأساسي، تفقد أوروبا حصتها في السوق المحلية، إذ يؤدي صغر حجم سوقها نسبيا إلى الحد من فرص اللحاق بركب التعلم. وفي سيناريو عدم وجود سياسة صناعية، يؤدي إلغاء التعريفات الجمركية إلى جعل الواردات الأقل تكلفة تتفوق في المنافسة على المنتجين المحليين. أما في سيناريو إعادة التوطين، فإن أوروبا تحقق قدرا كبيرا من الاعتماد على الذات من خلال الجمع بين الدعم وآثار التعلم التراكمية.

أمن الطاقة وآثاره على الاقتصاد الكلي: تؤدي زيادة انتشار التكنولوجيا النظيفة إلى انخفاض كبير في استخدام الوقود الأحفوري في إنتاج الطاقة والنقل في سيناريو إعادة التوطين وسيناريو عدم وجود سياسة صناعية مقارنة بالسيناريو الأساسي.[١٨] ويعمل مساري السياسات على تعزيز أمن الطاقة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري في الاتحاد الأوروبي (الشكل البياني ٣–٩، اللوحة ١).

ولكن هناك مفاضلات رئيسية تنشأ نتيجة اختلاف تأثيرات السيناريوهين بشكل كبير على سوق العمل والإنفاق من المالية العامة (الشكل البياني ٣–٩، اللوحتان ٢ و٣). فسيناريو عدم وجود سياسة صناعية يلغي الدعم المقدَّم في السيناريو الأساسي، ولكنه يؤدي إلى انخفاض التوظيف في قطاع تصنيع التكنولوجيا النظيفة بنسبة تتجاوز ٠,٥٪ من القوى العاملة، نتيجة هيمنة الواردات. ومن الناحية الأخرى، يؤدي سيناريو إعادة التوطين إلى إعادة توزيع العمالة نحو تصنيع التكنولوجيا النظيفة، بما يعادل أكثر من ١٪ من القوى العاملة. غير أن هذه المكاسب تقابلها انخفاضات في قطاعات الصناعة التحويلية الأخرى، والتي يرجع جزء منها إلى تحركات أسعار الصرف.

وإلى جانب ذلك، تنطوي إعادة التوطين على تحمل المالية العامة تكاليف كبيرة — تقدر بنحو ٠,٤٪ من إجمالي الناتج

[١٧] يرصد النموذج آثار التعلم بالممارسة على تكلفة إنتاج التكنولوجيا النظيفة. ففي الواقع العملي، قد تؤدي عوامل أخرى إلى تباين هذه التكاليف عبر المناطق، بما في ذلك الحصول على المدخلات منخفضة التكلفة، مثل المعادن الحيوية. وقد أظهرت الدراسات التي أُجريت مؤخرا أن تشرذم أسواق السلع الأولية العالمية قد يؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعار المعادن الحيوية في الاتحاد الأوروبي (الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Alvarez and others 2025).

[١٨] بحلول عام ٢٠٣٥، ينخفض استخدام النفط في نقل الركاب بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ مقارنة بالسيناريو الأساسي، كما ينخفض استخدام الفحم في توليد الطاقة. ومع ذلك، يزداد استخدام الغاز نظرا لارتفاع الطلب على الكهرباء، والحاجة إلى تعزيز الطاقة الإنتاجية لدعم مصادر الطاقة المتجددة.

الشكل البياني ٣–٨: تتسارع وتيرة الإقبال على الاستخدام في ظل سيناريو عدم وجود سياسة صناعية وسيناريو إعادة التوطين، ولكن تتباين الآثار على الإنتاج المحلي

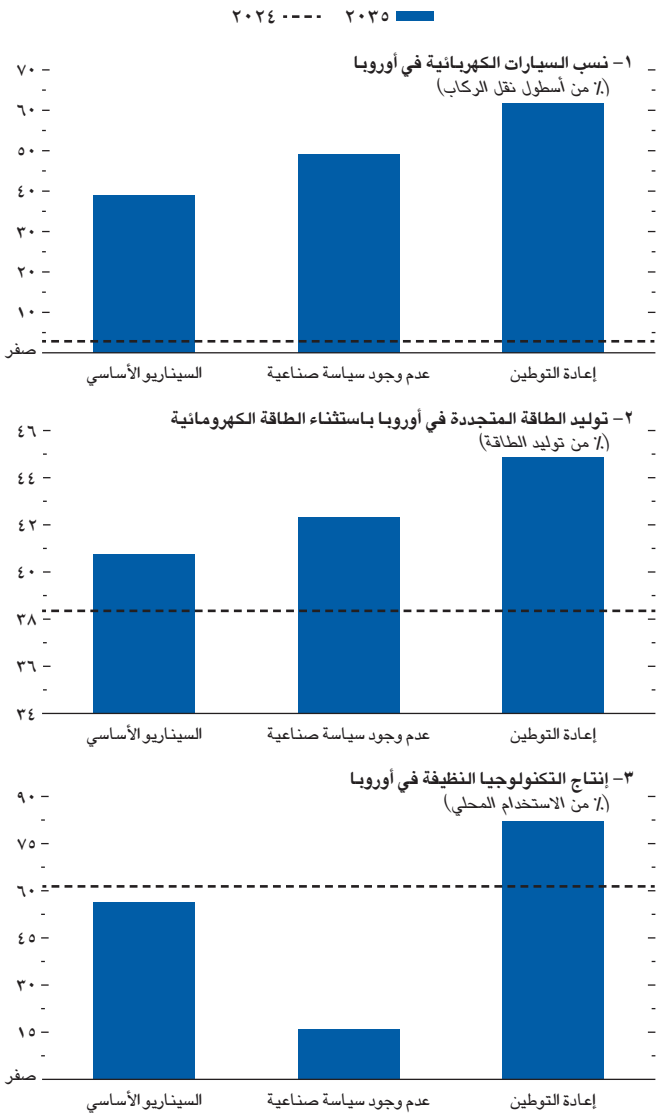

المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة (GMMET)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في ظل السيناريو الأساسي، يواصل الاتحاد الأوروبي تطبيق السياسات الصناعية القائمة. وفي ظل سيناريو عدم وجود سياسة صناعية، يتم إلغاء جميع السياسات الصناعية اعتبارا من عام ٢٠٢٥. وفي ظل سيناريو إعادة التوطين، يتم تقديم دعم للسيارات الكهربائية بنسبة ١٥٪، وللإنتاج القائم على الطاقة المتجددة بنسبة ٣٠٪ اعتبارا من عام ٢٠٢٥. وللاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣–٤ المتاح على شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٣–٩: خيارات السياسات الرامية إلى الحد من استخدام الوقود الأحفوري من خلال الوصول إلى تكنولوجيات نظيفة أقل سعرا تنطوي على مفاضلات

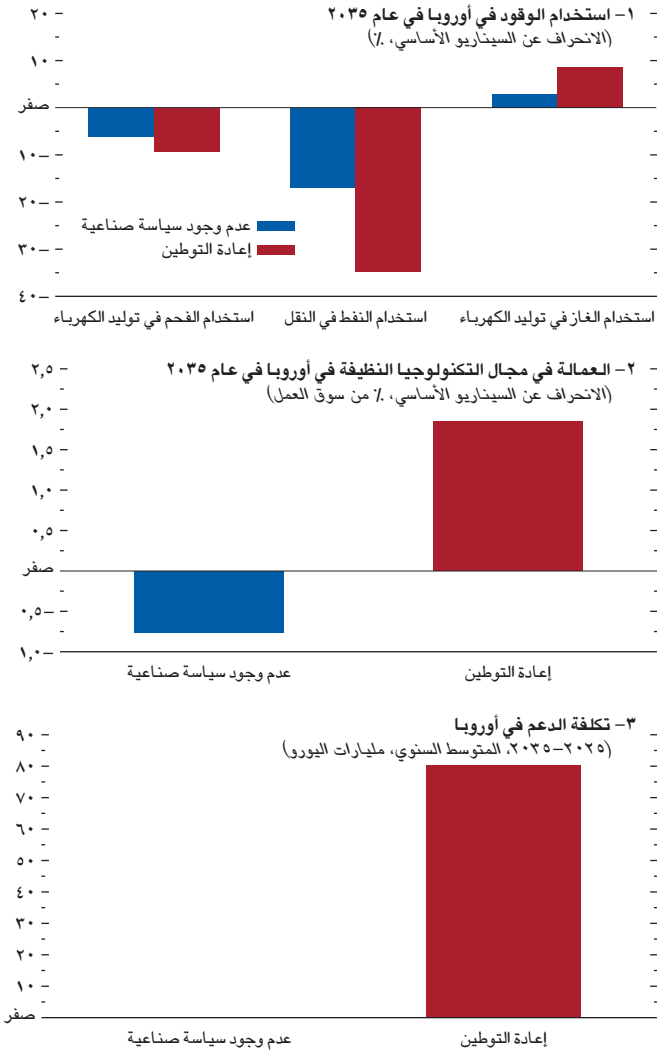

المصادر: النموذج الاقتصادي الكلي العالمي للتحول في مصادر الطاقة (GMMET)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في ظل السيناريو الأساسي، يواصل الاتحاد الأوروبي تطبيق السياسات الصناعية القائمة. وفي ظل سيناريو عدم وجود سياسة صناعية، يتم إلغاء جميع السياسات الصناعية اعتبارا من عام ٢٠٢٥. وفي ظل سيناريو إعادة التوطين، يتم تقديم دعم للسيارات الكهربائية بنسبة ١٥٪، ودعم للإنتاج القائم على الطاقة المتجددة بنسبة ٣٠٪ اعتبارا من عام ٢٠٢٥. وفي اللوحة ٣، تكلفة الدعم في أوروبا في ظل سيناريو عدم وجود سياسة صناعية تساوي صفرا. وللاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣–٤ المتاح على شبكة الإنترنت.

المحلي في الاتحاد الأوروبي سنويا، أو دعم سنوي بنحو ٨٠ مليار يورو، في المتوسط، من عام ٢٠٢٥ إلى عام ٢٠٣٥، أي ما يعادل نحو ٣٠ ألف يورو لكل وظيفة يتم توفيرها في القطاع. وستقارب هذه التكاليف نصف ميزانية الاتحاد الأوروبي الحالية، وتتجاوز الدعم الزراعي الحالي.[١٩]

وبوجه عام، قد تتيح السياسات الصناعية لأوروبا تحقيق الاعتماد على الذات في تصنيع التكنولوجيا النظيفة، وقد تحمي الوظائف في هذا القطاع، إلا أنها ستؤدي إلى تحمل المالية العامة تكاليف كبيرة. ومع ذلك، تتأثر نتائج النموذج هذه بافتراضات رئيسية. فعلى سبيل المثال، تفترض عمليات المحاكاة أن أوروبا تحقق معدلات تعلم مماثلة لتلك المشاهَدة في الصين خلال العقد الماضي. لكن هذا ليس مضمونا، وأي انحراف عن هذا الافتراض، مثل تباطؤ معدل التعلم، قد يؤدي إلى اشتداد وطأة المفاضلات التي تم تحديدها، كما ورد في القسم السابق. وفي الواقع، يوضح التاريخ أن السياسة الصناعية لا تحقق دائما الغرض منها، كما يرد لاحقا.

دراسات الحالة السابقة

يشير النموذج المبسط لديناميكية الصناعة عبر القطاعات إلى أن المَعْلمات الرئيسية، مثل معدلات التعلم المحلية وحجم السوق، تعد عوامل مهمة ينبغي مراعاتها بالنسبة للسياسة الصناعية. ولكن كيف ساهمت هذه المَعْلمات في تشكيل نتائج السياسة الصناعية في الواقع العملي؟ وما دور تصميم السياسات وتنفيذها والسياسات التكميلية في تحديد مدى نجاح السياسة الصناعية؟

ولإلقاء الضوء على هذه الأسئلة، يتناول هذا القسم حالتين سابقتين بارزتين وموثقتين في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وهما: البرازيل وكوريا.[٢٠] فخلال سبعينات القرن العشرين، اعتمد البلدان سياسات صناعية واسعة النطاق باستخدام أدوات تشبه تلك الموثقة في الاستراتيجيات الصناعية الحديثة، بهدف تشجيع التحول الهيكلي في قطاعات استراتيجية مختارة (المرفق ٣–٥ المتاح على شبكة الإنترنت). ومع ذلك، اختلفت مناهج البلدين اختلافا ملحوظا. فقد ركزت البرازيل في الأساس على التصنيع الذي يحل محل الواردات، واعتمدت على المؤسسات المملوكة للدولة كأداة أساسية للتنفيذ، بينما اتبعت كوريا نموذجا موجها نحو التصدير يقوم على تكتلات الشركات الخاصة الكبرى (التكتلات المملوكة للعائلات "تشايبول").[٢١] ويُنظر إلى تجربة كوريا بشكل عام على أنها أكثر نجاحا — راجع دراسة Ocampo and Porcile (2020) للاطلاع على منظور مقارن، كما يتضح في ارتفاع معدلات نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (الشكل البياني ٣–٥–١ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). وتقدم الدراسات التجريبية التي أُجريت مؤخرا حول تجربة كوريا أدلة سببية على أن السياسة الصناعية شجعت التوسع في الصناعات المستهدفة، وعززت قدراتها التنافسية على المستوى الدولي، وولدت تداعيات إيجابية على قطاعات أخرى (دراسة Choi and Shim 2024a، ودراسة Lane 2025). وهناك تحليلات أخرى توضح أن الشركات المدعومة واصلت النمو بوتيرة أسرع مقارنة بتلك التي لم تتلق أي دعم لمدة تصل إلى ٣٠ عاما بعد انتهاء الدعم (دراسة Choi and Levchenko 2024). ومع ذلك، تحتوي الدراسات أيضا على بعض الآراء المخالفة.[٢٢]

تصميم السياسات: هناك مقارنة بين تجربتي البلدين تكشف الدور المهم الذي يقوم به التصميم الجيد للسياسات، والذي تشمل عناصره تعزيز التعلم المحلي بالممارسة، واستهداف سوق كبيرة بما يكفي لتمكين الشركات من الوصول إلى الحجم الكفء للإنتاج، وتوجيه الدعم نحو المجالات التي يمكن أن تحقق عائدات مرتفعة أو مؤثرات خارجية إيجابية. ففي كوريا، ركزت السياسات المدروسة على التعلم القائم على التجربة في المصانع. واعتمدت تكتلات التشايبول على مهندسين برواتب ثابتة بدلا من إداريين على مستوى المصنع لاستيعاب التكنولوجيات الأجنبية وبناء القدرات المحلية. وفي المقابل، تم تنفيذ السياسات الصناعية في البرازيل من خلال مؤسسات مملوكة للدولة، وافتقرت إلى مشاركة القطاع الخاص التي كانت أساسية في نموذج التعلم بالممارسة في كوريا

[١٩] من حيث المبدأ، يمكن تمويل هذه التكاليف من الإيرادات المحتملة من تسعير الكربون في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القادمة (دراسة Carton and others، قيد الإصدار)، والتي لا يتم إعداد نماذج لها في هذه العملية. أما إذا تم تمويلها من خلال زيادة نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، فقد يؤدي هذا الدعم إلى زيادة طفيفة في إجمالي الناتج المحلي في البداية، والتي يمكن أن يقابلها لاحقا تباطؤ النشاط عندما يتعين تخفيض نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي مجددا (راجع المرفق ٣–٤–٥ المتاح على شبكة الإنترنت).

[٢٠] بالطبع، ينبغي توخي الحذر في استقراء الدروس من دراسات الحالة السابقة؛ فهناك اختلافات كثيرة اليوم مقارنة بسبعينات القرن العشرين، بما في ذلك السياق الجغرافي–السياسي، والعلاقات التجارية، والتكنولوجيا العالمية.

[٢١] تباينت أيضا دوافع تطبيق السياسة الصناعية في كوريا والبرازيل (دراسة Ayres and others 2019، ودراسة De Bolle, Cohen-Setton, and Sarsenbayev 2025، ودراسة Lane 2025). ففي كوريا، تم اعتبار السياسة الصناعية ضرورية للتحديث العسكري والصناعي، وكذلك التنمية على المدى الطويل. أما في البرازيل، فكان أحد الأهداف الرئيسية بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣ هو الحد من الاعتماد على الواردات النفطية من خلال الاستثمار في إنتاج النفط المحلي ومصادر الطاقة البديلة.

[٢٢] على سبيل المثال، تذهب دراسة Kim, Lee, and Shin (2021) إلى أن السياسات الصناعية في كوريا زادت من سوء توزيع الموارد. فلدى بعض المعلقين في البرازيل شعور أكثر إيجابية بشأن تجربة السياسة الصناعية في البلاد. وتشير دراسات صدرت مؤخرا إلى أن السياسة الصناعية ربما عادت بالنفع على بعض القطاعات التي تمكنت من الوصول إلى أسواق التصدير الكبرى، مشيرة إلى أن التأييد الشعبي — بما في ذلك إقامة منظومة للمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث والتطوير — ساهم في نجاح شركة إمبراير في قطاع الطيران وكذلك في مكاسب الإبتكار والإنتاجية في الزراعة (دراسة Sabel and others 2012، ودراسة Veiga and Rios 2019). وفي الواقع، توضح دراسة Rodrik (1993) أن بعض حوافز التصدير المقدمة بموجب برنامج "Benefícios Fiscais a Programas de Exportação" لعام ١٩٧٢ كانت فعالة في تعزيز صادرات الشركات متعددة الجنسيات في البرازيل، رغم أن هذه الشركات اضطرت أحيانا إلى تعديل استراتيجياتها العالمية بخفض صادراتها إلى بلدان ثالثة. وفي وقت أقرب، توضح دراسة Akerman and others (2025) أن الاستثمار العام في البحث والتطوير أدى إلى زيادة كبيرة في الناتج الزراعي في البرازيل، مدفوعا بارتفاع الإنتاجية والتوسع في استخدام المدخلات.

(دراسة Peres and Primi 2019). كذلك فإن الاستراتيجية المنفتحة على الخارج في كوريا مكّنت تكتلات التشايبول من الوصول إلى الأسواق العالمية والاستفادة من وفورات الحجم، بينما أدى تطبيق سياسة إحلال الواردات في البرازيل إلى اقتصار تعامل المؤسسات المملوكة للدولة على سوق محلية محدودة، مما حد من قدرتها على زيادة أحجام الإنتاج. وفي كوريا، تم توجيه الدعم نحو القطاعات التي تعتبر بالغة الأهمية للتحديث العسكري والصناعي وفي المتناول من الناحية التكنولوجية، مع استقاء الدروس من تجربة التنمية في اليابان خلال الفترة ١٩٥٨–١٩٦٨.

التنفيذ: تؤكد الحالتان على أهمية التنفيذ الدقيق، بما في ذلك تعزيز المنافسة، والاعتماد على هيئات تنفيذية تتمتع بالكفاءة وعلى معايير موضوعية لتقييم النجاح أو الفشل، ودمج الضمانات الوقائية — مثل شروط الانقضاء الموقوت — للحد من تكاليف إخفاق السياسات. وعلى عكس المنافسة المحدودة التي واجهتها المؤسسات المملوكة للدولة في البرازيل، كانت المنافسة المحلية والدولية عنصرا أساسيا في المنهج الذي اتبعته كوريا، مما ساعد على ضمان انضباط السوق. وعلى سبيل المثال، دعمت الحكومة شركات متعددة داخل القطاعات وسمحت لقوى السوق بتحديد الشركات الرابحة. وكان هذا المنهج واضحا في المراحل المبكرة لصناعة السيارات، عندما تنافس العديد من الداخلين الجدد في البداية واستفادوا من دعم الدولة، قبل أن تصبح شركة هيونداي الشركة المهيمنة.[٢٣] كذلك تم إضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة السياسة الصناعية في كوريا. وأتاحت اجتماعات تشجيع الصادرات الشهرية — التي ترأسها كبار المسؤولين وشارك فيها ممثلون عن الدوائر الأكاديمية والتمويل والصناعة — منتدى منظما للرقابة ومراجعة الأداء. ولم تكن أهداف التصدير بمثابة معايير لتوزيع موارد الدولة فحسب، بل كانت أيضا بمثابة شروط انقضاء موقوت بحكم الواقع: فالشركات التي فشلت في تحقيق هذه الأهداف تعرضت لخطر فقدان القدرة على الحصول على دعم الدولة، بغض النظر عن حجمها أو تأثيرها السياسي. وفي المقابل، افتقرت البرازيل إلى وجود إطار لحوكمة السياسة الصناعية وضمانات وقائية مماثلة لتلك الموجودة في كوريا.

السياسات التكميلية: في النهاية، توضح هذه الحالات الدور التمكيني الحيوي للإصلاحات الهيكلية (راجع أيضا الإطار ٣–٣) والاستقرار الاقتصادي الكلي. ففي كوريا، نجد أن حملة مكافحة الفساد التي أُطلقت قبل تطبيق سياستها الصناعية قد ساهمت في إرسال إشارة على خضوع جميع تكتلات التشايبول لسيادة القانون. وخلال انطلاقتها الصناعية، استثمرت الحكومة في المناطق الصناعية، وسهلت استيراد المواد الخام الأساسية والسلع الرأسمالية لدعم الإنتاج المحلي. وعززت أيضا نظام التعليم لتلبية الطلب المتزايد على المهندسين المهرة وعمال الإنتاج.

[٢٣] في سياق اقتصاد متقدم، تطرح حالة شركة إيرباص مثالا آخر على مدى نجاح السياسة الصناعية المعزِّزة للمنافسة في خفض تكاليف تصنيع الطائرات التجارية، وتعزيز البحث والتطوير، وبناء سلسلة توريد على مستوى أوروبا (دراسة Hodge and others 2024).

وفي كوريا، نجد أن عمليات الإصلاح الزراعي سبقت تطبيق السياسة الصناعية، وذلك خلافا لما حدث في البرازيل (دراسة de Bolle, Cohen-Setton, and Sarsenbayev 2025). وفي البرازيل أيضا، نجد أن تشرذم عملية إعداد الميزانية، والاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي، واستمرار عدم استقرار الاقتصاد الكلي — بما في ذلك فترات أسعار الصرف المقومة بأعلى من قيمتها وتسارع معدلات التضخم — قد أدى في نهاية المطاف إلى أزمة الديون الخارجية في ثمانينات القرن العشرين، وتآكل فعالية استراتيجية البلاد.

السياسة الصناعية وأداء القطاعات

يتناول هذا القسم تقدير الارتباط بين السياسات الصناعية والأداء الاقتصادي، سواء في القطاع المستهدف أو في التداعيات عبر القطاعات من خلال الروابط بين المدخلات والمخرجات.[٢٤]

السياسات الصناعية وأداء القطاعات المستهدفة: يشهد الأداء الاقتصادي تحسنا في القطاعات المستهدفة، وإن كان بقدر طفيف.[٢٥] فعلى النحو الموضح في الشكل البياني ٣–١٠، اللوحة ١، تبين أن السياسات الصناعية القائمة على الدعم المباشر تعمل على تحسين القيمة المضافة، والإنتاجية، وتوزيع الموارد عبر الشركات داخل الصناعات (كفاءة توزيع الموارد) بما يتماشى مع النتائج السابقة (دراسة Baquie and others 2025). وبالنسبة للتمويل المدعوم، تتبع التقديرات بالنقاط نفس الاتجاه، إلا أن النتائج ليست ذات دلالة. ومن حيث حجم التحسن، يرتبط أحد تدابير الدعم المباشر الإضافية بزيادة القيمة المضافة بنحو ٠,٥٪ وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنسبة ٠,٣٪ في القطاع المستهدف بعد مُضي ثلاث سنوات على التنفيذ.[٢٦] وهو تحسن ضئيل نسبيا، حيث تزيد القيمة المضافة للصناعة بنسبة ٦,٥٪ في المتوسط وتزيد

[٢٤] يستند التحليل إلى طريقة التوقعات المحلية على نحو ما جاء في دراسة Baquie and others (2025). وهو يغطي ٥٨ بلدا (منها ٣١ اقتصادا متقدما) و٧٣٢ قطاعا يغطيها التصنيف الإحصائي للأنشطة الاقتصادية في الجماعة الأوروبية (NACE)، التنقيح الثاني (أربعة أرقام) من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠٢١. والمتغير المستقل الرئيسي هو التغير في رصيد السياسات الصناعية القائمة على التمويل المدعوم والدعم المباشر في قطاع معين وبلد معين وسنة معينة، والذي يتم تحديده بتطبيق خوارزمية دراسة Juhász and others (2022, 2025) على قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية. وتتسق النتائج بشكل عام مع استخدام خوارزميات بديلة تصنِّف السياسات الصناعية باستخدام قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية ضمن قاعدة بيانات مرصد السياسات الصناعية الجديدة التي تم وضعها مؤخرا.

[٢٥] يشير المرفق ٣–٦ المتاح على شبكة الإنترنت إلى معاملات التوقعات المحلية لجميع الآفاق الزمنية قبل وبعد تطبيق السياسات الصناعية، وبالتالي يحدد المسار الديناميكي الكامل. ويركز هذا الفصل على أداتين شائعتين في السياسة الصناعية، مع الإقرار بأن التدابير الأخرى غير المدرجة في قاعدة البيانات قد يكون لها آثار اقتصادية مهمة أيضا. وتتمثل متغيرات النتائج الرئيسية، التي يتم إعدادها باستخدام بيانات منظمة أوربيس، في القيمة المضافة عبر القطاعات والإنتاجية عبر القطاعات وكفاءة توزيع الموارد داخل القطاعات، على نحو ما جاء في دراسة Hsieh and Klenow (2009). ورغم إدراج مجموعة واسعة من الآثار الثابتة والمتغيرات الضابطة، فإن التطبيق الداخلي للسياسات الصناعية يشكل تحديا لتحليل علاقة السببية. ولهذا السبب، تُعرض النتائج في هذا القسم على أنها ترابطية. راجع المرفق ٣–٦ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على معلومات عن عدد المشاهدات لكل بلد، ووصف كامل للمنهجية، وجدول حصر النتائج الرئيسية في هذا القسم.

[٢٦] تبين تنفيذ تدبير جديد للتمويل المدعوم (للدعم المباشر) في حوالي ١٢٪ (٦٪) من مشاهدات البلدان–الصناعات. والبلدان التي تنفذ سياسات صناعية جديدة تنفذ في المتوسط ١,٨ (٢) تدبيرا جديدا للتمويل المدعوم (للدعم المباشر) في المرة الواحدة.

الشكل البياني ٣–١٠: السياسات الصناعية وأداء القطاعات المستهدفة على المدى المتوسط
(٪)

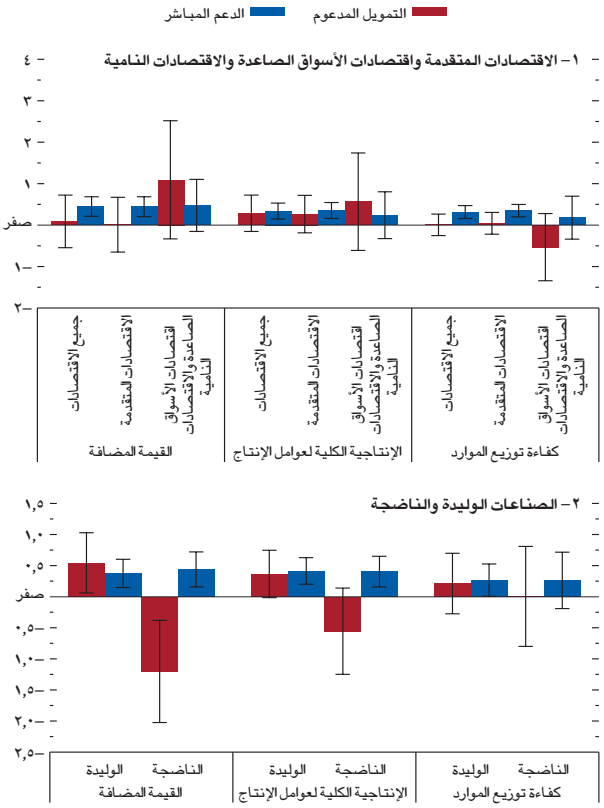

المصادر: مرصد التجارة العالمية، ودراسة Juhász and others 2022, 2025، ومنظمة أوربيس، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقدِّر الشكل البياني تأثير السياسات الصناعية باستخدام طريقة التوقعات المحلية. والمتغيرات التابعة هي الفرق اللوغاريتمي في القيمة المضافة، أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، أو كفاءة تخصيص الموارد على مستوى القطاعات بعد مُضي ثلاث سنوات على تنفيذ السياسة. والمتغيرات الرئيسية على الجانب الأيمن هي التغير في عدد السياسات الصناعية القائمة على التمويل المدعوم والدعم المباشر التي تستهدف القطاع. وتقدَّر المعاملات الإقليمية من خلال تفاعل السياسات الصناعية مع متغير صوري للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتقدَّر معاملات الصناعات الوليدة/الناضجة من خلال تفاعل السياسات الصناعية مع متغير صوري لكل صناعة وليدة/ناضجة. وفي كل بلد، تعد الصناعات الوليدة هي تلك التي لديها نسبة تتجاوز المتوسط من الشركات حديثة العهد المعتمدة على الرفع المالي، وتفصلها مسافة أقل من المتوسط عن أقصى حدود الإنتاجية في العالم. وجميع المواصفات تحيِّد أثر فترة تأخير واحدة للمتغيرات التابعة والمستقلة، وتتضمن الآثار الثابتة للبلد–القطاع، وللبلد–السنة، وللقطاع–السنة. والخطوط الطولية تمثل فترات ثقة نسبتها ٩٠٪. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول البيانات التي يستند إليها كل عمود، راجع الجدول ٣–٦–٢ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت.

الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنحو ٤٪ سنويا في العينة. وتعكس هذه النتائج ارتفاع تراكم رأس المال والتوظيف عقب تطبيق السياسات الصناعية القائمة على الدعم (راجع المرفق ٣–٦ المتاح على شبكة الإنترنت).

وتظهر نتيجتان عند دراسة ما إذا كانت العلاقة بين السياسات الصناعية والأداء الاقتصادي تختلف حسب مستوى دخل البلدان (الشكل البياني ٣–١٠، اللوحة ١). أولا، يرتبط الدعم المباشر بتحسن القيمة المضافة والإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد على المدى المتوسط في الاقتصادات المتقدمة، ولكن ليس في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ثانيا، يرتبط التمويل المدعوم بانخفاض كفاءة توزيع الموارد في اقتصادات الأسواق الصاعدة — رغم أن هذا الانخفاض ليس كبيرا. فأحد تدابير الدعم المباشر الإضافية يرتبط بزيادة كفاءة توزيع الموارد بنسبة ٠,٣٪ في الاقتصادات المتقدمة، بينما يرتبط أحد تدابير التمويل المدعوم الإضافية بانخفاض كفاءة توزيع الموارد بنسبة ٠,٥٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (كما يرد بمزيد من التفصيل عن الصين في الإطار ٣–١). وقد تعكس هذه النتائج دور السياسات الأفقية التكميلية، مثل الإصلاحات الرامية إلى تحسين جودة الحوكمة والقدرات المؤسسية (الإطار ٣–٣)، أو الاختلافات في التعليم، التي تَبين أنها عناصر رئيسية تكميلية للسياسات الصناعية (دراسة Deléchat and others 2024). وقد تعكس هذه النتائج أيضا زيادات مؤقتة في سوء التوزيع، إذ تحفز الحكومات الشركات الصغيرة وغير المنتجة في البداية على زيادة الإنتاج والتعلم بالممارسة (دراسة Kim, Lee, and Shin 2021، ودراسة Choi and Levchenko 2024). وبعد ذلك، تُقسَّم العينة إلى صناعات وليدة وأخرى ناضجة (الشكل البياني ٣–١٠، اللوحة ٢).[٢٧] وتُعرَّف هذه العملية الصناعات الوليدة بأنها صناعات تضم نسبة كبيرة من الشركات حديثة العهد والشركات التي تواجه قيودا مالية، والتي تكون قريبة نسبيا من أقصى حدود الإنتاجية في العالم. ويبدو أن الدعم المباشر له تأثير مماثل عبر القطاعات. غير أن التمويل المدعوم يبدو أنه لا يفيد إلا الصناعات الوليدة، حيث تشير التقديرات إلى أن أحد تدابير الدعم المالي الإضافية يرتبط بزيادة القيمة المضافة في الصناعات الوليدة بنسبة ٠,٥٪ وانخفاضها في الصناعات الناضجة بنسبة ١,٢٪ بعد مضي ثلاث سنوات على الصدمة. ومن المرجح أن تعكس هذه النتائج أهمية الاحتكاكات المالية لتراكم رأس المال في الشركات والصناعات حديثة العهد والمنتجة (دراسة Machado Parente and others 2025).

السياسات الصناعية في قطاع الطاقة وأداء القطاعات المتممة للإنتاج: تستهدف نسبة كبيرة من السياسات الصناعية قطاعات الطاقة، وقد تنتقل تداعياتها إلى سائر قطاعات الاقتصاد، لأن الطاقة أحد عوامل الإنتاج الرئيسية. وتشير التقديرات إلى أن أحد تدابير الدعم المباشر الإضافية يرتبط بارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنسبة ٠,٧٪

[٢٧] تستند هذه النتائج إلى دراسة Baquie and others (2025) التي بحثت العلاقة بين السياسة الصناعية ونتائج القطاعات المستهدفة من عدة أبعاد مختلفة خاصة بكل قطاع وخاصة بكل شركة. ويخلص مؤلفو الدراسة، كل على حدة، إلى وجود ارتباط أقوى بين السياسة الصناعية والنتائج الاقتصادية في الشركات حديثة العهد، وكذلك في الشركات التي تواجه قيودا مالية أكبر. وعلاوة على ذلك، تخلص الدراسة إلى وجود ارتباط أقوى بين السياسة الصناعية والقيمة المضافة عبر القطاعات في القطاعات ذات العلاوات السعرية المرتفعة والاعتماد الكبير على الخارج (مثل بناء السفن والمنتجات الصيدلانية) مقارنة بالقطاعات ذات العلاوات السعرية المنخفضة والاعتماد البسيط على الخارج (على سبيل المثال، تصنيع الأجهزة المنزلية غير الكهربائية).

الشكل البياني ٣–١١: تأثير السياسة الصناعية التي تستهدف قطاع الطاقة على القطاعات المتممة للإنتاج
(٪)

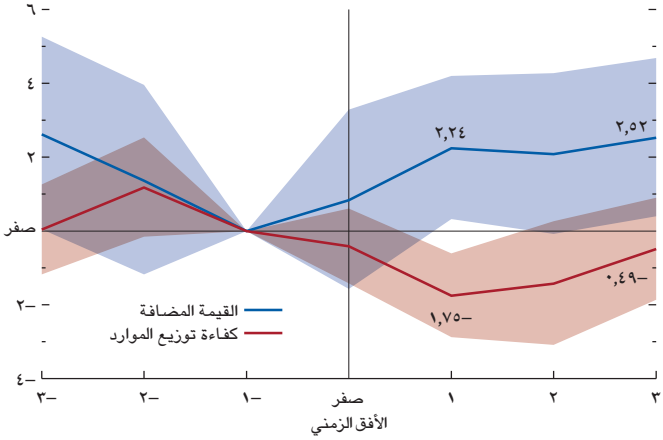

المصادر: مرصد التجارة العالمية، ودراسة Juhász and others 2022, 2025، ومنظمة أوربيس، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقدِّر الشكل البياني تأثير السياسات الصناعية باستخدام طريقة التوقعات المحلية. والمتغيرات التابعة هي الفرق اللوغاريتمي في القيمة المضافة وكفاءة توزيع الموارد خلال أفق زمني محدد. وصفر = الأفق الزمني القصير الذي يقابل موعد تطبيق السياسات الصناعية؛ راجع المرفق ٣–٦ للاطلاع على التفاصيل. والمتغير المستقل الرئيسي هو التغير في عدد السياسات الصناعية القائمة على الدعم المباشر في قطاعات إنتاج الطاقة. وجميع المواصفات تحيِّد أثر فترة تأخير واحدة للمتغيرات التابعة والمستقلة، بالنسبة للسياسات الصناعية المنفَّذة في القطاعات المتممة للإنتاج، وتتضمن الآثار الثابتة للبلد–القطاع، وللبلد–السنة، وللقطاع–السنة. والمساحات المظللة تمثل فترات ثقة نسبتها ٩٠٪، والأرقام تشير إلى التقديرات بالنقاط.

في قطاع الطاقة المستهدف خلال عام من تنفيذ السياسة (الشكل البياني ٣–٦–٥، اللوحة ١ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). وتنتقل تداعيات هذا التحسن في الإنتاجية إلى القطاعات المتممة للإنتاج بمرور الوقت، حيث يقوم المنتجون بشراء الطاقة من موردين أكثر إنتاجية. ويرتبط أحد تدابير الدعم المباشر الإضافية لقطاعات الطاقة بزيادة القيمة المضافة في القطاعات المتممة للإنتاج بنسبة ٢,٥٪ بعد مضي عام إلى ثلاثة أعوام على الصدمة (الشكل البياني ٣–١١).[٢٨] غير أن هذا التدبير يرتبط أيضا بانخفاض مؤقت نسبته ١,٧٪ في كفاءة توزيع الموارد في القطاعات المتممة للإنتاج. وقد تعكس هذه النتائج الاختلافات بين الشركات في نسب تكاليف الطاقة، مما يشير إلى أن الشركات الأكثر استفادة من انخفاض أسعار الطاقة لا تكون بالضرورة هي الأكثر إنتاجية (دراسة Aterido, Iootty, and Melecky 2025، ودراسة Fontagné, Martin, and Orefice 2024).

وإلى جانب تأثير السياسة الصناعية على القطاعات المستهدفة، هناك مسألة أوسع نطاقا تتعلق بتأثيرها على الاقتصاد ككل. وقد تؤدي الروابط والتداعيات عبر القطاعات إلى اختلاف كبير بين آثار السياسة الصناعية على التوازن العام وآثارها عبر القطاعات. وهو ما سيتم بحثه في القسم التالي.

التداعيات والآثار الكلية عبر القطاعات

لدراسة التداعيات والآثار الكلية للسياسات الصناعية عبر القطاعات، يُستخدم نموذج كمي للتجارة (على غرار دراسة Hodge and others 2024، ودراسة Ju and others 2024، ودراسة Lashkaripour and Lugovskyy 2023، ودراسة Rotunno and Ruta 2025). ويتضمن النموذج عامل إنتاج واحد وهو عنصر العمل إلى جانب ٢٠ قطاعا مفصلا، كما يعرض روابط المدخلات بين القطاعات والبلدان. وتوفر وفورات الحجم الخارجية على مستوى القطاعات — التي لا تستدخلها الشركات عند اتخاذ القرارات المعنية بالإنتاج والتوظيف — مبررا منطقيا للسياسة الصناعية. وفي السيناريوهات قيد النظر، تطبِّق كافة الاقتصادات المتقدمة سياسات صناعية، وينصب التركيز على النتائج المحلية في تلك الكتلة من البلدان.

السياسة الصناعية في قطاع واحد — الطاقة: يركز السيناريو الأول على ما ينشأ من آثار عبر القطاعات نتيجة تطبيق السياسة الصناعية في قطاع الطاقة.[٢٩] فتطبيق الدعم الذي يهدف إلى تصحيح المؤثرات الخارجية في قطاع الطاقة يؤدي إلى ارتفاع الناتج في القطاع بأكثر من ٥٠٪ مع زيادة التوظيف.[٣٠] ونظرا لأن الصناعات في هذا القطاع توضح وجود عائدات متزايدة على الحجم، ترتفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر القطاعات بنحو ٣٪ (الشكل البياني ٣–١٢، اللوحة ١). غير أن نمو التوظيف يجتذب العاملين من القطاعات غير المتعلقة بالطاقة. ونظرا لأن بعض القطاعات غير المستهدفة تحقق عائدات متزايدة على الحجم، تؤدي إعادة توزيع العمالة هذه إلى خفض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هذه القطاعات.[٣١]

في المجمل، يؤدي ارتفاع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع الطاقة وانخفاضها في القطاعات غير المتعلقة بالطاقة إلى انخفاض طفيف في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مستوى الاقتصاد. ويرجع ذلك إلى أن قطاع الطاقة (ككل) لا يحقق أعلى

[٢٨] يركز هذا التحليل على تداعيات السياسات الصناعية التي تستهدف قطاع الطاقة، مع الحفاظ على ثبات الحواجز التجارية والسياسات الأخرى في ذلك القطاع. وقبل التنفيذ، لا يوجد اختلاف دال إحصائيا في النتائج بين الصناعات التي تشهد تطبيق سياسات صناعية وتلك التي لا تشهد تطبيقها.

[٢٩] بينما ركز الشكلان البيانيان ٣–٧ و٣–٨ على السياسة الصناعية في قطاع التكنولوجيا النظيفة في الاتحاد الأوروبي، فإن النطاق في هذه الحالة أوسع بكثير ويتضمن تعدين السلع الأولية للطاقة (القطاعان B05 وB06 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية)، وفحم الكوك وتكرير النفط (القطاع C19 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية) والمعدات الكهربائية (القطاع C27 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية). وهو يرصد، بالتالي، استخراج ومعالجة السلع الأولية للطاقة والسلع الرأسمالية المستخدمة في قطاع الطاقة. راجع المرفق ٣–٧ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل عملية تؤدي إلى اقتصار نطاق السياسة الصناعية على التكنولوجيا النظيفة.

[٣٠] تتم معايرة مَعْلمات مرونة الحجم الخاصة بكل قطاع استنادا إلى تقديرات دراسة Bartelme and others (2025). ويتم اختيار معدلات الدعم على مستوى القطاعات لتصحيح التشوهات المرتبطة بوفورات الحجم الخارجية في قطاع الطاقة (دراسة Ju and others 2024، ودراسة Lashkaripour and Lugovskyy 2023).

[٣١] في مختلف القطاعات غير المتعلقة بالطاقة، نجد أن القطاعات التي لديها نسبة عالية من مدخلات الطاقة غالبا ما تستفيد من السياسة الصناعية التي تستهدف قطاع الطاقة، في حين أن انكماش الناتج في القطاعات غير المتعلقة بالطاقة يتركز في القطاعات التي لديها نسبة محدودة من مدخلات الطاقة، وخاصة الخدمات.

الشكل البياني ٣-١٢: الآثار القطاعية والكلية للسياسة الصناعية في قطاع الطاقة

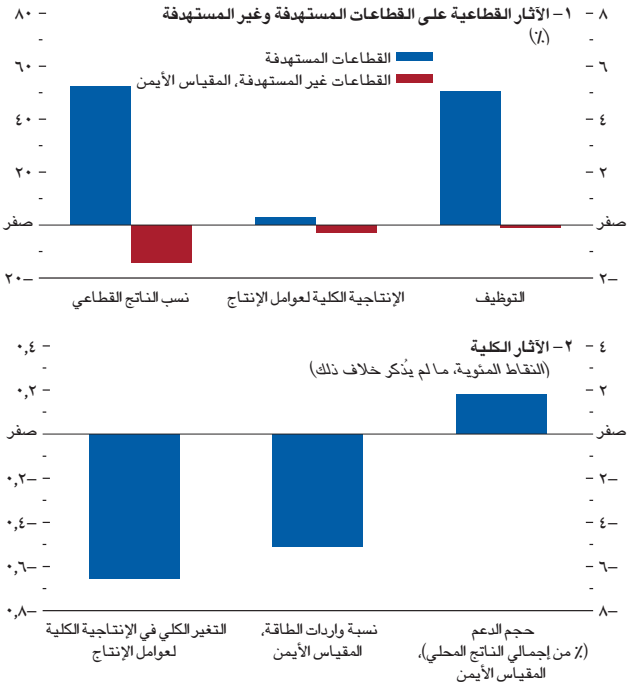

المصادر: مرصد التجارة العالمية؛ وخريطة النفاذ إلى السوق؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان ومؤشرات التجارة في القيمة المضافة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني التغيرات في النتائج في سيناريو السياسة الصناعية التي تستهدف قطاع الطاقة مقارنة بسيناريو الوضع الراهن على أساس تقديرات النموذج الكمي للتجارة. وسيناريو السياسة الصناعية التي تستهدف قطاع الطاقة يحاكي تقديم الدعم الأمثل في قطاع الطاقة. ويتم تطبيق السياسات الصناعية في الاقتصادات المتقدمة في العينة (أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، آيسلندا، إسرائيل، اليابان، كوريا، نيوزيلندا، النرويج، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وتُعرض النتائج كمتوسط مرجح للآثار عبر جميع الاقتصادات المتقدمة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. والأوزان الترجيحية هي المساهمات في الناتج الإجمالي للاقتصادات المتقدمة. وقطاعات الطاقة المستهدفة هي "تعدين سلع الطاقة"، و"فحم الكوك وتكرير النفط"، و"المعدات الكهربائية". وتظل السياسات الصناعية في جميع القطاعات الأخرى (القطاعات غير المستهدفة) دون تغيير. وتشير اللوحة ١ إلى التغير بالنسبة المئوية في الناتج القطاعي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والتوظيف، والذي يُحسب كحاصل جمع مرجح عبر القطاعات المستهدفة وغير المستهدفة. وتشير اللوحة ٢ إلى التغيرات بالنسبة المئوية في مجموع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتُعرض تكاليف الدعم كتغير مقارنة بسيناريو الوضع الراهن.

عائدات على الحجم في المعايرة. وعلاوة على ذلك، فإن تكلفة السياسات الصناعية على المالية العامة باهظة، إذ يبلغ الإنفاق السنوي ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في الحالة المستقرة الجديدة على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، تنخفض واردات الطاقة كنسبة من استهلاك الطاقة بمقدار ٥,١ نقطة مئوية (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحة ٢). وبالتالي، توجد مفاضلة بين زيادة الاعتماد على الذات في مجال الطاقة من جهة، وانخفاض الكفاءة الكلية وزيادة الإنفاق العام من الجهة الأخرى.

السياسة الصناعية الموجهة بدقة عبر القطاعات: أوضح السيناريو السابق انخفاض الإنتاجية الكلية نتيجة سحب الموارد في العديد من القطاعات غير المتعلقة بالطاقة التي تحقق

الشكل البياني ٣-١٣: الآثار القطاعية والآثار الكلية للسياسة الصناعية المثلى والموحدة

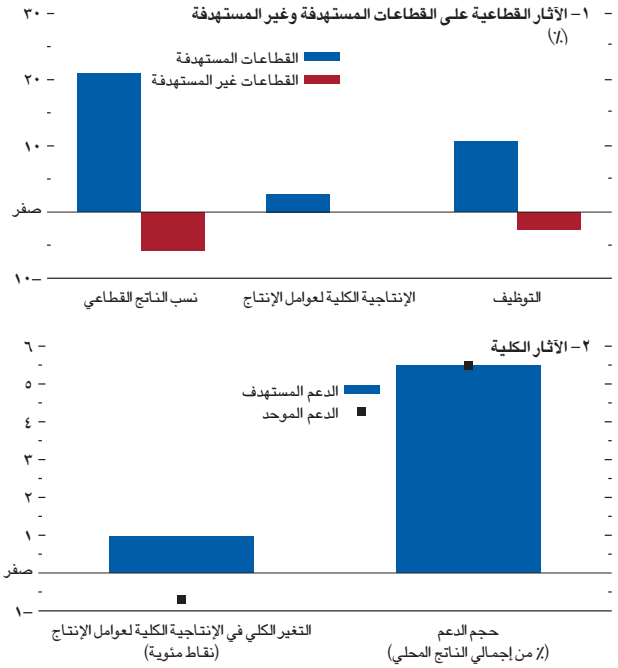

المصادر: مرصد التجارة العالمية؛ وخريطة النفاذ إلى السوق؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان ومؤشرات التجارة في القيمة المضافة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني التغيرات في سيناريو السياسات الصناعية غير المتجانسة مقارنة بسيناريو الوضع الراهن على أساس تقديرات النموذج الكمي للتجارة. وسيناريو السياسات الصناعية غير المتجانسة يحاكي تقديم الدعم الأمثل في جميع القطاعات ذات العائدات المتزايدة على الحجم، أي قطاعات الصناعة التحويلية. ويتم تطبيق السياسات الصناعية في الاقتصادات المتقدمة في العينة (أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، آيسلندا، إسرائيل، اليابان، كوريا، نيوزيلندا، النرويج، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وتُعرض النتائج كمتوسط مرجح للآثار عبر جميع الاقتصادات المتقدمة، ما لم يُذكر خلاف ذلك. والأوزان الترجيحية هي نسب في الناتج الإجمالي للاقتصادات المتقدمة. واللوحة ١ تشير إلى التغير بالنسبة المئوية في الناتج القطاعي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والتوظيف، والذي يُحسب كحاصل جمع مرجح عبر القطاعات المستهدفة وغير المستهدفة. واللوحة ٢ تشير إلى التغيرات بالنسبة المئوية في مجموع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتُعرض تكاليف الدعم كتغير مقارنة بسيناريو الوضع الراهن.

عائدات متزايدة على الحجم. ويتضمَّن السيناريو التالي محاكاة استراتيجية أوسع نطاقا للسياسة الصناعية، حيث يتم تقديم الدعم لجميع قطاعات الاقتصاد التي تحقق عائدات متزايدة على الحجم. وتنفذ الاقتصادات المتقدمة الكبرى سياسات صناعية "مثلى" — نتيجة زيادة الدعم في القطاعات التي تحقق عائدات على الحجم.[٣٢] وفي هذا السيناريو، يرتفع الناتج والتوظيف ارتفاعا كبيرا في القطاعات المستهدفة (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة ١). ويؤدي ذلك إلى مكاسب في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نتيجة التوسع في القطاعات التي تحقق عائدات متزايدة على الحجم. غير أن تحقيق هذه النتائج يتطلب موارد مالية تقارب ٥,٥٪

[٣٢]تجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج لا يتضمن المنافسة الاستراتيجية بين البلدان أو الدورات الانتقامية، والتي قد تقود من حيث المبدأ إلى "سباق نحو القاع" وتآكل المنافع العالمية الناشئة عن عائدات الحجم.

من إجمالي الناتج المحلي سنويا، تستهدف بدقة كبيرة تصحيح المؤثرات الخارجية للحجم في جميع القطاعات، وهو هدف يصعب تحقيقه.[٣٣] وعلاوة على ذلك، رغم الاستهداف الدقيق، قد تكون الآثار أقل في الواقع العملي بسبب تحديات التنفيذ وبيئة الأعمال والاقتصاد الكلي بوجه عام، على النحو المشاهَد في دراسات الحالة في هذا الفصل.

السياسة الصناعية غير الموجهة نحو الهدف الصحيح: قد تفتقر الحكومات، في الواقع العملي، إلى المعلومات الدقيقة عن العائدات على الحجم أو تخضع لسيطرة المصالح الخاصة. وهناك سيناريو أخير يقيِّم آثار السياسة الصناعية في حالة عدم توجيه الدعم على النحو الأمثل. وتحديدا، تتم زيادة الدعم بشكل موحد في جميع القطاعات، بغض النظر عما إذا كان يحقق عائدات متزايدة على الحجم. ويتم تثبيت اعتمادات الميزانية الكلية مقارنة بالسيناريو السابق الذي يتضمن التوجيه الدقيق. وفي هذا السيناريو، تنخفض الإنتاجية الكلية انخفاضا طفيفا رغم التكلفة الكبيرة التي تتحملها المالية العامة والبالغة ٥٫٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٣–١٣، اللوحة ٢). وفي حين تتحسن الإنتاجية في بعض القطاعات ذات العائدات المتزايدة على الحجم، فإنها تتراجع في قطاعات أخرى، مما يؤدي إلى انخفاض طفيف في الإنتاجية الكلية. ويوضح ذلك أن دقة تحديد واستهداف القطاعات ذات العائدات المتزايدة على الحجم أمر بالغ الأهمية للسياسة الصناعية حتى تحقق مكاسب إجمالية.

الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات

عادت السياسة الصناعية إلى قلب الحوار بشأن السياسات. وإذا كانت مصمَّمة وموجهة بدقة لمعالجة إخفاقات السوق على جانب الإنتاج، يمكنها تحسين النتائج الاقتصادية على المستويين القطاعي والكلي. وتوضح تجربة بلدان مثل كوريا أن الدعم المصمَّم بدقة، والمتسق مع أهداف واضحة والمنفذ ضمن إطار مؤسسي سليم، من شأنه تحفيز التحول الهيكلي.

غير أن المخاطر تكون كبيرة في حالة عدم قدرة السياسة الصناعية على تحقيق مكاسب اقتصادية. والفعالية تكون شديدة التأثر بظروف يصعب تقييمها مسبقا — مثل مدى التعلم بالممارسة، والقرب من أحدث مبتكرات التكنولوجيا، وحجم السوق. وحتى إذا كانت التدخلات موجهة بدقة، فقد تكون مكلفة على المالية العامة. وعلى سبيل المثال، نجد أن دعم التكنولوجيا النظيفة في الاتحاد الأوروبي الذي يكفي لنقل نسبة كبيرة من الإنتاج إلى الداخل قد تبلغ تكلفته حوالي ٠٫٤٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي، أي ما يقارب نصف ميزانية الاتحاد الأوروبي. وقد ينشأ عن السياسات الصناعية غير الموجهة بدقة خطر إهدار الموارد المالية الشحيحة دون تحقيق عائدات ملموسة. وللظروف الخاصة بكل بلد دور مهم، ويعتمد نجاح تنفيذ السياسات الصناعية على القدرات المؤسسية القوية والحوكمة الرشيدة، وهما قيدان قد يكونان في غاية الأهمية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وهناك دور حيوي تقوم به الإصلاحات الهيكلية التكميلية التي لا تستهدف شركات أو قطاعات معينة بل تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال العامة.

وعلاوة على ذلك، حتى عند تحقيق تحسينات في القطاعات، فإن السياسات الصناعية تنطوي على مفاضلات مهمة. فقد تكون التداعيات عبر القطاعات سلبية، مما يُضعف الإنتاجية الكلية رغم توسع القطاعات المستهدفة. ورغم أن التداعيات السلبية عبر البلدان والدورات الانتقامية لا ينصب تركيز هذا الفصل عليها، فمن المرجح أن تؤدي إلى زيادة تراجع صافي منافع السياسات الصناعية المحلية. وقد تأتي السياسات التي تعزز الصمود — مثل نقل الإنتاج إلى الداخل — على حساب الكفاءة، بما في ذلك ارتفاع أسعار المستهلك أثناء التحول. وقد يكون لهذه التداعيات آثار مختلطة عبر مختلف الأبعاد: فعلى سبيل المثال، نجد أن السياسة الصناعية التي تستهدف قطاع الطاقة قد تعزز أمن الطاقة وترفع القيمة المضافة في الصناعات المتممة للإنتاج، بينما تسحب الموارد من القطاعات الأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة توزيع الموارد.

وتؤكد هذه النتائج على أهمية توخي الدقة في تصميم السياسات وتنفيذها. وينبغي على الحكومات أن تكون على وعي بمخاطر الهدر في الإنفاق، وخاصة مع ارتفاع الدين وضيق الحيز المالي. وينبغي عليها كذلك مقارنة تكلفة الفرصة البديلة للسياسات الصناعية بالسياسات الأفقية التي قد تكون أكثر كفاءة. وينبغي عليها أيضا إدراك المفاضلات وإدارتها بوضوح. وإذا ما تم اتباع السياسات الصناعية، ينبغي أن ترتكز على وسائل تشخيص واضحة لإخفاقات السوق، وأن تتضمن آليات للتقييم وإعادة المعايرة بصورة منتظمة، وأن يتم دمجها في إطار مؤسسي واقتصادي كلي قوي. وينبغي تشجيع انضباط السوق من خلال منافسة محلية ودولية قوية. ومن شأن ذلك أن يزيد من احتمالات أن تحقق السياسات الصناعية ما وعدت به — دون التأثير على استدامة المالية العامة أو الكفاءة الاقتصادية.

[٣٣] رغم التكاليف المالية الكبيرة، تكون مضاعفات المالية العامة أكبر من ١ في عمليات المحاكاة. ومن المهم أيضا ملاحظة أن جميع القطاعات التي تحقق عائدات متزايدة على الحجم في هذا السيناريو تتلقى دعما يهدف إلى تصحيح المؤثرات الخارجية تماما، وهو الأمر الذي يتطلب دعما يتناسب مع مَعْلمات العائدات على الحجم لكل قطاع. وبالتالي، يعتمد حجم الدعم المطلوب في هذه النماذج على معايرة مَعْلمات العائدات على الحجم (كما ورد في دراسة Lashkaripour and Lugovskyy 2023، ودراسة Bartelme and others 2025، ودراسة Ju and others 2024). وبالإضافة إلى ذلك، فإن النموذج الكمي للتجارة يتضمن قطاع مالي مبسط يمنح خصما مقطوعا على الإيرادات الجمركية للأسر، ودعما يموَّل من الضرائب المقطوعة. ويُستبعد من هذا النموذج الضرائب التشويهية، والأنواع الأخرى من الإنفاق الحكومي، والآثار المالية الديناميكية.

الإطار ٣-١: السياسة الصناعية في الصين: القياس الكمي والأثر على سوء التوزيع

لطالما استخدمت الصين مختلف أدوات السياسة الصناعية لدعم القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الدعم النقدي، والمزايا الضريبية، والائتمان المدعوم، والأراضي المدعومة، والحواجز التجارية والتنظيمية التي تعود بالنفع على الشركات القائمة (مجلس الدولة، ٢٠٠٥). وقد كان لذلك تأثير ملموس على الاقتصاد، حيث ساهم في تطوير صناعات وتكنولوجيات محددة. ولكن نشأ عنه أيضا تكاليف تتحملها المالية العامة وسوء توزيع محتمل لعوامل الإنتاج.

واستنادا إلى التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة وسجل معاملات الأراضي، تشير تقديرات دراسة Garcia-Macia, Kothari, and Tao (2025) إلى أن تكلفة السياسة الصناعية على المالية العامة في الصين تعادل نحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٣ (الشكل البياني ٣-١-١). وكان الدعم النقدي هو الأداة الأعلى تكلفة، تليه المزايا الضريبية (التي زادت منذ الجائحة)، ودعم الأراضي، والائتمان المدعوم. وتم توجيه معظم هذا الدعم إلى قطاع الصناعة التحويلية، حيث استفادت صناعات مثل أشباه الموصلات، والصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا، والسيارات من الدعم النقدي والمزايا الضريبية تحديدا.

ورغم أن الحكومة المركزية تحدد الاتجاه الاستراتيجي للسياسة الصناعية في الصين في خطط خمسية (على سبيل المثال، مجلس الدولة، ٢٠٢١)، يتسم التنفيذ بدرجة عالية من اللامركزية من خلال الحكومات المحلية (دراسة Fang, Li, and Lu 2025). وقد يؤدي ذلك إلى ازدواجية مهدِرة للموارد واستثمارات زائدة، تليها تخفيضات في الطاقة الإنتاجية — كما حدث في قطاعات مثل الفحم والصلب في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (دراسة IMF 2018, 2019) – ولكنه قد يؤدي أيضا إلى تفضيل إجراء التجارب على مستوى السياسات. ومن أمثلة ذلك قطاع السيارات الكهربائية. فقد اتخذت الصين قرارا استراتيجيا بإعطاء أولوية للسيارات الكهربائية في عام ٢٠٠٩، عندما كانت السوق منعدمة تقريبا. وقدمت الحكومة في البداية دعما للمنتجين، واستفادت من المشتريات الحكومية، وألزمت شركات صناعة السيارات بالتركيز على السيارات الكهربائية، ولكنها تحولت فيما بعد إلى دعم المستهلكين عندما أدركت أن العديد من الشركات كانت تدخل السوق (دراسة Branstetter and Li 2023، والفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الراصد المالي).

مؤلفو هذا الإطار هم دانييل غارسيا-ماسيا وسيدارث كوثاري.

الشكل البياني ٣-١-١: الصين – دعم السياسة الصناعية

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

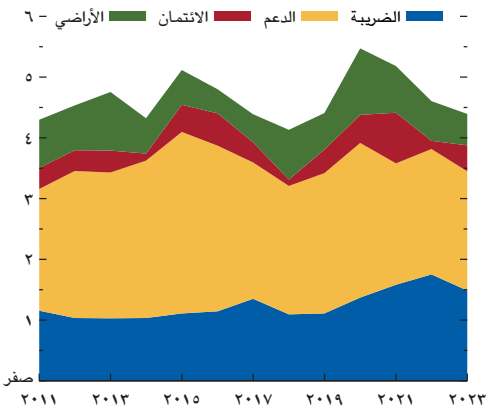

المصادر: خرائط بايدو، ودراسة Garcia-Macia, Kothari, and Tao 2025، ووزارة الموارد الطبيعية في جمهورية الصين الشعبية، وشركة معلومات الرياح المحدودة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تُعرف السياسة الصناعية بأنها دعم قطاع بعينه. ويتم استنتاج بيانات الشركات غير المدرجة في البورصة استنادا إلى نتائج الشركات المدرجة في البورصة. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع دراسة Garcia-Macia, Kothari, and Tao (2025).

ورغم النجاح في بعض التكنولوجيات، يبدو أن السياسة الصناعية قد خفضت الإنتاجية الكلية من خلال تشويه توزيع عوامل الإنتاج بين الشركات والقطاعات. وبالجمع بين مقياس لعدد السياسات الصناعية على مستوى القطاعات (دراسة Juhász and others 2022) ونتائج الإنتاجية المقيسة بالإيرادات لعينة كبيرة من الشركات، توضح دراسة Garcia-Macia, Kothari, and Tao (2025) أن الدعم أدى إلى إنتاج مرتفع بشكل يفتقر إلى الكفاءة في قطاعات مستهدفة، بينما أدت الحواجز التجارية والتنظيمية إلى تراجع الإنتاج دون المستويات المثلى، ربما عن طريق تصاعد القوة السوقية للشركات القائمة. وبتقييم هذه النتائج باستخدام نموذج هيكلي، تبين أن سوء توزيع عوامل الإنتاج الناجم عن السياسات الصناعية أدى إلى خفض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الصين بنسبة ١,٢٪ وإجمالي الناتج المحلي بنسبة تصل إلى ٢٪.

الإطار ٣–٢: الدعم أو التشويه: تقييم المساعدات الحكومية الوطنية في الاتحاد الأوروبي

منذ الأزمة المالية العالمية، يتزايد دعم حكومات الاتحاد الأوروبي للشركات من خلال المساعدات الحكومية، التي بلغت ذروتها عند نحو ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. ويتم تقديم المساعدات الحكومية من الحكومات الوطنية، وبالتالي فإنها تواجه مخاطر ترجيح كفة المنافسة لصالح الشركات المحلية، وتآكل بيئة المنافسة العادلة في السوق الأوروبية الموحدة. ويتناول هذا الإطار كيفية تأثير المساعدات الحكومية على التوظيف والإيرادات في الشركات المستفيدة وكذلك الشركات غير المستفيدة في الصناعات المتنافسة عبر الحدود في أوروبا (دراسة Brandão-Marques and Toprak 2024).

واستنادا إلى بيانات على مستوى الشركات من ستة اقتصادات كبرى في الاتحاد الأوروبي، توضح نماذج الانحدار أن المساعدات الحكومية تعطي دفعة للشركات المستفيدة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات والتوظيف، ولكن بشكل مؤقت فقط، كما هو موضح في الشكل البياني ٣–٢–١. ولضمان أن تكون العلاقة سببية، تُعرف صدمات المساعدات الحكومية بأنها العائد الزائد غير المتوقع على حصص الملكية (٪) المشاهَد يوم الإعلان عن المساعدات الحكومية لشركة ما. وبعد عام واحد من وقوع صدمة مساعدات حكومية بنسبة ١٪، شهدت الشركة المستفيدة زيادة في التوظيف بنسبة ٠,٣٪ وزيادة في الإيرادات بنسبة ٠,٦٪. ومع ذلك، تتلاشى هذه المكاسب إلى حد كبير بحلول السنة الثانية، وهو ما يتسق مع كون المساعدات الحكومية لا تمثل سوى تخفيف مؤقت للقيود المالية. وتبلغ الآثار أشد درجاتها في حالة الشركات الأصغر حجما والأحدث عهدا التي تعتمد بشدة على الرفع المالي ولديها هوامش أمان نقدية ضعيفة.

إن الشركات التي يكون مقرها في بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى وتعمل في نفس الصناعة، ولكنها لا تتلقى مساعدات حكومية تعاني من خسائر كبيرة في التوظيف والإيرادات نتيجة التداعيات العابرة للحدود. فبعد وقوع صدمة مساعدات غير متوقعة بنسبة ١٪ في إحدى الشركات النظيرة، انخفض التوظيف في الشركات المتنافسة غير المستفيدة بنحو ٠,١٣٪، وانخفضت الإيرادات بنحو ٠,٢٤٪ في السنة التالية. وتتفاقم هذه الآثار السلبية بمرور الوقت، حيث يتراجع التوظيف بنسبة ٠,٢١٪ وتنخفض الإيرادات بنسبة ٠,٤٦٪ في السنة الثانية. وعلاوة على ذلك، تكون الآثار أوضح في القطاعات الأكثر تركزا. ويشير ذلك إلى أن المساعدات الحكومية تؤدي إلى تشويه المنافسة، حيث تميل الشركات المستفيدة إلى مزاحمة الشركات غير المستفيدة التي تعمل في نفس الصناعة.

وتلقي هذه النتائج الضوء على مفاضلة واضحة: ففي حين أن المساعدات الحكومية الوطنية المقدمة من أعضاء الاتحاد الأوروبي يمكن أن تساعد الشركات المستفيدة على المدى القصير، فإن المساعدات الحكومية تؤدي أيضا إلى انتقال تداعيات سلبية إلى الشركات العاملة في نفس الصناعة التي لا تتلقى مساعدات. وقد يؤدي ذلك إلى التعرض لخطر تشرذم السوق الأوروبية الموحدة من خلال إلحاق الضرر بالشركات العابرة للحدود وإحداث تشوهات يمكن أن تهدد كفاءة توزيع الموارد ومزايا المنافسة على مستوى الاتحاد الأوروبي. لذلك، إذا كان هناك مبرر لتقديم مساعدات حكومية للشركات في الاتحاد الأوروبي لمعالجة إخفاقات محددة في السوق، ينبغي أن يتم ذلك على مستوى الاتحاد الأوروبي بدلا من فرادى الدول الأعضاء، وذلك للتخفيف من التداعيات السلبية والحفاظ على ظروف عادلة للشركات في السوق الموحدة. وبالحد من التداعيات، يمكن أن يؤدي تجميع الموارد على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان زيادة كفاءة استخدام الأموال والحد من الهدر.

مؤلفو هذا الإطار هم لويس براندا–ماركيز وحسن توبراك.

الشكل البياني ٣–٢–١: آثار المساعدات الحكومية على الشركات المستفيدة وغير المستفيدة

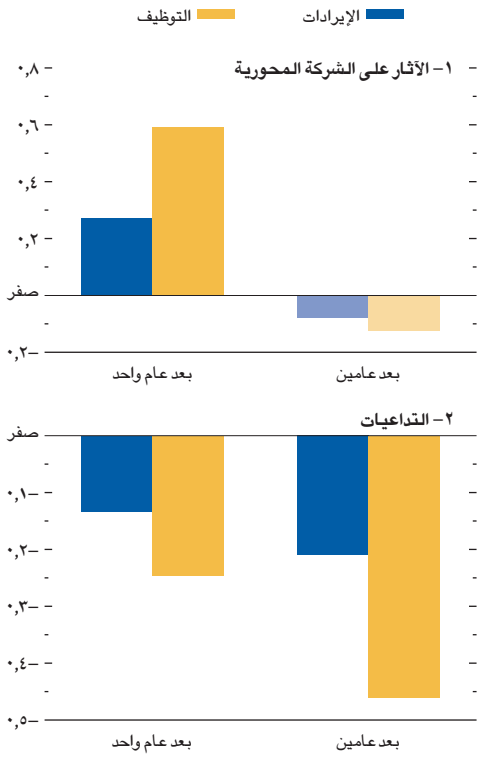

المصادر: دراسة Brandão-Marques and Toprak 2024، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الأعمدة تأثير العائد الزائد بنسبة ١٪ (صدمة مساعدات حكومية) على الشركات المستفيدة وعلى الشركات غير المستفيدة المتنافسة. وتشير الأعمدة المصمتة إلى الآثار الدالة إحصائيا عند مستوى ١٠٪ أو أعلى، بينما تشير الأعمدة المظللة إلى الآثار غير الدالة إحصائيا.

الإطار ٣-٣: مقارنة بين السياسات الصناعية والهيكلية

يمكن أن تحقق الإصلاحات الهيكلية نتائج أفضل من السياسات الصناعية. وهي، على غرار السياسات الصناعية، تهدف إلى معالجة الاحتكاكات الرئيسية التي تعيق النمو والإنتاجية. ولكنها، على خلاف السياسات الصناعية، تستهدف الاحتكاكات على مستوى الاقتصاد؛ ولا تعتمد فعاليتها بوجه عام على معلومات عن الخصائص على مستوى القطاعات، بما في ذلك التشوهات؛ وقد ارتبطت بتحسين النتائج الاقتصادية الكلية (الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Budina and others 2023). لكن الإصلاحات الهيكلية يمكن أيضا أن تحقق نتائج أفضل على مستوى القطاعات مقارنة بالسياسات الصناعية. فعلى سبيل المثال — ورغم أن عملية التقدير غير دقيقة — هناك تحسن ملحوظ في الحوكمة يمكن أن يعزز القيمة المضافة للصناعة في القطاعات ذات التشوهات الكبيرة (ذات العلاوات السعرية المرتفعة) مقارنة بالقطاعات ذات العلاوات السعرية المنخفضة بنسبة ٢,١٪، في حين أن السياسات الصناعية التي تستهدف القطاعات التي تعاني من هذه التشوهات قد لا ترتبط إلا بزيادة بنسبة ٠,٢٪ (الشكل البياني ٣-٣-١). وبالمثل، فإن التحسينات في التطور المالي وفرص حصول القطاع الخاص على الائتمان تعد أكثر فعالية من السياسات الصناعية في تعزيز النشاط الاقتصادي في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي (دراسة Baquie and others 2025).

وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن تكاليف السياسات الصناعية على المالية العامة قد تكون مرتفعة — إذ قد تنطوي على دعم كبير — فإن الإصلاحات الهيكلية غالبا ما تؤدي إلى انخفاض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، بل قد يؤدي بعضها إلى ارتفاع إيرادات المالية العامة — على سبيل المثال، إذا ما تمكنت من تحسين التحصيل الضريبي. وتعد التكاليف التي تتحملها المالية العامة من الاعتبارات المهمة في ظل الحيز المالي المحدود (دراسة Aligishiev and others 2023، والفصل ٢ في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الراصد المالي). لذلك، يبدو أن الإصلاحات الهيكلية تحقق نتائج أفضل نتيجة انخفاض التكاليف التي تتحملها المالية العامة والحد من مخاطر التشوهات. وفي ظل هذه المفاضلات، ينبغي على البلدان أن تتوخى الحرص في تقييم الاستدامة المالية للسياسات الصناعية وأن تعطي أولوية للإصلاحات الهيكلية التي توفر مسارات أكثر فعالية من حيث التكلفة لتحقيق نمو شامل ومستدام.

وحتى عندما تكون السياسات الصناعية محبذة، تكون الإصلاحات الهيكلية ضرورية لنجاحها. ويمكن للأساسيات الهيكلية مثل جودة الحوكمة أو بيئة الأعمال الجيدة أن تعزز الارتباط بين السياسات الصناعية والأداء الاقتصادي من خلال الحد من مخاطر سلوك السعي للكسب الريعي وتحسين الاستهداف (دراسة IDB 2014؛ ودراسة Cherif and Hasanov 2019؛ ودراسة Cherif and Hasanov 2020، ودراسة Criscuolo, Lalanne, and Díaz 2022، ودراسة Criscuolo and others 2022، ودراسة Garcia-Macia and Sollaci 2025).

مؤلف هذا الفصل هو رافاييل ماشادو بارينتي.

الشكل البياني ٣-٣-١: السياسات الصناعية مقابل إصلاحات الحوكمة

(القيمة المضافة للصناعة، ٪)

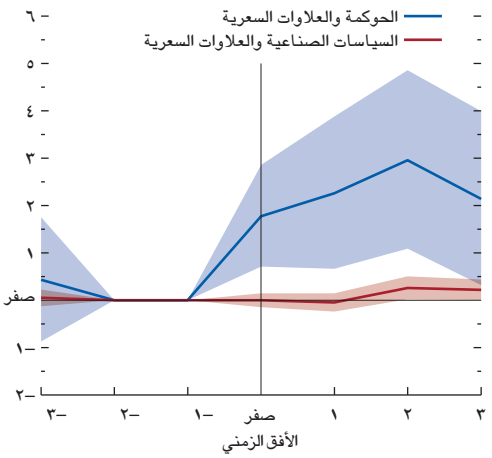

المصادر: دراسة Baquie and others 2025، ودراسة Budina and others 2023، ومرصد التجارة العالمية، ودراسة Juhász and others 2022, 2025، ومنظمة أوربيس، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع هو الفرق اللوغاريتمي في القيمة المضافة على مستوى القطاعات خلال الأفق الزمني قيد النظر. وصفر = الأفق الزمني القصير الذي يقابل موعد تطبيق السياسات الصناعية. والمتغيرات موضع الاهتمام هي التفاعل بين التغير في السياسات الصناعية الحمائية والعلاوات السعرية القطاعية، والتفاعل بين العلاوات السعرية القطاعية ومؤشر جودة الحوكمة، وفقا لدراسة Budina and others (2023). وعلى خلاف دراسة Baquie and others (2025)، يشير الشكل البياني إلى التغيرات من المئين الخامس والعشرين إلى وسيط توزيعات العلاوات السعرية، والحوكمة، والسياسات الصناعية. والمساحات المظللة تمثل فترات ثقة نسبتها ٩٠٪. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع دراسة Baquie and others (2025).

ويمكن أن تعمل ظروف هيكلية أخرى، مثل وجود قوى عاملة أكثر تعلما، على تعزيز التعلم بالممارسة والابتكار بفضل السياسات الصناعية المصممة بدقة. والواقع أن الشركات في البلدان التي توفر بيئة أعمال أفضل تشهد زيادة تراكم رأس المال على المدى القصير استجابة للسياسات الصناعية (دراسة Baquie and others 2025). وعلاوة على ذلك، فإن الشركات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تحقق حوكمة أفضل وتحتفظ بمستوى أعلى من رأس المال البشري تشهد نموا أكبر في القيمة المضافة بعد تنفيذ السياسات الصناعية. إن التكامل بين السياسات الصناعية والعوامل الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يشير إلى أن سياسات تحسين الأساسيات الاقتصادية قد تكون شرطا مهما لنجاح السياسات الصناعية (دراسة Deléchat and others 2024). وبوجه عام، تشير هذه النتائج إلى اتباع منهج تدريجي: أولا، تعزيز العوامل الهيكلية، ثم معالجة القضايا القطاعية من خلال تدخلات موجهة.

المراجع

Aghion, Philippe, Ufuk Akcigit, and Peter Howitt. 2015. "The Schumpeterian Growth Paradigm." *Annual Review of Economics* 7 (1): 557–75.

Aiyar, S., J. Chen, C. Ebeke, G. Garcia-Saltos, T. Gudmundsson, A. Ilyina, A. Kangur, S. Rodriguez, M. Ruta, T. Schulze, G. Soderberg and J. Trevino. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism." IMF Staff Discussion Note 23/01, International Monetary Fund, Washington, DC.

Akerman, Ariel, Jacob Moscona, Heitor Pellegrina, and Karthik Sastry. 2025. *Public R&D Meets Economic Development: Embrapa and Brazil's Agricultural Revolution.* NBER Working Paper 34213.

Aligishiev, Zamid, Gabriela Cugat, Romain A. Duval, Davide Furceri, João Tovar Jalles, Margaux MacDonald, Giovanni Melina, and others. 2023. "Market Reforms and Public Debt Dynamics in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 23/005, International Monetary Fund, Washington, DC.

Alvarez, J., M. Benatiya Andaloussi, C. Maggi, A. Sollaci, M. Stuermer, and P. Topalova. 2025. "Geoeconomic Fragmentation and Commodity Markets." CEPR Discussion Paper 20451, Centre for Economic Policy Research, Paris. https://cepr.org/publications/dp20451.

Aterido, Reyes, Mariana Iootty, and Martin Melecky. 2025. "Energy Prices, Energy Intensity, and Firm Performance." Policy Research Working Paper 11069, World Bank Group, Washington, DC.

Ayres, Joao, Garcia Marcio, Guillén Diogo, and Kehoe Patrick. 2019. "The Monetary and Fiscal History of Brazil, 1960–2016." NBER Working Paper 25421, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bai, Jie, Panle Jia Barwick, Shengmao Cao, and Shanjun Li. 2020. "Quid Pro Quo, Knowledge Spillover, and Industrial Quality Upgrading: Evidence from the Chinese Auto Industry." NBER Working Paper 27644, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Baquie, Sandra, Yueling Huang, Florence Jaumotte, Jaden Kim, Rafael Machado Parente, and Samuel Pienknagura. 2025. "Industrial Policies: Handle with Care." IMF Staff Discussion Note 25/002, International Monetary Fund, Washington, DC.

Bartelme, Dominick, Arnaud Costinot, Dave Donaldson, and Andres Rodriguez-Clare. 2025. "The Textbook Case for Industrial Policy: Theory Meets Data." *Journal of Political Economy* 133 (5): 1527–73.

Barwick, Panle Jia, Hyuk-Soo Kwon, Shanjun Li, and Nahim B. Zahur. 2025. "Drive Down the Cost: Learning by Doing and Government Policies in the Global EV Battery Industry." NBER Working Paper 33378, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Bloomberg New Energy Finance (BNEF). 2024. Lithium-Ion Battery Price Survey. Retrieved on 10/12/2024 . https://www.bnef.com/login?r=%2Finsights%2F35513

Bogmans, Christian, Patricia Gomez-Gonzalez, Ganchimeg Ganpurev, Giovanni Melina, Andrea Pescatori, and Sneha D. Thube. 2025. "Power Hungry: How AI Will Drive Energy Demand." IMF Working Paper 25/081, International Monetary Fund, Washington, DC. https://doi.org/10.5089/9798229007207.001.

Brandão-Marques, Luis, and Hasan H. Toprak. "A Bitter Aftertaste: How State Aid Affects Recipient Firms and Their Competitors in Europe", *IMF Working Papers* 2024, 250 (2024), https://doi.org/10.5089/9798400295706.001

Branstetter, Lee G., and Guangwei Li. 2023. "The Challenges of Chinese Industrial Policy." In *Entrepreneurship and Innovation Policy and the Economy*, vol. 3, edited by Benjamin Jones and Josh Lerner. Chicago: University of Chicago Press.

Brezis, Elise S., Paul R. Krugman, and Daniel Tsiddon. 1991. "Leapfrogging: A Theory of Cycles in National Technological Leadership." NBER Working Paper 3886, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Budina, Nina, Christian H. Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Panton, Marina M. Tavares, Bella Yao, and others. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 23/007, International Monetary Fund, Washington, DC.

Carton, Benjamin, Geoffroy Dolphin, Romain Duval, Andrew Hodge, Amit Kara, Simon Voigts, and Sebastian Wende. Forthcoming. "The Investment Impacts of Europe's Green Transition." International Monetary Fund, Washington, DC.

Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. 2019. "The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy." IMF Working Paper 19/074, International Monetary Fund, Washington, DC.

Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. 2020. "Principles of True Industrial Policy." *Journal of Globalization and Development* 2019003.

Choi, Jaedo, and Andrei Levchenko. 2024. "Superstars or Supervillains? Large Firms in the South Korean Growth Miracle." NBER Working Paper 32648, National Bureau of Economic Research.

Choi, Jaedo, and Younghun Shim. 2024a. "Industrialization and the Big Push: Theory and Evidence from South Korea." IMF Working Paper 24/259, International Monetary Fund, Washington, DC.

Cooper, Russell, and Alok Johri. 2002. "Learning-by-Doing and Aggregate Fluctuations." *Journal of Monetary Economics* 49 (8): 1539–66.

Criscuolo, C., N. Gonne, K. Kitazawa, and G. Lalanne. 2022. "An Industrial Policy Framework for OECD Countries: Old Debates, New Perspectives." OECD Science, Technology and Industry Policy Paper 127, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

Hodge, Andrew, Roberto Piazza, Fuad Hasanov, Xun Li, Maryam Vaziri, Atticus Weller, and Yu Ching Wong. 2024. "Industrial Policy in Europe: A Single Market Perspective." IMF Working Paper 24/249, International Monetary Fund, Washington, DC.

Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow. 2009. "Misallocation and Manufacturing TFP in China and India." *The Quarterly Journal of Economics* 124 (4): 1403–48.

Inter-American Development Bank (IDB). 2014. "Rethinking Productive Development: Sound Policies and Institutions for Economic Transformation." Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2018. "China 2018 Article IV Consultation Staff Report." IMF Country Report 18/240, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2019. "China 2019 Article IV Consultation Staff Report." IMF Country Report 19/266, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2024. "Industrial Policy Coverage in IMF Surveillance—Broad Considerations." IMF Policy Paper 24/008, Washington, DC.

Itskhoki, Oleg, and Benjamin Moll. 2019. "Optimal Development Policies with Financial Frictions." *Econometrica* 87 (1): 139–73.

Ju, Jiandong, Hong Ma, Zi Wang, and Xiaodong Zhu. 2024. "Trade Wars and Industrial Policy Competitions: Understanding the US-China Economic Conflicts." *Journal of Monetary Economics* 141: 42–58.

Juhász, Réka, Nathan Lane, Emily Oehlsen, and Verónica C. Pérez. 2022. "The Who, What, When, and How of Industrial Policy: A Text-Based Approach." Working Paper. https://ssrn.com/abstract=4198209.

Juhász, Réka, Nathan Lane, Emily Oehlsen, and Veronica C. Perez. 2025. "Measuring Industrial Policy: A Text-Based Approach." NBER Working Paper 33895, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Juhász, Réka, Nathan Lane, and Dani Rodrik. 2023. "The New Economics of Industrial Policy." NBER Working Paper 31538, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Kim, Minho, Munseob Lee, and Yongseok Shin. 2021. "The Korean Heavy Industry Drive of 1973." NBER Working Paper 29252, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Lane, Nathan. 2025. "Manufacturing Revolutions: Industrial Policy and Industrialization in South Korea." *Quarterly Journal of Economics* 140 (3).

Lashkaripour, Ahmad, and Volodymyr Lugovskyy. 2023. "Profits, Scale Economies, and the Gains from Trade and Industrial Policy." *American Economic Review* 113 (10): 2759–808.

Lee, Keun, and Chaisung Lim. 2001. "Technological Regimes, Catching-Up and Leapfrogging: Findings from the Korean Industries." *Research Policy* 30 (3): 459–83.

Luzio, Eduardo, and Shane Greenstein. 1995. "Measuring the Performance of a Protected Infant Industry: The Case of Brazilian Microcomputers." *Review of Economics and Statistics* 77 (4): 622–33.

Criscuolo, C., G. Lalanne, and L. Díaz. 2022. "Quantifying Industrial Strategies (QuIS): Measuring Industrial Policy Expenditures." OECD Science, Technology and Industry Working Paper 2022/05, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.

De Bolle, Monica, Jérémie Cohen-Setton, and Madi Sarsenbayev. 2025. *The New Economic Nationalism*. New York: Columbia University Press.

Deléchat, C., G. Melina, M. Newiak, C. Papageorgiou, and N. Spatafora. 2024. "Economic Diversification in Developing Countries: Lessons from Country Experiences with Broad-based and Industrial Policies." IMF Departmental Paper 24/006, International Monetary Fund, Washington, DC.

Eugster, Johannes L., Giang Ho, Florence Jaumotte, and Roberto Piazza. 2022. "International Knowledge Spillovers." *Journal of Economic Geography* 22 (6): 1191–224.

Evenett, Simon, Adam Jakubik, Jaden Kim, Fernando Martín, Samuel Pienknagura, Michele Ruta, Sandra Baquie, Yueling Huang, and Rafael Machado Parente. Forthcoming. "Industrial Policy since the Great Financial Crisis." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.

Evenett, Simon, Adam Jakubik, Fernando Martín, and Michele Ruta. 2024. "The Return of Industrial Policy in Data." *The World Economy* 47 (7): 2762–88.

Fang, Hanming, Ming Li, and Guangli Lu. 2025. "Decoding China's Industrial Policies." NBER Working Paper 33814, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Fontagné, Lionel, Philippe Martin, Gianluca Orefice. 2024. "The Many Channels of Firm's Adjustment to Energy Shocks: Evidence from France." *Economic Policy* 39 (117): 5–43.

Garcia-Macia, Daniel, Siddharth Kothari, and Yifan Tao. 2025. "Industrial Policy in China: Quantification and Impact on Misallocation." IMF Working Paper 25/155, International Monetary Fund, Washington, DC.

Garcia-Macia, D., and A. Sollaci. 2025. "Industrial Policies for Innovation: A Cost-Benefit Framework." *IMF Economic Review*, July.

Gopinath, Gita, Pierre-Olivier Gourinchas, Andrea F. Presbitero, and Petia Topalova. 2025. "Changing Global Linkages: A New Cold War?" *Journal of International Economics* 153: 104042.

Graziano, Alejandro G., Monika Sztajerowska, and Christian Volpe Martincus. 2024. "Trading Places: How Trade Policy Is Reshaping Multinational Firms' Location." CESifo Working Paper 11514, Munich.

Harrison, Ann, and Andrés Rodríguez-Clare. 2010. "Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy for Developing Countries." In *Handbook of Development Economics*, edited by Dani Rodrik and Mark Rosenzweig, ed. 1, vol. 5, chapter 0, 4039–214. Amsterdam: Elsevier.

Head, Keith. 1994. "Infant Industry Protection in the Steel Rail Industry." *Journal of International Economics* 37 (3–4): 141–65.

Rotunno, Lorenzo, and Michele Ruta. 2025. "Trade Partners' Responses to US Tariffs." IMF Working Paper 25/147, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ruta, Michele, and Monika Sztajerowska. 2025. "Shifting Advantages: Do Subsidies Shape Cross-Border Investment?" IMF Working Paper 25/080, International Monetary Fund, Washington, DC.

Sabel, Charles, Eduardo Fernández-Arias, Ricardo Hausmann, Andrés Rodríguez-Clare, and Ernesto Stein. 2012. *Export Pioneers in Latin America.* Inter-American Development Bank.

State Council of China (State Council). 2005. Decision of the State Council on Promulgating and Implementing the "Temporary Provisions on Promoting Industrial Structure Adjustment." Decision No. 40, Beijing.

State Council of China (State Council). 2021. Outline of the People's Republic of China 14th Five-Year Plan for National Economic and Social Development and Long-Range Objectives for 2035. Beijing.

Stiglitz, Joseph E. 2017. "Industrial Policy, Learning and Development." In *The Practice of Industrial Policy: Government—Business Coordination in Africa and East Asia*, edited by John Page and Finn Tarp, 23–39. Oxford, UK: Oxford Academic.

Veiga, Pedro da Motta, and Sandra Polónia Rios. 2019. *EMBRAER and the Trajectory of Brazil's Aeronautics Industry Ecosystem.* Policy Center for the New South, Policy Paper 19/18.

Machado Parente, Rafael, Samuel Pienknagura, Sandra Baquie, Yueling Huang, Florence Jaumotte, and Jaden Kim. 2025. "Industrial Policies and Firm Performance: A Nuanced Relationship." IMF Working Paper 25/143, International Monetary Fund, Washington, DC.

Melitz, Marc J. 2005. "When and How Should Infant Industries Be Protected?" *Journal of International Economics* 66 (1): 177–96.

Ocampo, José Antonio, and Gabriel Porcile. 2020. "Latin American Industrial Policies: A Comparative Perspective." In *The Oxford Handbook of Industrial Policy*, edited by Arkebe Oqubay and others. Oxford, UK: Oxford University Press.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). 2025. "Quantifying Industrial Strategies 2019–22: Trends and Priorities across 11 OECD countries." *OECD Science, Technology and Industry Policy Paper* 179. Paris. https://doi.org/10.1787/91e20a26-en.

Peres, Wilson, and Annalisa Primi. 2019. Industrial Policy and Learning. Lessons from Latin America. In: *How Nations Learn: Technological Learning, Industrial Policy, and Catch-up*. Oxford University Press.

Redding, Stephen. 1999. "Dynamic Comparative Advantage and the Welfare Effects of Trade." *Oxford Economic Papers* 51 (1): 15–39.

Rodrik, Dani. 1993. "Taking Trade Policy Seriously: Export Subsidization as a Case Study in Policy Effectiveness." NBER Working Paper 4567, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

الملحق الإحصائي

يقدم

الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من ثمانية أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطْرية، وتصنيف الاقتصادات، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويلخِّص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٦. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات أساسية مختارة عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف الاقتصادات ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويشرح القسم السادس هذا التصنيف بمزيد من التفاصيل. ويعرض القسم السابع معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. ويُدرج الملحق الإحصائي ألف ضمن هذا التقرير، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي باء من خلال هذا الرابط: www.imf.org/en/Publications/WEO.

وقد أُعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥، لكنها قد لا تعكس أحدث بيانات نُشرَت في كل الحالات. ولمعرفة تاريخ آخر تحديث لبيانات كل اقتصاد، يُرجى الرجوع إلى الملحوظات الواردة في قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت. وتيسيرا على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ١ أغسطس ٢٠٢٥ إلى ٢٩ أغسطس ٢٠٢٥. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٥١ و١,٣٧٣ للدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة[1]، و١,١٣٠ و١,١٦٧ مقابل اليورو، و١٤٧,٧ و١٤٥,٣ مقابل الين، على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ٦٨,٩٢ دولارا للبرميل في ٢٠٢٥ و٦٥,٨٤ دولارا للبرميل في ٢٠٢٦.

ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف–١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٤,٣٪ في ٢٠٢٥ و٣,٧٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٠٪ في ٢٠٢٥ و٢,١٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و٠,٤٪ في ٢٠٢٥ و٠,٨٪ في ٢٠٢٦ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٤,٣٪ في ٢٠٢٥ و٤,١٪ في ٢٠٢٦ في الولايات المتحدة، و٢,٥٪ في ٢٠٢٥ و٢,٦٪ في ٢٠٢٦ في منطقة اليورو، و١,٤٥٪ في ٢٠٢٥ و١,٧٪ في ٢٠٢٦ في اليابان.

الجديد

- أُضيفت بيانات ليختنشتاين إلى قاعدة البيانات وهي مدرجة ضمن الأرقام المجمعة لمجموعة الاقتصادات المتقدمة.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٧ اقتصادا الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشترك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القُطْرية بانتظام استنادا إلى افتراضات عالمية متسقة.

[1] فيما يتعلق باستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ بدء سريان أسعار التحويل الثابتة غير القابلة للتعديل بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، وذلك اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٩ على النحو الوارد في الإطار ٥–٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع هذا الإطار أيضا للتعرف على التفاصيل حول الأساليب التي تم استخدامها في تحديد أسعار التحويل. وللاطلاع على أحدث جدول لأسعار التحول الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاسا للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموما البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقا لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية – أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) – مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية والتطورات النقدية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور النسخ المنقحة من هذه الأدلة بدأت جديا عملية مواءمة البيانات القُطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع أحدث النسخ منقحة من هذه الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قُطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع أحدث النسخ المنقحة من هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المُحدَّثة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصدة والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.[٢]

وتُستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقا للتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعاريف الرسمية بسبب نقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دوليا، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللاطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبَّر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة،[٣] ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية – ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في المجموعات القُطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يُحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجَّح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.[٤] ولأغراض تجميع بيانات التضخم للاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولتجميع بيانات التضخم للعالم والتضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات داخل المنطقة. وتُستخدم

[٢] يطبق كثير من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطا مشابها في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

[٣] تحُسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يُحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

[٤] راجع الإطار ألف٢ في الملحق الإحصائي من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، وكذلك الإطار ١–١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، «أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١–١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف–٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف–١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضا "Purchasing Power Parity Based Weights for the *World Economic Outlook*," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106–23.

بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدَّلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، ما عدا قبرص وآيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبلِّغ البيانات بعد تعديل التقويم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.

الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

تحُتسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «واو» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢٤ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بتواريخ آخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات قُطرية

أفغانستان: بيانات الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٤ تعكس مجموعة مختارة من المؤشرات، مع تقديرات بيانات المالية العامة. وبيانات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٤ عبارة عن تقديرات. وتُستبعد التوقعات للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق وأفغانستان بسبب عدم وضوح الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في البلاد. وتتضمن البيانات الواردة في آفاق الاقتصاد العالمي انقطاعا هيكليا في ٢٠٢١ نتيجة للتغيير من تبليغ البيانات على أساس السنة التقويمية إلى السنة الشمسية؛ فمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في التقرير عن السنة الشمسية ٢٠٢١ هو –٢٠,٧٪.

الجزائر: يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الاقتراض صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس في معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.

الأرجنتين: يبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترات السابقة، تشتمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظرا لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعاينة والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤–٢٠١٦ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥–٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتبارا من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

بوليفيا: لم تُدْرَج التوقعات للفترة ٢٠٢٦–٢٠٣٠ نتيجة لحالة عدم اليقين الكبير المحيط بالآفاق الاقتصادية.

كوستاريكا: تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١، ليتضمن ٥١ كيانا عاما وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتُعَدَّل البيانات بدءا من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة.

الجمهورية الدومينيكية: تشمل سلسلة بيانات المالية العامة ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي)، أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

إكوادور: تُستَبعَد التوقعات المالية للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠ من النشر بسبب المناقشات الجارية بشأن البرنامج.

إريتريا: تُستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٠–٢٠٣٠ من قاعدة البيانات بسبب القصور في إبلاغ البيانات.

الهند: يتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق الحسابات القومية: فتُستخدم ٢٠١١ / ٢٠١٢ كسنة أساس لما بعدها.

إيران: القيم التاريخية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي محسوبة باستخدام سعر الصرف الرسمي حتى عام ٢٠١٧. واعتبارا من عام ٢٠١٨ وما بعده، يُستخدم سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي (NIMA)، بدلا من سعر الصرف الرسمي، في تحويل إجمالي الناتج المحلي بالريال الاسمي إلى الدولار الأمريكي. وحسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي، يعد سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي أكثر

دقة في التعبير عن سعر الصرف المرجح بقيمة المعاملات في الاقتصاد خلال تلك الفترة.

إسرائيل: تخضع التوقعات لدرجة عالية من عدم اليقين نتيجة للصراع في المنطقة وبالتالي قد تخضع للتعديلات.

لبنان: بيانات المالية العامة والحسابات القومية للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٤ وكذلك بيانات الدين لسنة ٢٠٢٣–٢٠٢٤ تعكس تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، وليست صادرة عن السلطات الوطنية. ولا تُدرج التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير بدرجة غير معتادة.

ليبيا: تخضع البيانات الفعلية والتوقعات لدرجة كبيرة من عدم اليقين نتيجة لقيام السلطات بتعديل البيانات بشكل متكرر. وبيانات المالية العامة والدين لسنة ٢٠٢٤ هي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي بناء على المعلومات الواردة من مصرف ليبيا المركزي. وبيانات الحسابات القومية للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤ هي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

نيجيريا: عُدِّلَت بيانات الحسابات القومية، مع اعتبار ٢٠١٩ هي سنة الأساس الجديدة. ويشكل ذلك استبدالا لمعيار ٢٠١٠ ويحقق اتساق إحصاءات الحسابات القومية مع تحديث المعايير الدولية، بما فيها نظام الحسابات القومية ٢٠٠٨، والطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وترتب على تعديل سنة الأساس توسيع نطاق تغطية القطاعات والبيانات لرصد أنشطة لم تكن تُقَيَّد من قبل مثل الاقتصاد الرقمي، وأجزاء من الاقتصاد غير الرسمي (ولا سيما في قطاع الزراعة)، ونظم معاشات التقاعد والتأمين الصحي، والصناديق الاستئمانية للضمان الاجتماعي، والشركات العائلية، والمحاجر والمعادن الأخرى، ووحدات تكرير النفط. وإضافة إلى الدراسات المخصصة للقطاعات، اعتمد تعديل سنة الأساس على تغطية أشمل لبيانات الأسر وأنشطة القطاع غير الرسمي، بما في ذلك من تعداد عينة الشركات الوطنية ومسح المؤسسات، وتعداد العينة الزراعية الوطنية، ومسح مستويات المعيشة في نيجيريا لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣. ونتج عن تمرين تعديل سنة الأساس رفع التوقعات لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة ٤٠,٨٪ في ٢٠١٩.

باكستان: لا تعكس التوقعات بعد تأثير الفيضان الذي أصاب البلاد في صيف ٢٠٢٥، ولا يزال تأثيره خاضعا للتقييم.

سيراليون: أُعيد تقويم العملة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٢، ولكن البيانات بالعملة المحلية الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٥ من آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مقومة بالعملة السابقة.

سري لانكا: تُستبعد البيانات التوقعات للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي..

السودان: تعكس التوقعات تحليلات خبراء صندوق النقد الدولي التي تفترض انتهاء الصراع الجاري بنهاية عام ٢٠٢٥ والانخراط في العمل مجددا وبدء إعادة الإعمار بعد ذلك بفترة وجيزة. وتُستبعد بيانات ٢٠١١ جنوب السودان بعد ٩ يوليو؛ وبيانات ٢٠١٢ وما بعدها تخص السودان الحالي.

سوريا: تُستبعد بيانات عام ٢٠١١ وما بعده بسبب عدم اليقين بشأن الموقف السياسي.

تيمور–ليشتي: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المنشورة تشير إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي، في حين أن بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي المنشورة تشير إلى مجموع إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

تركمانستان: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشيا مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتُستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وكذلك من عمليات الخصخصة، تماشيا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن تقديرات السلطات الرسمية لأرصدة المالية العامة، والتي يتم إعدادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

أوكرانيا: تتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة عن عام ٢٠٠٠ وما بعده وتُستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠ .

أوروغواي: في ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغة سابقا وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

وبدءا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب القانون رقم ١٩–٥٩٠ لسنة ٢٠١٧ الذي ينص على تعويض الأشخاص المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط في البلاد. وتقيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، و٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وصفرا في الأعوام التالية. ولمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القُطْري رقم١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي.[٥] ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض.

واعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام

[٥] دراسة *Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation,* Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary-Fund, February 2019).

غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة – والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي – لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءا من دين القطاع العام غير المالي.

فنزويلا: بالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية المستخدمة كأساس للتوقعات، فيصعب إعدادها بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم توافر بيانات وصفية كاملة عن الإحصاءات المبلغة المحدودة، وصعوبة المطابقة بين المؤشرات المبلغة والتطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك «FOGADE» (مؤسسة التأمين على الودائع في البلاد)، ومجموعة محدودة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليوس دي فنزويلا». وعقب إجراء بعض التعديلات المنهجية لحساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة أكبر، تم تعديل البيانات والمؤشرات التاريخية المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١٢. وتعكس بيانات الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٤ المستخدمة في حساب معظم المؤشرات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط، والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة، وعدم اليقين أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير تقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الضفة الغربية وغزة: تُستبعد التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠ من النشر نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة. وبيانات معدل البطالة السنوية متاحة حتى عام ٢٠٢٢.

زيمبابوي: أعادت السلطات مؤخرا تقييم إحصاءات حساباتها القومية بعد البدء في استخدام عملة وطنية جديدة في ٥ إبريل ٢٠٢٤، ذهب زمبابوي، التي حلت محل دولار زمبابوي. وتوقف استخدام دولار زمبابوي في ٣٠ إبريل ٢٠٢٤.

تصنيف الاقتصادات

ملخص تصنيف الاقتصادات

ينقسم تصنيف اقتصادات العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.[٦] ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف عرضا عاما عن تصنيف الاقتصادات، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض الاقتصادات خارج هذا التصنيف، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة الاقتصادات غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابعها.

الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤٢ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق – وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا – المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنَّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت.

ويعرض الجدول «جيم» قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعددها ١٥٥ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كاقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، المستخدمة في آفاق الاقتصاد العالمي، آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة

[٦] حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصَنَّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال وهاء» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية—SITCs 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصَنَّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤.

وتركز المعايير المالية والدخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصَنَّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وُجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢٤. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي بناء على تجربة خدمة الدين.[٧]

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتهما المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة.[٨] وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (بناء على مبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٧ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي وتحديثها بعد الحصول على معلومات جديدة في مطلع عام ٢٠٢٤)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحولات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل هي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

[٧] أثناء الفترة ٢٠١٩–٢٠٢٣، تراكمت على ٤٣ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٩–٢٠٢٣.

[٨] راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, "Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative," IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

الجدول ألف – التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٤ [١]

(٪ من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

		إجمالي الناتج المحلي[١]		صادرات السلع والخدمات		السكان	
	عدد الاقتصادات	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
الاقتصادات المتقدمة	٤٢	١٠٠,٠	٣٩,٦	١٠٠,٠	٦١,٠	١٠٠,٠	١٣,٨
الولايات المتحدة		٣٧,٣	١٤,٨	١٦,٥	١٠,٠	٣٠,٨	٤,٣
منطقة اليورو	٢٠	٢٩,٠	١١,٥	٤١,٣	٢٥,٢	٣١,٨	٤,٤
ألمانيا		٧,٦	٣,٠	٩,٩	٦,٠	٧,٦	١,٠
فرنسا		٥,٦	٢,٢	٥,٤	٣,٣	٦,٢	٠,٩
إيطاليا		٤,٦	١,٨	٤,٠	٢,٤	٥,٣	٠,٧
إسبانيا		٣,٤	١,٤	٣,٣	٢,٠	٤,٤	٠,٦
اليابان		٨,٣	٣,٣	٤,٧	٢,٩	١١,٢	١,٦
المملكة المتحدة		٥,٥	٢,٢	٥,٧	٣,٥	٦,٣	٠,٩
كندا		٣,٣	١,٣	٣,٧	٢,٣	٣,٧	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٨	١٦,٥	٦,٥	٢٨,١	١٧,٢	١٦,١	٢,٢
للتذكرة							
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٧	٧٢,٣	٢٨,٧	٤٩,٨	٣٠,٤	٧١,٢	٩,٨
		الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم	الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	العالم
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١٥٥	١٠٠,٠	٦٠,٤	١٠٠,٠	٣٩,٠	١٠٠,٠	٨٦,٢
المجموعات الإقليمية							
آسيا الصاعدة والنامية	٣٠	٥٧,١	٣٤,٤	٥٠,٣	١٩,٦	٥٥,٠	٤٧,٤
الصين		٣٢,٠	١٩,٣	٣٠,٢	١١,٨	٢٠,٤	١٧,٦
الهند		١٣,٦	٨,٢	٦,٦	٢,٦	٢١,١	١٨,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	١٥	١٢,٩	٧,٨	١٥,١	٥,٩	٥,٣	٤,٦
روسيا		٥,٨	٣,٥	٣,٨	١,٥	٢,١	١,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣	١١,٩	٧,٢	١٤,٠	٥,٤	٩,٤	٨,١
البرازيل		٤,٠	٢,٤	٣,١	١,٢	٣,١	٢,٧
المكسيك		٢,٨	١,٧	٥,٤	٢,١	١,٩	١,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٣٢	١٢,٣	٧,٤	١٦,٦	٦,٥	١٣,٣	١١,٤
السعودية		٢,١	١,٣	٢,٩	١,١	٠,٥	٠,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٥	٥,٨	٣,٥	٤,١	١,٦	١٧,١	١٤,٧
نيجيريا		١,٨	١,١	٠,٥	٠,٢	٣,٤	٢,٩
جنوب إفريقيا		٠,٨	٠,٥	١,٠	٠,٤	٠,٩	٠,٨
المجموعات التحليلية[٢]							
حسب مصدر إيرادات التصدير							
الوقود	٢٦	١٠,٤	٦,٣	١٥,٨	٦,٢	٩,٩	٨,٦
غير الوقود	١٢٧	٨٩,٦	٥٤,١	٨٤,٢	٣٢,٨	٩٠,٠	٧٧,٦
منها: منتجات أولية	٣٥	٣,٦	٢,٢	٤,٣	١,٧	٨,٧	٧,٥
حسب مصدر التمويل الخارجي							
الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي	١١٧	٤٨,٤	٢٩,٢	٤١,٦	١٦,٢	٦٦,٩	٥٧,٧
منها: اقتصادات ذات متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠٢٠–٢٠٢٤	٤٣	٥,٥	٣,٣	٣,٨	١,٥	١٣,٤	١١,٥
مجموعات أخرى[٢]							
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٩٦	٩٢,٦	٥٥,٩	٩٥,٩	٣٧,٤	٧٦,٨	٦٦,٢
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥٨	٧,٤	٤,٥	٤,١	١,٦	٢٣,٢	٢٠,٠
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون	٣٩	٢,٨	١,٧	٢,٣	٠,٩	١٣,٠	١١,٢

[١] تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويعبِّر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

[٢] تُستبعد الضفة الغربية وغزة من مصدر مجموعة العناصر المكونة لإيرادات التصدير وتُستبعد سوريا من الأرقام المجمعة للمجموعات التحليلية وغيرها بسبب نقص البيانات..

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	ألمانيا	مالطة
بلجيكا	اليونان	هولندا
كرواتيا	آيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	بورتو ريكو
أستراليا	كوريا	سان مارينو
الجمهورية التشيكية	ليختنشتاين	سنغافورة
الدانمرك	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة[2]	السويد
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة[1]	نيوزيلندا	سويسرا
آيسلندا	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية

[1] أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.
[2] أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	آيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير[1]

	الوقود	المنتجات الأولية غير الوقود
آسيا الصاعدة والنامية		
	بروني دار السلام	كيريباتي
	تيمور–ليشتي	جزر مارشال
		منغوليا
		بابوا غينيا الجديدة
		جزر سليمان
		توفالو
أمريكا اللاتينية والكاريبي		
	إكوادور	بوليفيا
	غيانا	شيلي
	فنزويلا	باراغواي
		بيرو
		سورينام
		أوروغواي
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
	الجزائر	أفغانستان
	أذربيجان	موريتانيا
	البحرين	الصومال
	إيران	السودان
	العراق	طاجيكستان
	كازاخستان	
	الكويت	
	ليبيا	
	عمان	
	قطر	
	المملكة العربية السعودية	
	تركمانستان	
	الإمارات العربية المتحدة	
	اليمن[2]	
إفريقيا جنوب الصحراء		
	أنغولا	بنن
	تشاد	بوتسوانا
	جمهورية الكونغو	بوركينا فاسو
	غينيا الاستوائية	بوروندي
	غابون	جمهورية إفريقيا الوسطى
	نيجيريا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جنوب السودان	إريتريا
		غانا
		غينيا
		غينيا–بيساو
		ليبريا
		ملاوي
		مالي
		سيراليون
		جنوب إفريقيا
		زامبيا
		زيمبابوي

[1] استُبعِدَت مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية من الجدول لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.
[2] اليمن لا يُصدِّر النفط في الوقت الراهن بسبب الصراع الداخلي.

الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل[3]
آسيا الصاعدة والنامية			
بنغلاديش	*		*
بوتان	*		*
بروني دار السلام	•		•
كمبوديا	*		*
الصين	•		•
فيجي	*		•
الهند	*		•
إندونيسيا	*		•
كيريباتي	•		*
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	*		*
ماليزيا	•		•
ملديف	*		•
جزر مارشال	•		•
ميكرونيزيا	•		•
منغوليا	*		•
ميانمار	*		*
ناورو	•		•
نيبال	•		*
بالاو	*		•
بابوا غينيا الجديدة	*		*
الفلبين	*		•
ساموا	*		•
جزر سليمان	*		*
سري لانكا	*		•
تايلند	•		•
تيمور–ليشتي	•		*
تونغا	*		•
توفالو	•		•
فانواتو	*		•
فييتنام	•		•
أوروبا الصاعدة والنامية			
ألبانيا	*		•
بيلاروس	*		•
البوسنة والهرسك	*		•
بلغاريا	*		•
هنغاريا	*		•
كوسوفو	*		•
مولدوفا	*		*
الجبل الأسود	*		•
مقدونيا الشمالية	*		•
بولندا	*		•
رومانيا	*		•
روسيا	•		•
صربيا	*		•
تركيا	*		•
أوكرانيا	*		•
أمريكا اللاتينية والكاريبي			
أنتيغوا وباربودا	*		•
الأرجنتين	•		•
أروبا	*		•
جزر البهاما	*		•
بربادوس	*		•
بليز	*		•
بوليفيا	*	•	•
البرازيل	*		•
شيلي	*		•
كولومبيا	*		•
كوستاريكا	*		•
دومينيكا	*		•
الجمهورية الدومينيكية	*		•
إكوادور	*		•
السلفادور	*		•
غرينادا	*		•
غواتيمالا	*		•
غيانا	•	•	•
هايتي	*	•	*
هندوراس	*	•	*
جامايكا	*		•
المكسيك	*		•
نيكاراغوا	*	•	*
بنما	*		•
باراغواي	*		•
بيرو	*		•
سانت كيتس ونيفس	*		•
سانت لوسيا	*		•
سانت فنسنت وجزر غرينادين	*		•
سورينام	*		•
ترينيداد وتوباغو	•		•
أوروغواي	*		•
فنزويلا	•		•

الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل (تتمة)

	صافي المركز الخارجي[1]	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[2]	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل[3]
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى			
أفغانستان	•	•	*
الجزائر	•		•
أرمينيا	*		•
أذربيجان	•		•
البحرين	•		•
جيبوتي	*		*
مصر	*		•
جورجيا	*		•
إيران	•		•
العراق	•		•
الأردن	*		•
كازاخستان	*		•
الكويت	•		•
جمهورية قيرغيزستان	*		*
لبنان	*		•
ليبيا	•		•
موريتانيا	*	•	*
المغرب	*		•
عمان	*		•
باكستان	*		•
قطر	•		•
السعودية	•		•
الصومال	*	•	*
السودان	*	*	*
سوريا[4]	...		...
طاجيكستان	*		*
تونس	*		•
تركمانستان	•		•
الإمارات العربية المتحدة	•		•
أوزبكستان	•		*
الضفة الغربية وغزة	*		•
اليمن	*		*
إفريقيا جنوب الصحراء			
أنغولا	*		•
بنن	*	•	*
بوتسوانا	•		•
بوركينا فاسو	*	•	*
بوروندي	*	•	*
كابو فيردي	*		•
الكاميرون	*	•	*
جمهورية إفريقيا الوسطى	*	•	*
تشاد	*	•	*
جزر القمر	*	•	*
جمهورية الكونغو الديمقراطية	*	•	*
جمهورية الكونغو	*	•	*
كوت ديفوار	*	•	*
غينيا الاستوائية	•		•
إريتريا	•	*	*
إسواتيني	•		•
إثيوبيا	*	•	*
غابون	•		•
غامبيا	*	•	*
غانا	*	•	*
غينيا	*	•	*
غينيا–بيساو	*	•	*
كينيا	*		*
ليسوتو	*		*
ليبريا	*	•	*
مدغشقر	*	•	*
ملاوي	*	•	*
مالي	*	•	*
موريشيوس	•		•
موزامبيق	*	•	*
ناميبيا	•		•
النيجر	*	•	*
نيجيريا	*		*
رواندا	*	•	*
سان تومي وبرينسيبي	*	•	*
السنغال	*	•	*
سيشيل	*		•
سيراليون	*	•	*
جنوب إفريقيا	•		•
جنوب السودان	*		*
تنزانيا	*	•	*
توغو	*	•	*
أوغندا	*	•	*
زامبيا	*	•	*
زيمبابوي	*		*

[1] علامة النجمة تشير إلى أن البلد المعني ذو مركز دائن صافي (مدين صافي).
[2] تشير النقطة (النجمة) إلى أن البلد قد بلغ (لم يبلغ) نقطة الإنجاز في ظل المبادرة، مما يتيح له الحصول على تخفيف الديون الكامل الذي تم التعهد به عند نقطة اتخاذ القرار في ظل المبادرة.
[3] علامة النجمة تشير إلى أن البلد المعني مصنف كاقتصاد صاعد واقتصاد متوسط الدخل (بلد نام منخفض الدخل).
[4] استُبعِدَت سوريا من المجموعة التي تشكل المركز الخارجي الصافي والتصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل نظرا لعدم توافر قاعدة بيانات مكتملة.

الجدول واو- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات[1]

	الحسابات القومية	مالية الحكومة
أفغانستان	إبريل/مارس	إبريل/مارس
جزر البهاما		يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بربادوس		إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بوتسوانا		إبريل/مارس
دومينيكا		يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
إسواتيني		إبريل/مارس
إثيوبيا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
فيجي		يوليو/أغسطس
هايتي	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة		إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس	إبريل/مارس
جامايكا		إبريل/مارس
ليسوتو	إبريل/مارس	إبريل/مارس
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
موريشيوس		يوليو/يونيو
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	إبريل/مارس	إبريل/مارس
ناورو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
نيبال	أغسطس/يوليو	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر	أكتوبر/سبتمبر
بورتو ريكو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
ساموا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
سنغافورة		إبريل/مارس
سانت لوسيا		إبريل/مارس
تايلند		أكتوبر/سبتمبر
تونغا	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو
ترينيداد وتوباغو		أكتوبر/سبتمبر

[1] كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية

		الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
أفغانستان	أفغاني أفغانستان	مكتب الإحصاء القومي	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥
ألبانيا	ليك ألباني	خبراء الصندوق	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الجزائر	دينار جزائري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أندورا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أنغولا	كوانزا أنغولية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أنتيغوا وبربودا	دولار شرق الكاريبي	البنك المركزي	٢٠٢٣	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الأرجنتين	بيسو أرجنتيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أرمينيا	درام أرميني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أروبا	فلورين أروبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أستراليا	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
النمسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أذربيجان	مانات أذربيجاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جزر البهاما	دولار بهامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
البحرين	دينار بحريني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بنغلاديش	تاكا بنغلاديشي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠١٥/٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		أخرى	٢٠٢٤/٢٠٢٥
بربادوس	دولار بربادوسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بيلاروس	روبل بيلاروسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بلجيكا	يورو	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	البنك المركزي	٢٠٢٤
بليز	دولار بليزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بنن	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بوتان	نغولترووم بوتاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠١٦/٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٥
بوليفيا	بوليفيانو بوليفيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
البوسنة والهرسك	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بوتسوانا	بولا بوتسواني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
البرازيل	ريال برازيلي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بروني دار السلام	دولار بروني	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤
بلغاريا	ليف بلغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بوركينا فاسو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بوروندي	فرنك بوروندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كابو فيردي	إيسكودو كابو فيردي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كمبوديا	رييل كمبودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الكاميرون	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كندا	دولار كندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية إفريقيا الوسطى	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
تشاد	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
شيلي	بيسو شيلي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الصين	يوان صيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كولومبيا	بيسو كولومبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جزر القمر	فرنك قمري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فرنك كونغولي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية الكونغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة					ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
أفغانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 6
ألبانيا	خبراء الصندوق	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG,SS,MPC	...	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الجزائر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أندورا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	...	CG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
أنغولا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أنتيغوا وبربودا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الأرجنتين	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
أرمينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أروبا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أستراليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
النمسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أذربيجان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جزر البهاما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
البحرين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بنغلاديش	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
بربادوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بيلاروس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بلجيكا	البنك المركزي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بليز	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,MPC	...	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بنن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
بوتان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 6
بوليفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
البوسنة والهرسك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بوتسوانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
البرازيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بروني دار السلام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	BPM 6
بلغاريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بوركينا فاسو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	...	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
بوروندي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كابو فيردي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
كمبوديا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
الكاميرون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG	مزيج	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	BPM 6
كندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
جمهورية إفريقيا الوسطى	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 5
تشاد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
شيلي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الصين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	...	CG,LG,SS	النقدية	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٤	BPM 6
كولومبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	...	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جزر القمر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	...	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٤	BPM 5
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
جمهورية الكونغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية					الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
كوستاريكا	كولون كوستاريكا	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٦	البنك المركزي	٢٠٢٤
كوت ديفوار	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كرواتيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
قبرص	يورو	أخرى	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	أخرى	٢٠٢٤
الجمهورية التشيكية	كرونة تشيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الدانمرك	كرون دنماركي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جيبوتي	فرنك جيبوتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
دومينيكا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
الجمهورية الدومينيكية	بيسو دومينيكاني	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٨	البنك المركزي	٢٠٢٤
إكوادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
مصر	جنيه مصري	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٢/٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		أخرى	٢٠٢٥/٢٠٢٤
السلفادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غينيا الاستوائية	فرنك إفريقي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤
إريتريا	ناكفا إريتري	أخرى	٢٠١٩	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		أخرى	٢٠١٩
إستونيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
إسواتيني	ليلانغيني سوازيلندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
إثيوبيا	بير إثيوبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٦/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
فيجي	دولار فيجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
فنلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
فرنسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غابون	فرنك إفريقي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غامبيا	دلاسي غامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جورجيا	لاري جورجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ألمانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غانا	سيدي غاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
اليونان	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غرينادا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
غواتيمالا	كتزال غواتيمالي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غينيا	فرنك غيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غينيا–بيساو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
غيانا	دولار غياني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٢[6]	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
هايتي	غورد هايتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٢/٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
هندوراس	لمبيرا هندوراسية	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠٢٤
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	دولار هونغ كونغ	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
هنغاريا	فورينت هنغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
آيسلندا	كرونا آيسلندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الهند	روبية هندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٢/٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
إندونيسيا	روبية إندونيسية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
إيران	ريال إيراني	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٢/٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
العراق	دينار عراقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٧	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
كوستاريكا	أخرى	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كوت ديفوار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
كرواتيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
قبرص	أخرى	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الجمهورية التشيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
الدانمرك	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
جيبوتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
دومينيكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الجمهورية الدومينيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إكوادور	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
مصر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	...	CG,LG,SS, NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 5
السلفادور	أخرى	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غينيا الاستوائية	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
إريتريا	أخرى	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	أخرى	٢٠١٩	BPM 5
إستونيا	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	...	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إسواتيني	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إثيوبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 5
فيجي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
فنلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
فرنسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غابون	خبراء الصندوق	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	خبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 6
غامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6
جورجيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ألمانيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
اليونان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غرينادا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	. . .	الحكومة المركزية	البنك المركزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
غواتيمالا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
غينيا–بيساو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
غيانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
هايتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 5
هندوراس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
هنغاريا	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
آيسلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الهند	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
إندونيسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إيران	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 5
العراق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
آيرلندا	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
آيرلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
إسرائيل	شيقل إسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
إيطاليا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جامايكا	دولار جامايكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
اليابان	ين ياباني	أخرى	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	أخرى	٢٠٢٤
الأردن	دينار أردني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كازاخستان	تنغي كازاخستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
كينيا	شلن كيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كيريباتي	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
كوريا	وون كوري جنوبي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من قبل ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
كوسوفو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الكويت	دينار كويتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية قيرغيزستان	سوم قيرغيزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	كيب لاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
لاتفيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢٠	أخرى	٢٠٢٤
لبنان	ليرة لبنانية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ليسوتو	لوتي ليسوتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ليبريا	دولار أمريكي	خبراء الصندوق	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		أخرى	٢٠٢٤
ليبيا	دينار ليبي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠١٩	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		أخرى	٢٠٢٤
ليختنشتاين	فرنك سويسري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ليتوانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
لكسمبرغ	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	باتاكا ماكاوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
مدغشقر	ارياري ملغاشي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
ملاوي	كواشا مالاوية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ماليزيا	رينغيت ماليزي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ملديف	روفية ملديفي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٤
مالي	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
مالطة	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جزر مارشال	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
موريتانيا	أوقية موريتانية جديدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	١٩٩٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
موريشيوس	روبية موريشيوسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
المكسيك	بيزو مكسيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ميكرونيزيا	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٣
مولدوفا	ليو مولدوفي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
منغوليا	توغروغ منغولي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الجبل الأسود	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
المغرب	درهم مغربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
موزامبيق	متكال موزمبيقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ميانمار	كيات ميانماري	أخرى	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٦/٢٠١٥	...		أخرى	٢٠٢٢/٢٠٢١
ناميبيا	دولار ناميبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ناورو	دولار أسترالي	أخرى	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٣
نيبال	روبية نيبالية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١١/٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
هولندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
إسرائيل	أخرى	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	. . .	أخرى	٢٠٢٤	BPM 6
إيطاليا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جامايكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٥	١٩٨٦	CG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
اليابان	أخرى	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	BPM 6
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS,MPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كازاخستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جمهورية قيرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	. . .	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ليبريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
ليبيا	البنك المركزي	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ليختنشتاين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	حكومة الولاية	الاستحقاق	خبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 6
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
مليديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	...	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
مالطا	أخرى	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,SG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧/٢٠١٨	BPM 6
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الجبل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٤	BPM 6
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG	...	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ميانمار	أخرى	٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٠١٤	CG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢١/٢٠٢٢	BPM 6
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢/٢٠٢٣	BPM 6
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٥	BPM 6
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
نيوزيلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
نيوزيلندا	دولار نيوزيلندي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٩[6]	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٧	خبراء الصندوق	٢٠٢٤
نيكاراغوا	كوردوبا نيكاراغوا	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٦	البنك المركزي	٢٠٢٤
النيجر	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
نيجيريا	نايرا نيجيري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
مقدونيا الشمالية	دينار مقدوني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
النرويج	كرونة نروجية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
عمان	ريال عماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
باكستان	روبية باكستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٦/٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
بالاو	دولار أمريكي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٩/٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣
بنما	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بابوا غينيا الجديدة	كينا بابوا غينيا الجديدة	أخرى	٢٠٢٣	٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
باراغواي	غواراني باراغواني	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٤
بيرو	سول بيروفي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٤
الفلبين	بيزو فلبيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بولندا	زلوتي بولندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
البرتغال	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
بورتو ريكو	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٧	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
قطر	ريال قطري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
رومانيا	ليو روماني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
روسيا	روبل روسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
رواندا	فرنك رواندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
ساموا	تالا ساموا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٣/٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سان مارينو	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
سان تومي وبرينسيبي	دوبرا سان تومي وبرينسيبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
المملكة العربية السعودية	ريال سعودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٢٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
السنغال	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
صربيا	دينار صربي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سيشيل	روبية سيشيلية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سيراليون	ليون سيراليوني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سنغافورة	دولار سنغافوري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الجمهورية السلوفاكية	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سلوفينيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جزر سليمان	دولار جزر سليمان	أخرى	٢٠٢٢	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠٢٤
الصومال	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٢٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
جنوب إفريقيا	راند جنوب إفريقيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
جنوب السودان	جنيه جنوب السودان	خبراء الصندوق	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
إسبانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	أخرى	٢٠٢٤
سري لانكا	روبية سري لانكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
نيكاراغوا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
النيجر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
نيجيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
مقدونيا الشمالية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
النرويج	أخرى	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
عُمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
باكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	BPM 6
بالاو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
بنما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
بابوا غينيا الجديدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
باراغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بيرو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 5
الفلبين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
البرتغال	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
بورتو ريكو	أخرى	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	...	...	...
قطر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
رومانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
روسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,SS	...	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
رواندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	...	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
ساموا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 6
سان مارينو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	أخرى	٢٠٢٢	BPM 6
سان تومي وبرينسيبي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
المملكة العربية السعودية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
السنغال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٤	BPM 6
صربيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سيشيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سيراليون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سنغافورة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
الجمهورية السلوفاكية	أخرى	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سلوفينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جزر سليمان	البنك المركزي	٢٠٢٢	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الصومال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
جنوب إفريقيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
جنوب السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
إسبانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سري لانكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
سانت كيتس ونيفس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

البلد	العملة	الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
		مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس[2]	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة[3]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية
سانت كيتس ونيفس	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
سانت لوسيا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سانت فنسنت وجزر غرينادين	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
السودان	جنيه سوداني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	١٩٨٢	...		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سورينام	دولار سورينامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
السويد	كرونا سويدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سويسرا	فرنك سويسري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
سوريا	ليرة سورية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١١
مقاطعة تايوان الصينية	دولار تايواني جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
طاجيكستان	سوموني طاجيكستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
تنزانيا	شلن تنزاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
تايلند	باهت تايلندي	أخرى	٢٠٢٤	٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٣	وزارة التجارة	٢٠٢٤
تيمور– ليشتي	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
توغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
تونغا	بانغا تونغي	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٧/٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٥/٢٠٢٤
ترينيداد وتوباغو	دولار ترينيداد وتوباغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
تونس	دينار تونسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
تركيا	ليرة تركية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
تركمانستان	مانات تركمان جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
توفالو	دولار أسترالي	أخرى	٢٠٢٣	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		أخرى	٢٠٢٤
أوغندا	شلن أوغندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠٢٤
أوكرانيا	هريفنيا أوكراني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الإمارات العربية المتحدة	درهم إماراتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
المملكة المتحدة	جنيه بريطاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الولايات المتحدة	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أوروغواي	بيزو أوروغواي	البنك المركزي	٢٠٢٤	٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
أوزبكستان	سوم أوزبكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠٢٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
فانواتو	فاتو فانواتو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
فنزويلا	بوليفار رقمي فنزويلي	البنك المركزي	٢٠١٨	١٩٩٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠٢٣
فييتنام	دونغ فييتنامي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
الضفة الغربية وغزة	شيكل إسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
اليمن	ريال يمني	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		خبراء الصندوق	٢٠٢٢
زامبيا	كواشا زامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤
زيمبابوي	دولار زيمبابوي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٢٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤

الجدول زاي– توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

البلد	مالية الحكومة						ميزان المدفوعات		
	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية[4]	الممارسات المحاسبية[5]	مصدر البيانات التاريخية[1]	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
سانت لوسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٥/٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سانت فنسنت وجزر غرينادين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
سورينام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٩	BPM 5
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
تايلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
تيمور–ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
توغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
تونغا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤/٢٠٢٣	BPM 6
ترينيداد و توباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤/٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
تركمانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
توفالو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	. . .	الحكومة المركزية	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٣	BPM 6
أوغندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أوكرانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 5
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	CB وMEP	٢٠٢٤	BPM 6
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	NFPC,other	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨	BPM 6
فييتنام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٤	BPM 6
الضفة الغربية وغزة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٤	BPM 6
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 5
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٤	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	CB وMoF	٢٠٢٣	BPM 6

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CFA = الاتحاد المالي الأفريقي؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

[1] CB = البنك المركزي؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MOC=وزارة التجارة؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي.

[2] سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

[3] استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغائها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

[4] CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي.

[5] المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيج من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

[6] مخفَّض سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسميا.

الإطار ألف–١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسميا والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرتأى أن تنفيذها مرجحا. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المُختارة. (راجع أيضا الجداول من «باء–٥» إلى «باء–٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).[١]

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، وأهداف البرامج التي يدعمها الصندوق، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وتُستبعد من فاتورة الفائدة مدفوعات الفوائد على السندات ذات القسائم الصفرية التي صدرت قبل سبتمبر ٢٠٢٥، والتي تُقَيَّد تحت الخط.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنات السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ التي نشرتها حكومة الكومنولث وموازنات السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ التي نشرتها حكومات الولايات/الأقاليم، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي بشأن المالية العامة إلى أحدث خطط السلطات على المدى المتوسط، وهي مُعَدَّلة لتعكس الفرضيات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق وتفترض وضع بعض القيود المعتدلة على النفقات في الأجل المتوسط تماشيا مع الأنماط التاريخية.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى خطة الموازنة لعام ٢٠٢٥، وتقارير لجنة المراقبة البلجيكية، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: توقعات المالية العامة تمثل انعكاسا للسياسات الحالية والمتوقعة.

كندا: تستند التوقعات إلى تنبؤات السيناريو الأساسي المستمدة من البيان الاقتصادي في خريف ٢٠٢٤ لحكومة كندا، وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات. ويُجرى خبراء الصندوق بعض التعديلات على هذه التنبؤات، بما في ذلك ما يتعلق بالاختلافات في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن توقعات خبراء صندوق النقد الدولي كذلك أحدث بيانات صادرة عن «الحسابات الاقتصادية الوطنية» التابع لجهاز الإحصاءات الكندي، بما في ذلك نتائج الموازنة ربع السنوية الفيدرالية والخاصة بالمقاطعات والأقاليم الكندية.

شيلي: تستند التوقعات المالية إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء التوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي.

الصين: توقعات خبراء صندوق النقد الدولي للمالية العامة تتضمن ميزانية عام ٢٠٢٥ وكذلك تقديرات التمويل من خارج الميزانية.

كولومبيا: تستند التوقعات المالية إلى سياسات السلطات وتوقعاتها التي تنعكس في إطار المالية العامة متوسط الأجل للفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٦، والمعدل انعكاسا للفرضيات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي.

الدانمرك: تتسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُستبعد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد–١٩).

[١] تعرَّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج المحتمل، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين. ويُحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

الإطار ألف-١ (تابع)

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٥ وما بعده إلى موازنة ٢٠٢٥، والتدابير الأخرى المحددة بوضوح في قانون برمجة الموازنة متعددة السنوات للفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٧ وخطط المالية العامة التي وضعتها السلطات، والمعدلة لمراعاة الفروق في التوقعات بشأن الإيرادات والافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية.

ألمانيا: تستند التوقعات المالية إلى الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي ويفترض حدوث زيادة تدريجية في الإنفاق على البنية التحتية والدفاع في الأجل المتوسط، تماشيا مع نوايا السلطات حسب ما أعلنته. وتفترض التوقعات كذلك استخدام معظم الحيز المالي الإضافي الذي ولدته إصلاحات القاعدة المالية في ألمانيا («كبح الديون») في مارس ٢٠٢٥.

اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ االتعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة على اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تتشتمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة ٢٠٢٥ .

الهند: ووتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. ولا تغطي بيانات الحكومة العامة سوى الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وتدرج بيانات حكومات الولايات بفارق زمني يصل إلى سنتين؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءا من بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضا عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشيا مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. وقد عدَّل خبراء الصندوق نفقات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، والمدرجة في الأرقام الرسمية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

إندونيسيا: تتستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى أحدث ميزانية، والاستيفاء باستخدام إجمالي الناتج المحلي الاسمي المتوقع (ومكوناته حسب الحاجة) مع الحكم التقديري الذي يعكس سياسات السلطات بشأن الإنفاق والإيرادات على المدى المتوسط.

آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٥.

إسرائيل: تتخضع التوقعات لمخاطر كبيرة نظرا لعدم إمكانية توقع تأثير الصراع الحالي وتأثيره على الاقتصاد. والتوقعات للمالية العامة خاصة بالحكومة العامة وتأخذ في حسبانها ميزانية ٢٠٢٥.

إيطاليا: تتسترشد تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق بخطط المالية العامة المدرجة في الخطة المالية–الهيكلية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٥–٢٠٢٩ والحسابات القومية المُحَدَّثة. ويُدْرَج رصيد سندات التوفير البريدي التي حل آجال استحقاقها ضمن توقعات الديون.

اليابان: تتعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تتتضمن التنبؤات الموازنة السنوية للسلطات، وأي موازنة تكميلية، وأي موازنة جديدة مقترحة، وخطة المالية العامة متوسطة الأجل، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تتقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستنير توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٥ بالتقديرات الواردة ضمن المعايير المسبقة لإعداد الموازنة لعام ٢٠٢٥؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٥ وما بعده استمرار الالتزام بالقواعد المنصوص عليها في الميزانية الفيدرالية وقانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستنير بميزانية السلطات لعام ٢٠٢٥، ومذكرة الربيع ٢٠٢٥، وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية».

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى المستجدات الاقتصادية والمالية للبلاد في منتصف عام ٢٠٢٤، وبيان سياسة الموازنة لعام ٢٠٢٥.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدتها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات عام ٢٠٢٥ المعلومات المتاحة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٥.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى الخطة المالية المعتمدة لكومنولث بورتو ريكو التي تم إعدادها في أكتوبر ٢٠٢٤ والتي اعتمدها «مجلس الرقابة والإدارة المالية».

الإطار ألف-١ (تابع)

روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة في مارس ٢٠٢٢ في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا، لتسمح باستخدام إيرادات النفط والغاز الاستثنائية التي تجاوزت المستويات القياسية في تمويل العجز الذي سجل ارتفاعا خلال عام ٢٠٢٢ وكذلك المدخرات المتراكمة في صندوق الرخاء الوطني الروسي للغرض نفسه. واستندت ميزانية ٢٠٢٣–٢٠٢٥ إلى قاعدة معدلة مع فترة انتقالية لمدة سنتين وتحدد إيرادات النفط والغاز المعيارية الثابتة بالروبل عند ٨ تريليون روبل، مقارنة بسعر معياري ثابت للنفط بلغ ٤٠ دولار للبرميل في ظل القاعدة المالية لعام ٢٠١٩. وخلال فترة التحول سُمِحَ بارتفاع معدلات العجز إلى مستويات أعلى مما حددته القاعدة المالية، مع مزيد من التمويل من الإيرادات الاستثنائية التي تم ادخارها في وقت سابق. ومع هذا، في أواخر سبتمبر ٢٠٢٣، اقترحت وزارة المالية العودة إلى النسخة السابقة من القاعدة المالية اعتبارا من ٢٠٢٤ لكنها حددت سعرا معياريا للنفط هو ٦٠ دولارا للبرميل. وستسمح قاعدة المالية العامة الجديدة، التي أصبحت سارية في موازنة ٢٠٢٥، بالإنفاق من إيرادات النفط والغاز المرتفعة، ولكنها تستهدف في الوقت نفسه خفض العجز الهيكلي الأولي.

المملكة العربية السعودية: تتوقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في ميزانية عام ٢٠٢٥ والتصريحات الرسمية مؤخرا. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لتعديلات إنتاج النفط في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك) وتلك المُعلَنَة من المملكة العربية السعودية بشكل أحادي.

سنغافورة: تعكس توقعات السنة المالية ٢٠٢٤ أرقاما معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢٤. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٥ إلى الموازنة المبدئية المعدة في ١٨ فبراير ٢٠٢٥.

جنوب إفريقيا: تتستند افتراضات المالية العامة إلى موازنة عام ٢٠٢٥. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساسا على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملات الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم. ويُعامَل قانون «إيسكوم» لتخفيف أعباء الديون باعتباره بند تحويل رأسمالي أعلى الخط.

إسبانيا: أرقام الفترة ٢٠٢١–٢٠٢٨ تعكس المنح والقروض المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة لسنة ٢٠٢٤ إلى قانون الموازنة الذي وضعته السلطات وخضعت للتحديث في ظل أحدث التنبؤات المرحلية للسلطات. ويُحسَب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام دراسة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليأخذ في حسبانه فجوات الناتج.

سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة على النحو اللازم لضمان اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات القواعد المالية المطبقة في سويسرا.

تركيا: تستند التوقعات إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تتستند توقعات المالية العامة إلى تنبؤات مارس ٢٠٢٥ التي نشرها مكتب مسؤولية الموازنة، والبيان الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية بتاريخ يناير ٢٠٢٥ حول الموارد المالية للقطاع العام. وتسترشد توقعات خبراء الصندوق بتنبؤات مكتب مسؤولية الموازنة، وتتضمن تعديلات لمراعاة الاختلافات في الافتراضات. وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في يناير ٢٠٢٥، وتم تعديلها في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار مشروع القانون الشامل لخفض الضرائب والإنفاق «One Big Beautiful Bill Act» الذي تم توقيعه بتاريخ ٤ يوليو ٢٠٢٥.

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة المعمول به في كل اقتصاد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراخ كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، راجع قسم «الافتراضات» في بداية الملحق الإحصائي.

الإطار ألف-١ (تتمة)

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف.

أستراليا: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم من المستوى المستهدف.

كندا: تعكس التوقعات إلغاء تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الكندي تدريجيا، مع عودة التضخم ببطء إلى النقطة الوسطى المستهدفة مسجلا ٢٪ في أواخر عام ٢٠٢٦.

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

الصين: تتسق فرضيات السياسة النقدية مع ارتفاع التضخم تدريجيا وسد فجوة الناتج في الأجل المتوسط.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: افتراضات السياسة النقدية للبلدان الأعضاء في منطقة اليورو مستمدة من مجموعة من النماذج (شبه الهيكلية، ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي، وقاعدة تايلور) وتوقعات السوق وتصريحات مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير.

هنغاريا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق إلى آراء الخبراء في ضوء التطورات الأخيرة.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط.

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدريج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.

اليابان: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تقييم خبراء الصندوق للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ الآفاق الاقتصادية الكلية الأعم في الحسبان، وعمليات تواصل بنك اليابان، وتوقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشيا مع التوجيهات المسبقة لبنك كوريا.

المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب التضخم. من هدف البنك المركزي على مدار فترة التوقعات.

نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

روسيا: تفترض توقعات السياسة النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و٦٪ على المدى المتوسط.

السويد: تتماشى فرضيات السياسة النقدية مع تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

سويسرا: تستند فرضيات السياسة النقدية إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، بالنظر إلى الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا وتنبؤات التضخم للبنك الوطني السويسري، وتوقعات السوق.

تركيا: يفترض السيناريو الأساسي أن موقف السياسة النقدية سيظل انكماشيا تماشيا مع السياسات المعلنة والمُشاهدة.

المملكة المتحدة: تستند فرضيات السياسة النقدية في إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ بعين الاعتبار الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسط نطاقا، ونتائج النموذج، وتنبؤات بنك إنجلترا وتصريحاته بشأن التضخم، وتوقعات السوق.

الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشيا مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا.

قائمة بالجداول[1]

الناتج

الجدول ألف–١: ملخص بيانات الناتج العالمي
الجدول ألف–٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي
الجدول ألف–٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف–٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

الجدول ألف–٥: ملخص بيانات التضخم
الجدول ألف–٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف–٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

الجدول ألف–٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

الجدول ألف–٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
الجدول ألف–١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف–١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

الجدول ألف–١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

تدفق الأموال

الجدول ألف–١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

التنبؤ المرجعي للمدى المتوسط

الجدول ألف–١٥: ملخص السيناريو الأساسي متوسط الأجل على مستوى العالم.

[1] البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة ،حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف– ١: ملخص بيانات الناتج العالمي[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
العالم	٣,٤	٣,٨	٣,٦	٣,٠	-٢,٧	٦,٦	٣,٨	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,١
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	٢,٦	٢,٣	١,٩	-٣,٩	٦,٠	٣,٠	١,٧	١,٨	١,٦	١,٦	١,٥
الولايات المتحدة	١,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٦	-٢,١	٦,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٨	٢,٠	٢,١	١,٨
منطقة اليورو	٠,٧	٢,٦	١,٨	١,٦	-٦,٠	٦,٤	٣,٦	٠,٤	٠,٩	١,٢	١,١	١,١
اليابان	٠,٤	١,٧	٠,٦	-٠,٤	-٤,٢	٢,٧	١,٠	١,٢	٠,١	١,١	٠,٦	٠,٥
اقتصادات متقدمة أخرى[٢]	٢,٢	٣,١	٢,٥	١,٩	-٣,٩	٦,٥	٣,٤	١,٥	٢,٠	١,٦	١,٨	١,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٣	٤,٨	٤,٦	٣,٨	-١,٨	٧,٠	٤,٣	٤,٧	٤,٣	٤,٢	٤,٠	٤,٠
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٧,٦	٦,٦	٦,٤	٥,٤	-٠,٥	٧,٨	٤,٧	٦,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٤,٥
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,٦	٤,٣	٣,٨	٢,٦	-١,٨	٧,٢	٠,٥	٣,٦	٣,٥	١,٨	٢,٢	٢,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٤	١,٤	١,١	٠,٢	-٦,٩	٧,٤	٤,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٦
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٤,١	٢,٦	٢,٥	٢,١	-٢,٣	٤,٧	٦,٤	٢,٦	٢,٦	٣,٥	٣,٨	٣,٧
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٨	٢,٨	٣,٢	٣,١	-٣,١	٣,٨	٤,٤	٣,٧	٤,١	٤,١	٤,٤	٤,٦
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٤,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٦	-٤,٦	٤,١	٦,٥	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٦	٣,٢
غير الوقود	٥,٥	٥,٣	٥,٢	٤,٢	-١,٥	٧,٤	٤,٠	٤,٩	٤,٥	٤,٣	٤,١	٤,٠
منها: منتجات أولية	٣,٨	٢,٨	٣,١	١,٧	-٤,٩	٦,٥	٢,٨	١,٤	٢,٢	٣,١	٣,٢	٣,٣
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدين الصافي	٤,٥	٤,٧	٤,٥	٣,٣	-٣,٨	٦,٩	٥,١	٥,٠	٤,٢	٤,٣	٤,٤	٤,٨
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠–٢٠٢٤	٣,٧	٤,٠	٣,٦	٣,٢	-٠,٧	٣,٨	٠,٩	٣,٢	٢,٩	٤,٠	٤,٤	٤,٨
المجموعات الأخرى												
الاتحاد الأوروبي	٠,٩	٣,٠	٢,٣	٢,٠	-٥,٥	٦,٤	٣,٧	٠,٦	١,١	١,٤	١,٤	١,٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٣,٩	٢,١	١,٨	١,٥	-٢,٥	٤,٤	٦,٧	٢,٥	٢,١	٣,٣	٣,٧	٣,٦
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٣,٧	-١,٩	٧,٣	٤,٢	٤,٨	٤,٣	٤,١	٣,٩	٣,٨
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٧	-١,٥	٣,٨	٤,٩	٤,٢	٤,٢	٤,٤	٥,٠	٥,٣
للتذكرة												
معدل النمو الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	١,٥	٣,٠	٢,٨	٢,١	-٤,٠	٦,٥	٢,٩	١,٦	١,٥	١,٢	١,٩	١,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,١	٣,٧	٣,٥	٣,٣	-٣,٦	٤,٨	٤,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٣,٦	٣,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٥	٣,١	٣,١	٢,٩	-٥,٤	٥,٢	٤,٥	٣,٣	٣,٣	٢,٩	٣,٢	٢,٩
البلدان النامية منخفضة الدخل	٥,٠	٤,٣	٤,٤	٤,٦	-١,١	٤,٨	٤,٤	٤,٣	٤,٢	٤,٤	٤,٧	٤,٧
نصيب الفرد من الناتج[٣]												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٨	٢,٢	١,٩	١,٥	-٤,٤	٥,٩	٢,٤	٠,٩	١,٢	١,٢	١,٤	١,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٦	٣,٢	٣,٣	٢,٥	-٣,٢	٥,٩	٣,٢	٣,٦	٣,٢	٣,٧	٣,٠	٢,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٩	٣,٦	٣,٧	٢,٧	-٢,٩	٦,٦	٣,٥	٤,٠	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٣,٢
البلدان النامية منخفضة الدخل	٢,٨	١,٧	٢,٠	٢,٣	-٣,٩	١,٢	٢,٦	١,٨	١,٧	٣,٩	٢,٧	٣,١
معدل النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق	٢,٤	٣,٤	٣,٢	٢,٦	-٣,٠	٦,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٤
قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)												
بأسعار الصرف السائدة في السوق	٧١,٣٥٥	٨١,٩٥٢	٨٧,٠٣٩	٨٨,٣٢٣	٨٦,٠٥١	٩٨,٢٢٦	١٠٢,٤٠٢	١٠٦,٩٤٠	١١١,١١٣	١١٧,١٦٥	١٢٣,٥٨٥	١٤٩,٥٦٨
على أساس تعادل القوى الشرائية	٩٦,٨٧٦	١٢٤,٦٩٩	١٣٢,٦٦٦	١٤٠,٥٨٢	١٤٠,٢٦٣	١٥٧,٠٤٥	١٧٤,٣٣٠	١٨٦,٩٧٧	١٩٧,٩١٣	٢٠٨,٩٥٦	٢١٩,٢٢٠	٢٦٥,٦٦٣

[١] إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

[٢] باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

[٣] نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات			من ربع عام رابع إلى آخر[٢] توقعات		
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠	٢٠٢٤: الربع الرابع	٢٠٢٥: الربع الرابع	٢٠٢٦: الربع الرابع
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	٢,٦	٢,٣	١,٩	-٣,٩	٦,٠	٣,٠	١,٧	١,٨	١,٦	١,٦	١,٥	١,٩	١,٣	١,٨
الولايات المتحدة	١,٥	٢,٥	٣,٠	٢,٦	-٢,١	٦,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٨	٢,٠	٢,١	١,٨	٢,٤	١,٩	٢,٠
منطقة اليورو	٠,٧	٢,٦	١,٨	١,٦	-٦,٠	٦,٤	٣,٦	٠,٤	٠,٩	١,٢	١,١	١,١	١,٣	٠,٧	١,٧
ألمانيا	١,٣	٢,٨	١,١	١,٠	-٤,١	٣,٩	١,٨	-٠,٩	-٠,٥	٠,٢	٠,٩	٠,٧	-٠,٢	٠,٣	١,٠
فرنسا	٠,٨	٢,٣	١,٦	٢,١	-٧,٦	٦,٨	٢,٨	١,٦	١,١	٠,٧	٠,٩	١,٢	٠,٦	٠,٨	١,٠
إيطاليا	-٠,٦	١,٦	٠,٨	٠,٤	-٨,٩	٨,٩	٤,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,١	٠,١
إسبانيا	٠,٤	٢,٩	٢,٤	٢,٠	-١٠,٩	٦,٧	٦,٤	٢,٥	٣,٥	٢,٩	٢,٠	١,٦	٣,٧	١,٨	٢,٥
هولندا	١,٠	٢,٨	٢,٣	٢,٣	-٣,٩	٦,٣	٥,٠	-٠,٦	١,١	١,٤	١,٢	١,٢	٢,٢	٠,٨	١,٤
بلجيكا	١,٢	١,٥	١,٩	٢,٤	-٤,٨	٦,٢	٤,٣	١,٢	١,٠	١,١	١,٠	١,٣	١,١	١,٢	١,٢
آيرلندا	٣,٣	١٠,١	٧,٧	٥,٠	٧,٢	١٦,٣	٧,٥	-٢,٥	٢,٦	٩,١	١,٣	٢,٣	١١,٩	-٣,٧	١٤,١
النمسا	١,١	٢,٣	٢,٥	١,٨	-٦,٣	٤,٨	٥,٣	-١,٠	-١,٠	٠,٣	٠,٨	٠,٧	-٠,٥	٠,٧	١,١
البرتغال	-٠,١	٣,٣	٢,٩	٢,٧	-٨,٢	٥,٦	٧,٠	٢,٦	١,٩	١,٩	٢,١	١,٧	٢,٨	١,٧	١,٦
اليونان	-٢,٧	١,٥	٢,١	٢,٣	-٩,٢	٨,٧	٥,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٢,٠	١,٦	٢,٥	٢,٢	١,٥
فنلندا	٠,٣	٣,٣	١,٢	١,٣	-٢,٥	٢,٧	٠,٨	-٠,٩	-٠,٤	٠,٥	١,٣	١,٢	١,٧	٠,٩	١,١
الجمهورية السلوفاكية	٣,١	٢,٩	٤,١	٢,٣	-٢,٦	٥,٧	٠,٤	٢,٢	٢,١	٠,٩	١,٧	٢,١	١,٤	١,١	١,٨
كرواتيا	٠,١	٣,٣	٢,٩	٣,١	-٨,٣	١٢,٦	٧,٣	٣,٣	٣,٩	٣,١	٢,٧	٢,٥	٣,٩	-٠,٢	-١٢,٤
ليتوانيا	٢,١	٤,٧	٤,٨	٤,٧	٠,٠	٦,٤	٢,٥	٠,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٢,٥	٣,٩	٢,١	٣,١
سلوفينيا	٠,٨	٥,٢	٤,٤	٣,٥	-٤,١	٨,٤	٢,٧	٢,٤	١,٧	١,١	٢,٣	٢,٣	١,٠	٢,٥	٠,٨
لكسمبرغ	٢,٤	١,٣	١,٦	٢,٧	-٠,٥	٦,٩	-١,١	٠,١	٠,٤	١,٢	٢,١	٢,١	٠,١	٣,٨	٠,٨
لاتفيا	٠,٦	٣,٤	٤,٣	٠,٧	-٣,٥	٦,٩	١,٨	٢,٩	-٠,٤	١,٠	٢,٢	٢,٤	-٠,٣	١,٩	٢,٠
إستونيا	٠,٩	٥,٦	٣,٧	٣,٧	-٢,٩	٨,٣	-١,٢	-٢,٧	-٠,١	٠,٥	١,٥	١,٧	-٠,٤	١,١	١,٦
قبرص	٠,٧	٥,٨	٦,٣	٥,٩	-٣,٢	١١,٤	٧,٢	٢,٨	٣,٤	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٥
مالطة	٤,٧	١٣,٠	٧,٢	٤,١	-٣,٥	١٣,٤	٢,٥	١٠,٦	٦,٨	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٥,٤	٤,٩	٣,٨
اليابان	٠,٤	١,٧	٠,٦	-٠,٤	-٤,٢	٢,٧	١,٠	١,٢	٠,١	١,١	٠,٦	٠,٥	١,٣	٠,٢	١,١
المملكة المتحدة	١,٢	٢,٧	١,٤	١,٦	-١٠,٣	٨,٦	٤,٨	٠,٤	١,١	١,٣	١,٣	١,٤	١,٥	١,٤	١,٤
كوريا	٣,٥	٣,٤	٣,٢	٢,٣	-٠,٧	٤,٦	٢,٧	١,٦	٢,٠	٠,٩	١,٨	١,٩	١,١	٢,٠	١,١
كندا	١,٥	٣,٠	٢,٧	١,٩	-٥,٠	٦,٠	٤,٢	١,٥	١,٦	١,٢	١,٥	١,٦	٢,٣	٠,٥	٢,٣
أستراليا	٢,٨	٢,٤	٢,٨	١,٩	-٢,٠	٥,٤	٤,١	٢,١	١,٠	١,٨	٢,١	٢,٣	١,٣	٢,٠	٢,١
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٣	٣,٧	٢,٩	٣,١	٣,٤	٦,٧	٢,٧	١,١	٤,٨	٣,٧	٢,١	٢,٢	٣,٣	-١,٦	٧,٤
سنغافورة	٥,١	٤,٥	٣,٥	١,٣	-٣,٨	٩,٨	٤,١	١,٨	٤,٤	٢,٢	١,٨	٢,٥	٥,٠	٠,٠	٣,١
سويسرا	١,٨	١,٤	٢,٩	١,٢	-٢,٣	٥,٦	٣,١	٠,٧	١,٤	٠,٩	١,٣	١,٨	١,٧	٠,١	٢,٢
السويد	١,٦	١,٩	١,٨	٢,٦	-١,٩	٥,٢	١,٣	-٠,٢	-٠,٨	٠,٧	١,٩	١,٧	١,٩	٠,٣	٢,٣
الجمهورية التشيكية	١,٦	٥,٢	٢,٨	٣,٦	-٥,٣	٤,٠	٢,٨	٠,٠	١,٢	٢,٣	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٣
النرويج	١,٢	٢,٥	٠,٨	١,١	-١,٣	٣,٩	٣,٢	٠,١	٢,١	١,٢	١,٦	١,٣	-٠,٢	٤,٩	-٠,٧
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٠	٣,٨	٢,٨	١,٩	-١,٧	٦,٥	-٣,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٤	٢,١	٢,٣	٢,٥	١,٥	٣,٨
إسرائيل	٣,٩	٤,٣	٤,١	٣,٦	-١,٨	٩,٣	٦,٤	٠,٤	٢,٥	١,٠	٢,١	٣,٩	٣,٤	٣,٢	٥,٨
الدانمرك	٠,٦	٣,١	١,٩	١,٧	-١,٨	٦,٥	٠,٤	٠,٦	٣,٥	١,٨	٢,٢	١,٥	٤,٢	١,٢	١,٨
نيوزيلندا	٢,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٠	-١,٣	٥,٧	٢,٩	١,٨	-٠,٦	-٠,٨	٢,٢	٢,٢	-١,٣	١,٦	٣,٠
بورتو ريكو	-١,٠	-٢,٩	-٤,٤	١,٧	-٤,٢	٠,٤	٣,٠	٠,٥	٣,٢	-٠,٨	-٠,١	٠,٨	...	...	...
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٥,٤	٩,٩	٦,٤	-٢,٦	-٥٤,٣	٢٣,٥	-١٩,٦	٧٥,١	٨,٨	٢,٦	٢,٨	٣,٠	...	...	...
آيسلندا	١,٧	٣,٥	٤,٧	١,١	-٦,٦	٥,٢	٨,٨	٥,٢	١,٠-	١,٤	٢,٣	٢,٤	-١,٨	٣,٦	٢,٤
ليختنشتاين	٠,٥	٦,٤	٣,٥	-٢,٢	-٥,٣	١٨,٧	-٥,٥	٤,٨	١,٥	١,٠	١,٥	٢,٠	...	...	...
أندورا	-١,٣	٠,٣	١,٦	٢,٠	-١١,٢	٨,٣	٩,٦	٢,٦	٣,٤	٢,٤	١,٦	١,٥	...	...	...
سان مارينو	-٢,٣	٠,٣	١,٥	٢,٠	-٦,٨	١٤,٥	٧,٨	٠,٤	٠,٧	١,٠	١,٣	١,٣	...	...	...
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	٢,٤	٢,١	١,٧	-٤,٢	٥,٩	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٤	١,٦	١,٤	١,٧	١,٣	١,٥
الطلب المحلي الكلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة	١,٢	٢,٦	٢,٣	٢,١	-٣,٩	٦,٠	٣,٤	١,١	١,٩	١,٩	١,٥	١,٥	٢,٥	١,١	٢,٠
الولايات المتحدة	١,٤	٢,٦	٣,١	٢,٦	-١,٨	٧,٢	٢,٨	٢,٤	٣,١	٢,٣	١,٨	١,٧	٢,٨	١,٨	١,٩
منطقة اليورو	٠,٤	٢,٤	١,٩	٢,٣	-٥,٧	٥,٢	٣,٩	٠,٠	٠,٥	١,٧	١,٣	١,١	١,٤	٠,٩	٢,٢
ألمانيا	١,٢	٢,٨	٢,٠	١,٥	-٣,٣	٣,٣	٣,١	-٠,٩	٠,٢	١,٥	١,٣	٠,٩	٢,٤	٠,٥	١,٣
فرنسا	١,٠	٢,٣	١,٤	٢,٠	-٦,٣	٦,٠	٢,٨	٠,٧	٠,١-	١,٣	٠,٧	١,١	٠,٥	١,١	١,٠
إيطاليا	-٠,٨	١,٦	١,٠	-٠,٢	-٨,٣	٩,٢	٥,٥	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٩	٠,٦	١,٧	٠,٢	١,٤
إسبانيا	-٠,٥	٣,١	٣,٢	١,٦	-٩,٠	٧,٠	٤,١	١,٦	٣,٤	٣,٢	٢,١	١,٦	٤,١	٢,٤	٢,٠
اليابان	٠,٤	١,١	٠,٦	٠,٠	-٣,٣	١,٧	١,٥	٠,٣	٠,١	١,٣	٠,٨	٠,٥	١,٠	٠,٨	١,٣
المملكة المتحدة	١,٥	٢,٢	٠,٩	١,٩	-١١,٥	٩,١	٥,١	٠,٠	٢,٤	١,٧	١,٣	١,٤	٤,٤	٠,١	١,٨
كندا	١,٨	٤,١	٢,٧	١,١	-٦,١	٧,٠	٥,١	٠,٠	١,٦	١,٩	١,٦	١,٦	٢,٣	١,٥	٢,٤
اقتصادات متقدمة أخرى[٣]	٢,٦	٣,٦	٢,٧	١,٧	-٢,٤	٦,١	٣,٧	٠,٧	٢,٠	١,٤	١,٨	٢,١	٣,٤	٠,٤	٢,١
للتذكرة															
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	٢,٤	٢,٢	١,٨	-٣,٨	٦,٣	٣,٢	١,٢	١,٩	١,٩	١,٤	١,٣	٢,٤	١,٣	١,٧

[١] البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.
[٢] من الربع الرابع في العام السابق.
[٣] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف–٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير السنوي ٪)

	متوسطات								توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠٢٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الإنفاق الاستهلاكي الخاص												
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	١,٧	٢,٣	٢,١	١,٦	-٥,٤	٦,٠	٤,٢	١,٧	١,٩	١,٨	١,٦
الولايات المتحدة	١,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,١	-٢,٥	٨,٨	٣,٠	٢,٦	٢,٩	٢,٥	١,٨
منطقة اليورو	٠,٥	١,٠	١,٨	١,٤	١,٤	-٧,٨	٤,٦	٥,٣	٠,٤	١,٢	١,٢	١,٢
ألمانيا	٠,٩	٠,٨	١,٥	١,٤	١,٧	-٦,٨	٢,٠	٦,٥	-٠,٧	٠,٥	١,١	١,١
فرنسا	١,١	٠,٩	١,٦	١,٠	١,٧	-٦,٥	٥,٣	٣,٣	٠,٨	١,٠	٠,٣	٠,٧
إيطاليا	-٠,٣	٠,٣	١,٢	٠,٥	٠,٠	-١٠,٦	٥,٨	٥,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥
إسبانيا	-٠,٢	١,٥	٣,١	١,٧	١,١	-١٢,١	٧,١	٤,٩	١,٨	٣,١	٣,١	٢,٢
اليابان	٠,٤	٠,١	١,١	٠,٢	-٠,٦	-٤,٤	٠,٧	٢,١	٠,٨	-٠,١	١,٠	٠,٨
المملكة المتحدة	١,٥	٠,٨	١,٨	٢,٠	١,١	-١٣,١	٧,٢	٧,٤	٠,٥	٠,٦	١,٠	١,٣
كندا	٢,٥	٢,٢	٣,٧	٢,٦	١,٦	-٦,٣	٥,٨	٥,٥	١,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٦
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٢,٦	١,٩	٣,٠	٢,٩	٢,٠	-٥,٣	٤,٥	٤,٥	٢,٥	١,٧	١,٨	١,٩
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٢	١,٧	٢,١	١,٩	١,٥	-٥,٠	٦,٣	٣,٩	١,٦	١,٨	١,٨	١,٥
الاستهلاك العام												
الاقتصادات المتقدمة	١,٢	١,٩	٠,٨	١,٦	٣,٠	٢,٢	٣,٤	٠,٦	١,٩	٢,٧	١,٦	١,٣
الولايات المتحدة	٠,٤	١,٦	-٠,١	١,٤	٣,٩	٣,٠	٠,٥	-١,٣	٣,٠	٣,٣	٠,٩	١,١
منطقة اليورو	١,٢	١,٨	١,٢	١,٠	١,٩	١,٢	٤,٣	١,٣	١,٥	٢,٣	١,٦	١,٤
ألمانيا	٢,٣	٢,١	١,٦	١,٠	٢,٩	٤,٩	٣,١	٠,٦	-٠,٢	٢,٦	٢,١	٢,٥
فرنسا	١,٥	١,٣	١,٧	٠,٨	١,١	-٤,٤	٦,٦	٢,٧	١,٥	١,٤	١,٢	٠,٩
إيطاليا	-٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٠	-٠,٤	٠,٣	٢,٣	٠,٨	٠,٦	١,١	٠,١	٠,٣-
إسبانيا	١,١	٢,٤	١,٠	٢,١	٢,٢	٣,٥	٣,٦	٠,٨	٤,٥	٢,٩	١,٦	١,٧
اليابان	١,٥	١,٢	٠,١	١,٠	١,٩	٢,٤	٣,٤	١,٤	-٠,٣	٠,٩	٠,٣	١,٢
المملكة المتحدة	١,١	٢,٢	٠,٦	٠,٦	٤,٠	-٦,٨	١٤,٣	٠,٦	١,٦	٣,٠	٣,٦	١,٤
كندا	١,٦	٢,٦	٢,١	٣,١	١,١	١,٣	٥,٦	٣,٢	٢,٢	٣,٧	٤,٠	٠,١
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٢,٩	٣,١	٢,٤	٣,٥	٣,٨	٤,٦	٤,٦	٢,٨	١,٦	٣,٢	٢,٥	١,٨
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٩	١,٦	٠,٤	١,٢	٢,٩	١,٦	٣,٠	٠,٠	١,٨	٢,٦	١,٣	١,٢
إجمالي تكوين رأس المال الثابت												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٨	٢,٣	٤,٠	٣,٣	٣,٢	-٣,٠	٦,١	٢,٠	٢,٢	١,١	٢,٢	٢,١
الولايات المتحدة	١,٢	٣,٢	٤,٣	٥,٠	٢,٩	-٠,٨	٥,٦	١,٩	٣,٨	٣,٥	٣,١	٢,٨
منطقة اليورو	-٠,٣	١,٧	٣,٩	٣,٢	٧,١	-٥,٧	٣,٨	١,٩	١,٧	-٢,٠	١,٩	١,٧
ألمانيا	١,٥	٠,٠	٢,٦	٣,٦	٢,٠	-٣,٠	٠,٨	-٠,١	-٢,٠	-٣,٣	-١,١	١,٠
فرنسا	٠,٢	١,٤	٤,١	٣,٤	٤,٢	-٦,٢	٩,٦	-٠,٢	٠,٨	-١,٣	-٠,٥	٠,٣
إيطاليا	-٢,٨	٤,٢	٣,٣	٣,٣	١,٦	-٧,١	٢١,٥	٧,٤	٩,٠	٠,٥	٢,٥	٢,٨
إسبانيا	-٣,١	٣,٢	٦,٨	٦,٥	٤,٩	-٨,٩	٢,٦	٤,٢	٥,٩	٣,٦	٥,٠	٢,١
اليابان	-٠,٣	٠,٢	١,٦	٠,٦	٠,٥	-٣,٧	٠,٥	-٠,٤	٠,٩	٠,٠	١,٥	٠,٥
المملكة المتحدة	١,٦	١,٣	٣,٥	-٠,٥	٢,١	-٩,٧	٧,٦	٥,١	٠,٣	١,٥	١,٤	٢,٣
كندا	٠,٦	١,٤	٣,٣	٢,٤	٠,٨	-٣,٨	٨,٨	-١,٢	-١,٦	٠,١	٢,٧	٣,٢
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٢,٥	٢,١	٤,٨	٢,٢	٠,٩	-١,٠	٩,٢	٢,٥	٠,١	١,٠	٠,٤	١,٦
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٧	٢,٢	٣,٦	٣,٥	٢,٤	-٣,٠	٦,١	١,٧	٢,٤	١,٥	٢,٠	٢,٢

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسطات								توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠٢٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الطلب المحلي النهائي												
الاقتصادات المتقدمة	١,٢	١,٩	٢,٤	٢,٢	٢,٣	**-٣,٥**	**٥,٦**	**٣,٠**	١,٨	١,٨	١,٩	١,٧
الولايات المتحدة	١,٤	٢,٦	٢,٦	٣,٠	٢,٥	-١,٤	٦,٩	٢,٢	٢,٩	٣,١	٢,٤	٢,٠
منطقة اليورو	٠,٥	١,٣	٢,١	١,٧	٢,٧	-٥,٣	٤,٣	٣,٦	١,٠	٠,٧	١,٤	١,٣
ألمانيا	١,٣	٠,٩	١,٨	١,٨	٢,٠	-٣,٤	٢,٠	٣,٦	-٠,٩	٠,٢	٠,٩	١,٤
فرنسا	١,٠	١,١	٢,٢	١,٥	٢,١	-٥,٩	٦,٦	٢,٣	١,٠	٠,٦	٠,٤	٠,٧
إيطاليا	-٠,٨	١,١	١,٤	٠,٩	٠,٢	-٧,٨	٨,٠	٤,٨	٢,٣	٠,٦	٠,٩	٠,٩
إسبانيا	-٠,٦	٢,٠	٣,٤	٢,٧	٢,١	-٨,٤	٥,٤	٣,٩	٣,٢	٣,١	٣,٢	٢,١
اليابان	٠,٤	٠,٤	١,٠	٠,٥	٠,٢	-٢,٩	١,٣	١,٣	٠,٦	٠,٢	١,١	١,٠
المملكة المتحدة	١,٤	١,٢	١,٩	١,٣	١,٨	-١١,٣	٨,٧	٥,٥	٠,٧	١,٣	١,٦	١,٥
كندا	١,٩	٢,٠	٣,٣	٢,٧	١,٣	-٤,١	٦,٤	٣,٣	١,١	٢,١	٢,٣	١,٦
اقتصادات متقدمة أخرى[1]	٢,٦	٢,١	٣,٤	٢,٤	١,٩	-٢,٣	٥,٧	٣,٦	١,٥	١,٨	١,٥	١,٨
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,١	١,٨	٢,٢	٢,٢	١,٩	-٣,٤	٥,٨	٢,٧	١,٨	١,٩	١,٨	١,٦
بناء المخزون[2]												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	**-٠,١**	**-٠,٣**	**٠,٥**	**٠,٥**	**-٠,٧**	٠,٠	٠,٠	**-٠,١**
الولايات المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	-٠,٥	٠,٣	٠,٦	-٠,٤	٠,٠	-٠,١	-٠,٢
منطقة اليورو	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٢	-٠,٤	-٠,٣	٠,٨	٠,٤	-٠,٩	-٠,٢	٠,٣	٠,٠
ألمانيا	-٠,١	٠,٢	١,٠	٠,١	-٠,٥	٠,١	١,٢	-٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٦	-٠,١
فرنسا	٠,٠	٠,٠	٠,١	-٠,١	٠,٠	-٠,٤	-٠,٦	٠,٥	-٠,٢	-٠,٧	١,٠	٠,٠
إيطاليا	٠,٠	-٠,١	٠,٢	٠,١	-٠,٤	-٠,٥	١,١	٠,٧	٢,٠-	-٠,١	٠,٢-	٠,٠
إسبانيا	٠,٠	٠,٠	-٠,٢	٠,٤	-٠,٤	-٠,٦	١,٧	٠,٣	١,٨-	٠,٧	٠,١	٠,١
اليابان	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	-٠,١	-٠,٥	٠,٥	٠,٢	-٠,٣	-٠,١	٠,٣	٠,٠
المملكة المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٤	-٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	-٠,٩	٠,٢	-٠,١	٠,٠
كندا	-٠,١	٠,١	٠,٩	٠,٠	-٠,٢	-٠,٧	١,١	١,٨	١,٢-	-٠,٤	٠,٢-	٠,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[1]	-٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢	-٠,١	-٠,١	٠,٤	٠,٣	-٠,٧	٠,٠	-٠,١	٠,٠
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	-٠,١	-٠,٤	٠,٤	٠,٥	-٠,٥	-٠,١	٠,١	-٠,١
الميزان الخارجي[2]												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢	٠,٠	٠,١	**-٠,١**	**-٠,٢**	**-٠,٢**	٠,٠	**-٠,٤**	٠,٦	٠,٠	**-٠,٢**	٠,١
الولايات المتحدة	٠,١	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٣	-٠,١	-٠,٢	١,٣-	-٠,٤	٠,٥	-٠,٤	-٠,٤	٠,٣
منطقة اليورو	٠,٣	٠,١	٠,٤	-٠,١	-٠,٦	-٠,٦	١,٤	-٠,١	٠,٤	٠,٤	-٠,٤	-٠,١
ألمانيا	٠,٢	-٠,٤	٠,٢	-٠,٦	-٠,٤	-١,١	٠,٨	-١,١	-٠,١	-٠,٧	١,٣-	-٠,٣
فرنسا	-٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	١,٣-	٠,٧	-٠,١	٠,٩	١,٢	-٠,٧	٠,٢
إيطاليا	٠,٢	٠,٠	٠,١	-٠,١	٠,٧	-٠,٩	٠,٠	-٠,٥	٠,٥	٠,٣	-٠,١	-٠,١
إسبانيا	١,٠	٠,١	-٠,١	-٠,٧	٠,٣	٢,٢-	٠,٣-	٢,٥	١,١	٠,٣	-٠,٢	-٠,١
اليابان	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٠	-٠,٥	-٠,٩	١,١	-٠,٥	٠,٨	٠,٠	-٠,١	-٠,٢
المملكة المتحدة	-٠,٣	٠,٠	١,٠	-٠,١	-٠,٣	١,٨	-٠,٩	-٠,٣	٠,٣	١,٣-	-٠,٤	-٠,١
كندا	-٠,٤	-٠,٢	-١,١	٠,٠	٠,٨	٠,٣	-١,٧	-١,٠	١,٦	-٠,١	-٠,٨	-٠,١
اقتصادات متقدمة أخرى[1]	٠,٤	٠,٣	-٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٤	-٠,٤	-٠,٧	١,١	٠,٦	٠,٥	٠,٤
للتذكرة												
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,١	-٠,٢	٠,٠	-٠,٢	-٠,١	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٥	٠,٥	-٠,٣	-٠,٥	٠,١

[1] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
[2] التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف–٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي ٪)

	متوسط ٢٠٠٧–٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
آسيا الصاعدة والنامية	٧,٦	٦,٦	٦,٤	٥,٤	-٠,٥	٧,٨	٤,٧	٦,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٤,٥
بنغلاديش	٦,٢	٦,٦	٧,٣	٧,٩	٣,٤	٦,٩	٧,١	٥,٨	٤,٢	٣,٨	٤,٩	٦,٥
بوتان	٧,٤	٥,٩	٣,٥	٤,٦	-٢,٥	-٣,٣	٤,٨	٥,٠	٤,٢	٦,٨	٧,٤	٦,٥
بروني دار السلام	-١,٠	١,٣	٠,١	٣,٩	١,١	-١,٦	-١,٦	١,١	٤,١	١,٨	٢,٤	٢,٩
كمبوديا	٧,٣	٨,١	٨,٨	٧,٩	-٣,٦	٣,١	٥,١	٥,٠	٦,٠	٤,٨	٤,٠	٥,٥
الصين	٩,٠	٦,٩	٦,٨	٦,١	٢,٣	٨,٦	٣,١	٥,٤	٥,٠	٤,٨	٤,٢	٣,٤
فيجي	٢,٣	٥,٤	٣,٨	٧,٦	-١٧,٢	-٤,٤	١٧,٧	٩,٤	٣,٥	٣,٢	٣,١	٣,٢
الهند[١]	٦,٨	٦,٨	٦,٥	٣,٩	-٥,٨	٩,٧	٧,٦	٩,٢	٦,٥	٦,٦	٦,٢	٦,٥
إندونيسيا	٥,٨	٥,١	٥,٢	٥,٠	-٢,١	٣,٧	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٤,٩	٥,١
كيريباتي	٣,٧	٣,٧	٣,٥	٣,٣	-١,٥	٨,٥	٤,٦	٢,٧	٥,٣	٣,٩	٣,٢	٢,١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧,٧	٦,٩	٦,٢	٤,٧	-٠,٤	٢,١	٢,٣	٣,٧	٤,٣	٣,٥	٢,٥	٢,٥
ماليزيا	٤,٨	٥,٨	٤,٨	٤,٤	-٥,٥	٣,٣	٩,٠	٣,٥	٥,١	٤,٥	٤,٠	٤,٠
مالديف	٥,٠	٧,١	٨,٧	٧,٣	-٣٢,٩	٣٧,٥	١٣,٨	٤,٩	٣,٣	٤,٨	٤,٥	٤,٠
جزر مارشال	١,٠	٣,٦	٥,٥	١٠,٥	-٢,٨	١,٢	-١,١	-٤,٠	٣,٠	٢,٥	٤,١	١,٦
ميكرونيزيا	٠,٠	٢,٣	٠,٥	٣,٤	-٢,٠	٣,١	-٢,٩	٠,٥	٠,٧	١,٠	١,٤	٠,٧
منغوليا	٧,٤	٥,٦	٧,٧	٥,٦	-٤,٦	١,٦	٥,٠	٧,٤	٥,١	٥,٥	٥,٥	٥,٠
ميانمار	٧,٠	٦,١	٦,٣	٦,٦	-٩,٠	-١٢,٠	٤,٠	١,٠	-١,١	-٢,٧	٣,٠	١,٨
ناورو	٥,٠	-٦,٠	-١,٢	٨,٥	٢,٠	٧,٢	٣,٠	٠,٦	١,٦	٢,١	١,٩	١,٨
نيبال	٤,١	٩,٠	٧,٦	٦,٧	-٢,٤	٤,٨	٥,٦	٢,٠	٣,٧	٤,٣	٥,٢	٥,٠
بالاو	٠,٥	-٣,٤	-٠,٤	٠,٣	-٦,٠	-١١,٩	-٠,٥	١,٢	١٢,٠	٤,٥	٣,٣	٢,٢
بابوا غينيا الجديدة	٥,٩	٣,٥	-٠,٣	٤,٥	-٣,٢	-٠,٥	٥,٧	٣,٨	٣,٨	٤,٧	٣,٥	٣,١
الفلبين	٥,٧	٦,٩	٦,٣	٦,١	-٩,٥	٥,٧	٧,٦	٥,٥	٥,٧	٥,٤	٥,٧	٦,٠
ساموا	١,٨	١,٤	-٠,٦	٤,٥	-٣,١	-٥,١	٢,٣	١٥,٢	٤,٦	٢,٧	٣,٢	٢,٠
جزر سليمان	٤,٣	٣,١	٢,٧	١,٧	-٣,٤	٢,٦	٢,٤	٢,٧	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٣,٠
سري لانكا[١]	٦,١	٦,٥	٢,٣	-٠,٢	-٤,٦	٤,٢	-٧,٣	-٢,٣	٥,٠	...	...	...
تايلند	٣,٢	٤,٢	٤,٢	٢,١	-٦,١	١,٥	٢,٦	٢,٠	٢,٥	٢,٠	١,٦	٢,٥
تيمور–ليشتي[١]	٦,٥	-٣,٢	-٠,٥	٢,٧	-٨,٥	٣,٠	٤,٠	٢,٤	٤,١	٣,٩	٣,٣	٣,٢
تونغا	١,٥	٣,٢	٠,٧	-٠,٢	١,٨	٠,٤	-٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٧	٢,٣	١,٢
توفالو	٢,٩	٣,٣	١,٧	١٣,٤	-٣,٣	٠,١	-١١,٨	٤,٠	٣,١	٣,٠	٢,٦	١,٨
فانواتو	٢,٧	٤,٤	٢,٩	٣,٢	-٥,٠	-١,٦	٥,٢	٢,١	٠,٩	١,٧	٢,٨	٢,٣
فييتنام	٦,٢	٦,٩	٧,٥	٧,٤	٢,٩	٢,٦	٨,٥	٥,١	٧,١	٦,٥	٥,٦	٥,٣
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,٦	٤,٣	٣,٨	٢,٦	-١,٨	٧,٢	٠,٥	٣,٦	٣,٥	١,٨	٢,٢	٢,٤
ألبانيا	٣,٣	٣,٣	٣,٧	٢,١	-٣,٣	٩,٠	٤,٨	٤,٠	٤,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٥
بيلاروس	٣,٠	٢,٥	٣,١	١,٤	-٠,٧	٢,٣	-٤,٥	٤,١	٤,٠	٢,١	١,٤	٠,٨
البوسنة والهرسك	٢,٠	٣,٢	٣,٨	٢,٩	-٣,٠	٧,٤	٤,٢	٢,٠	٣,٠	٢,٤	٢,٧	٣,٠
بلغاريا	٢,٠	٢,٧	٢,٥	٣,٨	-٣,٢	٧,٨	٤,٠	١,٩	٢,٨	٣,٠	٣,١	٢,٦
هنغاريا	٠,٨	٤,١	٥,٦	٥,١	-٤,٣	٧,٢	٤,٣	-٠,٨	٠,٥	٠,٦	٢,١	٢,٥
كوسوفو	٤,٨	٤,٨	٣,٤	٤,٨	-٥,٣	١٠,٧	٤,٣	٤,١	٤,٦	٣,٩	٤,٠	٣,٩
مولدوفا	٣,٤	٤,٢	٤,١	٣,٦	-٨,٣	١٣,٩	-٤,٦	١,٢	٠,١	١,٧	٢,٢	٣,٥
الجبل الأسود	٢,٣	٣,٢	٤,٧	٤,٤	-١٥,٠	١٣,٠	٧,٧	٦,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٠
مقدونيا الشمالية	٣,٠	١,١	٢,٩	٣,٩	-٤,٧	٤,٥	٢,٨	٢,١	٢,٨	٣,٤	٣,٢	٣,٠
بولندا	٣,٦	٥,٢	٦,٢	٤,٦	-٢,٠	٦,٩	٥,٣	٠,٢	٢,٩	٣,٢	٣,١	٢,٦
رومانيا	٢,٣	٨,٢	٦,١	٣,٩	-٣,٧	٥,٥	٤,٠	٢,٤	٠,٨	١,٠	١,٤	٣,٣
روسيا	١,٨	١,٨	٢,٨	٢,٢	-٢,٧	٥,٩	-١,٤	٤,١	٤,٣	٠,٦	١,٠	١,١
صربيا	١,٤	٢,٤	٤,٦	٤,٨	-١,٠	٧,٩	٢,٦	٣,٨	٣,٩	٢,٤	٣,٦	٤,٠
تركيا	٤,٧	٧,٨	٣,٥	١,٣	١,٨	١١,٨	٥,٤	٥,٠	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٣,٨
أوكرانيا[١]	-١,١	٢,٤	٣,٥	٣,٢	-٣,٨	٣,٤	-٢٨,٨	٥,٥	٢,٩	٢,٠	٤,٥	٤,١
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٤	١,٤	١,١	٠,٢	-٦,٩	٧,٤	٤,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٦
أنتيغوا وبربودا	-٠,٤	٢,٧	٦,٧	٣,٢	-١٨,٩	٨,٢	٩,١	٢,٤	٣,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٥
الأرجنتين	٢,٢	٢,٨	-٢,٦	-٢,٠	-٩,٩	١٠,٤	٦,٠	-١,٩	-١,٣	٤,٥	٤,٠	٣,٢
أروبا	٠,٤	٣,٥	٣,٢	١,٢	-٢٤,٠	١٤,٧	٥,١	٧,٧	٦,٨	٢,٠	٢,٢	١,٣
جزر البهاما	٠,٠	٣,٤	٢,٤	-٠,٨	-٢٠,١	١٧,٦	١٠,٩	٣,٠	٣,٤	٢,٢	٢,١	١,٥
بربادوس	-٠,٥	٠,١	-١,٢	٠,٧	-١٥,١	-٠,٣	١٧,٨	٤,١	٤,٠	٢,٧	٢,١	٢,٠
بليز	١,٧	-١,٨	٠,٨	٤,٣	-١٣,٥	١٨,٠	٩,٣	٠,٥	٣,٥	١,٥	٢,٤	٢,٠
بوليفيا[١]	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٢,٢	-٨,٧	٦,١	٣,٦	٣,١	٠,٧	٠,٦	...	...
البرازيل	٢,١	١,٣	١,٨	١,٢	-٣,٣	٤,٨	٣,٠	٣,٢	٣,٤	٢,٤	١,٩	٢,٥
شيلي	٣,٥	١,٤	٤,٠	٠,٦	-٦,١	١١,٣	٢,٢	٠,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٠	٢,٢
كولومبيا	٤,١	١,٤	٢,٦	٣,٢	-٧,٢	١٠,٨	٧,٣	٠,٧	١,٦	٢,٥	٢,٣	٢,٨

الجدول ألف–٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات		
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)	٢,٤	١,٤	١,١	٠,٢	-٦,٩	٧,٤	٤,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٦
كوستاريكا	٤,٠	٤,٢	٢,٦	٢,٤	-٤,٣	٧,٩	٤,٦	٥,١	٤,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٥
دومينيكا	١,٥	-٦,٦	٣,٥	٥,٥	-١٦,٦	٦,٩	٥,٦	٤,٧	٣,٥	٤,٢	٣,٣	٢,٥
الجمهورية الدومينيكية	٥,٢	٣,٩	٧,١	٤,٩	-٧,٩	١٤,٠	٥,٢	٢,٢	٥,٠	٣,٠	٤,٥	٥,٠
إكوادور	٣,٨	٦,٠	١,٠	٠,٢	-٩,٢	٩,٤	٥,٩	٢,٠	-٢,٠	٣,٢	٢,٠	٣,٠
السلفادور	١,٩	٢,٢	٢,٤	٢,٤	-٧,٩	١١,٩	٢,٩	٣,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٨
غرينادا	١,٩	٤,٤	٤,٤	٠,٧	-١٣,٨	٤,٧	٧,٣	٤,٥	٣,٣	٣,٣	٣,٤	٢,٧
غواتيمالا	٣,٥	٣,١	٣,٤	٤,٠	-١,٨	٨,٠	٤,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٣,٩
غيانا	٣,٧	٣,٧	٤,٤	٥,٤	٤٣,٥	٢٠,١	٦٣,٣	٣٣,٨	٤٣,٦	١٠,٣	٢٣,٠	١,١
هايتي	٢,٣	٢,٥	١,٧	-١,٧	-٣,٣	-١,٨	-١,٧	-١,٩	-٤,٢	-٣,١	-١,٢	١,٥
هندوراس	٣,٣	٤,٨	٣,٨	٢,٦	-٩,٠	١٢,٦	٤,١	٣,٦	٣,٦	٣,٨	٣,٥	٣,٨
جامايكا	٠,٢	٢,٣	٢,٥	١,٨	-٨,٣	٥,٧	٦,٤	٢,٧	-٠,٥	٢,١	١,٥	١,٥
المكسيك	١,٦	١,٩	٢,٠	-٠,٤	-٨,٤	٦,٠	٣,٧	٣,٤	١,٤	١,٥	١,٥	٢,١
نيكاراغوا	٤,١	٤,٦	-٣,٤	-٢,٩	-٢,٢	١٠,٥	٣,٦	٤,٤	٣,٦	٣,٠	٢,٩	٣,٤
بنما	٧,٢	٥,٦	٣,٧	٣,١	-١٧,٨	١٦,٥	١١,٠	٧,٢	٢,٧	٤,٠	٤,٠	٤,٠
باراغواي	٤,٧	٤,٨	٣,٢	-٠,٤	-٠,٨	٤,٠	٠,٢	٥,٠	٤,٢	٤,٤	٣,٧	٣,٥
بيرو	٥,٥	٢,٥	٤,٠	٢,٢	-١٠,٩	١٣,٤	٢,٨	-٠,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٢,٥
سانت كيتس ونيفس	٢,٦	٠,٢	٢,٠	٢,٩	-١٥,٣	٠,٤	١٠,٣	٤,٧	٢,٠	١,٧	٢,٢	٢,٦
سانت لوسيا	١,٢	٣,٤	٢,٩	-٠,٧	-٢٣,٨	١١,٣	٢٠,٦	٣,٣	٤,٧	٢,٤	٢,١	١,٥
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٩	١,٥	٣,٢	٠,٧	-٤,٧	٢,٢	٥,٠	٥,٥	٥,٢	٤,٤	٢,٧	٢,٧
سورينام	٢,٠	١,٦	٤,٩	١,٢	-١٦,٠	-٢,٤	٢,٤	٢,٥	٣,٠	٢,٧	٣,٧	٣,٠
ترينيداد وتوباغو	٠,٩	-٤,٩	-٠,٩	٠,٥	-٨,٨	-٠,٧	٠,٩	١,٥	٢,٥	١,٠	١,٢	١,٨
أوروغواي[١]	٤,٤	١,٧	٠,٢	٠,٩	-٧,٤	٥,٨	٤,٥	٠,٧	٣,١	٢,٥	٢,٤	٢,٢
فنزويلا[١]	-٠,٩	-١٥,٧	-١٩,٧	-٢٧,٧	-٣٠,٠	١,٠	٨,٠	٤,٠	٥,٣	٠,٥	-٣,٠	...
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٤,١	٢,٦	٢,٥	٢,١	-٢,٣	٤,٧	٦,٤	٢,٦	٢,٦	٣,٥	٣,٨	٣,٧
أفغانستان[١]	٧,٧	٢,٦	١,٢	٣,٩	-٢,٤	-١٤,٥	-٦,٢	٢,٣	١,٧	...	...	...
الجزائر	٣,١	١,٥	١,٤	٠,٩	-٥,٠	٣,٨	٣,٦	٤,١	٣,٧	٣,٤	٢,٩	٢,٥
أرمينيا	٢,٩	٧,٥	٥,٢	٧,٦	-٧,١	٥,٨	١٢,٦	٨,٣	٥,٩	٤,٨	٤,٩	٤,٥
أذربيجان	٥,٦	٠,٢	١,٥	٢,٥	-٤,٢	٥,٦	٤,٧	١,٤	٤,١	٣,٠	٢,٥	٢,٥
البحرين	٤,٣	٥,٠	٢,١	٢,١	-٥,٩	٤,٤	٦,٢	٣,٩	٢,٦	٢,٩	٣,٣	٣,٢
جيبوتي	٥,٥	٥,٥	٤,٨	٥,٥	١,٢	٤,٤	٥,٢	٧,٤	٦,٥	٦,٠	٦,٠	٥,٥
مصر	٤,٣	٤,٢	٥,٣	٥,٥	٣,٦	٣,٣	٦,٧	٣,٨	٢,٤	٤,٣	٤,٥	٥,٣
جورجيا	٤,٨	٥,٢	٦,١	٥,٤	-٦,٣	١٠,٦	١١,٠	٧,٨	٩,٤	٧,٢	٥,٣	٥,٠
إيران	٢,٥	٣,٠	-٣,٧	-٢,٤	٤,٤	٤,١	٤,٤	٥,٣	٣,٧	٠,٦	١,١	٢,٠
العراق	٦,٧	-١,٥	٢,٦	٥,٦	-١٢,٤	١,٤	٧,٧	٠,٩	-٠,٢	٠,٥	٣,٦	٤,١
الأردن	٣,٩	٢,٥	١,٩	١,٨	-١,١	٣,٧	٢,٦	٢,٩	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,٠
كازاخستان	٤,٥	٣,٩	٤,١	٤,٥	-٢,٦	٤,١	٣,٢	٥,١	٤,٨	٥,٩	٤,٨	٣,٤
الكويت	١,٩	-٤,٧	٢,٧	٢,٣	-٤,٨	١,٧	٦,٨	-١,٧	-٢,٦	٢,٦	٣,٩	٢,٣
جمهورية قيرغيزستان	٤,٧	٤,٧	٣,٥	٤,٦	-٧,١	٥,٥	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٠	٥,٣	٥,٣
لبنان[١]	٤,٨	٠,٩	-١,٩	-٦,٨	-٢٤,٦	٢,٠	١,٠	-٠,٧	-٧,٥	...	...	...
ليبيا	-٤,٨	٣٢,٥	٧,٩	-١١,٢	-٢٩,٥	٢٨,٣	-٨,٣	١٠,٢	١,٩	١٥,٦	٤,٢	٢,٢
موريتانيا	٢,٤	٦,٣	٤,٨	٣,١	-٠,٤	٠,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٣	٤,٠	٤,٣	٣,٠
المغرب	٣,٧	٥,١	٣,١	٢,٩	-٧,٢	٨,٢	١,٨	٣,٧	٣,٨	٤,٤	٤,٢	٣,٨
عُمان	٥,٠	٠,٣	١,٣	-١,١	-٣,٤	٢,٦	٨,٠	١,٢	١,٧	٢,٩	٤,٠	٣,٦
باكستان[١]	٣,٥	٤,٦	٦,١	٣,١	-٠,٩	٥,٨	٦,٢	-٠,٢	٢,٥	٢,٧	٣,٦	٤,٥
قطر	١٠,٠	-١,٥	١,٢	٠,٧	-٣,٦	١,٦	٤,٢	١,٥	٢,٤	٢,٩	٦,١	٣,٤
المملكة العربية السعودية	٤,٣	١,٢	٢,٢	١,٧	-٣,٨	٦,٥	١٢,٠	٠,٥	٢,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٣
الصومال	...	٩,٥	١,٤	٢,٨	-٢,٨	٣,٥	٢,٧	٤,٢	٤,١	٣,٠	٣,٣	٤,١
السودان[١]	٠,٤	٠,٨	-٢,٣	-٢,٥	-٣,٦	٠,٥	-٢,٥	-٢٠,٨	-٢٣,٤	٣,٢	٩,٥	٥,٥
سوريا[١]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	٦,٨	٧,١	٧,٦	٧,٤	٤,٤	٩,٤	٨,٠	٨,٣	٨,٤	٧,٥	٥,٥	٤,٥
تونس	٢,٧	٢,٣	٢,٦	١,٦	-٩,٠	٤,٧	٢,٧	٠,٢	١,٦	٢,٥	٢,١	١,٤
تركمانستان[١]	١٠,٦	٤,٤	٤,٨	٥,١	-١,٦	٩,٨	٣,٣	٤,٢	٣,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٣
الإمارات العربية المتحدة	٤,٢	-١,١	١,٥	١,٣	-٨,٧	٤,٦	٧,٥	٤,٣	٤,٠	٤,٨	٥,٠	٣,٩
أوزبكستان	٧,٦	٤,٤	٥,٦	٦,٨	١,٦	٨,٠	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٨	٦,٠	٥,٧
الضفة الغربية وغزة[١]	٥,٨	١,٤	١,٢	١,٤	-١١,٣	٧,٠	٤,١	-٤,٦	-٢٦,٦	...	...	...
اليمن	-٣,١	-٥,١	٠,٨	٢,١	-٨,٥	-١,٠	١,٥	-٢,٠	-١,٥	-١,٥	٠,٠	٥,٠

الجدول ألف–٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات		
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
إفريقيا جنوب الصحراء	٤,٨	٢,٨	٣,٢	٣,١	-٣,١	٣,٨	٤,٤	٣,٧	٤,١	٤,١	٤,٤	٤,٦
أنغولا	٥,١	-٠,١	-٠,٦	-٠,٢	-٤,٠	٢,١	٤,٢	١,٣	٤,٤	٢,١	٢,١	٣,١
بنن	٤,٢	٥,٦	٦,٦	٧,١	٣,٨	٧,٢	٦,٣	٦,٤	٧,٥	٧,٠	٦,٧	٦,٠
بوتسوانا	٢,٨	٤,١	٤,٢	٣,٠	-٨,٧	١١,٩	٥,٥	٣,٢	-٣,٠	-٠,٩	٢,٣	٤,٩
بوركينا فاسو	٥,٤	٦,٢	٦,٦	٥,٩	٢,٠	٦,٩	١,٦	٣,٠	٤,٨	٤,٠	٤,٨	٤,٧
بوروندي	٣,٠	٠,٥	١,٦	١,٨	٠,٣	٣,١	١,٨	٢,٧	٣,٥	٤,٤	٤,١	٤,٥
كابو فيردي	٣,٣	٤,٦	٣,٧	٦,٩	-٢٠,٨	٧,٠	١٥,٨	٤,٨	٧,٢	٥,٢	٤,٨	٤,٥
الكاميرون	٤,١	٣,٥	٤,٠	٣,٤	٠,٥	٣,٠	٣,٧	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٤,١	٤,٦
جمهورية إفريقيا الوسطى	-١,٣	٤,٥	٣,٢	٤,١	١,٠	-٠,٣	-٠,٨	-٠,١	١,٩	٣,٠	٣,٣	٣,٩
تشاد	٣,٧	-٢,١	٥,٢	٥,٩	٠,٠	٢,٠	٤,٧	٥,٠	٣,٥	٣,٣	٣,٦	٤,١
جزر القمر	٣,٠	٣,٨	٣,٦	١,٨	-٠,٢	٢,٠	٢,٦	٣,٠	٣,٣	٣,٨	٤,٠	٣,٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦,٤	٣,٧	٤,٨	٤,٥	١,٧	١,٧	٩,٢	٨,٥	٦,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٤
جمهورية الكونغو	٢,٩	-٥,٦	-٢,٣	١,١	-٦,٣	١,١	١,٨	٢,٠	٢,١	٢,٧	٢,٨	٣,٦
كوت ديفوار	٤,٩	٧,٤	٤,٨	٦,٧	٠,٧	٧,١	٦,٤	٦,٥	٦,٠	٦,٤	٦,٤	٦,٨
غينيا الاستوائية	١,٤	-٥,٧	-٦,٢	-٥,٥	-٤,٨	٠,٩	٣,٢	-٥,١	٠,٩	-١,٦	٠,٥	٢,١
إريتريا[١]	٢,٧	-١٠,٠	١٣,٠	٣,٨	...	...	...	...	...	...	...	...
إسواتيني	٣,٠	١,٥	٠,٣	٦,١	-٢,٩	٣,٤	١,١	٣,٤	٢,٨	٤,٣	٤,٦	٢,٨
إثيوبيا	١٠,٢	١٠,٢	٧,٧	٩,٠	٦,١	٦,٣	٦,٤	٧,٢	٨,١	٧,٢	٧,١	٧,٥
غابون	٣,٧	٠,٥	٠,٩	٣,٨	-١,٨	١,٥	٣,٠	٢,٤	٣,٤	١,٩	٢,٦	٢,٨
غامبيا	٢,٦	٤,٨	٧,٢	٦,٢	٠,٦	٥,٣	٥,٥	٥,٠	٥,٣	٦,٠	٥,١	٥,٠
غانا	٦,٤	٨,١	٦,٢	٦,٥	٠,٥	٥,١	٣,٨	٣,١	٥,٧	٤,٠	٤,٨	٥,٠
غينيا	٤,٧	١٠,٣	٦,٤	٥,٦	٤,٧	٥,٦	٤,٠	٦,٢	٦,١	٧,٢	١٠,٥	٧,٨
غينيا–بيساو	٣,٧	٤,٨	٣,٨	٤,٥	١,٥	٦,٢	٤,٦	٥,٢	٤,٨	٥,١	٥,٠	٤,٢
كينيا	٤,٦	٣,٨	٥,٧	٥,١	-٠,٣	٧,٦	٤,٩	٥,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,٠
ليسوتو	٣,٢	-٢,٧	-١,٥	-٢,٩	-٥,٣	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٢	١,٤	١,١	١,٥
ليبريا	٥,٤	٢,٥	١,٢	-٢,٥	-٣,٠	٥,٠	٤,٨	٤,٦	٤,٠	٤,٦	٥,٤	٥,٥
مدغشقر	٢,٦	٣,٩	٣,٢	٤,٤	-٧,١	٤,٧	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٣,٨	٤,٣	٥,٠
ملاوي	٥,٥	٤,٠	٤,٤	٥,٤	١,٠	٤,٦	٠,٩	١,٩	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٤
مالي	٤,٢	٥,٣	٤,٧	٤,٨	-١,٢	٣,١	٣,٥	٤,٧	٤,٧	٥,٠	٥,٤	٥,١
موريشيوس	٤,١	٣,٩	٤,٠	٢,٩	-١٤,٥	٣,٤	٨,٧	٥,٠	٤,٩	٣,٢	٣,٤	٣,٤
موزامبيق	٦,٩	٢,٦	٣,٥	٢,٣	-١,٢	٢,٤	٤,٤	٥,٥	٢,١	٢,٥	٣,٥	١١,٣
ناميبيا	٣,٩	١,٠-	١,١	-٠,٨	-٨,١	٣,٦	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٠
النيجر	٥,٦	٥,٠	٧,٠	٦,١	٣,٥	١,٤	١١,٩	٢,٤	١٠,٣	٦,٦	٦,٧	٦,٠
نيجيريا[١]	٥,٦	٠,٨	١,٩	٢,٢	-٣,٤	١,١	٤,٣	٣,٣	٤,١	٣,٩	٤,٢	٤,٠
رواندا	٧,٥	٣,٩	٨,٥	٩,٤	-٣,٤	١٠,٩	٨,٢	٨,٣	٨,٩	٧,١	٧,٥	٧,٠
سان تومي وبرينسيبي	٣,٨	٤,١	٤,٤	٢,٠	٢,٦	١,٩	٠,٢	٠,٤	١,١	٢,٩	٤,٧	٣,٥
السنغال	٣,٩	٧,٤	٦,٢	٤,٦	١,٣	٦,٥	٤,٠	٤,٣	٦,٤	٦,٠	٣,٠	٤,٦
سيشيل	٥,٤	٧,٠	٤,٩	٥,٥	-١١,٧	٠,٦	١٢,٧	٢,٣	٢,٩	٣,٩	٣,٢	٣,٥
سيراليون	٤,٢	٣,٩	٣,٤	٥,٥	-١,٣	٥,٩	٥,٣	٥,٧	٤,٤	٤,٤	٤,٩	٤,٦
جنوب إفريقيا	٢,١	١,٢	١,٦	٠,٣	-٦,٢	٤,٩	٢,١	٠,٨	٠,٥	١,١	١,٢	١,٨
جنوب السودان	...	-٥,٨	-٢,١	٠,٩	-٦,٥	٥,٣	-٥,٢	٣,٠	-٢٦,١	٢٤,٣	٢٢,٤	٣,٨
تنزانيا	٦,٥	٦,٧	٧,٠	٦,٩	٤,٥	٤,٨	٤,٧	٥,١	٥,٥	٦,٠	٦,٣	٦,٢
توغو	٥,١	٤,٠	٤,٨	٤,٩	٢,٠	٦,٠	٥,٨	٥,٦	٥,٣	٥,٢	٥,٥	٥,٥
أوغندا	٦,١	٦,٨	٥,٦	٧,٦	-١,١	٥,٥	٦,٢	٤,٩	٦,٣	٦,٤	٧,٦	٦,١
زامبيا	٦,٥	٣,٥	٤,١	١,٤	-٢,٨	٦,٢	٥,٢	٥,٤	٤,٠	٥,٨	٦,٤	٤,٨
زمبابوي[١]	٤,١	٥,٢	٥,٠	-٦,٣	-٧,٨	٨,٥	٦,١	٥,٣	١,٧	٦,٠	٤,٦	٣,٥

[١] راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان وبوليفيا وإريتريا والهند ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم

(٪)

	متوسط ٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
مخفّضات إجمالي الناتج المحلي												
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	١,٤	١,٧	١,٥	١,٦	٣,٣	٥,٨	٤,٢	٢,٩	٢,٣	١,٩	٢,٠
الولايات المتحدة	١,٦	١,٨	٢,٣	١,٧	١,٣	٤,٦	٧,١	٣,٧	٢,٥	٢,٤	١,٨	١,٩
منطقة اليورو	١,٣	١,١	١,٥	١,٧	١,٨	٢,١	٥,٢	٦,٠	٣,٠	٢,٢	٢,٠	٢,١
اليابان	-٠,٣	-٠,١	٠,٠	٠,٦	٠,٩	-٠,٢	٠,٤	٤,١	٢,٩	٢,٨	٢,٠	٢,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	١,٧	١,٩	١,٧	١,٣	٢,٠	٣,٩	٦,٢	٢,٨	٣,٤	٢,٢	١,٩	٢,١
أسعار المستهلكين												
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	١,٧	٢,٠	١,٤	٠,٧	٣,١	٧,٣	٤,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٢	٢,١
الولايات المتحدة	١,٨	٢,١	٢,٤	١,٨	١,٣	٤,٧	٨,٠	٤,١	٣,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٢
منطقة اليورو[٢]	١,٥	١,٥	١,٨	١,٢	٠,٣	٢,٦	٨,٤	٥,٤	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,٠
اليابان	٠,٣	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	-٠,٢	٢,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٣	٢,١	٢,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٢,٠	١,٨	١,٩	١,٤	٠,٦	٢,٦	٦,٦	٤,٩	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٣]	٥,٩	٤,٥	٤,٩	٥,٢	٥,٣	٥,٩	٩,٧	٨,٢	٧,٩	٥,٣	٤,٧	٣,٩
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٥	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٢,٣	٣,٩	٢,٤	١,٩	١,٣	٢,١	٢,٧
أوروبا الصاعدة والنامية	٧,٨	٥,٦	٦,٣	٦,٥	٥,٢	٩,١	٢٥,٤	١٧,٣	١٦,٩	١٣,٥	٩,٣	٦,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٩	٦,٣	٦,٧	٧,٦	٦,٥	٩,٩	١٤,٢	١٤,٨	١٦,٦	٧,٦	٥,٠	٣,٦
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٨,٢	٦,٩	٩,٦	٧,٤	١٠,٥	١١,٩	١٣,٣	١٥,٤	١٤,٠	١٠,٩	٩,٥	٦,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٨,٥	١١,٠	٨,٧	٩,٦	١٢,٤	١٢,٤	١٦,١	١٩,٤	٢٠,٣	١٣,١	١٠,٩	٦,٦
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٨,٢	٦,٧	٨,٥	٦,٨	٩,٨	١١,٩	١٣,٦	١٢,٩	١٢,٥	١٢,٢	١١,٨	٧,٢
غير الوقود	٥,٥	٤,٢	٤,٥	٥,٠	٤,٨	٥,٢	٩,٢	٧,٧	٧,٤	٤,٦	٣,٩	٣,٥
منها: منتجات أولية[٤]	٦,٧	٧,٠	٧,٨	٩,١	١٥,٩	١٥,٦	١٧,٦	١٧,٤	١٥,٩	٩,٤	٦,٧	٤,٩
حسب مصدر التمويل الخارجي												
اقتصادات المركز المدين الصافي	٦,٨	٦,٠	٦,٠	٥,٩	٦,٥	٧,٨	١٣,٢	١٢,١	١٠,٩	٧,٥	٦,٦	٤,٨
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين												
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠-٢٠٢٤	١٠,٧	١٥,١	١٤,٣	١٢,٥	١٥,١	١٦,١	٢١,٤	٢٤,٨	٢٥,٦	١٥,٨	١٠,١	٦,٠
المجموعات الأخرى												
الاتحاد الأوروبي	١,٦	١,٦	١,٩	١,٤	٠,٧	٢,٩	٩,٣	٦,٣	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٨,٠	٦,٩	١٠,٦	٧,٧	١١,٠	١٢,٨	١٣,٥	١٤,٧	١٤,٢	١٢,٢	١٠,٣	٦,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٥,٦	٤,٠	٤,٥	٤,٨	٤,٦	٥,٢	٩,١	٧,٤	٧,٠	٤,٧	٤,٢	٣,٧
البلدان النامية منخفضة الدخل	٩,١	١٠,٤	١٠,٠	١٠,٢	١٤,٠	١٥,٠	١٧,٠	١٨,٨	١٩,٦	١٣,٨	١١,٥	٦,٦
للتذكرة												
معدل التضخم الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	١,٧	١,٥	١,٧	١,٣	٠,٣	٢,٥	٨,١	٥,٢	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية[٣]	٤,٦	٣,٣	٣,١	٢,٦	٢,٦	٤,٠	٧,٩	٥,٩	٣,٧	٣,٧	٣,٥	٣,٠

[١] باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.
[٢] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.
[٣] باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.
[٤] يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات			نهاية الفترة[٢] توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	١,٧	٢,٠	١,٤	٠,٧	٣,١	٧,٣	٤,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٥	٢,٤	٢,١
الولايات المتحدة	١,٨	٢,١	٢,٤	١,٨	١,٣	٤,٧	٨,٠	٤,١	٣,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٢	٢,٧	٢,٦	٢,٢
منطقة اليورو[٣]	١,٥	١,٥	١,٨	١,٢	٠,٣	٢,٦	٨,٤	٥,٤	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,٠	٢,٤	١,٨	١,٩
ألمانيا	١,٤	١,٧	١,٩	١,٤	٠,٤-	٣,٢	٨,٧	٦,٠	٢,٥	٢,١	١,٨	٢,٢	٢,٥	١,٧	١,٩
فرنسا	١,٣	١,٢	٢,١	١,٣	٠,٥	٢,١	٥,٩	٥,٧	٢,٣	١,١	١,٥	١,٩	١,٧	١,٥	١,١
إيطاليا	١,٦	١,٣	١,٢	٠,٦	٠,١-	١,٩	٨,٧	٥,٩	١,١	١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٥	٢,٧
إسبانيا	١,٥	٢,٠	١,٧	٠,٨	٠,٣-	٣,٠	٨,٣	٣,٤	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٨	٢,١	١,٩
هولندا	١,٤	١,٣	١,٦	٢,٧	١,١	٢,٨	١١,٦	٤,١	٣,٢	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٤,٠	٢,٥	٢,١
بلجيكا	١,٩	٢,٢	٢,٣	١,٣	٠,٤	٣,٢	١٠,٣	٢,٣	٤,٣	٢,٦	١,٣	١,٩	٤,٤	٠,٣	٢,١
آيرلندا	٠,٦	٠,٣	٠,٧	٠,٩	٠,٥-	٢,٤	٨,١	٥,٢	١,٣	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٠	١,٦	١,٧
النمسا	١,٩	٢,٢	٢,١	١,٥	١,٤	٢,٨	٨,٦	٧,٧	٢,٩	٣,٦	٢,٣	٢,١	٢,١	٣,٦	٢,١
البرتغال	١,٣	١,٦	١,٢	٠,٣	٠,١-	٠,٩	٨,١	٥,٣	٢,٧	٢,٢	٢,١	٢,٠	٣,١	٢,١	٢,٢
اليونان	١,٤	١,١	٠,٨	٠,٥	١,٣-	٠,٦	٩,٣	٤,٢	٣,٠	٣,١	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٣
فنلندا	١,٩	٠,٨	١,٢	١,١	٠,٤	٢,١	٧,٢	٤,٣	١,٠	١,٨	١,٩	٢,٠	١,٦	٢,٠	٢,٠
الجمهورية السلوفاكية	١,٦	١,٤	٢,٥	٢,٨	٢,٠	٢,٨	١٢,١	١١,٠	٣,٢	٤,٢	٣,٣	٢,٠	٣,٢	٣,٩	٢,٧
كرواتيا	١,٩	١,٣	١,٦	٠,٨	٠,٠	٢,٧	١٠,٧	٨,٤	٤,٠	٤,٤	٢,٨	٢,٤	٤,٥	٣,٨	٢,٤
ليتوانيا	٣,٠	٣,٧	٢,٥	٢,٢	١,١	٤,٦	١٨,٩	٨,٧	٠,٩	٣,٦	٣,١	٢,٥	١,٩	٣,٧	٢,٨
سلوفينيا	١,٨	١,٤	١,٧	١,٦	٠,١-	١,٩	٨,٨	٧,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,٨	٢,٢
لكسمبرغ	١,٩	٢,١	٢,٠	١,٧	٠,٠	٣,٥	٨,١	٢,٩	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٠	١,٦	١,٢	٤,٢
لاتفيا	٣,٤	٢,٩	٢,٦	٢,٧	٠,١	٣,٢	١٧,٢	٩,١	١,٣	٣,٨	٢,٦	٢,٢	٣,٤	٣,٤	٢,٥
إستونيا	٣,٤	٣,٧	٣,٤	٢,٣	٠,٦-	٤,٥	١٩,٤	٩,١	٣,٧	٥,١	٤,٣	٢,٣	٣,٩	٥,٣	٣,٧
قبرص	١,٣	٠,٧	٠,٨	٠,٥	١,١-	٢,٣	٨,١	٣,٩	٢,٣	٠,٧	١,٣	٢,٠	٣,١	٠,٤-	٢,٠
مالطة	١,٩	١,٣	١,٧	١,٥	٠,٨	٠,٧	٦,١	٥,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٢	٢,١
اليابان	٠,٣	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٢-	٢,٥	٣,٣	٢,٧	٣,٣	٢,١	٢,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٠
المملكة المتحدة	٢,٣	٢,٧	٢,٥	١,٨	٠,٩	٢,٦	٩,١	٧,٣	٢,٥	٣,٤	٢,٥	٢,٠	٢,٥	٣,٤	٢,٠
كوريا	٢,٣	١,٩	١,٥	٠,٤	٠,٥	٢,٥	٥,١	٣,٦	٢,٣	٢,٠	١,٨	٢,٠	١,٩	١,٩	١,٩
كندا	١,٦	١,٦	٢,٣	١,٩	٠,٧	٣,٤	٦,٨	٣,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٩	٢,٠	٢,١
أستراليا	٢,٤	٢,٠	١,٩	١,٦	٠,٩	٢,٨	٦,٧	٥,٦	٣,٢	٢,٦	٣,٠	٢,٥	٢,٤	٣,٢	٢,٨
مقاطعة تايوان الصينية	١,٢	٠,٦	١,٤	٠,٦	٠,٢-	٢,٠	٢,٩	٢,٥	٢,٢	١,٧	١,٦	١,٥	٢,١	٢,٠	١,٦
سنغافورة	٢,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٢-	٢,٣	٦,١	٤,٨	٢,٤	٠,٩	١,٣	٢,٠	١,٥	١,١	١,٣
سويسرا	٠,١	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٧-	٠,٦	٢,٨	٢,١	١,١	٠,١	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,١	٠,٦
السويد	١,٤	١,٩	٢,٠	١,٧	٠,٧	٢,٧	٨,١	٥,٩	٢,٠	٢,٣	١,٦	٢,٠	١,٨	١,٦	١,٨
الجمهورية التشيكية	٢,٠	٢,٥	٢,١	٢,٨	٣,٢	٣,٨	١٥,١	١٠,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٠	٣,٠	٢,٤	٢,٠
النرويج	٢,١	١,٩	٢,٨	٢,٢	١,٣	٣,٥	٥,٨	٥,٥	٣,١	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٠
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٣,٣	١,٥	٢,٤	٢,٩	٠,٣	١,٦	١,٩	٢,١	١,٧	١,٧	٢,١	٢,٠	٢,٥	٣,٨	٢,٤
إسرائيل	١,٧	٠,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٦-	١,٥	٤,٤	٤,٢	٣,١	٣,٢	٢,٢	٢,١	٣,٢	٢,٨	٢,٤
الدانمرك	١,٥	١,١	٠,٧	٠,٧	٠,٣	١,٩	٨,٥	٣,٤	١,٣	١,٩	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٩
نيوزيلندا	١,٩	١,٩	١,٦	١,٦	١,٧	٣,٩	٧,٢	٥,٧	٢,٩	٢,٧	٢,١	٢,٠	٢,٢	٢,٨	١,٩
بورتو ريكو	١,٧	١,٨	١,٣	٠,١	٠,٥-	٢,٤	٦,٠	٣,٥	٢,٠	١,٤	٢,٢	٢,١	١,٩	١,٩	٢,٥
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٤,٨	١,٢	٣,٠	٢,٨	٠,٨	٠,٠	١,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٥	١,٢	٢,٢	٠,٢	٠,٥	١,٢
آيسلندا	٥,٣	١,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٨	٤,٥	٨,٣	٨,٧	٥,٩	٤,٢	٣,١	٢,٥	٤,٧	٤,٣	٢,٥
ليختنشتاين	٠,١	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٧-	٠,٦	٢,٨	٢,١	١,١	٠,١	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,١	٠,٦
أندورا	١,٠	٢,٦	١,٠	٠,٥	٠,١	١,٧	٦,٢	٥,٦	٣,١	٢,٢	١,٨	١,٧	٢,٦	٢,٠	١,٧
سان مارينو	٢,٠	١,٠	١,٢	٠,٥	٠,١-	١,٦	٥,٣	٥,٩	١,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٦	٢,٠	٢,٠
للتذكرة الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٥	١,٨	٢,١	١,٥	٠,٨	٣,٣	٧,٣	٤,٧	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,٥	٢,٤	٢,١

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.
[٢] التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.
[٣] على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف–٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١]

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات			من ربع عام رابع إلى آخر[٢] توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٥	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٢,٣	٣,٩	٢,٤	١,٩	١,٣	٢,١	٢,٧	١,٦	١,٨	٢,٢
بنغلاديش	٧,٥	٥,٤	٥,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٦,١	٩,٠	٩,٧	١٠,٠	٨,٧	٥,٥	٩,٧	٨,٥	٨,٤
بوتان	٧,٠	٤,٣	٣,٦	٢,٨	٣,٠	٨,٢	٥,٩	٤,٥	٤,٣	٢,٤	٣,٤	٤,٠	١,٧	٣,١	٣,٧
بروني دار السلام	٠,٤	١,٣-	١,٠	٠,٤-	١,٩	١,٧	٣,٧	٠,٤	٠,٤-	٠,٤	٠,٦	١,٠	٠,٥-	٠,٦	٠,٦
كمبوديا	٥,٣	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٩	٢,٩	٥,٣	٢,١	٠,٩	١,٦	١,٨	٣,٠	٣,٠	١,٦	١,٨
الصين	٢,٩	١,٦	٢,١	٢,٩	٢,٥	٠,٩	٢,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٧	٢,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٨
فيجي	٣,٩	٣,٣	٤,١	١,٨	٢,٦-	٠,٢	٤,٣	٢,٣	٤,٥	٠,١	١,١	٣,٥	١,٣	٠,٥	٢,١
الهند	٧,٨	٣,٦	٣,٤	٤,٨	٦,٢	٥,٥	٦,٧	٥,٤	٤,٦	٢,٨	٤,٠	٤,٠	٣,٧	٣,٣	٤,٤
إندونيسيا	٥,٨	٣,٨	٣,٣	٢,٨	٢,٠	١,٦	٤,١	٣,٧	٢,٣	١,٨	٢,٩	٢,٥	١,٦	٢,٦	٢,٦
كيريباتي	٢,٣	٠,٤	٠,٦	١,٨-	٢,٦	٢,١	٥,٣	٩,٣	٢,٥	٧,٨	٣,٥	٢,٠	٢,٩	٦,٥	٣,٠
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤,٣	٠,٨	٢,٠	٣,٣	٥,١	٣,٨	٢٣,٠	٣١,٢	٢٣,١	٧,٨	٥,٥	٩,٩	١٦,٩	٥,٠	٦,٢
ماليزيا	٢,٤	٣,٨	١,٠	٠,٧	١,١-	٢,٥	٣,٤	٢,٥	١,٨	١,٦	٢,٢	٢,٠	١,٧	٢,٤	٢,٠
ملديف	٦,٠	٢,٣	١,٤	١,٣	١,٦-	٠,٢	٢,٦	٢,٦	١,٤	٣,٩	٢,٥	٢,٠	٤,٣	٣,٠	٢,٠
جزر مارشال	٢,٧	٠,١	٠,٨	٠,١-	٠,٧-	٢,٢	٢,٨	٧,٤	٥,٢	٥,٢	٥,٩	٢,٤	٥,٧	٤,٧	٧,٠
ميكرونيزيا	٣,٤	٠,١	١,٠	٢,٢	١,٠	١,٨	٥,٠	٦,٢	٥,٤	٤,١	٣,٤	٢,٢	٣,٠	٤,١	٣,٤
منغوليا	١٠,٥	٤,٣	٦,٨	٧,٣	٣,٧	٧,٤	١٥,١	١٠,٤	٦,٢	٨,٣	٨,١	٦,٦	٨,٣	٨,٢	٨,٠
ميانمار	٩,٧	٤,٠	٧,٣	٩,١	٢,٢	٩,٦	٢٨,٠	٢٥,٥	٢٦,٥	٣١,٠	٢٨,٠	٧,٨	٢٨,٠	٣٠,٠	٢٨,٠
ناورو	٣,٩	٤,٥	١,١	٤,١	٠,٩	٢,٠	١,١	٤,٨	٩,٣	٦,١	٤,٥	٢,٥	١٢,٣	٤,١	٣,٦
نيبال	٨,٩	٤,٥	٤,١	٤,٦	٦,١	٣,٦	٦,٤	٧,٧	٥,٤	٤,١	٤,٢	٥,٠	٣,٦	٢,٦	٥,١
بالاو	٣,٤	١,١	٢,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٥-	١٣,٢	١٢,٤	٣,٦	١,٨	٢,٩	٢,٢	٢,٣	١,٧	٤,١
بابوا غينيا الجديدة	٥,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٩	٤,٩	٤,٥	٥,٣	٢,٣	٠,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٥	٠,٧	٤,٥	٤,٣
الفلبين	٣,٥	٢,٩	٥,٣	٢,٤	٢,٤	٣,٩	٥,٨	٦,٠	٣,٢	١,٦	٢,٦	٣,٢	٢,٩	١,٥	٢,٨
ساموا	٣,٤	١,٣	٣,٧	٢,٢	١,٥	٣,٠-	٨,٧	١٢,٠	٣,٦	١,٨	٣,٢	٣,٠	٠,٨	١,٤	٣,١
جزر سليمان	٥,٦	٠,٥	٣,٦	٢,٢	٢,٩	٠,٢	٥,٤	٥,١	٤,٢	٣,٤	٣,٧	٣,٣	٥,٦	٤,٠	٣,٤
سري لانكا[٣]	٧,٦	٦,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٦	٦,٠	٤٥,٢	١٧,٤	١,٢	...	...	...	١,٥-	...	...
تايلند	٢,٠	٠,٧	١,١	٠,٧	٠,٨-	١,٢	٦,١	١,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٧	١,٨	١,٢	٠,٦	٠,٨
تيمور– ليشتي	٥,٣	٠,٥	٢,٣	٠,٩	٠,٥	٣,٨	٧,٠	٨,٤	٢,١	٠,٩	١,٨	٢,٠	٠,٤-	١,٩	١,٧
تونغا	٣,٣	٧,٢	٦,١	٤,١	٠,٢	٠,٦	٦,٥	١٢,٦	٨,٠	٢,٩	٢,٢	٣,٢	٦,٤	١,٤	٣,١
توفالو	٢,٢	٤,١	٢,٢	٣,٥	١,٦	٦,٧	١٢,٢	٧,٢	١,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٥	٤,٥	٢,٠	٢,٣
فانواتو	٢,٤	٣,١	٢,٤	٢,٧	٥,٣	٢,٣	٦,٧	١١,٢	١,٢	١,٧	٢,٢	٢,٢	٠,٧-	٢,٢	٢,٣
فييت نام	٨,٧	٣,٥	٣,٥	٢,٨	٣,٢	١,٨	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٣,٣	٢,٩	٣,٤	٣,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	٧,٨	٥,٦	٦,٣	٦,٥	٥,٢	٩,١	٢٥,٤	١٧,٣	١٦,٩	١٣,٥	٩,٣	٦,٣	١٥,٤	١١,٩	٧,٩
ألبانيا	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١,٤	١,٦	٢,٠	٦,٧	٤,٨	٢,٢	٢,٣	٢,٨	٣,٠	٢,١	٢,٧	٣,٠
بيلاروس	٢٠,٧	٦,٠	٤,٩	٥,٦	٥,٥	٩,٥	١٥,٢	٥,٠	٥,٧	٧,٠	٧,٥	٥,٢	٥,١	٨,١	٧,١
البوسنة والهرسك	١,٣	٠,٨	١,٤	٠,٦	١,١-	٢,٠	١٤,٠	٦,١	١,٧	٤,٠	٢,٦	٢,٠	٢,٩	٣,٢	٢,٠
بلغاريا	٢,٦	١,٢	٢,٦	٢,٥	١,٢	٢,٨	١٣,٠	٨,٦	٢,٦	٣,٦	٣,٤	٢,٤	٢,١	٤,٠	٣,٠
هنغاريا	٣,٤	٢,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٣	٥,١	١٤,٦	١٧,١	٣,٧	٤,٥	٣,٥	٣,٠	٤,٦	٤,١	٣,١
كوسوفو	٢,٦	١,٥	١,١	٢,٧	٠,٢	٣,٣	١١,٦	٤,٩	١,٦	٣,٥	٢,٧	٢,٠	١,١	٤,١	٢,٤
مولدوفا	٧,٠	٦,٥	٣,٦	٤,٨	٣,٨	٥,١	٢٨,٧	١٣,٤	٤,٧	٧,٧	٥,٥	٥,٠	٧,٠	٦,٢	٥,٠
الجبل الأسود	٢,٦	٢,٤	٢,٦	٠,٤	٠,٣-	٢,٤	١٣,٠	٨,٦	٣,٣	٤,١	٢,٣	٢,٠	٢,١	٥,٠	٢,٠
مقدونيا الشمالية	٢,٠	١,٤	١,٥	٠,٨	١,٢	٣,٢	١٤,٢	٩,٤	٣,٥	٣,٩	٣,٠	٢,٠	٤,٣	٣,٥	٢,٤
بولندا	٢,١	٢,٠	١,٨	٢,٣	٣,٤	٥,١	١٤,٢	١١,٥	٣,٧	٣,٨	٢,٨	٢,٥	٤,٧	٢,٨	٢,٧
رومانيا	٣,٦	١,٣	٤,٦	٣,٨	٢,٦	٥,٠	١٣,٨	١٠,٤	٥,٦	٧,٣	٦,٧	٢,٦	٦,١	٨,٥	٣,٥
روسيا	٩,٢	٣,٧	٢,٩	٤,٥	٣,٤	٦,٧	١٣,٧	٥,٩	٨,٤	٩,٠	٥,٢	٤,٠	٩,٥	٧,٦	٤,٥
صربيا	٦,٣	٣,١	٢,٠	١,٨	١,٦	٤,١	١٢,٠	١٢,٤	٤,٧	٤,٦	٤,٠	٣,٠	٤,٣	٤,٧	٣,٤
تركيا	٨,١	١١,١	١٦,٣	١٥,٢	١٢,٣	١٩,٦	٧٢,٣	٥٣,٩	٥٨,٥	٣٤,٩	٢٤,٧	١٥,٠	٤٤,٤	٣١,٠	٢١,٠
أوكرانيا	١٣,٩	١٤,٤	١٠,٩	٧,٩	٢,٧	٩,٤	٢٠,٢	١٢,٩	٦,٥	١٢,٦	٧,٦	٥,٠	١٢,٠	٩,٠	٧,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي[٤]	٤,٩	٦,٣	٦,٧	٧,٦	٦,٥	٩,٩	١٤,٢	١٤,٨	١٦,٦	٧,٦	٥,٠	٣,٦	١٢,٢	٦,٥	٤,٢
أنتيغوا وبربودا	١,٩	٢,٤	١,٢	١,٤	١,١	١,٦	٧,٥	٥,١	٦,٢	٣,٥	٢,٤	٢,٠	٥,٤	٣,٠	٢,٠
الأرجنتين[٣]	١٣,٦	٢٥,٧	٣٤,٣	٥٣,٥	٤٢,٠	٤٨,٤	٧٢,٤	١٣٣,٥	٢١٩,٩	٤١,٣	١٦,٤	٧,٥	١١٧,٨	٢٨,٠	١٠,٠
أروبا	١,٦	١,٠-	٣,٦	٣,٩	١,٣-	٠,٧	٥,٥	٣,٤	١,٧	٠,٨	٢,١	٢,٣	٠,٣	١,٩	٢,١
جزر البهاما	١,٨	١,٥	٢,٣	٢,٥	٠,٠	٢,٩	٥,٦	٣,١	٠,٤	٠,٥	١,٠	٢,٠	٠,٠	٠,٦	١,٤
بربادوس	٣,٩	٤,٤	٣,٠	١,٧	٠,٦	١,٥	٤,٤	٣,٢	١,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٤	٠,٤	٣,٣	٢,٤
بليز	١,٣	١,١	٠,٣	٠,٢	٠,١	٣,٢	٦,٣	٤,٤	٣,٣	١,٤	١,٩	١,٣	٢,٦	١,٥	١,٣
بوليفيا[٣]	٦,٢	٢,٨	٢,٣	١,٨	٠,٩	٠,٧	١,٧	٢,٦	٥,١	٢٠,٨	...	...	١٠,٠	٢٦,٢	...
البرازيل	٦,١	٣,٤	٣,٧	٣,٧	٣,٢	٨,٣	٩,٣	٤,٦	٤,٤	٥,٢	٤,٠	٢,٩	٤,٨	٤,٩	٣,٧
شيلي	٣,٧	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٣,٠	٤,٥	١١,٦	٧,٦	٣,٩	٤,٣	٣,١	٣,٠	٤,٥	٣,٧	٣,٠
كولومبيا	٤,٣	٤,٣	٣,٢	٣,٥	٢,٥	٣,٥	١٠,٢	١١,٧	٦,٦	٤,٩	٣,٥	٣,٠	٥,٢	٤,٤	٣,١

الجدول ألف–٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١] (تابع)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات			نهاية الفترة[٢] توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)[٤]	٤,٩	٦,٣	٦,٧	٧,٦	٦,٥	٩,٩	١٤,٢	١٤,٨	١٦,٦	٧,٦	٥,٠	٣,٦	١٢,٢	٦,٥	٤,٢
كوستاريكا	٥,٦	١,٦	٢,٢	٢,١	٠,٧	١,٧	٨,٣	٠,٥	-٠,٤	٠,٤	٢,٠	٣,٠	٠,٨	٠,١	٣,٠
دومينيكا	١,٥	٠,٣	١,٠	١,٥	-٠,٧	١,٦	٧,٧	٤,٢	٣,١	٢,٨	٢,٣	٢,٢	٢,١	٣,١	٢,٣
الجمهورية الدومينيكية	٤,٧	٣,٣	٣,٦	١,٨	٣,٨	٨,٢	٨,٨	٤,٨	٣,٣	٣,٧	٤,٢	٤,٠	٣,٣	٣,٧	٤,٠
إكوادور	٤,١	٠,٤	-٠,٢	٠,٣	-٠,٣	٠,١	٣,٥	٢,٢	١,٥	١,١	٢,٨	١,٥	٠,٥	٣,٦	١,٧
السلفادور	٢,٢	١,٠	١,١	٠,١	-٠,٤	٣,٥	٧,٢	٤,٠	٠,٩	٠,٣	١,٠	١,٨	٠,٣	٠,٧	١,٢
غرينادا	٢,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٦	-٠,٧	١,٢	٢,٦	٢,٧	١,١	١,٢	١,١	٢,٠	٠,٨	١,٠	١,٦
غواتيمالا	٤,٨	٤,٤	٣,٨	٣,٧	٣,٢	٤,٣	٦,٩	٦,٢	٢,٩	١,٧	٣,٣	٤,٠	١,٧	٢,٢	٤,٠
غيانا	٣,٦	١,٩	١,٣	٢,١	١,٢	٣,٣	٦,٥	٤,٥	٢,٥	٣,٦	٤,٤	٥,٥	٢,٩	٤,٣	٤,٥
هايتي	٦,٤	١٠,٦	١١,٤	١٧,٣	٢٢,٩	١٥,٩	٢٧,٦	٤٤,١	٢٥,٨	٢٧,٨	٢٦,٢	٨,٠	٢٧,٩	٢٩,٤	٢٤,١
هندوراس	٥,٧	٣,٩	٤,٣	٤,٤	٣,٥	٤,٥	٩,١	٦,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٢	٤,٠	٣,٩	٤,٩	٤,٠
جامايكا	٩,٠	٤,٤	٣,٧	٣,٩	٥,٢	٥,٩	١٠,٣	٦,٥	٥,٥	٤,٢	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٥	٥,٠
المكسيك	٣,٩	٦,٠	٤,٩	٣,٦	٣,٤	٥,٧	٧,٩	٥,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٣	٣,٠	٤,٢	٣,٧	٣,٠
نيكاراغوا	٧,٥	٣,٩	٤,٩	٥,٤	٣,٧	٤,٩	١٠,٥	٨,٤	٤,٦	٢,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٠	٢,٧
بنما	٣,٨	٠,٩	٠,٨	-٠,٤	١,٦-	١,٦	٢,٩	١,٥	٠,٨	-٠,١	٢,٠	٢,٠	-٠,٢	٠,٧	٢,٠
باراغواي	٥,٢	٣,٦	٤,٠	٢,٨	١,٨	٤,٨	٩,٨	٤,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٣,٥
بيرو	٣,٢	٢,٨	١,٣	٢,١	١,٨	٤,٠	٧,٩	٦,٣	٢,٤	١,٧	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
سانت كيتس ونيفس	١,٧	٠,٧	-١,٠	-٠,٣	١,٢-	١,٢	٢,٧	٣,٦	١,٠	١,٧	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٧	٢,١
سانت لوسيا	١,٩	٠,١	٢,٦	٠,٥	١,٨-	٢,٤	٦,٤	٤,٥	٠,٥-	٠,٤	١,٥	٢,٠	١,٦	١,٣	٠,٩-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٠,٩	٠,٦-	١,٦	٥,٧	٤,٦	٣,٦	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠
سورينام	١٠,٩	٢٢,٠	٦,٩	٤,٤	٣٤,٩	٥٩,١	٥٢,٤	٥١,٦	١٦,٢	٩,٠	٩,٦	٥,٠	١٠,١	١٠,٦	٨,٢
ترينيداد وتوباغو	٧,٠	١,٩	١,٠	١,٠	٠,٦	٢,١	٥,٨	٤,٦	٠,٥	١,٥	٢,٢	٢,٠	٠,٥	٢,٢	٢,٣
أوروغواي	٨,٢	٦,٢	٧,٦	٧,٩	٩,٨	٧,٧	٩,١	٥,٩	٤,٨	٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٠	٤,٥
فنزويلا[٣]	٥٢,٧	٤٣٨,١	٦٥,٣٧٤,١	١٩,٩٠٦,٠	٢,٣٥٥,١	١,٥٨٨,٥	١٨٦,٥	٣٣٧,٥	٤٩,٠	٢٦٩,٩	٦٨٢,١	...	٤٧,٢	٥٤٨,٦	٦٢٨,٨
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٨,٢	٦,٩	٩,٦	٧,٤	١٠,٥	١١,٩	١٣,٣	١٥,٤	١٤,٠	١٠,٩	٩,٥	٦,٢	١٢,٠	١٠,١	٨,٩
أفغانستان[٣]	٦,١	٥,٠	٠,٦	٢,٣	٥,٦	٧,٨	١٠,٦	٧,٧-	٤,٣-	...	...	...	٠,٣	...	...
الجزائر	٤,٩	٥,٦	٤,٣	٢,٠	٢,٤	٧,٢	٩,٣	٩,٣	٤,٠	٣,٥	٣,٩	٣,٣	٣,٠	٤,٦	٣,٩
أرمينيا	٤,٦	٠,٩	٢,٥	١,٥	١,٥	٧,٥	٨,٨	٢,٠	٠,٤	٣,٣	٢,٨	٣,٠	١,٧	٣,٢	٣,٠
أذربيجان	٧,٢	١٢,٩	٢,٣	٢,٦	٢,٨	٦,٧	١٣,٩	٨,٨	٢,٢	٥,٧	٤,٥	٤,٠	٤,٩	٥,٢	٤,٠
البحرين	٢,٤	١,٤	٢,١	١,٠	٢,٣-	٠,٦-	٣,٦	٠,١	٠,٩	٠,٣	٠,٨	٢,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٨
جيبوتي	٣,٦	٠,٦	٠,١	٣,٣	١,٨	١,٢	٥,٢	١,٤	٢,١	١,٥	١,٤	١,٣	٠,٦-	١,٨	١,٦
مصر	١٠,٨	٢٣,٥	٢٠,٩	١٣,٩	٥,٧	٤,٥	٨,٥	٢٤,٤	٣٣,٣	٢٠,٤	١١,٨	٥,٣	٢٧,٥	١٤,٩	١١,٣
جورجيا	٤,٤	٦,٠	٢,٦	٤,٩	٥,٢	٩,٦	١١,٩	٢,٥	١,١	٣,٩	٣,٤	٣,٠	١,٩	٤,٤	٣,٠
إيران	١٨,٤	٨,٢	٢٦,٩	٣٤,٨	٣٦,٥	٤٠,٢	٤٥,٨	٤٠,٧	٣٢,٥	٤٢,٤	٤١,٦	٢٥,٠	٣٧,١	٤٥,٠	٣٥,٠
العراق	٤,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٢-	٠,٦	٦,٠	٥,٠	٤,٤	٢,٦	١,٥	٢,٥	٣,٦	٢,٧	١,٨	٢,٥
الأردن	٣,٧	٣,٣	٤,٥	٠,٨	٠,٣	١,٣	٤,٢	٢,١	١,٦	٢,٢	٢,٦	٢,٣	١,٨	٢,٢	٢,٦
كازاخستان	٨,٩	٧,٥	٦,٠	٥,٣	٦,٨	٨,٠	١٥,٠	١٤,٥	٨,٧	١١,٤	١١,٢	٥,٩	٨,٦	١٢,٧	١١,٤
الكويت	...	١,٦	٠,٦	١,١	٢,١	٣,٤	٤,٠	٣,٦	٢,٩	٢,٢	٢,٢	١,٧	٢,٦	٢,٢	٢,٢
جمهورية قيرغيزستان	٨,٨	٣,٢	١,٥	١,١	٦,٣	١١,٩	١٣,٩	١٠,٨	٥,٠	٨,٠	٦,٩	٥,٠	٦,٣	٨,٠	٦,٠
لبنان[٣]	٣,٣	٤,٥	٦,١	٢,٩	٨٤,٩	١٥٤,٨	١٧١,٢	٢٢١,٣	٤٥,٢	...	...	...	١٨,١	...	...
ليبيا	٨,٢	٢٥,٨	١٣,٢	٢,٢-	١,٤	٢,٩	٤,٥	٢,٤	٢,١	١,٨	١,٦	١,٦	٢,٣	١,٦	١,٦
موريتانيا	٤,٣	٢,٣	٣,١	٢,٣	٢,٤	٣,٦	٩,٦	٤,٩	٢,٥	٢,٥	٣,٥	٤,٠	١,٥	٣,٥	٣,٦
المغرب	١,٤	٠,٨	١,٦	٠,٢	٠,٧	١,٤	٦,٦	٦,١	٠,٩	١,٢	١,٨	٢,٠	٠,٧	١,٢	٢,٠
عُمان	٣,٥	١,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٤-	١,٧	٢,٥	١,٠	٠,٦	٠,٩	١,٥	٢,٠	٠,٧	٠,٥	١,٥
باكستان[٣]	٩,٧	٤,٨	٤,٧	٦,٨	١٠,٧	٨,٩	١٢,٢	٢٩,٢	٢٣,٤	٤,٥	٦,٠	٦,٥	١٢,٦	٣,٢	٨,٠
قطر	٣,٥	٠,٦	٠,١	٠,٩-	٢,٥-	٢,٣	٥,٠	٣,١	١,٢	٠,١	٢,٦	٢,٠	١,٦-	٠,١	٢,٦
المملكة العربية السعودية	٣,٥	٠,٨-	٢,٥	٢,١-	٣,٤	٣,١	٢,٥	٢,٣	١,٧	٢,١	٢,٠	٢,٠	٠,٣	٢,١	٢,٠
الصومال	...	٤,٠	٤,٣	٤,٧	٤,١	٤,٦	٦,٨	٦,٢	٥,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٠	٥,٦	٣,٧	٣,٥
السودان[٣]	٢١,١	٣٢,٤	٦٣,٣	٥١,٠	١٦٣,٣	٣٥٩,١	١٣٨,٨	٧٧,٢	١٨٥,٧	٨٧,٢	٥٤,٦	١٦,١	١٥١,١	٤٩,٠	٤١,٦
سوريا[٣]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	٨,٧	٧,٣	٣,٨	٧,٨	٨,٦	٩,٠	٦,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٨	٤,٥	٥,٠	٣,٧	٤,٠	٥,٠
تونس	٤,٢	٥,٣	٧,٣	٦,٧	٥,٦	٥,٧	٨,٣	٩,٣	٧,٠	٥,٩	٦,١	٨,٨	٦,٢	٥,٤	٦,٥
تركمانستان	٥,٦	٨,٠	١٣,٣	٥,١	٦,١	١٩,٥	١١,٢	١,٦-	٤,٦	٣,٩	٥,٠	٨,٠	٣,٨	٤,٠	٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٢,٩	٢,٠	٣,١	١,٩-	٢,١-	٠,١-	٤,٨	١,٦	١,٧	١,٦	٢,٠	٢,٠	١,٧	١,٦	٢,٠
أوزبكستان	١١,١	١٣,٩	١٧,٥	١٤,٥	١٢,٩	١٠,٨	١١,٤	١٠,٠	٩,٦	٩,١	٧,٣	٥,٠	٩,٨	٨,٥	٦,٥
الضفة الغربية وغزة[٣]	٢,٨	٠,٢	٠,٢-	١,٦	٠,٧-	١,٢	٣,٧	٥,٩	٥٣,٧	...	...	...	٨٨,٠	...	...
اليمن	١٣,٢	٣٠,٤	٣٣,٦	١٥,٧	٢١,٧	٣١,٥	٢٩,٥	٠,٩	٣٣,٩	٢٠,٤	١٨,٥	١٠,٠	٨,٩	٣١,٠	٩,٠

الجدول ألف–٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين[١] (تتمة)

(التغير السنوي ٪)

	متوسط								توقعات			نهاية الفترة[٢] توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
إفريقيا جنوب الصحراء	٨,٥	١١,٠	٨,٧	٩,٦	١٢,٤	١٢,٤	١٦,١	١٩,٤	٢٠,٣	١٣,١	١٠,٩	٦,٦	١٤,٧	١١,٢	٩,٣
أنغولا	١٣,١	٢٩,٨	١٩,٦	١٧,١	٢٢,٣	٢٥,٨	٢١,٤	١٣,٦	٢٨,٢	٢١,٦	١٦,٣	٩,٨	٢٧,٥	٢٠,٠	١٣,٤
بنن	٢,٠	١,٨	٠,٨	-٠,٩	٣,٠	١,٧	١,٤	٢,٧	١,٢	٢,١	٢,٠	٢,٠	-٠,٤	٢,١	٢,٠
بوتسوانا	٦,٧	٣,٣	٣,٢	٢,٧	١,٩	٦,٧	١٢,٢	٥,١	٢,٨	٣,٤	٤,٧	٤,٥	١,٧	٥,٠	٤,٥
بوركينا فاسو	١,٩	١,٥	٢,٠	-٣,٢	١,٩	٣,٩	١٣,٨	٠,٩	٤,٢	١,٣	٢,٤	٢,٠	٤,٩	١,٣	٢,٥
بوروندي	٩,٩	١٥,٨	-٢,٨	-٠,٨	٧,٥	٨,٤	١٨,٩	٢٧,١	٢٠,٢	٣٧,٣	٢٦,٣	١٣,٤	٣٦,٤	٢٩,٢	٢٥,٩
كابو فيردي	٢,١	٠,٨	١,٣	١,١	٠,٦	١,٩	٧,٩	٣,٧	١,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠	١,٥	٢,٠	٢,٠
الكاميرون	٢,٤	٠,٦	١,١	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٦,٣	٧,٤	٤,٥	٣,٧	٣,٣	٣,٠	٥,٠	٣,٦	٢,٨
جمهورية إفريقيا الوسطى	٤,٩	٤,٢	١,٦	٢,٨	٠,٩	٤,٣	٥,٦	٣,٠	١,٥	٤,٦	٣,٣	٣,٣	٤,٢	١,٣	٣,٥
تشاد	١,٥	-٠,٩	٤,٠	-١,٠	٤,٥	-٠,٨	٥,٨	٢,٣	٥,١	٤,٠	٣,٦	٣,٠	٥,١	١,٩	٤,٧
جزر القمر	٢,٨	٠,١	١,٧	٣,٧	٠,٨	٠,٠	١٢,٤	٨,٥	٥,٠	٣,٣	١,٩	٢,١	٦,٠	١,٧	٣,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١,٨	٣٥,٧	٢٩,٣	٤,٧	١١,٤	٩,٠	٩,٣	١٩,٩	١٧,٧	٨,٨	٧,١	٧,٠	١١,٧	٧,٩	٧,٠
جمهورية الكونغو	٣,٢	٠,٤	١,٢	٠,٤	١,٤	٢,٠	٣,٠	٤,٣	٣,١	٣,٦	٣,٢	٣,٠	٦,٣	٣,٤	٣,٢
كوت ديفوار	١,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٢,٣	٤,٢	٥,٢	٤,٤	٣,٤	١,٠	١,٥	٢,٠	٢,١	١,٠	١,٥
غينيا الاستوائية	٣,٧	٠,٧	١,٣	١,٢	٤,٨	-٠,١	٤,٩	٢,٤	٣,٤	٢,٩	٢,٩	٢,٥	٣,٤	٢,٩	٣,٥
إريتريا[٣]	١٢,٠	-١٣,٣	-١٤,٤	١,٣	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
إسواتيني	٧,٢	٦,٢	٤,٨	٢,٦	٣,٩	٣,٧	٤,٨	٤,٩	٤,٠	٣,٥	٤,٠	٣,٠	٣,٩	٣,٥	٤,٠
إثيوبيا	١٦,١	١٠,٧	١٣,٨	١٥,٨	٢٠,٤	٢٦,٨	٣٣,٩	٣٠,٢	٢١,٠	١٣,٠	٩,٤	٩,٤	١٧,٠	٩,٨	٨,٢
غابون	٢,٤	٢,٧	٤,٨	٢,٠	١,٧	١,١	٤,٣	٣,٦	١,٢	١,٤	٢,٥	٢,٠	٠,٩	٢,٠	٢,٦
غامبيا	٥,٤	٨,٠	٦,٥	٧,١	٥,٩	٧,٤	١١,٥	١٧,٠	١١,٦	٧,٥	٤,٩	٥,٠	١٠,٢	٤,٨	٥,٠
غانا	١٢,٣	١٢,٤	٩,٨	٧,٢	٩,٩	١٠,٠	٣١,٩	٣٩,٢	٢٢,٩	١٦,٦	٩,٩	٨,٠	٢٣,٨	١٢,٠	٨,٠
غينيا	١٣,٤	٨,٩	٩,٨	٩,٥	١٠,٦	١٢,٦	١٠,٥	٥,٤	٤,٧	٣,١	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٢
غينيا–بيساو	٢,٥	-٠,٢	٠,٤	٠,٣	١,٥	٣,٣	٧,٩	٧,٢	٣,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٥,٧	٢,٠	٢,٠
كينيا	٨,٢	٨,٠	٤,٧	٥,٢	٥,٣	٦,١	٧,٦	٧,٧	٤,٥	٤,٠	٥,٢	٥,٠	٣,٠	٤,٤	٥,٣
ليسوتو	٦,٠	٤,٥	٤,٧	٤,٩	٥,٤	٦,٥	٨,٢	٦,٥	٥,٢	٤,٥	٤,٨	٤,٨	٤,٢	٤,٨	٥,١
ليبريا	٩,٣	١٢,٤	٢٣,٥	٢٧,٠	١٧,٠	٧,٨	٧,٦	١٠,١	٨,٢	٩,٨	٧,٧	٥,١	١٠,٧	٨,١	٧,٣
مدغشقر	٧,٨	٨,٦	٨,٦	٥,٦	٤,٢	٥,٨	٨,٢	٩,٩	٧,٦	٨,٤	٧,٢	٦,٠	٨,٦	٨,٣	٧,٣
ملاوي	١٥,٤	١١,٥	٩,٢	٩,٤	٨,٦	٩,٣	٢٠,٨	٢٨,٨	٣٢,٢	٢٨,٢	٢٤,١	١٤,٦	٢٨,١	٢٧,٧	٢٣,٣
مالي	٢,٢	٢,٤	١,٩	-٣,٠	٠,٥	٣,٨	٩,٧	٢,١	٣,٢	٣,٥	٢,٠	٢,٠	٤,٩	٣,٢	٢,٠
موريشيوس	٤,٣	٣,٧	٣,٢	٠,٥	٢,٥	٤,٠	١٠,٨	٧,٠	٣,٦	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٢,٩	٤,٠	٣,٥
موزامبيق	٨,٢	١٥,٨	٣,٢	٥,٧	٠,٩	٦,٦	١٠,٤	٧,٠	٣,٢	٤,٩	٥,٤	٥,٥	٤,١	٥,٠	٥,٥
ناميبيا	٦,٣	٦,١	٤,٣	٣,٧	٢,٢	٣,٦	٦,١	٥,٩	٤,٢	٣,٧	٣,٦	٣,٠	٣,٤	٣,٩	٣,٦
النيجر	١,٨	٠,٢	٢,٨	-٢,٥	٢,٩	٣,٨	٤,٢	٣,٧	٩,١	٤,٢	٣,٢	٢,٠	٤,٧	٣,٦	٢,٥
نيجيريا	١٠,٧	١٦,٥	١٢,١	١١,٤	١٣,٢	١٧,٠	١٨,٨	٢٤,٧	٣١,٤	٢٣,٠	٢٢,٠	١٠,٠	١٥,٤	٢١,٠	١٨,٠
رواندا	٦,٣	٤,٨	١,٤	٢,٤	٧,٧	٠,٨	١٣,٩	١٤,٠	٤,٨	٧,٠	٤,٧	٥,٠	٦,٨	٦,٣	٤,١
سان تومي وبرينسيبي	١٣,٠	٥,٧	٧,٩	٧,٧	٩,٨	٨,١	١٨,٠	٢١,٢	١٤,٤	٩,٧	٧,٠	٥,٠	١١,٦	٧,٨	٦,١
السنغال	١,٧	١,١	٠,٥	١,٠	٢,٥	٢,٢	٩,٧	٥,٩	٠,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٢	٢,٠	٢,٠
سيشيل	٨,٣	٢,٨	٣,٧	١,٨	١,٠	١٠,٠	٢,٦	-٠,٩	٠,٣	٠,٤	١,١	٣,٠	١,٧	٠,٨	١,٥
سيراليون	٨,٠	١٨,٢	١٦,٠	١٤,٨	١٣,٤	١١,٩	٢٧,٢	٤٧,٧	٢٨,٤	٩,٤	١٠,٥	٩,٠	١٣,٨	٩,٠	٩,٠
جنوب إفريقيا	٦,٣	٥,٣	٤,٦	٤,١	٣,٣	٤,٦	٦,٩	٥,٩	٤,٤	٣,٤	٣,٧	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٣,٦
جنوب السودان	...	٢١٣,٠	٨٣,٤	٤٩,٣	٢٤,٠	٣٠,٢	-٣,٢	٣٩,٧	٩٩,٨	٩٧,٥	١٥,٨	٥,٢	١٩٥,٥	٢٧,٢	١٥,١
تنزانيا	٩,٠	٥,٣	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٧	٤,٤	٣,٨	٣,١	٣,٣	٣,٥	٤,٠	٣,١	٣,٢	٤,١
توغو	٢,٥	-٠,٢	٠,٩	٠,٧	١,٨	٤,٥	٧,٦	٥,٣	٢,٩	٢,٤	٤,٥	٢,٢	١,٢	٥,٦	٣,٩
أوغندا	٨,٥	٥,٦	٢,٥	٢,١	٢,٨	٢,٢	٧,٢	٥,٤	٣,٣	٣,٨	٤,٣	٥,٠	٣,٣	٣,٨	٤,٨
زامبيا	١٠,٣	٦,٦	٧,٥	٩,٢	١٥,٧	٢٢,٠	١١,٠	١٠,٩	١٥,٠	١٤,٢	٩,٢	٧,٠	١٦,٧	١١,١	٧,٩
زمبابوي	-٢,٢	٠,٩	١٠,٦	٢٥٥,٣	٥٥٧,٢	٩٨,٥	١٩٣,٤	٦٦٧,٤	٧٣٦,١	٨٩,٠	١٨,٢	٨,٠	٦٨٦,٨	٣٠,٧	١٢,٧

[١] تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.
[٢] التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.
[٣] راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان والأرجنتين وبوليفيا وإريتريا ولبنان وباكستان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.
[٤] باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف–٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة[١]

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	متوسط								توقعات		
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
صافي الإقراض/الاقتراض	-٥,٣	-٣,٤	-٣,٤	-٣,٨	-١١,٧	-٨,٩	-٣,٧	-٦,١	-٦,٢	-٥,٦	-٦,٠	-٥,٩
فجوة الناتج[٢]	-١,٢	-٠,٦	-٠,١	٠,١	-٣,٩	-٠,٦	٠,٢	٠,١	٠,٠	-٠,٢	-٠,٢	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	-٤,٦	-٣,١	-٣,٢	-٣,٧	-٨,٧	-٨,٠	-٥,١	-٥,٩	-٥,٨	-٥,٧	-٥,٨	-٥,٩
الولايات المتحدة												
صافي الإقراض/الاقتراض[٣]	-٦,٨	-٤,٨	-٥,٣	-٥,٨	-١٤,١	-١١,٤	-٣,٧	-٧,٨	-٨,٠	-٧,٤	-٧,٩	-٧,٦
فجوة الناتج[٢]	-١,٤	-١,٣	-٠,٦	٠,١	-٣,٤	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	-٥,٨	-٤,٣	-٤,٩	-٥,٧	-١٠,٥	-١٠,٥	-٦,٠	-٧,٤	-٧,٦	-٧,٧	-٧,٧	-٧,٦
صافي الدين	٦٩,٦	٧٩,٢	٨٠,٠	٨١,٧	٩٦,١	٩٥,٩	٩٢,٠	٩٤,٥	٩٧,٤	٩٩,٦	١٠٣,٠	١١٦,٨
إجمالي الدين	٩٤,٨	١٠٦,٤	١٠٧,٦	١٠٨,٨	١٣٢,٥	١٢٥,٠	١١٩,١	١١٩,٨	١٢٢,٣	١٢٥,٠	١٢٨,٧	١٤٣,٤
منطقة اليورو												
صافي الإقراض/الاقتراض	-٣,٣	-١,٠	-٠,٥	-٠,٥	-٧,٠	-٥,١	-٣,٤	-٣,٥	-٣,١	-٣,٢	-٣,٤	-٣,٧
فجوة الناتج[٢]	-١,٢	-٠,٤	٠,١	٠,٤	-٥,٣	-١,٦	٠,٨	٠,٢	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٢	٠,١
الرصيد الهيكلي[٢]	-٢,٤	-٠,٦	-٠,٣	-٠,٥	-٣,٥	-٤,٠	-٣,٦	-٣,٧	-٣,١	-٣,٠	-٣,٤	-٣,٨
صافي الدين	٦٨,٤	٧٢,٠	٧٠,٢	٦٨,٦	٧٨,٥	٧٦,٧	٧٤,٠	٧٣,٢	٧٣,٩	٧٥,٠	٧٦,٤	٨١,٠
إجمالي الدين	٨٤,٦	٨٧,٥	٨٥,٥	٨٣,٦	٩٦,٥	٩٣,٨	٨٩,٣	٨٧,١	٨٧,٢	٨٧,٨	٨٨,٩	٩٢,٢
ألمانيا												
صافي الإقراض/الاقتراض	-٠,٦	١,٣	١,٩	١,٣	-٤,٤	-٣,٢	-١,٩	-٢,٥	-٢,٧	-٢,٥	-٣,٤	-٤,٠
فجوة الناتج[٢]	٠,٠	١,٠	٠,٩	٠,٤	-٣,١	-٠,٨	١,٣	-٠,٢	-١,٣	-١,٤	-٠,٩	٠,٦
الرصيد الهيكلي[٢]	-٠,٣	١,١	١,٥	١,١	-٣,٠	-٢,٨	-١,٩	-٢,٤	-٢,٠	-١,٨	-٢,٩	-٤,٤
صافي الدين	٥٥,٧	٤٤,٧	٤٢,١	٣٩,٨	٤٥,٣	٤٦,٢	٤٥,٩	٤٥,٩	٤٧,٤	٤٨,٧	٥٠,٧	٦٠,٢
إجمالي الدين	٧٣,٢	٦٤,٠	٦٠,٨	٥٨,٧	٦٨,٠	٦٨,٠	٦٤,٤	٦٢,٤	٦٣,٥	٦٤,٤	٦٦,٠	٧٣,٦
فرنسا												
صافي الإقراض/الاقتراض	-٤,٩	-٣,٤	-٢,٣	-٢,٤	-٨,٩	-٦,٦	-٤,٧	-٥,٤	-٥,٨	-٥,٤	-٥,٨	-٦,٣
فجوة الناتج[٢]	-١,٣	-١,٥	-٠,٨	٠,٠	-٤,٥	-٢,١	-٠,٧	-٠,٤	-٠,١	-٠,٣	-٠,٣	٠,١
الرصيد الهيكلي[٢]	-٤,١	-٢,٣	-١,٦	-١,٤	-٥,٩	-٥,١	-٤,٢	-٥,٣	-٥,٨	-٥,٣	-٥,٧	-٦,٤
صافي الدين	٧٧,٩	٨٩,٥	٨٩,٤	٨٩,٠	١٠١,٦	١٠٠,٥	١٠١,١	١٠١,٥	١٠٤,٩	١٠٨,٢	١١١,٣	١٢١,١
إجمالي الدين	٨٧,٢	٩٨,٧	٩٨,٥	٩٨,١	١١٤,٩	١١٢,٨	١١١,٤	١٠٩,٦	١١٣,١	١١٦,٥	١١٩,٦	١٢٩,٤
إيطاليا												
صافي الإقراض/الاقتراض	-٣,٠	-٢,٥	-٢,٢	-١,٥	-٩,٤	-٨,٩	-٨,١	-٧,٢	-٣,٤	-٣,٣	-٢,٨	-٢,٥
فجوة الناتج[٢]	-٣,٤	-٢,٣	-١,٨	-١,٨	-١١,١	-٣,٨	٠,١	٠,١	٠,٠	-٠,٢	-٠,١	-٠,٢
الرصيد الهيكلي[٢]	-١,٥	-١,٣	-١,٣	-٠,٥	-٣,١	-٧,٨	-٨,٧	-٧,٧	-٣,٥	-٣,١	-٢,٧	-٢,٣
صافي الدين	١١١,١	١٢٠,٩	١٢١,٦	١٢١,٥	١٤١,٠	١٣٣,٧	١٢٧,٢	١٢٤,٢	١٢٥,١	١٢٦,٩	١٢٨,٦	١٢٨,٣
إجمالي الدين	١٢٢,٥	١٣٣,٧	١٣٤,٢	١٣٣,٩	١٥٤,٤	١٤٥,٨	١٣٨,٣	١٣٤,٦	١٣٥,٣	١٣٦,٨	١٣٨,٣	١٣٧,٠
اليابان												
صافي الإقراض/الاقتراض	-٦,٣	-٣,١	-٢,٥	-٣,٠	-٩,١	-٦,١	-٤,٢	-٢,٣	-١,٥	-١,٣	-٢,٠	-٤,٤
فجوة الناتج[٢]	-٠,١	١,٠	١,٩	٠,٧	-٣,٠	-١,٦	-٠,٩	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	-٦,٢	-٣,٧	-٣,٠	-٣,٣	-٨,١	-٥,٤	-٤,٢	-٢,٤	-١,٦	-١,٤	-٢,١	-٤,٤
صافي الدين	١٣١,٥	١٤٨,١	١٥١,١	١٥١,٦	١٦٢,٠	١٥٦,٠	١٤٩,٥	١٣٦,٣	١٣٣,٩	١٣٠,١	١٢٨,٩	١٢٩,٩
إجمالي الدين[٤]	٢١٢,٧	٢٣١,٣	٢٣٢,٤	٢٣٦,٤	٢٥٨,٤	٢٥٣,٧	٢٤٨,٢	٢٤٠,٥	٢٣٦,١	٢٢٩,٦	٢٢٦,٨	٢٢٢,٢
المملكة المتحدة												
صافي الإقراض/الاقتراض	-٦,١	-٢,٥	-٢,٣	-٢,٥	-١٣,٢	-٧,٧	-٤,٦	-٦,١	-٥,٧	-٤,٣	-٣,٦	-٢,٢
فجوة الناتج[٢]	-١,٩	-٠,٣	-٠,٣	٠,٠	-٣,٥	٠,٥	١,٩	-٠,١	-٠,٣	-٠,٤	-٠,٤	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	-٤,٧	-٢,١	-٢,١	-٢,٤	-١١,١	-٧,٢	-٥,٦	-٦,٣	-٥,٥	-٤,٠	-٣,٣	-٢,٢
صافي الدين	٦٧,٣	٧٧,٢	٧٦,٦	٧٥,٨	٩٣,١	٩١,٦	٨٩,٨	٩١,٨	٩٣,٧	٩٤,٦	٩٥,٩	٩٦,٤
إجمالي الدين	٧٤,٩	٨٦,٧	٨٦,٣	٨٥,٧	١٠٥,٨	١٠٥,١	٩٩,٦	١٠٠,٤	١٠١,٢	١٠٣,٤	١٠٤,٨	١٠٥,٤
كندا												
صافي الإقراض/الاقتراض	-١,٤	-٠,١	٠,٤	٠,٠	-١٠,٩	-٣,١	٠,٦	٠,١	-٢,٠	-٢,٢	-٢,٤	-١,٥
فجوة الناتج[٢]	-٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٤	-٣,٤	-١,٤	٠,٨	٠,٠	-٠,٥	-١,٠	-٠,٩	٠,٠
الرصيد الهيكلي[٢]	-١,٣	-٠,٣	٠,٠	-٠,٢	-٨,٢	-٢,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,٨	-١,٦	-١,٩	-١,٤
صافي الدين[٥]	٢٤,٢	١٢,٧	١١,٧	٨,٧	١٦,٣	١٤,٢	١٣,٦	١٤,٤	١٢,٥	١٣,٣	١٤,١	١٥,٩
إجمالي الدين	٨٣,٢	٩٠,٩	٩٠,٨	٩٠,٢	١١٨,١	١١٢,٦	١٠٤,٢	١٠٧,٧	١١١,٣	١١٣,٩	١١٣,٠	١٠٧,٩

ملحوظة: يتناول الإطار ألف–١ المنهجية المتبعة والافتراضات المحددة لكل بلد. وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدولارية للبلدان المنفردة ذات الصلة.

[١] تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغة من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدَّلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

[٢] ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

[٣] الأرقام المبلغة من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدَّلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

[٤] على أساس غير موحد.

[٥] يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	متوسطات									توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠٢٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
تجارة السلع والخدمات												
التجارة العالمية[1]												
الحجم	٣,٤	٢,٨	٥,٤	٤,٠	١,١	-٨,٣	١٠,٨	٥,٨	١,٠	٣,٥	٣,٦	٢,٣
مخفَّض الأسعار												
بالدولار الأمريكي	٠,١	٢,٥	٤,٦	٥,٥	-٢,٤	-١,٦	١٢,٧	٦,٨	-٢,٦	٠,٢	١,٠	١,٣
بوحدات حقوق السحب الخاصة	٠,٧	٢,٦	٤,٨	٣,٣	٠,٠	-٢,٤	١٠,٢	١٣,٨	-٢,٣	٠,٧	-٠,٧	-٠,٣
حجم التجارة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٣,٠	٢,٢	٤,٨	٣,٤	١,٤	-٨,٧	٩,٧	٦,٠	٠,٩	١,٨	٢,١	١,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,١	٣,٨	٦,٢	٤,١	٠,٧	-٦,٦	١٢,٧	٤,٦	١,٤	٦,٥	٥,٩	٣,٣
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٥	٢,٤	٤,٧	٣,٨	٢,٠	-٨,٢	١٠,٢	٧,٤	-٠,٧	٢,١	٣,١	١,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٥	٣,٤	٧,٠	٥,٢	-٠,٥	-٩,٥	١٢,١	٤,٠	٣,٧	٥,٦	٤,٣	٤,٠
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢	٠,١	-٠,٢	-٠,٤	٠,١	٠,٩	١,١	-١,٦	٠,٤	٠,٩	٠,٤	-٠,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠,١	٠,٠	١,٤	١,٣	-١,٢	-١,٠	١,٢	١,٢	-٠,٩	٠,٠	-١,٢	-٠,٣
تجارة السلع												
التجارة العالمية[1]												
الحجم	٣,١	٢,٥	٥,٤	٣,٧	٠,١	-٥,٥	١١,٠	٣,٣	-٠,٩	٢,٨	٣,٤	٢,٠
مخفَّض الأسعار												
بالدولار الأمريكي	-٠,١	٢,٥	٥,١	٥,٩	-٢,٩	-٢,٢	١٤,٦	٨,٦	-٤,٠	-٠,٥	٠,٦	١,٠
بوحدات حقوق السحب الخاصة	٠,٤	٢,٦	٥,٣	٣,٨	-٠,٥	-٣,٠	١٢,٠	١٥,٧	-٣,٨	-٠,١	-١,١	-٠,٦
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي[2]												
المصنوعات	٠,٤	١,٦	٠,١	٢,٠	٠,٤	-٣,٢	٦,٧	١٠,٣	-١,٧	١,٣	٠,٦	-٠,١
النفط	-٣,٩	٤,٣	٢٢,٥	٢٩,٤	-١٠,٤	-٣٢,٠	٦٥,٨	٣٩,٢	-١٦,٤	-١,٨	-١٢,٩	-٤,٥
السلع الأولية غير الوقود	١,٤	٥,٦	٦,٤	١,٣	٠,٧	٦,٦	٢٦,٧	٧,٩	-٥,٧	٣,٧	٧,٤	٤,١
المواد الغذائية	٢,٠	٢,٧	٣,٨	-١,٢	-٣,١	١,٧	٢٧,٠	١٤,٨	-٦,٨	-٣,١	-٤,٤	٢,٣
المشروبات	٣,٨	٨,٥	-٣,٨	-٩,٢	-٥,٧	٢,٤	٢٢,٤	١٤,١	٤,٠	٦٤,٤	٢١,٠	-٧,٠
المواد الخام الزراعية	٠,٢	٠,٦	٥,٤	٢,٠	-٥,٤	-٣,٤	١٥,٥	٥,٧	-١٥,٦	٤,٣	-١,٢	١,٩
المعادن	-٢,٦	٦,٧	٢٢,٢	٦,٦	٣,٩	٣,٥	٤٦,٧	-٥,٦	-٢,٨	-١,٩	٠,٣	٣,٠
أسعار التجارة العالمية بوحدات حقوق السحب الخاصة[2]												
المصنوعات	١,٠	١,٧	٠,٤	-٠,١	٢,٩	-٣,٩	٤,٣	١٧,٥	-١,٥	١,٧	-١,٢	-١,٨
النفط	-٣,٤	٤,٤	٢٢,٨	٢٦,٧	-٨,٢	-٣٢,٦	٦٢,١	٤٨,٢	-١٦,٢	-١,٣	-١٤,٤	-٦,٠
السلع الأولية غير الوقود	٢,٠	٥,٨	٦,٧	-٠,٨	٣,٢	٥,٧	٢٣,٩	١٤,٩	-٥,٤	٤,٢	٥,٦	٢,٤
المواد الغذائية	٢,٥	٢,٨	٤,١	-٣,٣	-٠,٧	٠,٩	٢٤,١	٢٢,٣	-٦,٥	-٢,٧	-٦,١	٠,٦
المشروبات	٤,٣	٨,٧	-٣,٥	-١١,١	-٣,٤	١,٦	١٩,٧	٢١,٦	٤,٢	٦٥,٢	١٨,٩	-٨,٦
المواد الخام الزراعية	٠,٨	٠,٧	٥,٧	-٠,١	-٣,١	-٤,٢	١٢,٩	١٢,٦	-١٥,٤	٤,٨	-٢,٩	٠,٣
المعادن	-٢,٠	٦,٨	٢٢,٥	٤,٤	٦,٤	٢,٦	٤٣,٤	٠,٦	-٢,٥	-١,٤	-١,٤	١,٤
أسعار التجارة العالمية باليورو[2]												
المصنوعات	١,٧	١,٠	-١,٩	-٢,٥	٥,٩	-٥,٠	٢,٩	٢٣,٩	-٤,٢	١,٢	-٣,٧	-٣,٣
النفط	-٢,٧	٣,٧	٢٠,٠	٢٣,٦	-٥,٤	-٣٣,٣	٥٩,٩	٥٦,٣	-١٨,٥	-١,٨	-١٦,٦	-٧,٦
السلع الأولية غير الوقود	٢,٧	٥,١	٤,٣	-٣,٢	٦,٢	٤,٥	٢٢,٢	٢١,٢	٨,١-	٣,٧	٢,٩	٠,٨
المواد الغذائية	٣,٢	٢,١	١,٧	-٥,٦	٢,٣	-٠,٢	٢٢,٤	٢٩,٠	-٩,١	-٣,٢	-٨,٥	-١,٠
المشروبات	٥,١	٨,٠	-٥,٧	-١٣,٢	-٠,٥	٠,٥	١٨,١	٢٨,٢	١,٣	٦٤,٣	١٥,٩	-١٠,٠
المواد الخام الزراعية	١,٥	٠,١	٣,٣	-٢,٥	-٠,٢	-٥,٢	١١,٣	١٨,٨	-١٧,٧	٤,٣	-٥,٤	-١,٤
المعادن	-١,٤	٦,١	١٩,٧	١,٩	٩,٦	١,٥	٤١,٥	٦,٠	-٥,٢	-٢,٠	-٣,٩	-٠,٣

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)

(التغير السنوي ٪، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	متوسطات								توقعات	
	٢٠٠٧-٢٠٢٦	٢٠١٦-٢٠٢٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
تجارة السلع (تتمة)												
حجم التجارة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٢,٦	١,٨	٤,٥	٣,٠	٠,٤	٦,٥-	٩,٩	٣,٧	٠,٩-	٠,٦	٢,٢	١,٤
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,٩	٣,٤	٦,٢	٣,٩	٠,٢-	٣,٦-	١٢,٠	١,٧	٠,٤	٦,٣	٥,٧	٢,٨
المصدِّرة للوقود	٢,١	١,٣	١,٤	٠,٥-	٣,٧-	٨,٤-	٢,٣	٦,١	١,٩	٢,٣	٥,٦	٦,٨
المصدِّرة لغير الوقود	٤,٣	٣,٨	٧,٠	٤,٧	٠,٥	٢,٨-	١٣,٣	١,٠	٠,٢	٧,٠	٥,٨	٢,١
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٢,١	٢,١	٤,٥	٣,٩	٠,٤	٦,٠-	١١,٥	٥,١	٣,٢-	١,٣	٣,٤	٠,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٣	٣,٠	٧,٧	٤,٣	٠,٦-	٥,٤-	١٠,٦	١,٨	١,٥	٤,٢	٢,٨	٤,٠
المصدِّرة للوقود	٤,٩	٢,٤	٠,٦-	٣,٢-	٢,٨	١٢,١-	٠,٨	١١,٢	١٠,٧	٦,٨	٥,١	٥,١
المصدِّرة لغير الوقود	٥,٣	٣,١	٩,٠	٥,٤	١,٠-	٤,٥-	١١,٨	٠,٨	٠,٥	٣,٩	٢,٥	٣,٨
مخفّضات الأسعار بوحدات حقوق السحب الخاصة												
الصادرات												
الاقتصادات المتقدمة	٠,١	٢,٤	٤,٥	٢,٩	١,٢-	٢,٣-	١٠,٤	١٢,٩	٢,٥-	٠,٥	٠,٥	٠,٢-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٣	٢,٧	٧,٦	٤,٩	٠,٠	٣,٣-	١٥,٣	١٨,٥	٦,٤-	٠,٩-	٤,٠-	١,٦-
المصدِّرة للوقود	١,١-	٤,٦	١٦,٣	١٥,٢	٣,٥-	٢٠,٤-	٣٩,٩	٣٦,٩	١١,٥-	١,٣	٧,٠-	٤,٣-
المصدِّرة لغير الوقود	١,٧	٢,٤	٦,٠	٣,٠	٠,٧	٠,٢-	١٢,٠	١٥,٧	٥,٤-	١,٢-	٣,٤-	١,١-
الواردات												
الاقتصادات المتقدمة	٠,١-	٢,٣	٤,٧	٣,٤	١,٢-	٣,٣-	٩,٠	١٥,٢	٢,٨-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٢	٣,٢	٥,٤	٤,٥	١,٢	٣,٢-	١٥,٧	١٧,٢	٤,١-	٠,٢	١,٣-	١,٢-
المصدِّرة للوقود	١,٨	٣,٥	٣,٥	٢,٠	٣,٣	٠,٨-	١٢,٢	١٥,١	١,٦-	٢,٥	١,٠	٠,٥-
المصدِّرة لغير الوقود	١,٢	٣,٢	٥,٧	٤,٨	٠,٩	٣,٦-	١٦,١	١٧,٥	٤,٤-	٠,١-	١,٦-	١,٣-
معدلات التبادل التجاري												
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢	٠,١	٠,٢-	٠,٥-	٠,٠	١,١	١,٣	٢,٠-	٠,٣	٠,٧	٠,٩	٠,٢-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠,٠	٠,٥-	٢,١	٠,٤	١,٢-	٠,١-	٠,٣-	١,١	٢,٣-	١,١-	٢,٧-	٠,٣-
المجموعات الإقليمية												
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٩	٢,٠-	٢,٠-	٣,٨-	٠,٧-	٥,٥	٩,٢-	١,٤-	١,٧-	٣,٨-	٢,٦-	٠,٢-
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٦-	١,١	٣,٢	٤,١	٠,٤	٤,٤-	٧,٦	٢,٨	٤,٩-	٤,٥	١,٦-	٠,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٠	١,٣	٤,٥	٠,٨-	٠,٥-	٢,٥	٥,٣	٣,٨-	٥,٦	٠,٥	١,٢-	٠,٨
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٤-	١,٠	١٠,٦	١١,١	٥,٠-	١٧,٩-	٢١,٦	١٥,٥	٨,٢-	٠,٧-	٦,٦-	٣,٢-
إفريقيا جنوب الصحراء	٠,٣	٢,١	٩,٠	٣,٥	١,٧-	٢,٥	٩,٠	١,٠-	٥,٨-	٣,٤	١,٧	١,١
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
الوقود	٢,٩-	١,٠	١٢,٤	١٣,٠	٦,٦-	١٩,٨-	٢٤,٧	١٩,٠	١٠,٠-	١,٢-	٧,٩-	٣,٨-
غير الوقود	٠,٦	٠,٧-	٠,٣	١,٨-	٠,٢-	٣,٥	٣,٦-	١,٥-	١,٠-	١,٢-	١,٨-	٠,٢
للتذكرة												
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية												
السلع والخدمات		٢٨,٥٨٧	٢٢,٨٧٧	٢٥,٠٧٨	٢٤,٦٩٦	٢٢,٣١٠	٢٧,٩٨١	٣١,٤٦٦	٣٠,٩٤٠	٣٢,١٩٢	٣٣,٥٩٣	٣٤,٧٣٨
السلع		٢١,٣٤٨	١٧,٣٢٤	١٨,٩٧٧	١٨,٤١٧	١٧,٠٥٨	٢١,٦٦٣	٢٤,١٢٨	٢٢,٩٥٠	٢٣,٤٧٨	٢٤,٣٩٠	٢٥,٠٩٤
متوسط سعر النفط[٣]		٤,٣	٢٢,٥	٢٩,٤	١٠,٤-	٣٢,٠-	٦٥,٨	٣٩,٢	١٦,٤-	١,٨-	١٢,٩-	٤,٥-
بالدولار الأمريكي للبرميل		٦٨,٥	٥٣,٠	٦٨,٥	٦١,٤	٤١,٨	٦٩,٢	٩٦,٤	٨٠,٦	٧٩,٢	٦٨,٩	٦٥,٨
قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات[٤]	٠,٤	١,٦	٠,١	٢,٠	٠,٤	٣,٢-	٦,٧	١٠,٣	١,٧-	١,٣	٠,٦	٠,١-

[١] متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

[٢] على النحو الذي يمثله، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع)؛ ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

[٣] النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

[٤] النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدَّرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦	توقعات ٢٠٣٠
الاقتصادات المتقدمة	٤٨٢,٩	٤٠٩,٥	٣٧٤,٢	١٢٨,١	٤٤٨,٠	-٢٦٤,٦	-١٦,٥	٤٩,٥	-٥٢,٥	٣٩,٧	٩٢,٧
الولايات المتحدة	-٣٦٧,٦	-٤٣٩,٠	-٤٤٢,٠	-٥٩٣,٥	-٨٥٨,٦	-٩٩٣,١	-٩٢٨,٠	-١,١٨٥,٣	-١,٢٢٠,٨	-١,١٥٣,٢	-١,٢٨٢,٤
منطقة اليورو	٤٣٠,٤	٤١٢,٠	٣٢٤,٧	٢٤٢,٢	٤١٠,٨	٢٠,٣-	٢٦٤,٥	٤٣٠,٦	٤٠٩,٣	٤١٩,٤	٤٥٤,١
ألمانيا	٣٠٣,٥	٣٤١,٧	٣١١,٨	٢٤٨,٨	٣٠١,١	١٦٠,٢	٢٥١,٨	٢٦٣,٨	٢٧١,٧	٢٧١,٣	٢٥٤,٠
فرنسا	-١٤,١	-١٩,٤	١٦,٣	-٥٤,٢	٨,٢	-٣٩,٦	-٣١,٨	٢,٩	-٢,٦	-٦,٠	١,٦
إيطاليا	٤٨,١	٥٢,٥	٦٣,٨	٧١,٧	٤٥,٨	-٣٦,٣	٣,٢	٢٦,٨	٢٤,٧	٢٥,٧	٥٩,٠
إسبانيا	٣٦,٩	٢٦,٩	٢٩,٩	١٠,٢	١١,٣	٦,١	٤٤,٣	٥٤,٨	٥٠,٢	٥٣,٩	٤٢,٠
اليابان	٢٠٣,٥	١٧٧,٨	١٧٦,٣	١٤٩,٩	١٩٦,٢	٨٩,٩	١٥٥,٩	١٩٣,٧	١٦٦,٩	١٦٢,٠	١٧٧,٠
المملكة المتحدة	-٩٣,٧	-١١٢,٩	-٧٦,٧	-٧٩,٢	-١٣,٧	-٦٥,٧	-١١٨,٣	-٩٦,٨	-١٢٢,٣	-١٢٥,١	-١١٤,٧
كندا	-٤٦,٢	-٤١,٠	-٣٤,١	-٣٣,٤	-٠,٤	-٦,٧	-١٣,٦	-١٠,٣	-٣٢,٣	-٣١,٥	-٧,٢
اقتصادات متقدمة أخرى[1]	٣٢٤,٥	٣٢٥,٢	٣٣٠,٧	٣٦٩,٩	٥٨١,٦	٥٦٧,٦	٤٨٥,٣	٥٩١,٣	٦٠٦,٥	٦٢١,٨	٧٠٧,٢
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	-٩,٥	-٣٣,٠	٢٢,٦	١٦٦,٥	٣٨٢,٦	٦٩٦,٢	٣٠٣,٨	٤٤٥,٤	٤٧٧,١	٣٣٢,٥	٢٠٦,٣
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	١٦٤,٥	-٥١,٠	٩٣,٧	٣٢٣,٦	٢٨٨,١	٣٣٧,٢	٢٥٣,٨	٤٢١,٩	٦٠٢,٤	٤٩٢,٠	٣٩٢,٤
أوروبا الصاعدة والنامية	-٢٠,٩	٦٧,٩	٥٣,٥	٢,٩	٧١,١	١٢٨,٥	١٨,٣-	٤,٤-	٧١,٧-	٦٨,٤-	٦١,٥-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-٩٨,٦	-١٤٥,٦	-١٠٨,٦	-٩,٩	-٩٢,٣	-١٢٨,٢	-٧٨,٠	-٦٤,١	-٧٧,٩	-٨٣,٥	-١٠٣,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢٣,٢-	١٣٠,٤	٣٥,٣	-١٠٦,٠	١٣١,٢	٤٠٣,٠	١٩٦,٦	١١٩,٩	٥٩,٨	٣١,٩	٣٣,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	-٣١,٢	-٣٤,٧	-٥١,٢	-٤٤,١	-١٥,٥	-٤٤,٢	-٥٠,٤	-٢٧,٩	-٣٥,٦	-٣٩,٦	-٥٤,١
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	٥٤,٩	٢١٨,٨	٨٥,٣	-٨٦,١	١٩٢,٢	٥٠٦,٧	٢٦٣,٢	٢١٣,٧	١٣٣,٨	١١٠,٤	١٣٠,١
غير الوقود	-٦٢,٣	-٢٤٩,٧	-٦٠,٩	٢٥٤,٥	١٩٢,٢	١٩١,٦	٤٢,٩	٢٣٤,٦	٣٤٦,٢	٢٢٤,٩	٧٩,١
منها: منتجات أولية	-٢٩,٧	-٤٥,٦	-٤١,٣	-٣,٧	-٢٠,٠	-٦٠,٧	-٣٨,٤	-١٩,٥	-٢٦,٣	-٢٨,٦	-٥٤,١
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	-٣٠٤,٦	-٣٨٤,٥	-٢٩٧,٤	-١٢٧,٩	-٢٩٧,٦	-٤٤٩,٦	-٢٧٢,٤	-٢٧٦,٩	-٣٥٤,٥	-٣٩٩,٤	-٥٢١,٨
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤	-٦٣,١	-٥٢,٠	-٥١,١	-٣٤,٠	-٤٠,٤	-٤١,٦	-٥٠,٣	-٥٩,٥	-٨٥,٩	-٨٥,٦	-٧٣,١
للتذكرة											
العالم	٤٧٣,٤	٣٧٦,٥	٣٩٦,٨	٢٩٤,٧	٨٣٠,٧	٤٣١,٧	٢٨٧,٣	٤٩٤,٩	٤٢٤,٥	٣٧٢,٢	٢٩٩,٠
الاتحاد الأوروبي	٤٩٣,٢	٥١٢,٣	٤٦٠,٢	٣٧٥,٧	٥٧٢,٩	١٣٥,٠	٤٧١,٠	٦٢١,٤	٦٠٤,٠	٦٢٦,٣	٦٧٢,٩
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤,١-	١٤٧,١	٥٤,٣	-٨٧,٧	١٣٣,٥	٣٩٥,١	٢١٧,٢	١٣١,٣	٧١,٥	٥٦,٣	٧٣,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٢٢,٠	٢٤,٢	٨٦,٨	٢٢٧,٥	٤٥٠,٠	٨٠٣,٦	٣٨٨,٧	٤٩٣,٩	٥١٣,٠	٣٨٨,٩	٢٩٦,٥
البلدان النامية منخفضة الدخل	-٣١,٥	-٥٧,٢	-٦٤,٢	-٦١,٠	-٦٧,٣	-١٠٧,٣	-٨٤,٩	-٤٨,٥	-٣٥,٩	-٥٦,٤	-٩٠,١

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

								توقعات		
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
الاقتصادات المتقدمة	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٢	٠,٨	**٠,٤-**	٠,٠	٠,١	**٠,١-**	٠,١	٠,١
الولايات المتحدة	١,٩-	٢,١-	٢,١-	٢,٨-	٣,٦-	٣,٨-	٣,٣-	٤,٠-	٤,٠-	٣,٦-	٣,٥-
منطقة اليورو	٣,٤	٣,٠	٢,٤	١,٨	٢,٨	٠,١-	١,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٢,١
ألمانيا	٨,١	٨,٤	٧,٩	٦,٣	٦,٩	٣,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٤	٥,١	٤,٢
فرنسا	٠,٥-	٠,٧-	٠,٦	٢,٠-	٠,٣	١,٤-	١,٠-	٠,١	٠,١-	٠,٢-	٠,٠
إيطاليا	٢,٤	٢,٥	٣,٢	٣,٨	٢,١	١,٧-	٠,١	١,١	١,٠	١,٠	٢,٠
إسبانيا	٢,٨	١,٩	٢,١	٠,٨	٠,٨	٠,٤	٢,٧	٣,٢	٢,٧	٢,٦	١,٨
اليابان	٤,١	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٩	٢,١	٣,٧	٤,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٥
المملكة المتحدة	٣,٥-	٣,٩-	٢,٧-	٢,٩-	٠,٤-	٢,١-	٣,٥-	٢,٧-	٣,١-	٣,٠-	٢,٢-
كندا	٢,٨-	٢,٤-	٢,٠-	٢,٠-	٠,٠	٠,٣-	٠,٦-	٠,٥-	١,٤-	١,٣-	٠,٢-
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٤,٥	٤,٣	٤,٤	٥,٠	٦,٧	٦,٥	٥,٥	٦,٥	٦,٣	٦,١	٥,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠,٠	**٠,١-**	٠,١	**٠,٥**	٠,٩	١,٦	٠,٧	١,٠	١,٠	٠,٦	٠,٣
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٩	٠,٣-	٠,٤	١,٥	١,٢	١,٣	١,٠	١,٦	٢,٢	١,٧	١,٠
أوروبا الصاعدة والنامية	٠,٦-	١,٨	١,٤	٠,١	١,٦	٢,٦	٠,٤-	٠,١-	١,١-	١,٠-	٠,٨-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٨-	٢,٧-	٢,١-	٠,٢-	١,٨-	٢,٢-	١,٢-	٠,٩-	١,١-	١,١-	١,٢-
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٠,٦-	٣,٣	٠,٩	٣,٠-	٣,١	٨,٠	٤,٠	٢,٣	١,١	٠,٦	٠,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٧-	١,٨-	٢,٥-	٢,٤-	٠,٧-	٢,٠-	٢,٤-	١,٥-	١,٧-	١,٨-	١,٨-
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	١,٥	٥,٦	٢,٢	٢,٦-	٥,٠	١٠,٦	٥,٧	٤,٧	٣,٠	٢,٣	٢,٢
غير الوقود	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٨	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,١
منها: منتجات أولية	٢,١-	٣,١-	٢,٨-	٠,٣-	١,٣-	٣,٨-	٢,٣-	١,١-	١,٤-	١,٤-	٢,٢-
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	٢,٢-	٢,٧-	٢,٠-	٠,٩-	١,٩-	٢,٧-	١,٥-	١,٥-	١,٨-	١,٩-	١,٨-
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤	٤,٧-	٣,٧-	٣,٥-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٩-	٣,٣-	٤,٦-	٤,٣-	٢,٧-
للتذكرة											
العالم	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢
الاتحاد الأوروبي	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٢,٤	٣,٣	٠,٨	٢,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠,١-	٤,٥	١,٧	٣,١-	٤,٠	٩,٦	٥,٤	٣,٢	١,٧	١,٣	١,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٧	١,٢	٢,٠	٠,٩	١,١	١,١	٠,٨	٠,٥
البلدان النامية منخفضة الدخل	١,٦-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٩-	٤,٢-	٣,٤-	٢,١-	١,٤-	٢,١-	٢,٤-

الجدول ألف–١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦	توقعات ٢٠٣٠
الاقتصادات المتقدمة	٣,٣	٢,٦	٢,٤	٠,٩	٢,٦	١,٤-	٠,١-	٠,٢	٠,٣-	٠,٢	٠,٤
الولايات المتحدة	١٥,٤-	١٧,٣-	١٧,٣-	٢٧,٣-	٣٣,٢-	٣٢,٥-	٣٠,٠-	٣٦,٧-	٣٦,٤-	٣٥,٢-	٣٦,١-
منطقة اليورو	١٢,٣	١٠,٨	٨,٦	٧,٠	٩,٨	٠,٥-	٥,٨	٩,٢	...	...	...
ألمانيا	١٩,٠	١٩,٧	١٨,٦	١٦,١	١٦,٢	٨,٣	١٢,٩	١٣,٦	١٣,١	١٢,٧	١٠,٩
فرنسا	١,٧-	٢,١-	١,٨	٧,٣-	٠,٩	٣,٩-	٣,٠-	٠,٣	٠,٢-	٠,٦-	٠,١
إيطاليا	٨,١	٨,١	١٠,٢	١٣,١	٦,٧	٤,٩-	٠,٤	٣,٤	٣,١	٣,١	٦,٥
إسبانيا	٨,٠	٥,٤	٦,١	٢,٦	٢,٣	١,١	٧,٢	٨,٦	٧,١	٧,١	٤,٥
اليابان	٢٣,٢	١٩,١	١٩,٥	١٨,٩	٢١,٣	٩,٧	١٦,٩	٢١,٠	١٧,٨	١٧,٠	١٧,٠
المملكة المتحدة	١١,٣-	١٢,٤-	٨,٥-	٩,٩-	١,٥-	٦,٣-	١١,٠-	٨,٧-	١٠,٣-	٩,٩-	٧,٧-
كندا	٨,٩-	٧,٤-	٦,٠-	٦,٨-	٠,١-	٠,٩-	١,٩-	١,٤-	٤,٦-	٤,٣-	٠,٨-
اقتصادات متقدمة أخرى[١]	٨,٠	٧,٤	٧,٨	٩,٤	١١,٧	١٠,٣	٩,٢	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٠	٩,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠,٢-	٠,٥-	٠,٢	٢,١	٣,٥	٥,٥	٢,٥	٣,٦	٣,٧	٢,٥	١,٣
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٠	١,١-	٢,١	٧,٤	٥,١	٥,٥	٤,٣	٦,٧	٩,٢	٧,٣	٤,٩
أوروبا الصاعدة والنامية	١,٦-	٤,٥	٣,٦	٠,٢	٤,١	٦,٦	١,٠-	٠,٢-	٣,٧-	٣,٤-	٢,٥-
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨,٣-	١١,٤-	٨,٦-	٠,٩-	٦,٦-	٧,٧-	٤,٧-	٣,٧-	٤,٣-	٤,٥-	٤,٧-
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,١-	٧,٧	٢,١	٩,١-	٨,٣	١٨,٦	٩,٤	٥,٩	٢,٨	١,٤	١,٢
إفريقيا جنوب الصحراء	٨,٤-	٨,٢-	١٢,٣-	١٣,١-	٣,٥-	٨,٤-	١٠,٢-	٥,٤-	٦,٤-	٦,٧-	٧,٤-
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود	٣,٩	١٣,٥	٥,٧	٧,٨-	١٢,٧	٢٤,٢	١٣,٣	١٠,٩	٦,٧	٥,٣	٥,٠
غير الوقود	٠,٩-	٣,٣-	٠,٨-	٣,٥	٢,١	١,٩	٠,٤	٢,٢	٣,١	٢,٠	٠,٦
منها: منتجات أولية	٧,٩-	١١,٢-	١٠,٥-	١,٠-	٤,١-	١١,٥-	٧,٥-	٣,٦-	٤,٥-	٤,٦-	٧,٣-
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي	٩,٠-	١٠,٣-	٨,٠-	٣,٩-	٧,١-	٩,٠-	٥,٤-	٥,٣-	٦,٥-	٧,٠-	٧,٥-
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤	١٧,٩-	١٢,٩-	١٢,٧-	٩,٩-	٩,٣-	٨,٥-	١٠,٧-	١٢,٣-	١٦,٥-	١٥,٥-	١٠,١-
للتذكرة											
العالم	٢,٠	١,٥	١,٦	١,٣	٢,٩	١,٣	٠,٩	١,٥	١,٣	١,١	٠,٧
الاتحاد الأوروبي	٧,٠	٦,٦	٦,٠	٥,٣	٦,٦	١,٤	٤,٩	٦,٣	٥,٨	٥,٧	٥,٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠,٧-	٩,٩	٣,٨	٨,٥-	٩,٦	٢٠,٧	١١,٨	٧,٣	٣,٨	٢,٨	٢,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٠,٢	٠,١	٠,٩	٢,٩	٤,٣	٦,٧	٣,٣	٤,١	٤,١	٣,٠	١,٩
البلدان النامية منخفضة الدخل	٩,٣-	١٤,٩-	١٥,٨-	١٧,٩-	١٦,٣-	٢١,٧-	١٧,٤-	٩,٤-	٦,٣-	٩,٠-	١٠,٩-

[١] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف–١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦	توقعات ٢٠٣٠
الاقتصادات المتقدمة	١,٠	٠,٨	٠,٧	٠,٢	٠,٨	-٠,٤	٠,٠	٠,١	-٠,١	٠,١	٠,١
الولايات المتحدة	-١,٩	-٢,١	-٢,١	-٢,٨	-٣,٦	-٣,٨	-٣,٣	-٤,٠	-٤,٠	-٣,٦	-٣,٥
منطقة اليورو[١]	٣,٤	٣,٠	٢,٤	١,٨	٢,٨	-٠,١	١,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٢,١
ألمانيا	٨,١	٨,٤	٧,٩	٦,٣	٦,٩	٣,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٤	٥,١	٤,٢
فرنسا	-٠,٥	-٠,٧	٠,٦	-٢,٠	-٠,٣	-١,٤	-١,٠	٠,١	-٠,١	-٠,٢	٠,٠
إيطاليا	٢,٤	٢,٥	٣,٢	٣,٨	٢,١	-١,٧	٠,١	١,١	١,٠	١,٠	٢,٠
إسبانيا	٢,٨	١,٩	٢,١	٠,٨	٠,٨	٠,٤	٢,٧	٣,٢	٢,٧	٢,٦	١,٨
هولندا	٨,١	٨,٨	٦,٨	٥,٧	١٠,٢	٦,٨	٩,٤	٩,١	٩,٥	٩,٣	٩,٤
بلجيكا	٠,٧	-٠,٩	٠,١	٠,٩	١,٨	-١,٣	-٠,٧	-٠,٩	-٠,٩	-٠,٩	-٠,٢
آيرلندا	١,١	٤,٣	-٢٠,٧	-٧,١	١٢,٢	٨,٨	٧,٠	١٦,٢	١١,١	١١,٥	٩,٦
النمسا	١,٣	٠,٨	٢,٤	٣,٤	١,٧	-٠,٩	١,٣	٢,٤	١,٨	٢,٢	٢,٦
البرتغال	١,٥	٠,٨	٠,٨	-٠,٧	-٠,٧	-٢,٠	٠,٦	٢,١	١,٨	١,٩	١,١
اليونان	-٢,٦	-٣,٦	-٢,٢	-٧,٢	-٧,٠	-١٠,٧	-٦,٧	-٧,٠	-٥,٨	-٥,٣	-٣,١
فنلندا	-٠,٧	-١,٦	-٠,١	٠,٤	٠,٣	-٢,٤	-٠,٨	٠,٠	٠,١	-٠,١	-٠,٣
الجمهورية السلوفاكية	-١,٧	-١,٦	-٣,٥	-٠,٥	-٤,٨	-٩,٦	-١,٧	-٢,٨	-٢,٩	-٢,٥	-١,٠
كرواتيا	٣,٤	١,١	٢,٥	-١,٣	٠,٥	-٣,٥	-٠,٤	-١,٢	-١,٦	-٢,٠	-٠,٧
ليتوانيا	١,٠	٠,٤	٣,٨	٧,٢	١,٤	-٦,١	١,١	٢,٥	٢,١	٢,١	٢,٠
سلوفينيا	٦,٨	٦,٥	٦,٤	٧,٣	٣,٥	-٠,٩	٤,٨	٤,٥	٢,٩	٢,٩	٢,٨
لكسمبرغ	٦,٤	٨,٣	٨,٥	٤,٩	٦,٤	٦,٥	٥,٥	٦,٩	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٠
لاتفيا	١,٥	-٠,٤	-٠,٢	٣,٠	-٤,١	-٥,٥	-٣,٨	-١,٦	-٢,١	-٢,٣	-٢,٥
إستونيا	١,٧	٠,٦	٢,٠	-٢,٥	-٣,٧	-٣,١	-١,٢	-١,٢	-٠,٩	-٢,٢	-١,٤
قبرص	-٥,٠	-٣,٩	-٥,٥	-٩,٧	-٥,٥	-٦,٩	-١١,٣	-٨,٤	-٨,٥	-٩,١	-١٠,٠
مالطة	١٨,٩	١٣,٣	١٧,٩	١٦,٠	٩,٤	-٠,٨	٦,٣	٥,٥	٥,١	٤,٤	٣,٤
اليابان	٤,١	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٩	٢,١	٣,٧	٤,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٥
المملكة المتحدة	-٣,٥	-٣,٩	-٢,٧	-٢,٩	-٠,٤	-٢,١	-٣,٥	-٢,٧	-٣,١	-٣,٠	-٢,٢
كوريا	٤,٤	٤,٢	٣,٤	٤,٤	٤,٤	١,٤	١,٨	٥,٣	٤,٨	٣,٩	٤,٧
كندا	-٢,٨	-٢,٤	-٢,٠	-٢,٠	٠,٠	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٥	-١,٤	-١,٣	-٠,٢
أستراليا	-٢,٨	-٢,٦	٠,٠	١,٧	٢,٤	٠,٤	-٠,٢	-١,٩	-١,٨	-١,٧	-٢,٠
مقاطعة تايوان الصينية	١٤,٠	١١,٦	١٠,٧	١٤,٤	١٥,٠	١٣,٢	١٤,٠	١٤,١	١٣,٨	١٣,١	١٢,٨
سنغافورة	١٨,٦	١٥,٧	١٥,٤	١٧,٥	١٩,٨	١٨,٤	١٧,٧	١٧,٥	١٧,٤	١٧,٣	١٦,٩
سويسرا	٥,٣	٦,١	٤,١	٠,٦	٧,٧	٩,٣	٥,٩	٧,٧	٧,٠	٧,٠	٧,٥
السويد	٢,٢	٢,١	٥,٢	٥,٦	٦,٢	٤,٠	٥,٨	٥,٩	٥,٨	٥,٧	٤,٥
الجمهورية التشيكية	١,٥	٠,٤	٠,٣	١,٨	-٢,١	-٤,٧	-٠,١	١,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٠
النرويج	٦,٣	٩,٠	٣,٨	١,١	١٤,٩	٢٩,٦	١٧,٤	١٦,٧	١٦,٢	١٥,٩	١٢,٩
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٤,٦	٣,٧	٥,٩	٧,٠	١١,٨	١٠,٢	٨,٥	١٣,٠	١٢,٥	١٢,٢	١١,٥
إسرائيل	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٣,٧	٣,٢	٢,٧	٣,١	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٢,٨
الدانمرك	٧,٣	٦,٣	٧,٤	٧,٢	٨,٥	١١,٢	١١,٠	١٢,٢	١٢,٢	١١,٧	١١,٢
نيوزيلندا	-٢,٩	-٤,٢	-٢,٩	-١,١	-٦,٠	-٩,٢	-٦,٩	-٦,١	-٤,٧	-٤,٤	-٣,٤
بورتو ريكو	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٣٠,٨	٣٢,٩	٣٣,٥	١٤,٨	٨,٧	١٣,٩	٣١,٤	٣٥,٨	٣٥,٥	٣٤,٩	٣٣,٢
آيسلندا	٤,٩	٤,٤	٧,٤	١,٩	-٢,٦	-١,٧	-١,٠	-٢,٦	-٣,٦	-١,١	٠,٧
ليختنشتاين	٣١,١	٢٤,٠	١٦,١	١٧,٧	١٧,٠	١٤,٣	١٥,٥	١٤,٦	١٣,٢	١٢,٩	١١,٩
أندورا	...	...	١٨,٠	١٥,٥	١٥,٠	١١,٦	١٤,٢	١٥,٠	١٥,٢	١٥,٣	١٥,٤
سان مارينو	-٠,٤	-١,٩	٢,٠	٢,٨	٥,٤	١٣,٦	٢٢,٠	١٨,٣	١٧,٥	١٧,٨	١٥,١
للتذكرة											
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٠,١	-٠,١	٠,٠	-٠,٧	-٠,٧	-٢,٠	-١,٤	-١,٦	-١,٨	-١,٦	-١,٤
منطقة اليورو[٢]	٣,٦	٣,٦	٣,١	٢,٤	٣,٦	١,٠	٢,٥	٣,٤	٣,١	٣,٠	٢,٩

[١] البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.
[٢] البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف–١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦	توقعات ٢٠٣٠
آسيا الصاعدة والنامية	٠,٩	-٠,٣	٠,٤	١,٥	١,٢	١,٣	١,٠	١,٦	٢,٢	١,٧	١,٠
بنغلاديش	-٠,٥	-٣,٠	-١,٣	-١,٥	-١,١	-٤,٠	-٢,٦	-١,٤	٠,٠	-٠,٩	-٢,٠
بوتان	-٢٢,٠	-١٧,٤	-١٩,٢	-١٤,٨	-١١,٢	-٢٩,٥	-٣٧,٠	-٢٣,٦	-١٦,٨	-١٨,٠	-٢٢,٣
بروني دار السلام	١٦,٤	٦,٩	٦,٦	٤,٣	١١,١	١٩,٥	١٢,٩	١٤,٤	١٦,٤	١٦,٦	١٦,٤
كمبوديا	-٦,٤	-٨,٩	-٨,٢	-١,٠	-٢٩,٦	-١٩,٤	١,٣	٠,٥	-٢,٥	-٣,٩	-٢,٦
الصين	١,٥	٠,٢	٠,٧	١,٦	١,٩	٢,٤	١,٤	٢,٣	٣,٣	٢,٨	٢,١
فيجي	-٦,٦	-٨,٤	-١١,٨	-١٢,٠	-٦,٥	-١٥,٣	-٦,٦	-٧,٨	-٧,٥	-٧,١	-٥,٦
الهند	-١,٨	-٢,١	-٠,٩	٠,٩	-١,٢	-٢,٠	-٠,٧	-٠,٦	-١,٠	-١,٤	-١,٩
إندونيسيا	-١,٦	-٢,٩	-٢,٧	-٠,٤	٠,٣	١,٠	-٠,١	-٠,٦	-١,١	-١,٢	-١,١
كيريباتي	٣١,٦	٣٢,٦	٤٠,٠	٣٢,٢	٧,١	-١٢,٠	-١,٨	-١٩,٣	-١٠,٥	-٨,٦	-٧,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-٧,٤	-٩,١	-٧,٠	-١,٦	-٢,٣	-٣,٠	-٢,٧	-٣,٣	-٥,٣	-٢,٧	-٠,١
ماليزيا	٢,٨	٢,٢	٣,٥	٤,٢	٣,٩	٣,٢	١,١	١,٤	١,٥	١,٨	٢,١
مليديف	-٢٠,٧	-٢٧,٨	-٢٦,١	-٣٥,١	-٨,٧	-١٦,٣	-٢١,٢	-١٧,٨	-١٢,٥	-١١,٢	-٨,٤
جزر مارشال	-٠,٩	-٢,٠	-٣١,٢	١٤,٩	٢٢,٧	١٠,٠	١٦,٨	١٤,٠	١٠,٣	٤,٠	٣,٤
ميكرونيزيا	١٠,٤	٢١,٤	١٦,١	-٥,٨	٢,٣	٨,٩	٣,٩	١,١	-٠,٩	-٣,٥	٤,٦
منغوليا	-١٠,١	-١٦,٧	-١٥,٢	-٥,١	-١٣,٨	-١٣,٤	٠,٦	-١٠,٤	-١٤,٤	-١٣,٠	-١٢,٥
ميانمار	-٥,٥	-١,٣	-٢,٥	-٠,٤	-٢,٢	-٢,٩	-١,٩	-١,١	-٢,٣	-٣,٦	-٤,٣
ناورو	١٢,٤	٧,٦	٤,٦	٢,٥	٣,٨	١,٩	١,٣	٦,٢	٢,٧	٢,٤	٢,٠
نيبال	-٠,٣	-٧,١	-٦,٩	-١,٠	-٧,٧	-١٢,٦	-٠,٩	٣,٩	٦,٦	-٠,٨	٣,٥
بالاو	٢٢,٩	-١٨,٦	-٣٠,٤	-٤٣,٨	-٤٣,٨	-٤٩,٢	-٤٨,٩	-٢٢,٢	-١٥,٠	-١٤,٢	-١٤,٠
بابوا غينيا الجديدة	١٥,٩	١٣,٦	١٤,٤	١٤,٤	١٢,٦	١٤,٤	٩,١	١٥,٢	١٠,٨	١٢,٧	١١,٥
الفلبين	-٠,٧	-٢,٦	-٠,٨	٣,٢	-١,٥	-٤,٥	-٢,٨	-٤,٠	-٣,٨	-٣,٥	-٢,٨
ساموا	١,٨	٠,٨	٢,٨	٠,٩	-١٤,٦	-١٠,٦	-٣,٠	٤,٤	٤,٥	١,٥	٢,١
جزر سليمان	٤,٣	-٣,٠	-٩,٥	-١,٦	-٥,١	-١٣,٧	-١٠,٤	-٣,٧	-٤,٦	-٧,٤	-٧,٥
سري لانكا[١]	-٢,٤	-٣,٠	-٢,١	-١,٤	-٣,٧	-١,٠	٢,٩	١,٨	...	...	...
تايلند	٩,٦	٥,٦	٧,٠	٤,٢	-٢,١	-٣,٥	١,٤	٢,٥	١,٧	١,٣	٢,٧
تيمور–ليشتي[١]	-١٧,٩	-١٢,٣	٢١,٩	٢٣,٨	٤٦,٨	١٢,٧	-٨,٥	-٢٨,٠	-٣١,١	-٣٢,٣	-٣٣,٩
تونغا	-٧,١	-٧,٠	-٣,٨	-٥,٧	-٦,٣	-٥,٤	-٥,٩	-٣,٨	-٥,٢	-٦,٤	-٦,٩
توفالو	١,٧	٥٩,٣	-١٦,٥	١٦,٢	٢٩,٨	-٠,٣	٤٠,٠	٧,٣	١٥,١	٥,٧	٤,٩
فانواتو	-٨,٤	٢,٨	٥,٢	-٦,٤	-١١,٧	-١٧,٦	-٦,٦	-١٥,٤	-١١,٦	-١١,٦	-٥,٠
فييتنام	-٠,٦	١,٩	٣,٨	٤,٣	-٢,٢	٠,٣	٦,٤	٦,٦	٤,٠	٢,٤	١,١
أوروبا الصاعدة والنامية	-٠,٦	١,٨	١,٤	٠,١	١,٦	٢,٦	-٠,٤	-٠,١	-١,١	-١,٠	-٠,٨
ألبانيا	-٧,٥	-٦,٧	-٧,٥	-٨,٦	-٧,٧	-٥,٨	-١,٢	-٢,٤	-٢,٤	-٢,٧	-٢,٦
بيلاروس	-١,٧	-٠,٠	-١,٩	-٠,٣	٣,٢	٣,٤	-١,٨	-٣,٢	-١,٨	-٣,١	-٢,٥
البوسنة والهرسك	-٤,٨	-٣,٢	-٢,٦	-٢,٨	-١,٨	-٤,٤	-٢,٣	-٤,٠	-٣,٩	-٣,٩	-٣,٩
بلغاريا	٣,٢	٠,٧	١,٧	٠,٤	-١,١	-٢,٧	-٠,٩	-١,٦	-٣,٨	-٣,٢	-٠,١
هنغاريا	١,٨	٠,٢	-٠,٦	-٠,٩	-٤,١	-٨,٥	٠,٣	٢,٢	١,٢	٠,٩	١,٧
كوسوفو	-٥,٣	-٧,٦	-٥,٧	-٧,٠	-٨,٧	-١٠,٥	-٧,٥	-٨,٧	-٩,٢	-٨,٣	-٧,٣
مولدوفا	-٥,٨	-١٠,٨	-٩,٤	-٧,٧	-١٢,٤	-١٧,١	-١١,٣	-١٦,٠	-١٩,٣	-٢٠,٤	-١٤,٨
الجبل الأسود	-١٦,٣	-١٧,٢	-١٤,٤	-٢٦,٣	-٩,٣	-١٢,٩	-١١,٢	-١٧,١	-١٨,١	-١٧,٥	-١٥,٦
مقدونيا الشمالية	-٠,٨	-٠,٢	-٣,٠	-٢,٩	-٢,٨	-٦,١	-٠,٤	-٢,٣	-٣,٦	-٣,١	-٢,٥
بولندا	-١,٢	-٢,٠	-٠,٣	-٢,٤	-١,٣	-٢,٣	-١,٨	-٠,٠	-٠,٧	-٠,٨	-١,٦
رومانيا	-٣,٢	-٤,٦	-٤,٩	-٥,١	-٧,٢	-٩,٥	-٦,٦	-٨,٤	-٨,٠	-٦,٦	-٥,٠
روسيا	٢,٠	٧,٠	٣,٩	٢,٤	٦,٨	-١٠,٤	-٢,٤	٢,٩	١,٧	١,٦	١,٤
صربيا	-٥,٠	-٤,٦	-٦,٦	-٣,٩	-٤,١	-٦,٥	-٢,٣	-٤,٧	-٥,٣	-٥,٣	-٤,٨
تركيا	-٤,١	-١,٨	١,٩	-٤,٢	-٠,٨	-٥,٠	-٣,٦	-٠,٨	-١,٤	-١,٣	-١,٣
أوكرانيا	-٢,٢	-٣,٣	-٢,٧	٣,٣	-١,٩	٤,٩	-٥,٣	-٧,٢	-١٦,٥	-١٢,٦	-٤,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-١,٨	-٢,٧	-٢,١	-٠,٢	-١,٨	-٢,٢	-١,٢	-٠,٩	-١,١	-١,١	-١,٢
أنتيغوا وبربودا	-٧,٧	-١٤,٠	-٦,٥	-١٥,٦	-١٧,٨	-١٥,٦	-١٣,٥	-٨,٢	-١١,٠	-١٠,٤	-٨,٧
الأرجنتين	-٤,٨	-٥,٢	-٠,٨	٠,٧	١,٤	-٠,٦	-٣,٢	٠,٩	-١,٢	-٠,٤	٠,٣
أروبا	١,٠	-٠,٥	٠,٢	-١٧,٣	-٢,٣	٦,٥	٥,٦	٩,٥	١٠,١	٩,٢	٦,٧
جزر البهاما	-١٣,٣	-٩,٤	-٢,١	-٢٢,٠	-٢٠,٢	-٨,٩	-٧,٠	-٧,٦	-٧,٦	-٧,٣	-٦,٠
بربادوس	-٣,٤	-٣,٦	-١,٦	-٥,٠	-١٠,٣	-٩,٩	-٨,٨	-٤,٥	-٦,٣	-٥,٧	-٥,٠
بليز	-٧,٠	-٦,٦	-٧,٨	-٦,٢	-٦,٥	-٨,٣	-٠,٦	-١,٦	-١,٧	-١,٦	-١,٤
بوليفيا[١]	-٥,٠	-٤,٣	-٣,٣	٠,٠	٣,٩	٢,٦	-٢,٥	-٣,٠	-٣,٤	...	...
البرازيل	-١,٢	-٢,٨	-٣,٥	-١,٧	-٢,٤	-٢,٢	-١,٣	-٢,٧	-٢,٥	-٢,٣	-١,٧
شيلي	-٢,٨	-٤,٥	-٥,٢	-١,٩	-٧,٣	-٨,٨	-٣,١	-١,٥	-٢,٥	-٢,٢	-٢,٩
كولومبيا	-٣,٢	-٤,٢	-٤,٦	-٣,٤	-٥,٦	-٦,٠	-٢,٣	-١,٧	-٢,٣	-٢,٦	-٣,٦

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)	١,٨-	٢,٧-	٢,١-	٠,٢-	١,٨-	٢,٢-	١,٢-	٠,٩-	١,١-	١,١-	١,٢-
كوستاريكا	٣,٦-	٣,٠-	١,٢-	١,٠-	٣,٢-	٣,٣-	١,٤-	١,٤-	١,٩-	٢,١-	١,٧-
دومينيكا	١١,٠-	٤٦,٧-	٣٨,١-	٣٧,٠-	٣٣,٥-	٢٧,٠-	٣٤,٢-	٣٣,٤-	٣٢,٩-	٢٦,٤-	١٣,٨-
الجمهورية الدومينيكية	٠,٢-	١,٦-	١,٣-	١,٧-	٢,٨-	٥,٨-	٣,٧-	٣,٣-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-
إكوادور	٠,٤-	١,٥-	٠,٥-	٢,١	٢,٨	١,٩	١,٩	٥,٧	٤,٩	٣,٤	٢,٨
السلفادور	١,٩-	٣,٣-	٠,٤-	١,١	٤,٣-	٦,٧-	١,١-	١,٨-	٠,٨-	١,٨-	١,٤-
غرينادا	١١,٥-	١٢,٨-	١٠,٣-	١٦,١-	١٤,٤-	١٢,١-	١٨,٢-	١٦,٣-	١٥,٩-	١٣,٩-	١٢,٣-
غواتيمالا	١,٢	٠,٩	٢,٤	٥,٠	٢,٢	١,٢	٣,١	٢,٩	٣,٩	٢,٢	٠,٠
غيانا	٤,٩-	٢٩,٠-	٦٨,٨-	١٧,٣-	٢٤,٨-	٢٥,٩	٩,٩	١٦,٤	٧,٩	١١,٨	٢٥,٣
هايتي	٢,٢-	٢,٩-	١,١-	٠,٤	٠,٤	٢,٥-	٣,٥-	٠,٦-	٠,٠	٠,٦-	٢,٠-
هندوراس	١,٢-	٦,٦-	٢,٦-	٢,٩	٥,٥-	٦,٧-	٣,٩-	٤,٤-	٠,٤-	٢,٥-	٤,٠-
جامايكا	٢,٥-	١,٤-	١,٨-	١,٠-	٠,٩	٠,٧-	٢,٧	٣,١	١,٨	٠,٤	٠,٣
المكسيك	١,٨-	٢,١-	٠,٣-	٢,٤	٠,٣-	١,٣-	٠,٧-	٠,٩-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٦-
نيكاراغوا	٧,٢-	١,٨-	٥,٩	٣,٨	٢,٨-	٢,٩-	٨,٢	٤,٢	٧,١	٢,١	٢,٩-
بنما	٥,٨-	٧,٩-	٥,١-	٠,٢	١,٢-	٠,٠	٣,١-	١,٩	٠,٩-	١,٧-	٢,٥-
باراغواي	٣,٤	٠,٢-	٠,٦-	١,٩	١,١-	٧,٠-	٠,٤-	٣,٩-	٣,٥-	٣,٧-	١,٢-
بيرو	٠,٩-	١,٢-	٠,٧-	٠,٧	٢,٢-	٤,٠-	٠,٣	٢,٢	١,٨	١,٢	١,٥-
سانت كيتس ونيفس	١٠,٣-	٥,٨-	٤,٨-	١٠,٨-	٣,٤-	١١,٤-	١١,٥-	١٤,٤-	١٤,٥-	١٤,٠-	١٢,٥-
سانت لوسيا	١,٩-	١,٥	٣,٣	١٨,٨-	١١,٣-	٣,٦-	١,٦-	١,٠-	١,٥-	١,٠-	٠,٥-
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١١,٩-	١٠,٣-	٢,٤-	١٥,٩-	٢٣,٢-	٢٠,٦-	١٦,٩-	١٨,٤-	١٥,٨-	١٣,٥-	٨,٩-
سورينام	١,٩	٢,٨-	١١,٢-	٩,٠	٥,٧	١,٩	٤,٣	٠,٢	٣٣,٤-	٥١,٨-	٢٨,٢
ترينيداد وتوباغو	٥,٩	٦,٨	٤,٣	٦,٥-	١٠,٩	١٧,٥	١١,٨	٤,٨	٤,٩	٢,٩	٧,٠
أوروغواي	٠,٠	٠,٥-	١,٣	٠,٦-	٢,٤-	٣,٨-	٣,٤-	١,٠-	١,٤-	١,٥-	١,٧-
فنزويلا[١]	٧,٥	٨,٤	٥,٩	٣,٢-	٠,٩-	٤,٠	٥,٨	٤,٩	٤,٢	٢,٥	...
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٠,٦-	٣,٣	٠,٩	٣,٠-	٣,١	٨,٠	٤,٠	٢,٣	١,١	٠,٦	٠,٥
أفغانستان[١]	٧,٦	١٢,١	١١,٧	١٤,٠	٠,١-	١٨,٥-	٢٠,٣-	...	...	...	...
الجزائر	١١,٨-	٨,٧-	٨,٧-	١١,٣-	٢,٤-	٨,٤	٢,٤	١,١-	٣,٧-	٣,٨-	٢,٧-
أرمينيا	١,٣-	٧,٢-	٧,١-	٤,٠-	٣,٤-	٠,٧	٢,٨-	٤,٦-	٤,٧-	٤,٧-	٤,٣-
أذربيجان	٤,١	١٢,٨	٩,١	٠,٥-	١٥,١	٢٩,٨	١١,٥	٦,٣	٤,٣	٢,٣	٠,٨-
البحرين	٣,٩-	٦,٢-	٢,٠-	٩,١-	٦,٤	١٤,٧	٥,٨	٤,٨	٣,٥	٣,٨	٢,٧
جيبوتي	٤,٨-	١٤,٧	١٨,٣	١١,٧	٦,٦-	١٩,٠	١٨,١	١٤,١	٨,١	٧,٦	٨,٣
مصر	٥,٨-	٢,٣-	٣,٤-	٢,٩-	٤,٤-	٣,٥-	١,٢-	٥,٤-	٥,١-	٤,٣-	٣,٨-
جورجيا	٧,٩-	٦,٧-	٦,٠-	١٢,٤-	١٠,٣-	٤,٤-	٥,٦-	٤,٤-	٤,٥-	٤,٦-	٤,٩-
إيران	٢,٩	٧,٦	٠,٧-	١,٧-	٣,٦	٣,٥	٢,٠	٣,٢	١,٨	٢,٠	٣,٠
العراق	١,٤	١٠,٥	٦,٢	٥,٦-	٦,١	١٥,٨	٧,٥	٠,٢-	٠,٤	١,١-	٠,٩
الأردن	١٠,٦-	٦,٨-	١,٧-	٥,٧-	٨,٠-	٨,١-	٣,٦-	٥,٩-	٥,٥-	٥,٩-	٤,٧-
كازاخستان	٢,١-	١,٠-	٣,٩-	٦,٥-	١,٤-	٢,٩	٣,٦-	١,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٢,٦-
الكويت	٨,٠	١٤,٣	١٢,٧	٤,٤	٢٥,٢	٣٤,٤	٣١,١	٢٩,١	٢٦,٥	٢٤,٤	١٩,٢
جمهورية قيرغيزستان	٦,٢-	١٢,١-	١١,٥-	٤,٥	٨,٠-	٤١,٩-	٤٤,٩-	٢٥,٣-	٨,٤-	٧,٧-	٦,٢-
لبنان[١]	٢٢,٩-	٢٤,٣-	٢١,٨-	١١,١-	٢٣,٠-	٣٠,٠-	٢٤,٩-	١٩,٧-	...	...	...
ليبيا	٦,٦	١٤,٧	٦,٧	١٠,٢-	١٦,١	٢٣,٢	١٨,٣	٤,٢-	٠,٩	٠,٦	٠,٤
موريتانيا	١٠,٠-	١٣,١-	١٠,٥-	٦,٨-	٨,٦-	١٤,٩-	٨,٧-	٩,٤-	٧,٢-	٧,١-	٧,٤-
المغرب	٣,٢-	٤,٩-	٣,٤-	١,٢-	٢,٣-	٣,٥-	١,٠-	١,٢-	٢,٣-	٢,٦-	٣,٠-
عُمان	١٣,٦-	٤,٩-	٤,٩-	١٦,٥-	٥,٥-	٣,٧	٢,٣	٢,٩	١,٠-	٠,٧-	٢,٠
باكستان[١]	٣,٦-	٥,٤-	٤,٢-	١,٥-	٠,٨-	٤,٧-	١,٠-	٠,٦-	٠,٥	٠,٤-	١,١-
قطر	٤,٠	٩,١	٢,٤	٢,١-	١٤,٦	٢٦,٨	١٧,١	١٧,٤	١٠,٨	١٠,٢	١١,٦
المملكة العربية السعودية	١,٦	٨,٢	٤,٣	٣,٣-	٤,١	١٢,١	٢,٩	٠,٥-	٢,١-	٢,٥-	٢,٨-
الصومال	٣,٦-	٣,٢-	٩,٧-	٤,٧-	٧,١-	٨,٦-	٨,٩-	٩,٢-	٩,٥-	٨,٨-	١٠,١-
السودان[١]	٩,٤-	١٣,٩-	١٥,٢-	١٦,٦-	٧,٥-	١١,٣-	٣,٨-	٣,٣-	٣,١-	٧,٧-	١٠,٧-
سوريا[١]	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
طاجيكستان	٢,١	٤,٩-	٢,٢-	٤,٣	٨,٢	١٥,٣	٤,٨	٦,٢	٣,٤	٠,٤-	٢,٠-
تونس	٩,٧-	١٠,٨-	٨,١-	٦,٠-	٦,٠-	٩,٠-	٢,٧-	١,٧-	٣,١-	٣,٣-	٤,١-
تركمانستان	١٦,٤-	٧,٤	٣,٤	١,٤-	٤,٦	٩,٧	٥,٩	٤,٤	٢,٣	٠,٧	٣,٦-
الإمارات العربية المتحدة	٦,٨	٩,٤	٨,٦	٥,٩	١١,٤	١٣,٠	١٣,١	١٤,٥	١٣,٢	١٢,٣	١٠,٩
أوزبكستان	٢,١	٦,١-	٥,٠-	٤,٦-	٦,٣-	٣,٢-	٧,٦-	٥,٠-	٢,٤-	٤,٦-	٤,٨-
الضفة الغربية وغزة[١]	١٣,٢-	١٣,٢-	١٠,٤-	١٢,٣-	٩,٨-	١٠,٦-	١٣,٠-	٢١,١-	...	...	...
اليمن	١,٥-	٣,٢-	٤,٢-	١٥,٧-	١٣,٩-	١٥,١-	١١,٨-	١٧,١-	٩,٦-	٩,٥-	٤,٠

الجدول ألف–١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٣٠
إفريقيا جنوب الصحراء	-١,٧	-١,٨	-٢,٥	-٢,٤	-٠,٧	-٢,٠	-٢,٤	-١,٥	-١,٧	-١,٨	-١,٨
أنغولا	-٠,٥	٦,٥	٥,٤	١,٣	١٠,٠	٨,٣	٣,٧	٥,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٩
بنن	-٤,٢	-٤,٥	-٣,٩	-١,٧	-٤,٢	-٥,٧	-٨,٢	-٦,٦	-٥,٥	-٥,٠	-٤,٢
بوتسوانا	٥,٦	٠,٤	-٦,٩	-٩,٨	-١,٨	-٠,٦	١,٥	-٤,٢	-٧,٦	-٥,٩	-١,١
بوركينا فاسو	-٥,٠	-٤,٢	-٣,٣	٤,٢	-٠,٤	-٧,٥	-٥,١	-٥,٧	-١,٦	-١,٣	-٣,٩
بوروندي	-١١,٨	-١٢,٨	-١١,٦	-١١,٢	-١٢,٦	-١٦,٨	-١٤,٨	-٨,٦	-٦,٧	-٥,٨	-٨,٩
كابو فيردي	-٧,٠	-٤,٨	-٠,٢	-١٥,٤	-١٢,١	-٣,٥	-٢,٧	-٣,٨	-٠,٩	-٢,٣	-٣,٤
الكاميرون	-٢,٦	-٣,٥	-٤,٣	-٣,٧	-٤,٠	-٣,٤	-٤,١	-٣,١	-٣,٤	-٣,٩	-٣,٦
جمهورية إفريقيا الوسطى	-٧,٤	-٧,٧	-٤,٦	-٧,٩	-١٠,٨	-١٢,٦	-٨,٨	-٩,١	-٧,١	-٤,١	-٢,٥
تشاد	-٥,٧	-٤,٠	-٣,٠	-٢,٥	-٠,٥	٦,٣	١,٦	١,٠	-٢,٣	-٢,٩	-٢,٨
جزر القمر	-٢,٢	-٣,٠	-٣,٥	-١,٨	-٠,٣	-٠,٤	-١,٥	-٢,٢	-٢,٢	-٣,٢	-٢,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-٣,١	-٣,٥	-٣,٢	-٢,٠	-١,٠	-٤,٩	-٦,٢	-٣,٩	-٣,٣	-٢,١	-٣,٢
جمهورية الكونغو	-٦,٤	-١٨,٥	-١١,٧	-١٢,٦	-١٢,٨	-١٧,٠	-٤,٧	-٠,١	-٥,٩	-٧,٠	-٧,٥
كوت ديفوار	-٢,٠	-٣,٩	-٢,٢	-٣,١	-٣,٩	-٧,٦	-٨,٢	-٤,٢	-٢,١	-١,٧	-٢,٤
غينيا الاستوائية	-٧,٨	-٢,٧	-٧,٥	-٠,٨	-٥,٧	-٦,٦	-٣,٥	-٣,٣	-٣,٠	-٣,٨	-٣,٠
إريتريا[١]	-٢٤,٨	-١٥,٥	-١٣,٠	...	...	...	...	...	...	...	...
إسواتيني	-٦,٢	-١,٤	-٣,٨	-٦,٨	-٢,٧	-٢,٧	-٢,٤	-١,٣	-١,٧	-١,٤	-٠,٥
إثيوبيا	-٨,٥	-٦,٥	-٥,٣	-٤,٦	-٣,٢	-٤,٣	-٢,٩	-٤,٢	-٢,٩	-٢,٦	-١,٨
غابون	-٠,٧	-٧,١	-٤,٦	-٠,٥	-٣,٥	-١٠,٩	-٨,٠	-٤,٠	-١,٨	-٠,٣	-٣,٥
غامبيا	-٧,٤	-٩,٥	-٦,١	-٥,٨	-٤,٢	-٤,٢	-٥,٦	-٦,٧	-٤,٩	-٤,٦	-١,٣
غانا	-٣,٣	-٣,٠	-٢,٢	-٢,٥	-٢,٧	-٢,٣	-١,٦	-١,١	-١,٨	-١,٧	-٠,١
غينيا	-٦,٧	-١٨,٥	-١٥,٥	-١٦,١	-٤,١	-٥,٧	-٩,٧	-١٤,٠	-٩,٧	-٢,٣	-٠,١
غينيا–بيساو	-٠,٣	-٣,٥	-٨,٥	-٢,٦	-٠,٨	-٨,٦	-٨,٦	-٨,٢	-٦,٠	-٥,٣	-٤,٠
كينيا	-٥,٦	-٤,٠	-٢,٢	-٣,٧	-٥,١	-٥,١	-٣,٦	-٢,٣	-٢,٨	-٣,٤	-٣,٠
ليسوتو	-٧,٠	-٧,٠	-٦,٣	-٥,٧	-٩,١	-١٤,٠	-٠,٨	-٢,٣	-٣,٩	-٢,٥	-١,١
ليبريا	-٢٢,٣	-٢١,٣	-١٩,٦	-١٦,٣	-١٧,٦	-١٩,٦	-٢٥,٢	-١٠,٩	-١٣,١	-١١,٨	-١٢,٣
مدغشقر	-٠,٤	-٠,٧	-٢,٣	-٥,٤	-٤,٩	-٥,٤	-٤,١	-٥,٤	-٦,٠	-٦,٥	-٥,٠
ملاوي	-١٥,٥	-١٢,٠	-١٢,٦	-١٣,٨	-١٥,٢	-١٧,٦	-١٧,٣	-٢١,٩	-١٨,٣	-١٦,٤	-١٠,١
مالي	-٧,٣	-٤,٩	-٧,٥	-٢,٢	-٧,٦	-٧,٧	-٧,٦	-٤,٦	-٤,٦	-٢,٦	-٤,٥
موريشيوس	-٤,٥	-٣,٨	-٥,٠	-٨,٩	-١٣,١	-١١,١	-٥,١	-٦,٥	-٤,٨	-٥,٧	-١,٧
موزامبيق	-١٩,٥	-٢٩,٥	-١٦,١	-٢٦,٥	-٢١,٣	-٣٦,٤	-١٠,٩	-١١,٠	-٣٩,٩	-٣٦,٦	-١٥,٠
ناميبيا	-٤,٤	-٣,٦	-١,٨	-٣,٠	-١١,٢	-١٢,٨	-١٥,٣	-١٥,٤	-١٤,٧	-١٢,١	-٩,٩
النيجر	-١١,٤	-١٢,٧	-١٢,٢	-١٣,٢	-١٤,١	-١٦,٢	-١٣,٩	-٦,٠	-٣,٣	-٥,٢	-٤,٠
نيجيريا[١]	٢,٦	١,٢	-٢,٠	-٢,٧	-٠,٥	-٠,٢	١,٣	٦,٨	٥,٧	٣,٦	١,٣
رواندا	-٩,٥	-١٠,١	-١١,٩	-١٢,١	-١٠,٩	-٩,٤	-١١,٥	-١٢,٧	-١٣,٨	-١٥,٩	-٧,٦
سان تومي وبرينسيبي	-١٥,٣	-١٣,٠	-١٢,٨	-١١,٢	-١٣,١	-١٤,٥	-١٢,٣	-١,٩	-٣,٣	-٣,٦	-٣,٧
السنغال	-٧,٣	-٨,٨	-٧,٩	-١٠,٩	-١٢,١	-٢٠,٠	-١٩,٨	-١٢,٥	-٨,٠	-٥,٤	-٤,٩
سيشيل	-٠,٣	-٢,٤	-٢,٨	-١٢,٥	-١٠,٥	-٧,٥	-٦,٥	-٨,١	-٦,٦	-٦,٩	-٨,٠
سيراليون	-١١,٧	-٩,٣	-٧,٨	-٥,٨	-٧,٣	-٦,٤	-٩,٥	-٣,٨	-٣,٤	-٢,٠	-٣,٣
جنوب إفريقيا	-٢,٤	-٢,٩	-٢,٦	-٢,٠	-٣,٧	-٠,٣	-١,١	-٠,٧	-٠,٩	-١,٢	-١,٩
جنوب السودان	-٢٣,٧	-١١,٤	-٤,٨	-٣١,٧	-٠,١	-٧,٩	-١٨,٤	-١٣,٩	-٣,٨	-٤,٤	-٦,٠
تنزانيا	-٢,٨	-٤,٢	-٢,٣	-٢,٣	-٣,٥	-٧,٤	-٣,٨	-٢,٦	-٢,٦	-٢,٧	-٢,٨
توغو	-١,٥	-٢,٦	-٠,٨	-٠,٣	-٢,٢	-٣,٥	-٤,٠	-٣,٢	-١,٨	-٠,٦	-٠,٢
أوغندا	-٤,٨	-٦,١	-٦,٩	-٩,٥	-٨,٤	-٨,٦	-٧,٦	-٧,٥	-٥,٠	-٣,٧	-١,٦
زامبيا	-١,٧	-١,٣	-٠,٥	-١١,٨	-١١,٩	-٣,٧	-٣,٠	-٢,٦	-١,٣	-٢,٧	-٣,٣
زمبابوي	-٠,٩	-٢,٦	-٢,٣	-١,٧	-٠,٧	-٠,٦	-٠,٣	-١,٠	-٣,١	-٣,٦	-٣,١

[١] راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان وبوليفيا وإريتريا ولبنان ونيجيريا وباكستان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا و الضفة الغربية وغزة وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطْرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦
الاقتصادات المتقدمة										
رصيد الحساب المالي	٣٩٨,٤	٤٧٧,٣	١٢٦,٢	-٤٢,٨	٤٤٥,٥	-١١٨,١	-١٣٩,٢	١٦٥,٧	-٧٦,٣	٤٢,٦
الاستثمار المباشر، صاف	٢٣١,٨	-١١٧,٠	١,٠	٤٨,٧	٦٧٨,٩	٤٨٤,٨	٣٢٤,٩	٤٣٦,٦	٢٦٨,٤	٣٣٣,١
استثمارات الحافظة، صافية	٢٤,٠	٥٠٣,٠	٦١,١	١٢١,٩	٢٧٤,٤	-٧٦٣,١	-٤١٥,٨	-٣٥٢,٨	-٦٨٢,٦	-٣٩٣,٢
المشتقات المالية، صافية	٣٧,٩	٥٠,٩	٣,٧	٧١,١	٤٢,٥	٥,٤	-١٥,٤	٦٠,٦	١٠٣,٦	٥٩,٥
استثمارات أخرى، صافية	-١٤٤,٦	-٩٠,٧	-٨,٢	-٦٤٣,٨	-١,١٨٤,١	٣٦٦,٣	١٠,٧	-١,٩	٧٩,٣	-١٢٧,٤
التغير في الاحتياطيات	٢٤٩,١	١٣١,٢	٦٩,٩	٣٦٠,٥	٦٣٥,٣	-٢١٠,٨	-٤٢,٥	٢٣,٧	١٥٥,٥	١٧١,٠
الولايات المتحدة										
رصيد الحساب المالي	-٣٧٣,٢	-٣٠٢,٩	-٥٥٨,٤	-٦٧٢,٠	-٨٢٥,٦	-٨٧٥,٦	-١,٠٧٣,٠	-١,١٢٨,٦	-١,٢٤٠,٨	-١,١٥٤,٥
الاستثمار المباشر، صاف	٢٨,٦	-٣٤٥,٤	-٢٠١,١	١٤٥,٣	-١٣٥,٨	-٢٨,٠	-١٠,٩	٢٥,١	-١٤٥,٠	-٩٥,٧
استثمارات الحافظة، صافية	-٢٥٠,١	٧٨,٨	-٢٤٤,٩	-٥٤٠,٢	٩٧,٤	-٤٣٨,٣	-١,١٨٤,١	-٩٦١,١	-٩٦٦,٠	-٦٣٩,٩
المشتقات المالية، صافية	٢٤,٠	-٢٠,٤	-٤١,٧	-٥,١	-٣٩,٠	-٨٠,٧	-١٥,٦	-٤٢,٣	٣٢,٥	-٢٦,٠
استثمارات أخرى، صافية	-١٧٤,١	-٢٠,٨	-٧٥,٤	-٢٨٠,٩	-٨٦٢,٢	-٣٣٤,٤	١٣٧,٥	-١٥٢,٤	-١٦٤,٣	-٣٩٢,٩
التغير في الاحتياطيات	-١,٧	٥,٠	٤,٧	٩,٠	١١٤,٠	٥,٨	٠,٠	٢,١	٢,٠	٠,٠
منطقة اليورو										
رصيد الحساب المالي	٣٧٧,٠	٣٥٨,١	٢٣٧,٨	٢٢٦,٠	٤٢٠,٤	٦١,٤	٣٣٧,٤	٥٠٨,١	...	...
الاستثمار المباشر، صاف	١٨,٦	١٣٠,١	٦٧,٧	-١٩١,٢	٤٨٨,١	٢٦٦,٠	٥١,٣	١٧٢,٤	...	...
استثمارات الحافظة، صافية	٤٠٧,٠	٢٦٨,٣	-١٠٤,٩	٥٢٥,٧	٣٠٠,٠	-٢٦٣,٥	-٥٩,١	-٨٠,٤	...	...
المشتقات المالية، صافية	٧,٦	٦٠,٨	-٩,٨	٢١,٧	٧٥,٥	١١٢,٨	٨,٨	٥١,٢	...	...
استثمارات أخرى، صافية	-٥٤,٧	-١٣١,٠	٢٧٨,٢	-١٤٥,٤	-٥٩٧,٥	-٧٢,٧	٣٤٩,٨	٣٥٩,٨	...	...
التغير في الاحتياطيات	-١,٥	٢٩,٩	٦,٦	١٥,٢	١٥٤,٣	١٨,٩	-١٣,٤	٥,٠	...	...
ألمانيا										
رصيد الحساب المالي	٣١٠,٣	٣٠٨,٥	٢٢٤,٩	١٩٢,٨	٢٤٢,٧	١٥٨,٨	٢١١,٤	٢٧٣,٨	٢٧١,٧	٢٧١,٣
الاستثمار المباشر، صاف	٤١,٧	٤٦,٧	٩٥,٥	-٣١,٤	٨٦,٧	٦٤,٢	٢٦,١	٣٢,٨	٤٦,٨	٣٩,٢
استثمارات الحافظة، صافية	٢٢٠,٧	١٧٧,٤	٨٢,٩	١٩,٧	٢٣٧,٧	١٤,٦	٢,٣	٣٤,٠	٢١,٥	٢٠,٧
المشتقات المالية، صافية	١٢,٦	٢٦,٨	٢٣,٠	١٠٦,٣	٥٨,٣	٤٧,٠	٣٨,٧	٤٥,٥	٤٧,١	٤٦,٠
استثمارات أخرى، صافية	٣٦,٨	٥٧,١	٢٤,١	٩٨,٢	-١٧٧,٧	٢٨,٤	١٤٣,٣	١٦٣,١	١٥٦,٣	١٦٥,٤
التغير في الاحتياطيات	-١,٤	٠,٥	-٠,٦	-٠,١	٣٧,٧	٤,٧	١,٠	-١,٦	٠,٠	٠,٠
فرنسا										
رصيد الحساب المالي	-٣٠,٤	-١٣,٣	٠,٤	٦٩,٩-	١,٨	-٤٣,٩	-٣٩,٤	-٧,٥	٣,٥	٠,٣
الاستثمار المباشر، صاف	٢,٨	٦٠,٩	٣١,٠	١٠,٥	٢١,٠	-١٠,٥	٥١,٩	-١٠,٥	١٤,٢	٢٨,٥
استثمارات الحافظة، صافية	١١,٨	٧,٨	-٧٥,١	-٣٣,٢	١١,٠	-٩٠,٢	-١٢٩,٦	٥٥,١	٥٣,٦	٤٤,٧
المشتقات المالية، صافية	-١,٤	-٣٠,٥	٤,١	-٢٧,٢	٢١,٠	-٤١,٣	-١٨,٠	-٢٨,٠	-١٨,٦	-١٣,٨
استثمارات أخرى، صافية	-٤٠,٢	-٦٣,٧	٣٧,١	-٢٤,٦	-٧٨,٢	٩٦,٠	٧٨,١	-٢٥,٦	-٤٩,٣	-٦٤,٠
التغير في الاحتياطيات	-٣,٤	١٢,٣	٣,٢	٤,٦	٢٧,٠	٢,٠	-٢١,٧	١,٥	٣,٧	٥,٠
إيطاليا										
رصيد الحساب المالي	٦٣,٥	٤٤,٦	٦١,٦	٨٥,٦	٥٣,٥	-٨,٣	٣٤,٠	٥٥,٢	٢٦,١	٢٧,٢
الاستثمار المباشر، صاف	٢,٩	-٣,٦	٤,٠	٢٣,٩	٣١,٢	-١٤,٣	-١١,٥	١٢,٣	٣,٧	٤,١
استثمارات الحافظة، صافية	١٠٣,١	١٥٧,١	-٥٥,٧	١٣٣,٥	١٤٨,٨	١٧٨,٥	-٢٦,٩	-٧٩,٨	-١٦,٩	-٢٤,٢
المشتقات المالية، صافية	-٨,٤	-٣,٣	٣,٠	-٢,٩	-٠,٢	١٢,٢	-٥,٠	٣,٨	٢,٢	١,٤
استثمارات أخرى، صافية	-٣٧,١	-١٠٨,٧	١٠٦,٧	-٧٣,٤	-١٥٠,٧	-١٨٦,٨	٧٤,٤	١١٦,٥	٣٧,٢	٤٥,٩
التغير في الاحتياطيات	٣,٠	٣,١	٣,٦	٤,٦	٢٤,٥	٢,١	٣,٠	٢,٣	٠,٠	٠,٠
إسبانيا										
رصيد الحساب المالي	٤٠,٢	٣٦,٧	٣٠,٠	١٢,١	٣٠,٦	١٩,٥	٥٨,٧	٩٠,٨	٦٦,٥	٧٥,٢
الاستثمار المباشر، صاف	١٤,٩	-٢١,٢	١٠,٤	١٨,٨	-١٣,٧	٠,٩	٣,٨	٢٨,٩	٣٠,٧	٣٢,٥
استثمارات الحافظة، صافية	٣٦,٩	٢٨,٣	-٥٦,٧	٨٧,٨	٤٤,٥	٢٩,٧	-٢٤,٨	-٦,٤	٣٢,٤	٣٣,٢
المشتقات المالية، صافية	٨,٧	-١,١	-٦,٢	-٨,١	١,٠	٢,١	-٧,١	١,٣	٠,٠	٠,٠
استثمارات أخرى، صافية	-٢٤,٥	٢٨,١	٨١,٧	-٨٦,٠	-١٣,٤	-١٧,٩	٨٠,٣	٦٥,٦	٣,٤	٩,٤
التغير في الاحتياطيات	٤,١	٢,٦	٠,٨	-٠,٤	١٢,٢	٤,٧	٦,٥	١,٤	٠,٠	٠,٠

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦
اليابان										
رصيد الحساب المالي	١٦٨,٣	١٨٣,٩	٢٢٨,٣	١٣٢,٢	١٥٣,٣	٥٣,١	١٧٤,٣	١٧٠,٧	١٦٤,٨	١٥٩,٨
الاستثمار المباشر، صاف	١٥٥,٠	١٣٤,٦	٢١٨,٩	٨٧,٥	١٧٤,٧	١٢٦,٧	١٧٦,١	١٩٠,٦	١٧٨,٢	١٨٣,٣
استثمارات الحافظة، صافية	-٥٠,٦	٩٢,٢	٨٧,٤	٣٨,٥	-١٩٨,٣	-١٤٢,٦	١٩٥,٣	٩٣,٠	-٢٢,٦	-٢٠,٥
المشتقات المالية، صافية	٣٠,٤	٠,٩	٣,٢	٧,٨	١٩,٩	٣٨,٠	٤٤,٦	٢٩,١	٢٧,٩	٣١,٩
استثمارات أخرى، صافية	١٠,٠	-٦٧,٩	-١٠٦,٧	-١٢,٤	٩٤,١	٧٨,٤	-٢٧١,٥	-٧٧,٧	-٣٠,٢	-٤٦,٤
التغير في الاحتياطيات	٢٣,٦	٢٤,٠	٢٥,٥	١٠,٩	٦٢,٨	-٤٧,٤	٢٩,٨	-٦٤,٤	١١,٥	١١,٥
المملكة المتحدة										
رصيد الحساب المالي	-١٠٢,٤	-١٢٤,٠	-٩٨,٥	-٩٣,٨	-١٤,٢	-٧٨,٦	-١١٤,٥	-٧٩,٦	-١٢٨,٥	-١٣٢,١
الاستثمار المباشر، صاف	٤٦,١	٤,٩-	٤٢,٢-	١٤٠,٤-	١٥٦,٨	٨٠,٧	١٥,٠	٦٥,٣	٧,٩	٨,٥
استثمارات الحافظة، صافية	-٩٢,٨	-٣٥٤,٩	٣٤,٩	٣٦,٥	-٢٦١,٩	٤٤,٩-	٢١٧,٢	-٤١,٨	-٢١٤,٨	-٢٢٩,٢
المشتقات المالية، صافية	١٩,٣	١٠,٣	٢,٥	٣٣,١	-٣٧,٥	٥٩,٨-	١,٣	-٧,٦	٦,٩	٧,٤
استثمارات أخرى، صافية	-٨٣,٧	٢٠٠,٧	-٩٢,٥	-١٩,٧	١٠٤,٠	٥٣,٢-	-٣٤٣,٣	-٩٢,٦	٦٢,٥	٧٤,١
التغير في الاحتياطيات	٨,٨	٢٤,٨	١,١-	٣,٣-	٢٤,٤	١,٣-	٤,٦-	٣,٠-	٩,٠	٧,٢
كندا										
رصيد الحساب المالي	-٤٤,٢	-٣٥,٨	-٣٧,٩	-٣٤,٣	٤,٤	-٧,٦	-١١,٧	-١٤,٠	-٣١,١	-٣١,٩
الاستثمار المباشر، صاف	٥٣,٤	٢٠,٤	٢٦,٩	١٨,١	٤٤,٥	٣٨,٢	٤٦,٨	٢٧,٧	٣,٧	٢٦,٥
استثمارات الحافظة، صافية	-٧٤,٩	٣,٤	١,٦-	٦٧,٧-	-٤٣,٢	-١١٥,٣	١٥,٤	-٥٨,٤	-١٣,٥	-٢٠,٣
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	-٢٣,٥	-٥٨,٢	-٦٣,٣	١٤,٠	-١٧,١	٥٩,٠	-٨١,٠	١١,٢	-٢١,٣	-٣٨,١
التغير في الاحتياطيات	٠,٨	١,٥-	٠,١	١,٣	٢٠,٢	١٠,٦	٧,٠	٥,٤	٠,٠	٠,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[١]										
رصيد الحساب المالي	٣٠٨,١	٣٥٨,٦	٣١٥,٨	٣٧٧,٢	٦١٧,٤	٤٩٢,٧	٤٩٠,٩	٥٨٦,١	٦٠٥,٤	٦٢٢,٨
الاستثمار المباشر، صاف	-١٦٣,٨	٣٩,٤	-٣٥,٦	٧٠,١	-٤٩,١	-١٤,٨	١,٠-	-٦٤,٣	-٢٩,٤	-٤٧,٥
استثمارات الحافظة، صافية	١٥٣,٥	٣٦٧,٧	٣٠٨,١	٢٦٣,٠	٥٠١,٨	٣١٣,١	٤١٦,٠	٥٨١,٠	٤٦٩,٤	٤٧١,٧
المشتقات المالية، صافية	١,٨-	٢٣,٣	١٤,١	١٦,٥-	١١,٠-	٢٩,٧	٣٠,٢-	٣١,٣	١,٧	٧,٣
استثمارات أخرى، صافية	١٠٥,٣	-١٢٢,٩	٢,٠-	٢٦٢,٩-	٧٩,٢-	٣٦٢,٤	١٦٥,٧	-٣٨,٣	٤١,٧	٥٠,٠
التغير في الاحتياطيات	٢١٤,٨	٥١,٢	٣٢,٣	٣٢٤,٨	٢٥٦,٤	-١٩٦,٩	٥٨,٥-	٧٦,٩	١٢٢,٤	١٤١,٧
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
رصيد الحساب المالي	-٢٧٨,٩	-٢٦٣,٤	-١٤١,٨	٤٧,٧	٢١٨,٥	٥٦٠,٤	١٩٨,٠	٣٨٠,٣	٤٨٨,٣	٣٦٠,٢
الاستثمار المباشر، صاف	-٢٩٧,١	-٣٦٦,١	-٣٤٥,١	-٣١٣,٨	-٤٨٦,٩	-٢٤٧,١	-١٢٩,٤	-١٢٥,٩	-١٦٤,٩	-٢٤٦,٠
استثمارات الحافظة، صافية	-٢١٢,٣	-١٠٦,٩	-٧٥,٩	-١٠,٥	١٢١,٩	٥٠٨,٨	٢٠٧,٨	٢٦٤,٧	٢٠٥,٦	١٥٥,٣
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	٤٧,٠	٩٧,٨	١٠٣,٩	٢٥٣,٣	٦٩,٣	١٧٦,١	٦٩,٩-	١٤١,٨	١١٥,٢-	٧٧,٣-
التغير في الاحتياطيات	١٨٦,٤	١١٣,٨	١٧٠,١	٨٩,٧	٥٢٠,٧	١١١,١	١٧٥,٩	٦٢,٨	٥٣٨,٣	٥٠٨,١

الجدول ألف–١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦
المجموعات الإقليمية										
آسيا الصاعدة والنامية										
رصيد الحساب المالي	-٥٨,٨	-٢٦١,٠	-٥١,٦	١٥٧,١	١٤١,٢	٢٠٧,٣	٢١٤,٩	٤١١,٥	٦٠٤,٣	٤٩٨,٩
الاستثمار المباشر، صاف	-١٠٨,٤	-١٦٨,٢	-١٤٣,٤	-١٦٣,٦	-٢٥٨,٦	-٦٤,٢	-١١٦,٩	-٩٢,٥	-٥٧,٨	-٢١,١
استثمارات الحافظة، صافية	-٧٠,٠	-١٠٠,٤	-٧١,٦	-١٠٦,٨	-٢٠,٣	-٣٠٩,٦	-٣٩,٢	-٢١٥,٣	-١٧٤,٣	-١٣٢,٤
المشتقات المالية، صافية	٢,٣	٤,٧	-٢,٥	١٥,٨	-٢,٣	-١٨,٣	-٢١,٢	-٣٤,٥	-٢٤,٨	-٢٤,٨
استثمارات أخرى، صافية	-٨١,٩	-١٨,٥	٦٩,٥	٢٤٣,٥	١٤٧,٣	١٠٤,٧-	٣٧,٦-	١٢٦,٣	١٥,٦-	٤٣,٣-
التغير في الاحتياطيات	١٩٩,١	٢٢,٠	٩٦,٨	١٦٨,٥	٢٧٥,٨	٤٩,١	٧٤,٩	٥٧,٣-	٣٦١,٨	٣٦٤,٢
أوروبا الصاعدة والنامية										
رصيد الحساب المالي	-٢٦,٧	-١٠٥,٢	-٥٨,٩	-٩,٩	-٩٤,٠	-١٥٨,٣	-٢٢,٥	-٢٦,٨	-٥٢,٦	-٣٧,٩
الاستثمار المباشر، صاف	-٢٨,٠	-٢٦,٣	-٥١,٣	-٣٨,٦	-٤٠,٨	-٤٠,٧	-٣١,٤	-٣٤,٦	-٤٣,٥	-٦٠,٧
استثمارات الحافظة، صافية	-٣٤,٩	-٩,٩	-٢,٨	-٢١,٥	-٤٩,٢	-٣٢,٢	-١٦,١	-٢٥,٩	-٢٥,٢	-١١,٤
المشتقات المالية، صافية	-٢,٢	-٣,٠	-١,٣	-٠,٣	-٤,٦	-٥,٦	-٥,٠	-٤,٨	-٠,٢	-٠,٨
استثمارات أخرى، صافية	-٢٥,٠	-٧٩,٠	-١٩,٥	-٣١,٢	-٣٧,٢	-١٤٠,٧	-٢٧,٨	-٤,٩	-٣٩,٣	-١٦,١
التغير في الاحتياطيات	١٣,٤	٤٥,٦	٩٢,٢	٤,٤-	١٢٧,٢	٣١,٦	٤٧,٩	٣٣,٧	٥٥,٢	٤٩,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
رصيد الحساب المالي	-١١١,١	-١٦٦,٦	-١٢٤,٥	-١٣,٤	-١٠٧,٧	-١٤٧,٣	-٩٨,٢	-٩٧,٤	-٩٨,٧	-١٠٣,٦
الاستثمار المباشر، صاف	-١٢٠,٧	-١٤٨,٢	-١١٤,٣	-٩٤,٤	-١٠٢,٩	-١٢٠,٢	-١٣٢,٦	-١١٩,٩	-١١٤,٠	-١٣٢,٧
استثمارات الحافظة، صافية	-٤٥,٧	-١٦,٥	-١,٩	-٩,٥	-١٦,٥	-١٢,٣	-٢٤,٢	-١٣,١	-١,٢	-٦,١
المشتقات المالية، صافية	٣,٩	٤,٠	٤,٩	٥,٧	٢,٠	٢,٣	-٧,١	-١,٦	-١,٤	-٢,٨
استثمارات أخرى، صافية	٣٣,٩	-١٧,٠	١٩,٣	٦٩,٤	-٤١,١	-٢٤,١	-١٥,٧	-٠,٦	-٣٧,٨	-٢,٢
التغير في الاحتياطيات	١٧,٣	١١,٠	-٣٢,٣	١٥,٤	٥٠,٨	-١٧,٨	-١,٥	-٨,٣	-٥٢,٩	-٤٠,١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى										
رصيد الحساب المالي	-٣٧,٤	-٩٦,٩	-٣٠,٢	-٨٦,٠	-١٠٩,٠	-٣٩٤,٣	-١٦٧,١	-١١٦,٦	-٦٤,٨	-٣٢,٩
الاستثمار المباشر، صاف	-٤,٠	-١١,٠	-٨,٣	-٩,٣	-٢٢,٠	-٤,٠	-٤٠,٣	-٢٤,٤	-١٥,٣	-٢٢,١
استثمارات الحافظة، صافية	-٣٧,٧	-٥,٥	-١٩,١	-٨٢,٣	-٦٧,٦	-١٥٣,٤	-١٦١,٣	-٧٢,٢	-٦٣,٣	-٤٤,٧
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	٧١,٥	-٧٨,٦	-٨,٢	-٨٢,٥	-١٧,٤	-١٩٢,٤	-١٠,٦	-١,٦	-٤٥,٨	-٣٤,٢
التغير في الاحتياطيات	-٦٠,٠	-٣٠,٤	-٩,٢	-٨٣,١	-٤٦,٩	-٥٦,٧	-٦٠,٠	-٧٠,٧	-٦١,٩	-٤٦,٣
إفريقيا جنوب الصحراء										
رصيد الحساب المالي	-٤٤,٩	-٣٨,٠	-٥٤,٦	-١٩,٩	-١٨,٠	-٥٢,٢	-٦٣,٢	-٢٣,٦	-٢٩,٤	-٣٠,١
الاستثمار المباشر، صاف	-٣٥,٩	-١٢,٤	-٢٧,٩	-٧,٨	-٦٢,٧	-١٨,٠	-٤١,٩	-٣٩,٥	-٤٩,٩	-٥١,٥
استثمارات الحافظة، صافية	-٢٤,١	-٥,٤	-١٨,٦	-٢,١	-٤١,٩	-١,٣	-٠,٩	-١٠,٠	-٨,٠	-٤,٣
المشتقات المالية، صافية	-٠,٠	-٠,٦	-٠,٢	-٠,٩	-٠,٢	-١,٤	-٢,٤	-٠,٩	-١,٠	-٠,٨
استثمارات أخرى، صافية	-١,٤	-٢٤,٤	-١٢,٦	-٨,٤	-١٧,١	-٢٨,٢	-٩,٦	-١٩,٤	-٢٣,٣	-١٨,٦
التغير في الاحتياطيات	١٦,٥	٤,٨	٤,٣	-٦,٧	-٢٠,٠	-٨,٦	-٨,٤	-٧,٣	-٦,٣	-٧,٩

الجدول ألف–١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
رصيد الحساب المالي	١٦,٥	١٦٥,١	٦٣,٠	٥١,٨-	١٦٣,٢	٤٧٦,٦	١٩٤,٠	١٩٢,١	١٢٦,٠	١٠٢,٨
الاستثمار المباشر، صاف	٢٣,٧	١٧,٥	٦,١	٦,٨	٧,٤-	٢٦,٠	٢٢,٣-	٣٣,٩	١١,٢	٧,٣
استثمارات الحافظة، صافية	٣٢,٤-	٦,١	١٦,٩	٨١,٧	٨٣,٦	١١٨,٩	١٥٢,٧	٧٦,٨	٦٣,٣	٤٤,١
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	٩٩,٣	١٠٨,٠	٢٧,٧	٦١,٤-	٣٨,١	٢٥٨,٠	١١,٦	٢٥,٨	٤,٢	٢١,٤
التغير في الاحتياطيات	٦٧,١-	٤٠,٠	١٠,٦	٨٥,٧-	٤٩,٨	٧٨,١	٥٥,٦	٥٩,٥	٤٦,٩	٣١,٩
غير الوقود										
رصيد الحساب المالي	٢٩٥,٥-	٤٢٨,٦-	٢٠٤,٨-	٩٩,٥	٥٥,٣	٨٣,٨	٤,٠	١٨٨,٢	٣٦٢,٣	٢٥٧,٤
الاستثمار المباشر، صاف	٣٢٠,٨-	٣٨٣,٧-	٣٥١,٢-	٣٢٠,٦-	٤٧٩,٦-	٢٧٣,١-	١٠٧,٢-	١٥٩,٨-	١٧٦,١-	٢٥٣,٣-
استثمارات الحافظة، صافية	١٨٠,٠-	١١٣,٠-	٩٢,٨-	٩٢,١-	٣٨,٢	٣٨٩,٩	٥٥,١	١٨٧,٩	١٤٢,٣	١١١,٢
المشتقات المالية، صافية	٤,١	٥,٠	٣,٩	٢٢,٨	٥,١-	١٦,٤	١٦,٨	٤٠,١	٢٢,٦	٢٢,١
استثمارات أخرى، صافية	٥٢,٢-	١٠,٢-	٧٦,١	٣١٤,٧	٣١,١	٨١,٩-	٨١,٥-	١١٦,١	١١٩,٤-	٩٨,٧-
التغير في الاحتياطيات	٢٥٣,٥	٧٣,٩	١٥٩,٥	١٧٥,٤	٤٧٠,٩	٣٢,٩	١٢٠,٣	٣,٣	٤٩١,٤	٤٧٦,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
رصيد الحساب المالي	٣٣٠,٢-	٣٥٦,٦-	٢٩٦,٠-	١١٥,٨-	٢٩٠,٨-	٤٢١,٩-	٢٨١,٧-	٢٩٩,٥-	٣٣١,٩-	٣٦٦,١-
الاستثمار المباشر، صاف	٢٥٦,٥-	٢٨٧,٨-	٢٧٣,٣-	٢٣٣,٥-	٢٨٥,٠-	٢٩٢,٨-	٢٧٠,٢-	٢٩٦,٩-	٢٧٥,٥-	٣٢١,٦-
استثمارات الحافظة، صافية	١٢٩,١-	٣٨,٣-	٣٥,٤-	٥٥,٨-	١٨,٩-	٧٥,٦	٣٥,٥-	٤٤,٠-	٣٩,٨-	٣٧,٩-
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	١١,٩	١١,٣
استثمارات أخرى، صافية	٢٧,٠-	٢٧,٢-	٦٤,٧-	٣٣,٧	١٩٩,٥-	١٦١,٥-	١٣٢,٩-	٥٧,٥-	١٦٨,٥-	١٥٦,٢-
التغير في الاحتياطيات	٧٨,٤	٣,٣-	٧٨,٣	١٣١,٥	٢٠٨,١	٤٨,٠-	١٤٩,٦	٧٢,٥	١٣٨,٥	١٣٨,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠–٢٠٢٤										
رصيد الحساب المالي	٥٧,٧-	٤٣,٦-	٤٨,٢-	٢٨,١-	٣٩,٥-	٣٨,٦-	٤٢,٤-	٤٣,٢-	٧٦,١-	٧٤,٩-
الاستثمار المباشر، صاف	٢٦,٢-	٢٤,٦-	٣٢,٤-	٢٢,٦-	٣٣,٨-	٢٢,٣-	٣٥,٣-	٧٦,٥-	٤٩,٦-	٥٧,٩-
استثمارات الحافظة، صافية	٣٦,٩-	٢١,٣-	١٧,٤-	٣,٩	٢٢,٣-	٣١,٢	٧,٨	٣,٢	٢,٠	١,٩
المشتقات المالية، صافية	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
استثمارات أخرى، صافية	١١,٢-	١,٦-	٢,٤	١١,٣	٥,٧	٢٥,٥-	٢٤,٨-	١٠,٠	٥٣,١-	٣٤,٩-
التغير في الاحتياطيات	١٧,٢	٤,٢	٠,٩-	٢٠,٤-	١٠,٥	٢١,٧-	٩,٦	٢٠,٤	٢٥,١	١٦,٥
للتذكرة										
العالم										
رصيد الحساب المالي	١١٩,٥	٢١٣,٩	١٥,٦-	٥,٠	٦٦٤,٠	٤٤٢,٣	٥٨,٩	٥٤٥,٩	٤١٢,٠	٤٠٢,٨

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.

[١] باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات							توقعات		
	٢٠١٦-٢٠٠٧	٢٠١٨-٢٠١١	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	متوسط ٢٠٣٠-٢٠٢٧
الاقتصادات المتقدمة											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٠	٠,٥	٠,٦	٠,٢	٠,٨	-٠,٢	٠,٠	٠,١	-٠,١	٠,١	٠,٠
رصيد الحساب الجاري	٠,٠	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٠,٨	-٠,٤	٠,٠	٠,١	-٠,١	٠,١	٠,١
الادخار	٢١,٦	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٢,٦	٢٣,٥	٢٣,٠	٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٩	٢٢,٠	٢٢,١
الاستثمار	٢١,٧	٢١,٧	٢٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٨	٢٣,٤	٢٢,٥	٢٢,٢	٢٢,١	٢٢,٠	٢٢,١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	-٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الولايات المتحدة											
صافي الإقراض والاقتراض	-٣,٠	-٢,٣	-٢,١	-٢,٨	-٣,٦	-٣,٨	-٣,٤	-٤,٠	-٤,٠	-٣,٦	-٣,٦
رصيد الحساب الجاري	-٢,٩	-٢,٢	-٢,١	-٢,٨	-٣,٦	-٣,٨	-٣,٣	-٤,٠	-٤,٠	-٣,٦	-٣,٦
الادخار	١٧,٢	١٨,٦	١٩,٣	١٨,٢	١٧,٦	١٨,٢	١٧,٠	١٦,٥	١٧,٣	١٧,٦	١٧,٧
الاستثمار	٢٠,٣	٢٠,٧	٢١,٧	٢١,٤	٢١,٤	٢٢,٠	٢١,٦	٢١,٥	٢١,٤	٢١,٢	٢١,٣
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
منطقة اليورو											
صافي الإقراض والاقتراض	١,٠	٢,٢	٢,٢	١,٨	٣,١	٠,٩	٢,٠	٢,٧	...	...	...
رصيد الحساب الجاري	٠,٩	٢,٢	٢,٤	١,٨	٢,٨	-٠,١	١,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٢	٢,١
الادخار	٢٢,٥	٢٣,٣	٢٥,٤	٢٤,٤	٢٦,٤	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٨	٢٤,٧	٢٤,٦	٢٤,٦
الاستثمار	٢٠,٩	٢٠,٤	٢٢,٤	٢٢,٠	٢٢,٨	٢٣,٩	٢٢,٤	٢١,٣	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٧
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,٠	-٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,١	٠,٣	٠,٠	...	...	...
ألمانيا											
صافي الإقراض والاقتراض	٦,٨	٧,٥	٧,٧	٦,٠	٦,٨	٣,٣	٤,٩	٥,١	٥,٤	٥,١	٤,٥
رصيد الحساب الجاري	٦,٨	٧,٦	٧,٩	٦,٣	٦,٩	٣,٨	٥,٥	٥,٦	٥,٤	٥,١	٤,٥
الادخار	٢٦,٧	٢٧,٩	٢٩,٣	٢٨,٠	٢٩,٦	٢٧,١	٢٧,٥	٢٧,١	٢٦,٧	٢٥,٨	٢٥,٦
الاستثمار	١٩,٩	٢٠,٣	٢١,٤	٢١,٧	٢٢,٧	٢٣,٣	٢٢,٠	٢١,٥	٢١,٣	٢٠,٧	٢١,٢
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,٣	-٠,١	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فرنسا											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٧	-٠,٨	٠,٧	-٢,٠	٠,٦	-١,٠	-٠,٨	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,١
رصيد الحساب الجاري	-٠,٧	-٠,٨	٠,٦	-٢,٠	٠,٣	-١,٤	-١,٠	٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,١
الادخار	٢١,٣	٢١,١	٢٣,٦	٢٠,٨	٢٣,٧	٢٢,٦	٢١,٩	٢١,٦	٢١,٦	٢١,١	٢٠,٨
الاستثمار	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٣,٤	٢٤,٠	٢٣,٠	٢١,٥	٢١,٧	٢١,٣	٢٠,٩
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
إيطاليا											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٥	١,١	٣,١	٣,٨	٢,٢	-١,٢	٠,٩	١,١	١,٠	١,٠	١,٨
رصيد الحساب الجاري	-٠,٦	١,١	٣,٢	٣,٨	٢,١	-١,٧	٠,١	١,١	١,٠	١,٠	١,٧
الادخار	١٨,٧	١٩,١	٢١,٥	٢١,٧	٢٤,١	٢٢,٩	٢٣,١	٢٣,٥	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٦,١
الاستثمار	١٩,٣	١٨,١	١٨,٤	١٧,٩	٢٢,٠	٢٤,٦	٢٢,٩	٢٢,٤	٢٢,٧	٢٣,٨	٢٤,٤
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٨	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
إسبانيا											
صافي الإقراض والاقتراض	-١,٥	١,٨	٢,٥	١,٢	١,٦	١,٣	٣,٩	٤,٣	٣,٥	٣,٧	٢,٤
رصيد الحساب الجاري	-١,٩	١,٤	٢,١	٠,٨	٠,٨	٠,٤	٢,٧	٣,٢	٢,٧	٢,٦	٢,٢
الادخار	١٩,٩	٢٠,٦	٢٣,٠	٢١,٤	٢٢,٦	٢٣,١	٢٣,٩	٢٤,٤	٢٤,٣	٢٤,٤	٢٣,٦
الاستثمار	٢١,٨	١٩,٢	٢٠,٩	٢٠,٦	٢١,٩	٢٢,٧	٢١,١	٢١,٢	٢١,٧	٢١,٨	٢١,٥
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٩	٠,٩	١,١	١,١	٠,٩	١,٠	٠,٢
اليابان											
صافي الإقراض والاقتراض	٢,٥	٢,٤	٣,٤	٢,٩	٣,٨	٢,١	٣,٦	٤,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٥
رصيد الحساب الجاري	٢,٦	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٣,٩	٢,١	٣,٧	٤,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٥
الادخار	٢٧,٠	٢٧,٢	٢٩,٢	٢٨,٢	٢٩,٧	٢٨,٩	٢٩,٨	٣٠,٩	٣٠,٤	٣٠,١	٢٩,٩
الاستثمار	٢٤,٤	٢٤,٧	٢٥,٨	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٦,٨	٢٦,١	٢٦,١	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٣
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,١	-٠,١	٠,٠	-٠,١	٠,٠	-٠,١	٠,٠	-٠,١	-٠,١	٠,٠
المملكة المتحدة											
صافي الإقراض والاقتراض	-٣,٩	-٤,٢	-٢,٧	-٣,١	-٠,٥	-٢,٢	-٣,٧	-٢,٨	-٣,٢	-٣,١	-٢,٦
رصيد الحساب الجاري	-٣,٨	-٤,٠	-٢,٧	-٢,٩	-٠,٤	-٢,١	-٣,٥	-٢,٧	-٣,١	-٣,٠	-٢,٤
الادخار	١٣,٠	١٣,٢	١٥,٦	١٤,٦	١٧,٢	١٦,٦	١٤,٣	١٥,٠	١٣,٨	١٤,١	١٤,٦
الاستثمار	١٦,٨	١٧,٢	١٨,٢	١٧,٦	١٧,٧	١٨,٧	١٧,٨	١٧,٧	١٦,٩	١٧,١	١٧,٠
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات							توقعات		
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١١-٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	متوسط ٢٠٢٧-٢٠٣٠
كندا											
صافي الإقراض والاقتراض	-٢,٤	-٢,٩	-٢,٠	-٢,٠	٠,٠	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٥	-١,٤	-١,٣	-٠,٨
رصيد الحساب الجاري	-٢,٤	-٢,٩	-٢,٠	-٢,٠	٠,٠	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٥	-١,٤	-١,٣	-٠,٨
الادخار	٢١,٥	٢١,١	٢١,١	٢٠,٧	٢٤,٣	٢٥,٠	٢٣,٣	٢٢,٧	٢١,٨	٢١,٩	٢٢,٠
الاستثمار	٢٣,٩	٢٤,٠	٢٣,٠	٢٢,٧	٢٤,٣	٢٥,٣	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٣,٢	٢٢,٨
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اقتصادات متقدمة أخرى[1]											
صافي الإقراض والاقتراض	٤,٢	٤,٥	٤,٤	٥,١	٦,٦	٦,٦	٥,٧	٦,٦	٦,٤	٦,٢	٦,١
رصيد الحساب الجاري	٤,٣	٤,٦	٤,٤	٥,٠	٦,٧	٦,٥	٥,٥	٦,٥	٦,٣	٦,١	٦,٠
الادخار	٣٠,٥	٣٠,٥	٣٠,٠	٣١,٢	٣٣,٣	٣٣,١	٣١,٣	٣٢,١	٣١,٢	٣٠,٩	٣١,٠
الاستثمار	٢٦,٠	٢٥,٨	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٦,٣	٢٦,٣	٢٥,٦	٢٥,٣	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٥,١
رصيد الحساب الرأسمالي	-٠,١	-٠,١	٠,٠	٠,١	-٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية											
صافي الإقراض والاقتراض	١,٣	٠,٥	٠,١	٠,٦	١,٠	١,٦	٠,٧	١,٠	١,٠	٠,٧	٠,٥
رصيد الحساب الجاري	١,٣	٠,٤	٠,١	٠,٥	٠,٩	١,٦	٠,٧	١,٠	١,٠	٠,٦	٠,٤
الادخار	٣٢,٤	٣٢,٢	٣٢,٠	٣٢,٦	٣٤,١	٣٤,٤	٣٢,٧	٣٢,٥	٣١,٦	٣١,٧	٣٢,١
الاستثمار	٣١,٢	٣١,٩	٣٢,١	٣٢,٢	٣٣,٣	٣٢,٩	٣٢,١	٣١,٦	٣٠,٨	٣١,١	٣١,٨
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
صافي الإقراض والاقتراض	٢,٥	١,٠	٠,٥	١,٥	١,٢	١,٣	١,٠	١,٦	٢,٢	١,٧	١,٢
رصيد الحساب الجاري	٢,٥	١,٠	٠,٤	١,٥	١,٢	١,٣	١,٠	١,٦	٢,٢	١,٧	١,٢
الادخار	٤٢,٦	٤١,٣	٣٩,٣	٣٩,٩	٤٠,٦	٤٠,٦	٣٩,٠	٣٩,١	٣٨,٢	٣٨,٠	٣٨,٣
الاستثمار	٤٠,٢	٤٠,٣	٣٨,٨	٣٨,٣	٣٩,٤	٣٩,٢	٣٨,٠	٣٧,٦	٣٦,١	٣٦,٤	٣٧,٠
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أوروبا الصاعدة والنامية											
صافي الإقراض والاقتراض	-٠,٥	٠,٢	١,٨	٠,٦	٢,٠	٢,٨	-٠,١	٠,٢	-٠,٨	-٠,٦	-٠,٥
رصيد الحساب الجاري	-٠,٦	-٠,١	١,٤	٠,١	١,٦	٢,٦	-٠,٤	-٠,١	-١,١	-١,٠	-٠,٧
الادخار	٢٣,٩	٢٤,٧	٢٥,٠	٢٤,٦	٢٦,٩	٢٩,١	٢٦,٤	٢٥,٣	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٥,٨
الاستثمار	٢٤,٤	٢٤,٦	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٥,٣	٢٦,٣	٢٦,٥	٢٥,٣	٢٥,٩	٢٦,٢	٢٦,٥
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
صافي الإقراض والاقتراض	-٢,٠	-٢,٦	-٢,١	-٠,١	-١,٩	-٢,٣	-١,٣	-١,١	-١,٣	-١,٣	-١,٣
رصيد الحساب الجاري	-٢,٠	-٢,٦	-٢,١	-٠,٢	-١,٨	-٢,٢	-١,٢	-٠,٩	-١,١	-١,١	-١,٢
الادخار	١٩,٦	١٨,٢	١٦,٨	١٧,٧	١٨,٧	١٨,١	١٨,٣	١٨,٦	١٨,٠	١٨,٢	١٨,٦
الاستثمار	٢١,٧	٢٠,٨	١٨,٩	١٨,٠	٢٠,٦	٢٠,٤	١٩,٥	١٩,٥	١٩,٢	١٩,٤	١٩,٩
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
صافي الإقراض والاقتراض	٥,٩	٤,٠	٠,٧	-٣,٠	٢,٩	٧,٨	٣,٧	٢,٣	١,٢	٠,٦	٠,٤
رصيد الحساب الجاري	٥,٩	٣,٩	٠,٩	-٣,٠	٣,١	٨,٠	٤,٠	٢,٣	١,١	٠,٦	٠,٤
الادخار	٣٤,٢	٣١,٢	٢٧,٤	٢٢,٧	٢٨,٦	٣٣,٤	٣٠,٨	٢٨,٨	٢٧,٩	٢٧,٥	٢٧,٤
الاستثمار	٢٨,٢	٢٧,٠	٢٦,٦	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٦,١	٢٧,٦	٢٧,١	٢٧,٣	٢٧,٦	٢٨,١
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,٠	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إفريقيا جنوب الصحراء											
صافي الإقراض والاقتراض	-١,٠	-١,٩	-٢,٢	-٢,٠	-٠,٤	-١,٧	-٢,٠	-١,٠	-١,٣	-١,٤	-١,٤
رصيد الحساب الجاري	-١,٦	-٢,٣	-٢,٥	-٢,٤	-٠,٧	-٢,٠	-٢,٤	-١,٥	-١,٧	-١,٨	-١,٨
الادخار	١٧,٨	١٧,٣	١٩,٢	١٩,٠	٢٠,٤	١٩,٧	١٨,٥	١٩,٢	١٩,٢	١٩,٨	٢٠,٠
الاستثمار	١٩,٣	١٩,٤	٢١,٨	٢١,٤	٢١,٠	٢١,٥	٢٠,٨	٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٧	٢١,٨
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

	متوسطات							توقعات		
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١١-٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	متوسط ٢٠٢٧-٢٠٣٠
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
صافي الإقراض والاقتراض	٧,١	٥,١	٢,٠	-٢,٧	٤,٦	١٠,٣	٥,٤	٤,٦	٢,٩	٢,٣	٢,٢
رصيد الحساب الجاري	٧,٢	٥,١	٢,٢	-٢,٦	٥,٠	١٠,٦	٥,٧	٤,٧	٣,٠	٢,٣	٢,٢
الادخار	٣٣,٩	٣١,٢	٢٨,٩	٢٤,٢	٣١,٢	٣٦,٣	٣٣,٢	٣٢,٦	٣١,٢	٣٠,٧	٣٠,٢
الاستثمار	٢٦,٦	٢٥,٦	٢٦,٦	٢٦,٧	٢٦,٦	٢٦,٢	٢٨,٢	٢٨,٥	٢٩,٠	٢٩,٢	٢٩,٤
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	-٠,١	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١	-٠,١	-٠,١
غير الوقود											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٣	-٠,٣	-٠,١	٠,٩	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٣
رصيد الحساب الجاري	٠,٢	-٠,٤	-٠,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٣
الادخار	٣٢,١	٣٢,٣	٣٢,٤	٣٣,٥	٣٤,٤	٣٤,١	٣٢,٦	٣٢,٤	٣١,٧	٣١,٨	٣٢,٢
الاستثمار	٣١,٩	٣٢,٧	٣٢,٦	٣٢,٧	٣٤,٠	٣٣,٧	٣٢,٥	٣١,٩	٣٠,٩	٣١,٣	٣٢,٠
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
صافي الإقراض والاقتراض	-٢,٣	-٢,٥	-١,٨	-٠,٧	-١,٨	-٢,٦	-١,٤	-١,٤	-١,٦	-١,٧	-١,٧
رصيد الحساب الجاري	-٢,٦	-٢,٧	-٢,٠	-٠,٩	-١,٩	-٢,٧	-١,٥	-١,٥	-١,٨	-١,٩	-١,٨
الادخار	٢٣,٠	٢٢,٥	٢٢,٦	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٣,٥	٢٣,٧	٢٣,٥	٢٣,١	٢٣,٣	٢٣,٨
الاستثمار	٢٥,٦	٢٥,٢	٢٤,٦	٢٣,٩	٢٥,٧	٢٦,٢	٢٥,١	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٥,٢	٢٥,٦
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤											
صافي الإقراض والاقتراض	-٣,٢	-٣,٩	-٣,٠	-١,٨	-٢,٠	-٢,٠	-٢,٤	-٢,٥	-٤,٢	-٣,٨	-٢,٦
رصيد الحساب الجاري	-٤,٠	-٤,٥	-٣,٥	-٢,٣	-٢,٤	-٢,٤	-٢,٩	-٣,٣	-٤,٦	-٤,٣	-٣,٠
الادخار	٢٠,٦	١٩,٤	١٩,٣	١٨,٣	١٩,١	١٩,١	١٧,٢	١٥,٩	١٤,٩	١٦,١	١٧,٨
الاستثمار	٢٤,٩	٢٤,١	٢٣,٥	٢١,١	٢١,٨	٢١,٧	٢٠,٤	١٩,٥	١٩,٩	٢٠,٦	٢١,٠
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤
للتذكرة											
العالم											
صافي الإقراض والاقتراض	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٢
رصيد الحساب الجاري	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢
الادخار	٢٥,٥	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٦,٦	٢٧,٩	٢٧,٨	٢٦,٤	٢٦,٢	٢٥,٩	٢٦,٠	٢٦,٤
الاستثمار	٢٥,١	٢٥,٧	٢٦,٤	٢٦,٣	٢٧,١	٢٧,٤	٢٦,٥	٢٦,١	٢٥,٦	٢٥,٧	٢٦,٢
رصيد الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجَّحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتُستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB) (CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB) (KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

[١] ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف–١٥: ملخص السيناريو الأساسي متوسط الأجل على مستوى العالم

	متوسطات		توقعات			متوسطات	
	٢٠٠٧-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠٢٦	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠١٦-٢٠٢٣	٢٠٢٧-٢٠٣٠
	التغير السنوي ٪							
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	٣,٤	٣,١	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٣	٣,٢
الاقتصادات المتقدمة	١,٣	١,٨	١,٧	١,٨	١,٦	١,٦	١,٧	١,٦
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٣	٤,٠	٤,٧	٤,٣	٤,٢	٤,٠	٤,٣	٤,١
للتذكرة								
الناتج الممكن								
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١,٤	١,٦	١,٩	١,٨	١,٧	١,٦	١,٧	١,٥
حجم التجارة العالمية[١]	٣,٤	٢,٨	١,٠	**٣,٥**	٣,٦	٢,٣	٢,٦	٣,١
الواردات								
الاقتصادات المتقدمة	٢,٥	٢,٤	-٠,٧	٢,١	٣,١	١,٣	١,٤	٢,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٥	٣,٤	٣,٧	٥,٦	٤,٣	٤,٠	٤,٤	٤,٤
الصادرات								
الاقتصادات المتقدمة	٣,٠	٢,٢	٠,٩	١,٨	٢,١	١,٧	١,٦	٢,٥
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤,١	٣,٨	١,٤	٦,٥	٥,٩	٣,٣	٤,٣	٤,٠
معدلات التبادل التجاري								
الاقتصادات المتقدمة	٠,٢	٠,١	٠,٤	٠,٩	٠,٤	-٠,٥	٠,٣	-٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٠,١	٠,٠	-٠,٩	٠,٠	-١,٢	-٠,٣	-٠,٦	٠,٠
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي								
المصنوعات	٠,٤	١,٦	-١,٧	١,٣	٠,٦	-٠,١	٠,٠	٠,٦
النفط	-٣,٩	٤,٣	-١٦,٤	-١,٨	-١٢,٩	-٤,٥	-٩,١	٠,٥
السلع الأولية غير الوقود	١,٤	٥,٦	-٥,٧	٣,٧	٧,٤	٤,١	٢,٣	٠,٢
أسعار المستهلكين								
الاقتصادات المتقدمة	١,٦	٢,٨	٤,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٢	٣,٠	٢,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٥,٩	٦,١	٨,٢	٧,٩	٥,٣	٤,٧	٦,٥	٤,٠
أسعار الفائدة			٪					
سعر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل[٢]	١,٠	-٠,٦	-١,٣	٠,٨	١,٢	١,٤	٠,٥	١,٥
أرصدة الحساب الجاري	٪ من إجمالي الناتج المحلي							
الاقتصادات المتقدمة	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,١	-٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	١,٣	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٤
الدين الخارجي الكلي								
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٢٧,٣	٢٩,٣	٢٨,٨	٢٨,١	٢٧,٩	٢٧,٦	٢٨,١	٢٦,٤
خدمة الدين								
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٩,٦	٩,٩	٩,٩	٩,٨	٩,٢	٩,١	٩,٥	٨,٧

[١] تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.
[٢] متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي
موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل	إبريل ٢٠١٥
آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة	أكتوبر ٢٠١٥
آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول	إبريل ٢٠١٦
آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج	أكتوبر ٢٠١٦
آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟	إبريل ٢٠١٧
آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد	أكتوبر ٢٠١٧
آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكلي	إبريل ٢٠١٨
آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد	أكتوبر ٢٠١٨
آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر	إبريل ٢٠١٩
آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية	أكتوبر ٢٠١٩
آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير	إبريل ٢٠٢٠
آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة	أكتوبر ٢٠٢٠
آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة	إبريل ٢٠٢١
آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح	أكتوبر ٢٠٢١
آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحْدِث انتكاسة في التعافي العالمي	إبريل ٢٠٢٢
آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة	أكتوبر ٢٠٢٢
آفاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ متأرجحٌ	إبريل ٢٠٢٣
آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة	أكتوبر ٢٠٢٣
آفاق الاقتصاد العالمي: تنامي المسارات العالمية المتباعدة	أكتوبر ٢٠٢٣
آفاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد	إبريل ٢٠٢٤
آفاق الاقتصاد العالمي: تحول السياسات وتزايد التهديدات	أكتوبر ٢٠٢٤
آفاق الاقتصاد العالمي: منعطف حاسم وسط تحولات في السياسات	إبريل ٢٠٢٥
آفاق الاقتصاد العالمي: الاقتصاد العالمي في حالة اضطراب، والآفاق لا تزال قاتمة	أكتوبر ٢٠٢٥

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

سيناريوهات التعريفة الجمركية	أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١
توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١–١
التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–٢
المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٣
تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٣
تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد–١٩	إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو
سيناريوهات بديلة	أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١
تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–١
إطار السيناريو	إبريل ٢٠٢١

سيناريوهات التطورات المعاكسة	أكتوبر ٢٠٢١، إطار السيناريو
إطار السيناريو	إبريل ٢٠٢٢، إطار السيناريو
تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١–٣
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في آفاق الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١–٣
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي لآفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١–٢
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١–٢
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١–٢
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	إبريل ٢٠٢٥ الإطار ١–١
تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي	أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ١–٢
تطورات السوق والتقلبات الاقتصادية الكلية المدفوعة بتطورات السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٥، تقرير خاص عن السلع الأولية

ثانيا: استقصاءات تاريخية

ما تأثير فترات الركود؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–١
تشرذم أسواق السلع الأولية على مر التاريخ: كثير من الظلال الرمادية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣–٢

ثالثا: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١–٢
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢، تقرير خاص حول التداعيات
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي	أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–٤
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن	إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار	إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣–١
التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ١–٢
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٦، الفصل ٣
تدابير غير مسبوقة: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة	إبريل ٢٠١٧، الفصل ٢
النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٣
الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣
هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٣
آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٢
آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٣
تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٢
الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٤
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣
مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢–١

نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات على الآفاق العالمية	إبريل ٢٠٢١، الإطار ١–١
توابع جائحة كوفيد–١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط	إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢
عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم	إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢–١
البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٣
آفاق نمو معتمة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١–١
التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣–٣
تباطؤ النمو العالمي متوسط المدى: ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟	إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٣
كفاءة توزيع الموارد: المفهوم والأمثلة والقياس	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣–١
التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣–٣
صعود الاقتصاد الفضي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان	إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٢

رابعا: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في حقبة انخفاض أسعار النفط	إبريل ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص
انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص
منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١ تقرير خاص، الإطار ١– ت خ–١
إلى أين يتجه مصدرو السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
مريض ألمت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–١
هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفورة في النشاط أثناء طفرات السلع الأولية؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٤
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري	إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء في الاقتصاد العالمي	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٣
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والمصادر غير التقليدية في سوق النفط العالمية	إبريل ٢٠١٧، الفصل ١، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١ تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٨، الفصل ١ تقرير خاص
ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٢
دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–ت خ–١
آفاق التضخم: المناطق والبلدان	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٤
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة وعرض الطاقة المتجددة والطلب عليها	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–ت خ–١
ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٣
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣–١
التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ١ تقرير خاص أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١ تقرير خاص

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ١، تقرير خاص
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١، تقرير خاص
ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟	أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١، تقرير خاص، الإطار ١–ت خ–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	إبريل ٢٠٢١، الفصل ١ تقرير خاص
أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–١
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١ تقرير خاص
ذعر من التضخم	أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢
التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢–٢
التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري	إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص
تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «آفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١–١
القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١–٢
تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء	أكتوبر ٢٠٢٢، تقرير خاص
تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق وتأثير تراجع استخراج الوقود الأحفوري على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ١ تقرير خاص
أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية: تحليلات عالية التواتر	أكتوبر ٢٠٢٣، المرفق ١–١ على شبكة الإنترنت، تقرير خاص حول السلع الأولية
التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢–١
دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢–٣
التشرذم وأسواق السلع الأولية: مواطن الضعف والمخاطر	أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٣
التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣–١
تطورات الأسواق والآثار التضخمية لصدمات إمداد المعادن	أكتوبر ٢٠٢٤، تقرير خاص عن السلع الأولية
التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة	أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢
التطورات السوقية وتأثير الذكاء الاصطناعي على طلب الطاقة	إبريل ٢٠٢٥، تقرير خاص عن السلع الأولية
الهجرة الوافدة والتضخم	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣–٤
تطورات السوق والتقلبات الاقتصادية الكلية المدفوعة بتطورات السلع الأولية	أكتوبر ٢٠٢٥، تقرير خاص عن السلع الأولية

خامسا: سياسة المالية العامة

طفرات السلع الأولية والاستثمار العام	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٢
آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤
تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤–١
تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٥
السياسات الموضعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٤
النزول إلى أرض الواقع: كيف نعالج تصاعد الدين العام	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٣
إصلاحات الأسواق لتعزيز النمو واستمرارية القدرة على تحمل الدين	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣–١
عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢–٢
السياسات الصناعية في الأسواق الصاعدة: قديما وحديثا	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٤–١
دور سياسات كبح الأسعار	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢–٢
أثر الهجرة الوافدة على موارد الحكومة	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣–٣

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢–٢
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٥
هل تستمر انتعاشة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٢
تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–٣
الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣–٢
هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢–١
تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون التنظيم الاحترازي الكلي عاملا مساعدا؟	إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣
السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣–١
هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة للصدمات المالية العالمية؟	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣–٢
سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد–١٩	إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤
برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها	إبريل ٢٠٢١، الإطار ٤–١
التوسع النقدي ومخاطر التضخم	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–٣
ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار٢–٣
محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١–٢
دين القطاع الخاص والتعافي العالمي	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢
ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢–٢
أسعار المساكن: حالة من الفتور	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١–١
السياسة النقدية: سرعة انتقال آثارها والتباين وعدم التجانس	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١–٢
سعر الفائدة الطبيعي: القوى المحركة والانعكاسات على السياسات	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٢
أثر انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢–٣
التفاعلات النقدية والمالية	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣–٢
إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٢
انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في أوروبا	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢–١
التشديد الكبير: رؤى مستمدة من فترة التضخم الأخيرة	أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٢
دور سياسات الميزانيات العمومية للبنوك المركزية	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢–١
صمود الأسواق الصاعدة: حُسنُ حظ أم سياساتٌ حَسَنَة؟	أكتوبر ٢٠٢٥، الفصل ٢
اتفاقات صندوق النقد الدولي وقدرة الأسواق الصاعدة على الصمود	أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٢–١
المعالم المرحلية في تطوير أطر السياسة النقدية	أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٢–٢
الآثار الاقتصادية الكلية لتقويض استقلالية البنوك المركزية	أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٢–٣

سابعا: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٢
فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل	إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–١
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–١
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٣
المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة	إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢
مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–١

هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٤
هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–٣
الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–١
تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية: دراسة حالة الروبوتات الصناعية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢–٢
ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–١
هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد	إبريل ٢٠١٩، الإطار ١–٣
أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢
تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٢
آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي	إبريل ٢٠٢٠، الفصل
الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأتمتة	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–١
الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–٢
حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات لصدمة كوفيد–١٩	إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣
الوظائف والاقتصاد الأخضر	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–٢
معضلة تشديد أسواق العمل – أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١–١
عدم المساواة واستدامة الدين العام	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢–١
سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
جغرافية الوظائف كثيفة الخُضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–١
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضرارا بعد كوفيد؟	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢
ديناميكيات الأجور عقب كوفيد–١٩ ومخاطر دوامة الأجور والأسعار	أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٢
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمَدة من الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢–١
الانعكاسات التوزيعية لتوقعات النمو على المدى المتوسط	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣–٢
فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣
سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٣–١
صعود الاقتصاد الفضي: الانعكاسات العالمية لشيخوخة السكان	إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٢
تأثير الذكاء الاصطناعي على العاملين كبار السن	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢–٣

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟	أكتوبر ٢٠١٥،الفصل ٣
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–١
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–٢
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–١
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات	أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–١
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٢
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢–٣

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٥، الإطار ١–٢
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–٢
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١–٣

تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية	إبريل ٢٠١٦، الاطار ١–١
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة	إبريل ٢٠١٦، الفصل ٢
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢–١
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٣
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟	أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٢
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الطلب النهائي للصين	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٣
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–٤
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٤
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك	أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١–٥
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٦
صعود التجارة في الخدمات	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–٢
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٣
الاضطرابات التجارية العالمية	أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٢
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى الشركات من كولومبيا	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–٤
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤
التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–١
موازين التجارة الثنائية والإجمالية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٢
فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٣
الآثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤–٤
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق	إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–١
انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل	أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–١
التوترات التجارية – سيناريو يتضمن آخر المستجدات	أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١–٢
تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–٢
التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة	إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤
آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤–١
تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤–٢
تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد–١٩ في فرنسا	إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤–٣
التشتت الاقتصادي الجغرافي وسعر الفائدة الطبيعي	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢–٢
التشتت الجغرافي–الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر	إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٤
تصاعد التوترات التجارية	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤–١
انكشاف الميزانيات العمومية لمخاطر التشتت	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤–٢
التوترات الجغرافية–السياسية، وسلاسل الإمداد، والتجارة	إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤–٣
التشرذم يؤثر سلبا على التجارة الدولية	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١–١
تبادل الأدوار: التداعيات الحقيقية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين	إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٤
تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ولغز التوزيع	إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٤–٢
صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١–١
الآثار العالمية لتدابير السياسة التجارية في الآونة الأخيرة: رؤى من نماذج متعددة	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ١–٢
تعزيز الاندماج المالي العالمي لدعم النمو في البلدان منخفضة الدخل	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢–١
إعادة تخصيص التجارة كرد فعل للتعريفات الجمركية: هل يختلف الأمر هذه المرة؟	أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ١–١

عاشرا: قضايا إقليمية

هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية — إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٣
الدعم أو التشويه: تقييم المساعدات الحكومية الوطنية في الاتحاد الأوروبي — أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٣–٢

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القُطرية

الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود — أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣–١
الصادرات اليابانية: ما العائق؟ — أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣–٣
تجربة الانكماش في اليابان — أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣–٢
هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية — إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢–٢
الهجرة والأجور في ألمانيا — إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–٢
تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبي — إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤–٣
انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة — أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢–١
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي — أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢
السياسة النقدية وأسواق العقارات في الصين — إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢–٢
السياسة الصناعية في الصين: القياس الكمي والأثر على سوء التوزيع — أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٣–١

ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟ — أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو — أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–١
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج — أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٢
استراتيجيات التصدي لصدمات الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة — أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٣
التصدي لصدمات الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية — أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٤
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي — أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٥
تخفيف آثار تغير المناخ — أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣–٦
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون — إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣–١
آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية — أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–ت خ–١
تخفيف تغير المناخ – الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع — أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣
المصطلحات — أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣–١
نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء – الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية — أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣–٢
من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية — إبريل ٢٠٢١، الإطار ١–٢
الوظائف والاقتصاد الأخضر — أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١–٢
التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي — أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣–٢
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية — أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص

سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي — إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
جغرافية الوظائف كثيفة الخُضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة — إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–١
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضرارا بعد كوفيد؟ — إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢
التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون — أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٣
انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب — نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة — أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–١
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي — أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–٢
خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة — أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣–٣
سعر الفائدة الطبيعي والتحول الأخضر — إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢–١
صناعة السيارات على المستوى العالمي والتحول إلى السيارات الكهربائية — أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ١–١

ثالث عشر: موضوعات خاصة

اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟	أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢–٣
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–١
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة	إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣–٤
إقبال عالمي على تملك الأراضي	أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١–ت خ–١
الصراعات والنمو والهجرة	إبريل ٢٠١٧، الإطار ١–١
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الآيرلندي	إبريل ٢٠١٧، الإطار ١–٢
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢–١
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–١
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٢
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتخلخل الاقتصادي حول العالم	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٣
تعديل نصيب العمالة من الدخل	إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣–٤
الهواتف الذكية والتجارة العالمية	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–١
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟	إبريل ٢٠١٨، الإطار ١–٤
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣–١
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–١
تعهيد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجيا وانتقال المعرفة	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٢
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار	إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤–٤
زيادة القوة السوقية	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–١
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٥
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة	أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١–٦
صعود القوة السوقية للشركات وآثاره الاقتصادية الكلية	إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
الحركة المتزامنة بين تركز الصناعات وادخار الشركات	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢–١
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية	إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢–٢
صناعة السيارات العالمية – التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١–١
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–١
الآثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢–٣
الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣–١
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣–٢
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة	إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢–٢
الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١–٤
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد–١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢–٢
خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية	إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢–٢
انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية	إبريل ٢٠٢١، الفصل ١، المرفق ١–ت خ–١
انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد–١٩	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢–١
لقاحات «الحمض النووي الريبي المرسال» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣–١
دور سياسات كبح الأسعار	أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣–٣
فهم القبول الاجتماعي للإصلاحات الهيكلية	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٢–٢
سياسات لتيسير إدماج المهاجرين الأوكرانيين في أسواق العمل الأوروبية: أدلة سابقة	أكتوبر ٢٠٢٤، الفصل ٣
	أكتوبر ٢٠٢٤، الإطار ٣–١

الاعتبارات بين الأجيال في إصلاحات المعاشات التقاعدية	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٢–٢
رحلات وتقاطعات: تداعيات سياسات الهجرة واللجوء	إبريل ٢٠٢٥، الفصل ٣
الكوارث الطبيعية، والصراعات، والنزوح القسري	إبريل ٢٠٢٥، الإطار٣–١
العائد الديمغرافي من الهجرة	إبريل ٢٠٢٥، الإطار ٣–٢
السياسة الصناعية: إدارة المفاضلات لتعزيز النمو والصمود	أكتوبر ٢٠٢٥، الفصل ٣
مقارنة بين السياسات الصناعية والهيكلية	أكتوبر ٢٠٢٥، الإطار ٣–٣

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، سبتمبر ٢٠٢٥

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٢٩ مارس ٢٠٢٥.

اتفق المديرون التنفيذيون بوجه عام مع تقييم الخبراء للآفاق والمخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، والأولويات بشأن السياسات. ورحبوا بقدرة الاقتصاد على الصمود مؤخرا برغم الصدمات المتكررة، في حين أشاروا إلى أهمية زيادة قوة الأساسيات الاقتصادية وأطر السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومع هذا، أقر المديرون بأن التحولات الكبيرة في السياسات تعيد تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي واتفقوا عموما على أن قدرة الاقتصاد على الصمود في الآونة الأخيرة، تدعمها عوامل مؤقتة كذلك، قد تكون هشة حيث ستظل آفاق النمو تنوء بأعباء مواطن الضعف الباقية، وارتفاع عدم اليقين بشأن السياسات، والتشتت. وفي الوقت نفسه، أعربوا عن رأيهم أن وصف خبراء الصندوق بوجه عام للبيئة الاقتصادية العالمية مبالغة في التشاؤم. ونبه المديرون إلى أن الحمائية والتخفيضات الكبيرة للمعونة الأجنبية على نحو غير متناسب يؤثران على آفاق الاقتصادات الأفقر في العالم، ويضعفان احتمالات تقاربها.

واتفق المديرون عموما على أن المخاطر المحيطة بالآفاق تميل نحو التطورات السلبية، بما فيها من عدم اليقين المُطَوِّل بشأن السياسات وأي تصاعد في التوترات التجارية، وكذلك من زيادة مواطن الضعف في المالية العامة، وزيادة الهشاشة في الأسواق المالية، وتفاعلاتها المعاكسة المحتملة. ومع زيادة التزامات خدمة الدين والاحتياجات إلى تمديد الديون، فإن استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض الحكومي سيواصل تقليص الحيز المالي، ويشكل مخاطر أمام جهود إعادة بناء هوامش الأمان المالي ويزيد هشاشة الأداء في أسواق السندات. كذلك أقر المديرون بأن المخاطر على الاستقرار المالي ظلت مرتفعة بسبب التقييمات الزائدة للأصول عالية المخاطر وارتفاع درجة الترابط بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية. وأقروا كذلك بالمخاطر التي تنشأ من تآكل سلامة الحوكمة واستقلالية المؤسسات الاقتصادية الرئيسية. وتلوح في الآفاق مخاطر إضافية من صدمات عرض عنصر العمل، والصراعات الإقليمية، بما فيها حرب روسيا في أوكرانيا، وتقلب أسعار السلع الأولية.

وأكد المديرون عموما الحاجة إلى إنعاش التعاون متعدد الأطراف للحد من عدم اليقين بشأن السياسات التجارية بشكل ملموس من خلال عودة إرتكاز التجارة على نظام مفتوح يقوم على قواعد ويتسم بالشفافية. وأقروا بالحاجة إلى تحديث قواعد التجارة وخفض الحواجز، بما في ذلك من خلال الاتفاقات الإقليمية التي تظل مفتوحة لانضمام أطراف ثالثة دون تمييز ضدها. وكان هناك إقرار عموما بأن الدبلوماسية التجارية ينبغي أن تعمل جنبا إلى جنب مع منهج منسق لتنفيذ عمليات التصحيح الاقتصادي الكلي المحلي ومعالجة التشوهات الكامنة وراء الاختلالات الداخلية والخارجية. ولفت المديرون الانتباه كذلك إلى دور شبكة الأمان المالي العالمية في تخفيف حدة المخاطر النظامية، وإلى أهمية استمرار التقدم نحو توفير موارد مُيَسَّرة من الصندوق بينما يقوم بدوره في موقع الصدارة كمؤسسة قوية تقوم على الحصص وتتوافر له الموارد الكافية.

وألقى المديرون الضوء على ضرورة تقديم الصندوق مشورة بشأن سياسات المالية العامة تُصَمَّم خصيصا وتأخذ في اعتبارها الظروف الخاصة بكل بلد. وأكدوا أهمية إعادة بناء هوامش الأمان المالي وإيجاد حيز لطلبات الإنفاق الجديدة مع ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين. ودعا المديرون إلى ضبط أوضاع المالية العامة وفق خطط واقعية وذات مصداقية ترتكز على أطر قوية متوسطة الأجل للمالية العامة وتجمع بين ترشيد الإنفاق وتوليد الإيرادات، مع حماية الفئات الضعيفة. وشددوا على الحاجة إلى تحديد الإجراءات ذات الأولوية التي ترفع مستوى كفاءة الإنفاق العام وتدعم النمو المستدام والاحتوائي بقيادة القطاع الخاص، مع تجنب تخفيضات الإنفاق الشاملة. وإذا دعت الحاجة إلى دعم جديد استنسابي، ينبغي أن يتسم بالشفافية وأن يكون موجها ومؤقتا. وأشار المديرون إلى الإمكانات المتاحة لإصلاحات معاشات التقاعد، ونظم الرعاية الصحية، وفواتير الأجور، والنفقات الضريبية بهدف إيجاد حيز مالي للإنفاق الذي يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي حالة البلدان التي ليست لديها قدرة على الاستمرار في تحمل الديون، أكدوا أهمية التعاون من خلال الإطار المشترك لمعالجة الديون

لمجموعة العشرين واجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية للسعي إلى إعادة هيكلة الدين في الوقت المناسب وبشكل منظم.

وأكد المديرون أهمية استقلالية البنوك المركزية وعزلها عن الضغوط السياسية من أجل تثبيت التوقعات التضخمية والعمل على تحقيق استقرار الأسعار تماشيا مع الصلاحيات المنوطة بها. وينبغي أن تكون السياسة النقدية مدفوعة بالبيانات، وأن تتم معايرتها حسب الظروف القُطْرية — مع توخي الدقة في تقييم طبيعة الصدمات وفجوة الناتج — وتوخي الوضوح في التواصل بشأنها. أما في الاقتصادات التي تشهد صدمات في العرض، ينبغي النظر في تيسير موقف السياسة بالتدريج على أن يكون مسار إبطاء معدل التضخم محددا بوضوح. وحيث يسود الطلب الأضعف، يمكن النظر بحذر في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية. ومن شأن اتخاذ منهج حذر في تيسير السياسة النقدية أن يساعد على احتواء الضغوط على تقييم الأصول. وفي حالة البلدان التي تشهد تقلبات مفرطة في أسعار الصرف ولديها أسواق نقد أجنبي ضحلة، قد يكون من الملائم اللجوء إلى عمليات تدخل مؤقتة في أسواق الصرف الأجنبي وإلى تدابير إدارة تدفقات رأس المال، اتساقا مع مشورة إطار السياسات المتكامل، إلى جانب مواصلة تعميق أسواق السندات المحلية مع إدارة المخاطر الناجمة عن الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك. ودعا المديرون كذلك السلطات إلى مواصلة استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية لديها، حسبما يكون ملائما، وأعربوا عموما عن دعمهم لتنفيذ الأطر التنظيمية المتفق عليها دوليا باتساق وفي الوقت المناسب، مثل اتفاقية بازل الثالثة، لتخفيف المخاطر على الاستقرار المالي الكلي. وسوف يكون من المهم كذلك معالجة الفجوات في البيانات وتعزيز تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية والأصول الرقمية، بما فيها العملات الرقمية المستقرة.

وأقر المديرون بأهمية تعزيز الإنتاجية وتحفيز النمو مجددا على المدى المتوسط. ودعوا إلى وضع حزم شاملة وفق تسلسل دقيق للإصلاح الهيكلي، مع أخذ في الحُسبان الظروف القُطْرية ومنها الاعتبارات الاجتماعية واعتبارات الاقتصاد السياسي. وشملت الإصلاحات ذات الأولوية تشجيع حركية العمالة ومشاركتها في سوق العمل، وزيادة الاستعداد للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وتحسين بيئة الأعمال والمنافسة لإعادة توزيع العمالة ورأس المال على أكثر الشركات إنتاجية. ورحب المديرون عموما بتحليل الصندوق الخاص بالسياسات الصناعية، ودعا كثيرون منهم إلى مواصلة العمل في هذا المجال، بما في ذلك توسيع نطاقه ليتضمن مناقشة مخاطر انتقال التداعيات والمشورة بشأن السياسات ذات الصلة. ونبه المديرون إلى أن التوسع في استخدام السياسات الصناعية ينطوي على تكاليف الفرصة البديلة وعلى مفاضلات، بما فيها التكاليف على المالية العامة، وارتفاع أسعار المستهلك، وسوء توزيع الموارد. والسياسات الصناعية، حال تطبيقها، ينبغي أن تتسم بالشفافية وأن تركز على معالجة إخفاقات السوق، وتستهدف المجالات التي تنطوي على أكبر احتمالات انتقال التداعيات الإيجابية والتأثير على القدرات على جانب العرض وتوفير فرص العمل، تدعمها الإصلاحات الهيكلية المكملة لها. وذكر المديرون عموما أن قوة الحوكمة مطلب أساسي للنجاح في تنفيذها ودعوا الحكومات إلى المحافظة على السرعة في مراقبة تأثيرها والرجوع عن التدابير غير الفعالة أو التوقف عن تنفيذها. كذلك أكد عدد قليل من المديرين أهمية الاستفادة من التجارب التاريخية في تسيير السياسات الصناعية.

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

صمود الأسواق الصاعدة:
حُسنُ حظٍ أم سياساتٌ حَسَنَة

الفصل ٣

السياسة الصناعية: إدارة المفاضلات لتعزيز
النمو والصمود

مطبوعات الصندوق

WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC) OCTOBER 2025